2017 40

SEYASAT

سياسات

ملف خاص: خمسون عاما على الاحتلال

دراسات

- مسار الكفاح الوطني في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧
- حرب عام ١٩٦٧ والهوية الوطنية الفلسطينية
- جدوى السياسات الاقتصادية للحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية: إقامة المدن الصناعية الثلاث (أريحا، بيت لحم، جنين- دراسة حالة)
- القضية الفلسطينية في مرحلة الرئيس ترامب

مقالات

- قراءة مختلفة للتاريخ: الوجه الآخر لـ«النكسة»
- إضاءة على زمنٍ أسير
- إسرائيل كلمةٌ جائعة

الندوة

فلسطين.. قصة الاشتباك الطويل مع وقائع النكسة

سياسة عامة

- الحكم المحلي في أجندة السياسات الوطنية: الواقع وضرورات التغيير

فصلية سياسية تصدر عن معهد السياسات العامة

2017 40

سياسات

سياسات

SEYASAT

معهد السياسات العامة
Institute for Public Policies

In cooperation with:
Friedrich-Ebert-Stiftung

سياسات

SEYASAT

فصـــــليـــة تـصـــدر عـــن معـــهـــد السياسات العـــامـــة

رئيس التحرير : الدكتور عاطف أبو سيف

مدير التحرير: أكرم مسلّم

المراسلات: معهد السياسات العامة، عمارة ابن خلدون، المصيون، رام الله، فلسطين، تلفاكس: ٢٩٥٩٣٠٦ – ٠٢

صفحة معهد السياسات العامة الإلكترونية: www.ipp-pal.ps

بريد "سياسات" الإلكتروني : info@ipp-pal.ps

رام اللّه (عدد ٤٠) تموز ٢٠١٧

الإخراج والطباعة : مؤسسة "الأيام" – رام الله – فلسطين

التصميم الفني ولوحة الغلاف: حسني رضوان

المواد المنشورة لا تعبّر بالضرورة عن رأي المجلة أو المعهد

معهد السياسات العامة، جمعية أهلية تأسست عام ٢٠٠٦ في رام الله، تُصدر إلى جانب «سياسات» أوراق تقييم أداء، وأوراقاً سياساتية إلى جانب تنظيم برامج تدريبية تندرج ضمن محاولة موسعة للمشاركة في تصويب الأداء المؤسساتي ورفد النقاش السياسي بالمعلومات الدقيقة والتحليلات المعمقة والأرقام.

ترحب «سياسات» بمساهمات الكتاب والباحثين الفلسطينيين والعرب في السياسة الفلسطينية وتشابكاتها الإقليمية والدولية، وفي البحث في السياسة العامة وتطبيقاتها. يتم تصنيف المواد إلى دراسات (٥٠٠٠-٦٠٠٠ كلمة) ومقالات (٣٠٠٠-٤٥٠٠ كلمة) وعروض كتب (١٠٠٠-٢٥٠٠).

بذلك ترحب «سياسات» بأي اقتراحات لعرض كتب سواء صدرت بالعربية أو بلغة أجنبية. مع مراعاة أن تلتزم المساهمات المقدمة القواعد المتعارف عليها في البحث والكتابة من حيث الأصالة والرصانة والصنعة العلمية، وألا تكون مقدمة لأي مكان آخر للنشر أو سبق نشرها مستقلة أو نشر جزء منها.

تبلغ «سياسات» الكاتب بقبول مادته للنشر في غضون شهر من تسلمها للمادة. وتقدم «سياسات» مكافأة مالية على المواد التي يتم نشرها.

ترسل المواد على بريد المجلة الإلكتروني أو على عنوان معهد السياسات العامة البريدي.

الفهرس

- في البداية ٧
- ٥٠ عاماً على الاحتلال.. ومسار الكفاح الوطني في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧/ محسن أبو رمضان ٩
- حرب عام ١٩٦٧ والهوية الوطنية الفلسطينية/ عماد غياظة ١٨
- القضية الفلسطينية في مرحلة الرئيس ترامب/ أحمد عيسى ٢٧
- جدوى السياسات الاقتصادية للحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية/ "إقامة المدن الصناعية الثلاث: أريحا، بيت لحم، جنين- دراسة حالة"/ إكرام عمر ٧٠
- قراءة مختلفة للتاريخ: الوجه الآخر لـ«النكسة»/ د. علي الجرباوي ٨٣
- إسرائيل كلمة جائعة/ حسن خضر ٩٠
- إضاءة على زمنٍ أسير/ أمير داود ٩٥
- فلسطين.. قصة الاشتباك الطويل مع وقائع النكسة (الندوة) / أدارها عاطف أبو سيف ١٠١
- الحكم المحلي في أجندة السياسات الوطنية: الواقع وضرورات التغيير/ أحمد غنيم ١١٩
- مستقبل الوطن العربي في ظل اقتصاد الطوائف/ د. أحمد عكاشة ١٣٥
- قراءة في كتاب «قبل أن يموت الجلاد» لمحمد محمد أبو شاويش/ قراءة «سياسات» ١٥٩
- المكتبة ١٦٧

خمسون عاماً على النكسة وسبعة عقود على قرار التقسيم ومائة عام على وعد بلفور، وفلسطين ظلت باقية على الرغم من كل شيء.

تكشف مراجعة سريعة للزمن التحوّلات المهولة التي ضربت البلاد، فقبل مائة عام كان لنا وطن، وقبل سبعة عقود كان لنا وطن، وقبل خمسة عقود ضاع آخر ما تبقى من الوطن. لكننا بقينا كالأشجار واقفين، نمنح الريح أسماء قرانا، ونهب تراب الأرض عطر أحلامنا. قبل خمسين عاماً دخلت الدبابات الإسرائيلية ضواحي القدس ووقفت في ميادين غزة ونابلس والخليل، واكتمل احتلال فلسطين، احتلال حمل معه مفارقات كثيرة، لكنه أثبت مرةً أخرى أن كل بطش الأرض لا يمكن أن يثني شعباً عن النضال من أجل استرداد حريته.

تقدم سياسات في الذكرى الخمسين للنكسة ملفاً متعدد الجوانب، يناقش في زوايا العدد المختلفة الكثير من جوانب النكسة وتداعياتها على الحركة الوطنية.

تفتتح سياسات عددها بدراسة للباحث من غزة محسن أبو رمضان حول مسار الكفاح الوطني خلال خمسين عاماً من الاحتلال، فيما يناقش عماد غياظة أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت تأثير حرب ١٩٦٧ على الهوية الوطنية الفلسطينية، وتضم زاوية الدراسات، أيضاً، دراسة للباحث أحمد عيسى بعنوان «القضية الفلسطينية في مرحلة الرئيس ترامب»، ودراسة لإكرام عمر حول جدوى توجه الحكومة الفلسطينية لإقامة مدن صناعية في الضفة الغربية.

تعود سياسات في زاوية المقالات بثلاث مقالات حول تداعيات نكسة حزيران على القضية الوطنية الفلسطينية، يكتب الدكتور علي الجرباوي أستاذ العلوم السياسية في جامعة بيرزيت والوزير السابق حول الوجه الآخر للنكسة، فيما يكتب الكاتب والصحافي حسن خضر حول إسرائيل الجائعة، في استعارة لاحتلال بقية فلسطين، ويكتب الباحث الشاب أمير داود «إضاءة على زمن أسير» يناقش السجن كوسيلة قمع.

حول طاولة سياسات تجلس نخبة من الباحثين والكتاب لمناقشة الحالة الوطنية والمشروع الوطني بعد خمسين عاماً على النكسة، في حوار يديره رئيس تحرير سياسات الدكتور عاطف أبو سيف.

يجلس حول طاولة سياسات الكاتب والباحث في الشأن الفلسطيني بسام درويش، والمختص

بالحركة الوطنية الفلسطينية الدكتور نبيل الكتري، والباحث والناشط الدكتور كمال أبو شاويش.

تفرد سياسات زاوية السياسات العامة لنشر دراسة للباحث أحمد غنيم بعنوان «الحكم المحلي في أجندة السياسات الوطنية» يوضح خلالها حالة الحكم المحلي وكيف يمكن تطويرها. كما تنشر سياسات في زاوية السياسة الدولية دراسة للدكتور أحمد عكاشة بعنوان «مستقبل الوطن العربي في ظل اقتصاد الطوائف».

تعرض سياسات في زاوية المكتبة كتاب الأسير المحرر محمد أبو شاويش المعنون «قبل أن يموت الجلاد» يقدم فيه لتجربة حياتية ونضالية مختلفة وثرية تحت الاحتلال في مخيم النصيرات بقطاع غزة وبعد ذلك في الأسر الإسرائيلي.

وكعادتها تختتم سياسات عددها بمجموعة من الكتب الصادرة حديثاً المتعلقة بالقضية الفلسطينية والعربية.

لم يمر الاحتلال مرور الكرام، فقد أبدع الشعب الفلسطيني في خلق سبل لمكافحة كل ما قامت به الماكينة الكولونيالية من محاولات طمس لهويته وتشتيت لقواه وطمس لمعالم وجوده وتهويد لأرضه ومصادرة لحقوقه. رحلة طويلة من التضحيات والعطاء لم تتوقف يوماً، دفع الشعب الفلسطيني خلالها فاتورة عالية من الشهداء العظام وشلالات الدم النازف على عتبات البيوت والشوارع وساحات الوغى وأقبية التعذيب في السجون. رحلة تستحق أن تقوم الحركة الوطنية بتوثيقها بشكل يليق بحجم تلك التضحيات، كما يجب على الجامعات ومراكز البحث أن تعمل مباضع التحليل وأسنان الأقلام للكتابة عنها. وربما تحاول سياسات في هذا العدد المخصص في أغلبه للذكرى الخمسين للنكسة أن تقدم مساهمتها المتواضعة في ذلك، مساهمة بحاجة للكثير من المساهمات الأخرى، لأنها تقول بجرأة إن الاحتلال لم يمر ولن يمر.

٥٠ عاماً على الاحتلال.. ومسار الكفاح الوطني في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧

محسن أبو رمضان*

لم يكن عدوان حزيران عام ٦٧ سوى تعبير عن اختلال موازين القوى لصالح المشروع الصهيوني الذي يعتبر جزءاً عضوياً من النظام الاستعماري الرأسمالي العالمي، والقدم المتقدمة له في المنطقة العربية، عبر غرس دولة إسرائيل فيها بعد نكبة العام ٤٨، والتي شهدت أبشع عمليات التطهير العرقي في القرن العشرين، ثم استكمال بناء إسرائيل عبر عدوان العام ٦٧، الذي كشف عن عجز الأنظمة العربية عن مواجهة التحديات، كما كشف عن الحاجة إلى بلورة أدوات ومرجعيات وهيئات نضالية وطنية فلسطينية في مواجهة هذا التحدي التاريخي في إطار تعزيز الهويات الوطنية على حساب الرؤية القومية الجامعة التي كانت سائدة في خمسينيات وستينيات القرن الماضي.

كان انطلاق الثورة الفلسطينية المعاصرة عبر أطرها وفصائلها السياسية المختلفة (فتح، الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية ...) وإعادة بناء وهيكلة (م.ت.ف) على قاعدة الميثاق الوطني عبر سيطرة الفصائل المسلحة عليها، تعبيراً عن تصاعد الحاجة إلى بناء أدوات ومقومات تحقق الهوية الوطنية الفلسطينية الجامعة، الأمر الذي دفع إلى ضرورة الاعتراف بـ(م.ت.ف) ممثلاً شرعياً وحيداً، سواء في قمة الرباط عام ٧٤ أو في الجمعية العامة للأمم المتحدة في الفترة نفسها والتي تم فيها الاعتراف بالمنظمة عضواً مراقباً.

ساهم برنامج النقاط العشر «البرنامج المرحلي»- الذي تبنته المنظمة في العام ٧٤ على الرغم من التباين والاختلاف بين قوى المنظمة، إلى أن أعيد الاتفاق عليه في العام ٧٨ بوصفه برنامج الحد الأدنى المشترك الذي من الممكن أن

* باحث في الشأن الفلسطيني

تجمع عليه الفصائل والقوى السياسية- في وجود سياسة واقعية فلسطينية تستند إلى ضرورة تحقيق الهوية الوطنية لشعب يطمح إلى تحقيق حقوقه السياسية التي أكدتها قرارات الشرعية الدولية والقانون الدولي، عبر السعي والعمل على تحقيق برنامج العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران عام ٦٧، أي بما يشمل الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية عاصمة لها.

وإذا كان للقيادة الفلسطينية دور رئيس في تحديد أسس برنامج النضال واستخدام الوسائل النضالية سواء المسلحة أو السياسية والدبلوماسية والتفاوضية، فإن الأرض المحتلة، أيضاً، كان لها دور لا يقل أهمية سواء في إسناد برنامج الإجماع الوطني وتحقيق التأييد والالتفاف الشعبي حوله أو في مقاومة أي مشاريع ومقترحات وإجراءات وسياسات تطرحها حكومات الاحتلال المتعاقبة أو الأوساط الإقليمية والدولية إن كانت لا تتفق أو تتناقض مع حقوق الشعب الفلسطيني و(م.ت.ف) وبرنامجها السياسي.

ساهم الاحتلال بصورة غير مقصودة في وحدة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ٦٧، بحيث أصبح هذا الإطار عنواناً وقاعدةً للحديث والنقاش واتخاذ العديد من القرارات الدولية وصياغة الخطط والبرامج وسن العديد من القوانين الدولية تجاهها، وخاصة فيما يتعلق باتفاقيات جنيف الرابعة وانطباقها على الأراضي المحتلة، إلى جانب سلسلة من القرارات التي اتخذها مجلس الأمن مثل القرارين ٢٤٢، ٣٣٨، أو الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإضافة إلى المؤتمرات الدولية والقرارات الصادرة عنها تجاه هذه الأراضي، وكذلك القرارات الصادرة عن منظمات الأمم المتحدة كل في تخصصه.

وعليه، شكلت وحدة أراضي العام ٦٧ مأزقاً كبيراً للاحتلال وحكوماته المختلفة، الأمر الذي دفعه للتفكير في صياغة العديد من المشاريع لمعالجة هذه الحالة في إطار المشروع والتصور الصهيوني، بصرف النظر عن الاختلاف بين معسكراته (يمين، وسط، يسار) للخروج من هذا المأزق على قاعدة تضمن «نقاء» وبقاء عنصرية المشروع الصهيوني ومنحه مزيداً من الفرص للاستمرار في التوسع بوصفه احتلالاً كولونيالياً استعمارياً يعيش على التوسع وضم أراضي الغير، وبالتالي فهو يقدم المعالجات التي تضمن استمرارية هذه الوجهة من المشروع.

طرحت حكومات الاحتلال العديد من المقترحات والمشاريع أبرزها مشروع «آلون، التقاسم الوظيفي، تحسين مستوى المعيشة، الحكم الذاتي، روابط القرى ... إلخ» والتي هدفت من خلالها للعمل على بلورة قيادات محلية بديلة للمنظمة إلى جانب الالتفاف على برنامج المنظمة باتجاه حلول تهدف إلى إدارة شؤون السكان عبر قيادات محلية وفق تفاهمات تشترك بلدان الإقليم فيها إلى جانب مشاريع الإنماء الاقتصادي المجسد بتحسين مستوى المعيشة، وذلك في إطار تأييد الإدارة الأميركية ودعمها ومباركتها والتي كانت دائماً منحازة لدولة الاحتلال وتعمل عبر استخدام حق النقض الفيتو لمواجهة أي قرارات دولية تنتصر للحق الفلسطيني، إلى جانب الاستمرار في الدعم المالي والاقتصادي والعسكري لإسرائيل للحفاظ على تفوقها الأمني في المنطقة.

ساهمت الوحدة الجبرية للضفة والقطاع

والقدس الشرقية في خلق الروابط السياسية والاجتماعية بين المنطقتين وتجاوز المرحلة السابقة، حيث كانت الضفة الغربية جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية، فيما كان قطاع غزة تحت إشراف الإدارة المصرية، وكانت المنطقتان تخضعان إلى منظومتين قانونيتين مختلفتين دون روابط جمعية بينهما.

أصبح التبادل التجاري والاقتصادي والعلاقات الاجتماعية والأسرية ممكنة بعد الاحتلال، كما أصبحت هناك هياكل وأطر سياسية واجتماعية ومؤسساتية موحدة بين المنطقتين.

الأمر الذي ساهم في تذويب الفوارق وتوطيد أسس الترابط في مكونات النسيج الاجتماعي وبلورة الوعي الوطني والهوياتي الموحد في مواجهة الاحتلال بهدف الحرية والاستقلال على قاعدة العمل على ضمان تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وقاعدته إقامة الدولة المستقلة كتعبير مؤسساتي وسياسي حداثي عنه.

لم يمر الاحتلال مرور الكرام على الأراضي المحتلة «٦٧»، فقد وجد أن الشعب الفلسطيني قوي بجذوره التاريخية ومساهماته الحضارية والثقافية ومقاومته متعددة الأشكال وإن اختلفت طبيعتها بين الضفة والقطاع، حيث كان يغلب في بداية الاحتلال الطابع العنيف والمسلح على المقاومة في غزة والناتجة عن امتدادات قوات التحرير التابعة للمنظمة والتي أسسها المرحوم الشقيري، أول رئيس لمنظمة التحرير الفلسطينية، وانخراط الشباب المتحمس في الفصائل المسلحة ذات الجذور القومية والتي لعبت دوراً مهماً في مقاومة الجيش الإسرائيلي عبر حرب العصابات التي أربكت جيش الاحتلال، ما دفع الأخير لإعداد وتنفيذ العديد من الطرق والأساليب الرامية إلى إنهاء الطابع المسلح للمقاومة، ومنها قيام شارون والذي كان قائداً للأركان في تلك الفترة بشق الشوارع في مخيمات اللاجئين إلى جانب السياسة الاقتصادية التي تم من خلالها فتح السوق الإسرائيلية أمام الأيدي العاملة الفلسطينية، واتباع سياسة القبضة الحديدية تجاه أي عمل مقاوم عنيف مناهض للاحتلال، ما ساهم في إعاقة اندفاعة العمل المسلح عبر الاعتقالات الواسعة في صفوف القوى والمجموعات المقاومة والأحكام العالية التي تكبدها المناضلون جراء أدوارهم النضالية.

كان هناك عدة تشكيلات مسلحة في قطاع غزة منها:

١. امتدادات قوات التحرير الشعبية التي تحول قسم كبير منها إلى حركة فتح بعد حل هذه القوات.
٢. الجبهة الشعبية والتي قامت بعمليات فدائية وأبرز قادتها وشهدائها جيفارا غزة، وقد دفعت العمليات العسكرية إلى إقرار الجنرالات الإسرائيليين بأن إسرائيل تحكم غزة في النهار، والفدائيون يحكمونها في الليل.
٣. الجبهة الوطنية التابعة للحزب الشيوعي الفلسطيني.

أما في الضفة الغربية، فإن طابع المقاومة أخذ البعد الجماهيري والنقابي والإعلامي والتحريضي والثقافي، على الرغم من بعض الملامح العنيفة والمسلحة وأبرزها تجربة الجبهة الوطنية عام

٧٤ بشقيها السياسي والعسكري والتي تركزت في الضفة وشملت جزئياً قطاع غزة، حيث استهدفها الاحتلال وفككها واعتقل قياداتها وكوادرها وعناصرها، وتجربة بعض المجموعات المسلحة مثل مجموعة باجس أبو عطوان وبعض المجموعات الأخرى في سبعينيات القرن الماضي، وباستثناء ذلك، فقد بقى الطابع الشعبي في الضفة هو المهيمن على المشهد السياسي، حيث قام اتحاد النقابات العمالية في العام ٧٤ بتنظيم التظاهرات والفاعليات رافعاً لواء (م.ت.ف) وذلك على خلفية الاعتراف بها ممثلاً شرعياً وحيداً في قمة الرباط عام ٧٤ وعضواً مراقباً في الجمعية العامة والأمم المتحدة في الفترة نفسها، كما استمر العمل الجماهيري بين القطاعات الاجتماعية المختلفة «العمال، المزارعين، الإعلاميين، الشباب، المثقفين، النساء» عبر تأسيس الأطر والهياكل والبنى النقابية والجماهيرية الرامية إلى التعبئة والتثقيف بهدف المساهمة في بلورة الهوية الوطنية وتعبئة الرأي باتجاه الحقوق الثابتة والمشروعة، بما يشمل السعي الجاد باتجاه إفشال المخططات المعادية والتي تنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني.

استطاعت الحركة النقابية التغلغل والانتشار في العديد من القطاعات الاجتماعية، ما ساهم في تعزيز الوعي الوطني وإفشال المخططات الأخرى، وأبرز ما تم إفشاله مشروع الإدارة المدنية والذي حاول قادة الاحتلال تمريره عبر إجراء انتخابات البلديات عام ٧٦، وذلك بهدف تشكيل قيادة منتخبة على المقاس الإسرائيلي لاستخدامها وتوظيفها في تنفيذ المشاريع الإسرائيلية المتناقضة مع البرنامج الوطني الفلسطيني والمبنية على إدارة شؤون السكان، إلا أن انخراط معظم مكونات الحركة الوطنية في تلك الفترة بالانتخابات أفشل المخطط، وأدى إلى فرز قيادات وطنية متمسكة بالمنظمة وبرنامجها، الأمر الذي أربك حسابات الاحتلال ودفع المستوطنين للقيام بعمليات انتقامية بحقهم أدت إلى بتر ساقَي رئيس بلدية نابلس القائد الوطني بسام الشكعة وجزء من قدم رئيس بلدية رام الله كريم خلف، في محاولة لاغتيالهما، وبحق رؤساء البلديات المنتخبين الذين رفعوا بعد مؤتمرهم لواء (م.ت.ف)، وقد دفع ذلك الاحتلال إلى إبعاد البعض منهم: فهد القواسمة «الخليل»، محمد ملحم «حلحول»، في سلوك انتقامي ثأري مبني على الحقد بسبب إفشال طبيعة المخطط، وزيادة مكانة المنظمة بدلاً من الالتفاف عليها بعد الانتخابات.

تحول رؤساء البلديات إلى شخصيات وطنية جامعة تحظى بالاحترام والقبول من معظم أوساط الشعب الفلسطيني، وساهم ذلك في تكوين بعض الأطر السياسية التي لعبت دوراً في إفشال مشروع الحكم الذاتي والإدارة المدنية في نهاية سبعينيات وبداية ثمانينيات القرن الماضي والتي توجت بانتفاضة العام ٨٢ التي أفشلت مشروع الإدارة المدنية، وذلك من خلال لجنة التوجيه الوطني والتي تشكلت من رؤساء البلديات المنتخبة ورؤساء تحرير الصحف العاملة

في الأراضي المحتلة، واتحاد النقابات المهنية وممثلي مجالس طلبة الجامعات، حيث لعبت اللجنة دوراً مهماً في توجيه وقيادة الجماهير عبر الفاعليات الشعبية مثل التظاهرات والإضرابات التجارية وغيرها من الأعمال التي كانت تستجيب لها الجماهير كتعبير عن الالتزام بقيادة تمثل العمل الوطني الفلسطيني المجسد ببرنامج المنظمة وقياداتها السياسية، وذلك على الرغم من التوجس النسبي من قيادة المنظمة تجاه هذه القيادة وغيرها من التشكيلات التي تكونت في الداخل والأراضي المحتلة خوفاً من أن تتحول إلى قيادة بديلة على الرغم من أنها كانت تؤكد باستمرار تمسكها بالمنظمة والقيادة وأنها امتداد ولن تكون بديلاً لها.

كانت الحركة الوطنية تمتلك زخماً سياسياً كبيراً، وقد ساهم ذلك في إفشال العديد من المخططات التي نظر إليها الشعب الفلسطيني على أنها تتجاوز حقوقه الثابتة والمشروعة وقيادة المنظمة، حيث استطاع إفشال مشروع روابط القرى التي حاولت أن تقدم الخدمات والتسهيلات للمواطنين وأن تكون قيادة بديلة عن المنظمة لتمرير مشروع الإدارات المحلية، كما استطاعت أن تفشل مشروع الإدارة المدنية، وقد قام طلبة جامعة بيرزيت عام ٨١ بضرب رئيس الإدارة المدنية في تلك الفترة عندما قام بزيارة إلى إدارة الجامعة، الأمر الذي أدى إلى إغلاق الاحتلال الجامعة عدة أشهر واعتقاله بعض رموز الحركة الطلابية على هذه الخلفية عدة أشهر، كما تم في السياق نفسه تنظيم سلسلة من الفاعليات الإضرابية التجارية والتظاهرات الطلابية تأكيداً على مكانة المنظمة ورفضاً لمشروع الإدارة المدنية، وقد توج ذلك عبر انتفاضة ٨٢ التي كانت واسعة الانتشار والتي استطاعت إفشال مخطط الإدارة المدنية هذا إلى جانب قدرة الحركة الوطنية على التحذير من المشاريع التي تتجاوز أهداف الدولة والعودة.

في الوقت الذي لعبت فيه التشكيلات النقابية والعمالية والحركة الطلابية والثقافية والنسوية دوراً مهماً في تحفيز الحراك الشعبي الرافض لتلك المشاريع والمقترحات بالضفة الغربية، لعبت بعض المؤسسات الوطنية في قطاع غزة الدور نفسه في إفشال هذه المخططات وغيرها، وأبرز تلك المؤسسات الجمعية الطبية التي نظمت إضراباً مطلبياً احتجاجياً في بداية ثمانينيات القرن الماضي تطور إلى إضراب سياسي ساهم في تحريك مختلف القطاعات الاجتماعية تحت عنوان رافض للإدارة المدنية ومطالب بطرد الاحتلال وإنهاء حكمه للأراضي المحتلة.

كما لعبت بعض الشخصيات الوطنية ذات الإجماع وأبرزها د. حيدر عبد الشافي وعبر بعض المؤسسات التي كان يترأسها مثل جمعية الهلال الأحمر دوراً مهماً في السياق نفسه الرافض للمشاريع التي تنتقص من حقوق الشعب الفلسطيني. كانت لجان العمل الطوعي إحدى أدوات التعبئة الشعبية بأبعادها الوطنية والاجتماعية والتي استطاعت أن تخلق حالة من الحراك الجماهيري

المساند للمزارعين في موسم قطف الزيتون وباتجاه يعمل على صيانة الأراضي وحمايتها من المصادرة في وجه آلة الاستيطان، إلى جانب مساندة الفئات الاجتماعية الأخرى، حيث لعبت الحركة الطلابية دوراً مهماً في تأسيس لجان العمل الطوعي واعتماد إدارات الجامعات ١٢٠ ساعة عمل تطوعي للطالب كشرط للتخرج في آلية تعزز العلاقات والوشائج بين الجامعة والمجتمع، حيث كانت هذه اللجان التي انتشرت في معظم أنحاء الأراضي المحتلة سواء في مدن وقرى ومخيمات الضفة والقطاع والقدس الشرقية، أوعية للتعبئة الوطنية وحشد الطاقات، وتعبيراً عن الرغبة في تعزيز الأدوات والمؤسسات المحلية البديلة لمؤسسات الاحتلال، الأمر الذي عزز من طابعها المقاوم وأدى إلى أن ينظر إليها الاحتلال بوصفها أحد مرتكزات المنظمة وأنها قيادة شعبية لمواجهة الاحتلال وبديلة عنه، مما فسر ملاحقته واعتقاله النشطاء والفاعلين في هذه اللجان في تلك الفترة، علماً أن لجان العمل الطوعي تحولت من طابعها العام إلى الطابع المأسس إبان الانتفاضة الشعبية الكبرى وبعدها، حيث أخذت الطابع التخصصي في المجالات الزراعية والصحية الشبابية والنسوية... .

شكلت لجان العمل التطوعي المرشد والمحفز لإنشاء اللجان الشعبية التي كانت أوعية ومرتكزات للانتفاضة بطابعها الشعبي وعمقها الديمقراطي المبني على المشاركة وأهدافها الوطنية والتحررية الواضحة.

الحالة الثقافية المصاحبة للانتفاضة:

ساهمت الحالة الثقافية في سبعينيات وثمانينيات القرن الماضي في تعزيز دور الحركة الوطنية المقاوم للمشاريع التي لا تتفق مع حقوق الشعب الفلسطيني أو المناقضة لها، وقد لعبت هذه الحالة دوراً في تعزيز الوعي والثقافة الوطنية على الرغم من ظاهرة التعددية السياسية التي كانت سائدة والتي كانت تنشد أحياناً للانحيازات الفئوية والضيقة، إلا أن الإطار الناظم كان يتجسد في الكفاح ضد الاحتلال والتعبئة الوطنية للفصائل الوطنية الفلسطينية الملتفة حول (م.ت.ف).

برز مسرح الحكواتي الذي تحول إلى ساحة للنشاط المسرحي والفني والأدبي والمعرفي والثقافي بالمعنى الوطني والتنويري في الوقت نفسه، إلى جانب مسرحي بلاليين ودبابيس، كانت هذه المسارح ترسم معاناة الشعب الفلسطيني وتحفزه على الكفاح في مواجهة الاحتلال، كما برزت الرسوم والفن التشكيلي، الأمر الذي كان له دور في عكس الحالة المأساوية التي يعيشها الشعب الفلسطيني بقطاعاته ومواقفه المختلفة وخاصة ما يتعلق بمعاناة الأسرى الأبطال في سجون الاحتلال، وكذلك برزت الدواوين الشعرية والقصص القصيرة في إطار الأدب الوطني والكفاحي والمعزز لمقومات الهوية الوطنية في مواجهة محاولات تبديد الوعي وإلهاء المواطنين بالتسهيلات الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة، حيث فشلت هذه المحاولات أمام الثقافة والوعي الوطني اللذين شكلت الحركة الوطنية بفصائلها وأحزابها المختلفة وأطرها المؤسسية الثقافية والاجتماعية أيضاً رافعة لهما.

ظهرت، أيضاً، فرق الدبكة الشعبية في الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية وأبرزها فرقة الفنون الشعبية في رام الله التي شكلت ظاهرة نوعية مميزة على المستوى الفني والتنويري والمظهري عاكسة التراث الفلسطيني بطابعه الأصيل والعميق والمتواصل مع آفاق العالم بثقافته الإنسانية الحداثية والتنويرية على قاعدة وطنية تحررية متماسكة أيضاً.

نظر الاحتلال بخطورة شديدة للأعمال الثقافية والفنية، وقام بملاحقة واعتقال نشطائها دون أن يتمكن من وضع حد لهذه الأنشطة والإبداعات النوعية بسبب حالة الصمود وتوافر الإرادة والإصرار على المساهمة في بناء الهوية الوطنية عبر الأدوات والقدرات الفنية والأدبية المتعددة والتي تصب كروافد في نهر الثقافة الوطنية المعبرة عن هوية الشعب الفلسطيني وأهدافه في التحرر والاستقلال والعودة.

الانتفاضة الشعبية والقيادة الموحدة

في العام ٨٧ أبرزت مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني تقدماً من حيث زيادة نصيب الفرد السنوي والناتج القومي الإجمالي، ولكن في العام نفسه اندلعت الانتفاضة الشعبية الكبرى والتي كان لحادثة دهس مقطورة إسرائيلية ستة عمال عائدين من عملهم إلى مخيم جباليا الشرارة التي أضرمت الغابة، وذلك تعبيراً ليس عن الأهداف والمتطلبات المطلبية والتي أبرزتها المؤشرات الاقتصادية في هذا العام، حيث اعتبر أفضل عام على المستوى الاقتصادي والوفرة للمواطنين الفلسطينيين بالأراضي المحتلة، ولكن تعبيراً عن الأهداف الوطنية الرامية إلى تحقيق هوية الشعب الفلسطيني عبر الحرية والاستقلال، والتي شكلت الشعار الناظم للانتفاضة، والذي التفت حوله الجماهير بقطاعاتها الشعبية العديدة.

لعبت المؤسسات دوراً مهماً في بدايات الانتفاضة بتوحيد الجماهير وتحديد أهدافها وتنظيم فاعلياتها، وذلك عبر تحديد أيام للإضرابات التجارية والمواجهات والفاعليات المختلفة إلى أن تبلورت النداءات المؤسسية أو بعض الفصائل بصورة منفردة وصولاً للسعي الذي صاحب الانتفاضة، والذى أدى إلى تكوين هيئة قيادية لتوجيه وقيادة الانتفاضة تمت تسميتها بالقيادة الوطنية الموحدة والتي تأسست في الربع الأول من العام ٨٨.

كانت القيادة الوطنية الموحدة والتي عرفت اختصاراً باسم «قاوم» إطارا وطنياً جامعاً يتكون من الفصائل الرئيسة التابعة لـ(م.ت.ف) وهي «فتح، الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية، الحزب الشيوعي الفلسطيني، والذي أصبح اسمه لاحقاً «حزب الشعب».

أكدت «قاوم» التزامها ببرنامج المنظمة ووجهت الجماهير لتنظيم فاعليات كفاحية في سياق الانتفاضة ولعبت اللجان الشعبية دوراً مهماً في تسييرها بوصفها تعبيراً عن المشاركة الشعبية والديمقراطية وانعكاساً لإرادة قطاعات اجتماعية واسعة «شباب، نساء، مسنين» بالمشاركة بالعمل الوطني في إطار الانتفاضة، كما قامت هذه اللجان

بإسناد الجماهير بالصمود والاستمرارية عن طريق الوقوف إلى جانب أسر الشهداء والمعتقلين والجرحى، واقتحام المخيمات التي يفرض عليها الاحتلال حظر تجول لتوفير التموين اللازم لسكانها إلى جانب الاتفاق على تنظيم فاعليات تعكس خصوصية المنطقة المحددة عبر آليات التضامن والإسناد والتآزر التي كانت سمات رئيسة طبعت صفحة الانتفاضة معززة لمجتمع الصمود والكفاح الذي تم بناؤه ثقافياً وأدبياً ومعنوياً عبر الأطر والهياكل والمؤسسات التي سبقت الانتفاضة لتشكل مقدمة وأرضية ورافعة لها أدت إلى دفعها إلى الأمام عبر الإطار الناظم المجسد بـ «قاوم» كنتاج لتراكمات تاريخية وبنائية وثقافية ساهمت في دفع الانتفاضة وفاعلياتها وأهدافها للأمام، بحيث دخلت الانتفاضة القاموس السياسي الدولي، وشكلت نقطة مضيئة في سفر النضال الفلسطيني، مؤكدة الطابع الشعبي والديمقراطي والوطني لها، وذلك عبر الأهداف الرامية لتحقيق حقوق الشعب الفلسطيني بالحرية والاستقلال، حيث تجسد ذلك في وثيقة الاستقلال التي أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر في ١٩٨٨/١١/١٥، والتي اعترفت بها نحو ١٢٠ دولة في تلك الفترة في تعبير عن زخم الانتفاضة وقدرتها على التأثير في الرأي العام والإرادة الدولية لصالح حقوق الشعب الفلسطيني.

تأثرت المجموعات الإسلامية التابعة لحركة الإخوان المسلمين والتي كانت تعبر عنها مؤسسة المجمع الإسلامي في قطاع غزة، بالاندفاع الشعبي الكبير في مسار الانتفاضة الشعبية الكبرى، ما أدى إلى انخراط هذه المجموعات بالانتفاضة معلنة إنشاء حركة المقاومة الإسلامية «حماس» وذلك في تخط للتصورات التي كانت شائعة ومروجة من قيادات المجمع بأولوية بناء النشء وإعداد الجيل، منتقلين إلى مرحلة جديدة من العمل الشعبي ثم العنف المقاوم في مواجهة الاحتلال في تحول نوعي عميق عبر تحديد الصراع واتجاهاته ليس في مواجهة الفصائل الأخرى من الحركة الوطنية وخاصة اليسار كما كان سائداً في السابق أي قبل الانتفاضة، حيث جرت احتكاكات وصدامات بين أنصار التيار الإسلامي من جهة وتيار المنظمة بفصائلها ومؤسساتها المختلفة من جهة ثانية، أدت لخلق حالة من التوتر في النسيج الاجتماعي، الأمر الذي تم تجاوزه بإعادة تصويب البوصلة على قاعدة العمل المشترك في مواجهة الاحتلال.

آثرت «حماس» أن تبقى منفردة دون الانضمام إلى «قاوم» وذلك بسبب تعثر الحوارات الرامية لدمجها بالمنظمة وأبرزها الحوارات التي تمت في السودان، فعملت على تحديد أيام وفاعليات مختلفة عن أيام «قاوم»، الأمر الذي أبرز قيادتين للانتفاضة، واحدة تتبع (م.ت.ف) وهي القيادة الوطنية الموحدة، والثانية تتبع حركة المقاومة الإسلامية «حماس»، كما آثرت حركة الجهاد الإسلامي تحديد أيام وفاعليات خاصة بها أيضاً، إلا أن الجميع كان يشترك بالكفاح في مواجهة الاحتلال بهدف إنهائه وتحقيق طموحات الشعب الفلسطيني بالحرية والاستقلال، وذلك على الرغم

من الاختلاف في البرنامج السياسي بين «حماس» أو «المنظمة»، حيث أكد ميثاق حركة حماس عند انطلاقتها أنها تهدف لتحرير كل فلسطين ولا تؤمن بالتسوية والحلول المرحلية، كما كانت تركز في ميثاقها وأدبياتها على النضال ضد اليهود وليس ضد الاحتلال، الأمر الذي جرى تصويبه بعد مرور ٣٠ عاماً على إعلان ميثاق «حماس» في العام ٨٨، من خلال وثيقة حماس السياسية الجديدة التي أعلنها رئيس المكتب السياسي للحركة خالد مشعل في أيار ٢٠١٧، من خلال الموافقة على الهدف المرحلي الرامي إلى إقامة دولة مستقلة على حدود الرابع من حزيران عام ٦٧ إلى جانب التأكيد على مقاومة الاحتلال وليس اليهود، إلا أن عدم الإقرار بوحدانية وشرعية تمثيل (م.ت.ف) وأنها إطار يمكن إعادة بنائه وتطويره كما جاء بالوثيقة، يعكس استمرارية الأزمة بين حماس والمنظمة بسبب عدم اندماجها في بنية المنظمة وعدم الإقرار بشرعيتها ووحدانية تمثيلها للشعب الفلسطيني إلا بعد إعادة بنائها وتطويرها وإصلاحها، الأمر الذي يعكس استمرارية سعي «حماس» لانتزاع التمثيل بدلاً من المنظمة، علماً أن هذا النزاع ليس في صالح الطرفين، وأن المصلحة العامة تقتضي وجود آليات من الشراكة على قاعدة تضمن تحويل المنظمة إلى جبهة وطنية عريضة تمثل الجميع وفق برنامج الحد الأدنى المتوافق عليه وطنياً، وعلى قاعدة إصلاحية وإدارة ديمقراطية باتخاذ القرار، بحيث يتم استثمار هذه الإدارة في مواجهة الاحتلال وتقليل الخسائر وزيادة المكتسبات والإنجازات وتحقيق تعديلات في توازنات القوى تضمن القدرة على الصمود والبقاء والاستمرار وصولاً لتحقيق الإنجاز والهدف الوطني المتوافق عليه بين مكونات الشعب السياسية المجتمعية.

يشير الاستعراض السابق لمسيرة العمل الوطني الفلسطيني في الأراضي المحتلة إلى أن الاحتلال لم يمر مرور الكرام وإنما واجهته تحديات كبيرة قام بها الشعب الفلسطيني عبر أدوات وأشكال النضال المختلفة، حيث أثبت صلابته وأصالته وتمسكه بمبادئه وحقوقه، وهو ما زال يقاوم لنيل حقوقه المشروعة متسلحاً بتراثه ومسيرته وتاريخه وعطائه وتضحياته وأنه صاحب حق لا يمكن إلا أن ينتصر على الرغم من المعيقات والتحديات.

حرب عام ١٩٦٧
والهوية الوطنية الفلسطينية

عماد غياظة *

ليس مستغرباً لمن عاش في النصف الثاني من القرن العشرين أن يستمر الاحتلال الصهيوني لفلسطين حتى يومنا هذا، في المقابل قد لا يكون هذا العمر المديد للاحتلال مستوعباً ممن عاش بعد انهيار النظام الدولي ثنائي القطبية، خاصةً بعد انطلاق مرحلة السلام في مؤتمر مدريد ١٩٩١، وبعدها إعلان المبادئ «أوسلو» ١٩٩٣، والمراهنة على النظام الدولي حينها.

هذا تقسيم واقعي لرؤية الفلسطينيين للصراع الذي فرض عليهم منذ قرن من الزمن، وهذا واقع النخب السياسية الفلسطينية منذ اندلاع هذا الصراع حتى يومنا هذا. وحتى يجد هذا الصراع نهاية له، سيبقى الفلسطينيون على هذه الشاكلة.

من مراحل هذا الصراع المحتدم، حرب العام ١٩٦٧، التي شكلت صدمةً فكريةً ثقافيةً قيميةً تجاوزت حدود الصدمة العسكرية وفداحتها للعرب والفلسطينيين من وجهة نظر قسم من العرب والفلسطينيين، كان لها وقعها على الوعي العام والفردي والنخبوي، ما أدى إلى تحولات جذرية تناقض المهيمن والسائد ما قبل هذه النكسة.

كان السائد والمهيمن على الفكر قبل النكسة البعد القومي والعروبي والأممي، عربياً وفلسطينياً، ولم تشكل حركة التحرير الوطني الفلسطيني حتى وقوع الحرب خياراً متقدماً لغالبية العاملين والفاعلين في الساحة الفلسطينية والعربية، ولم تحتل المفاهيم والمفردات الوطنية التي تضمنها خطاب هذه الحركة وبرنامجها

* محاضر في جامعة بيرزيت

مساحة من الوعي العام والفردي، ما أدى إلى بقاء العمل التحرري والنضالي من أجل فلسطين مشتتاً متناقضاً، يطغى عليه طابع الرسمية الشكلي، متناسياً أهم مبادئ العمل التحرري والنضالي «أرض المواجهة والمعركة»، الأمر الذي كان له وقعه على الهوية الوطنية الفلسطينية، التي كانت تعيش حالة الميلاد الجنيني لمن عاش حالة الشتات والتهجير، وهذا ناتج عن الواقع الذي ساد البلدان التي استقبلت الفلسطينيين المهجرين في أراضيها، فشعر الفلسطيني بأنه مختلف وغير متماثل مع المحيط الذي نزل فيه، وكانت الصدمة أن الممارسة الواقعية متناقضة كلياً مع الشعارات الرسمية والخطابات الحكومية في هذه البلدان.

قد يستثنى من ذلك دولة أو أخرى في البدايات، ولكن ما كان يقلق أن الأنظمة اتجهت نحو الهيمنة والاستحواذ على الحركة الوطنية لتكون أداةً من أدواتها في الخلاف العربي – العربي، مع استباحة استقلالية القرار الفلسطيني والعمل الفلسطيني المكافح الذي جير، أيضاً، لصالح هذه الأنظمة.

لم تحقق الحركة الوطنية الفلسطينية رؤيتها بما يتناسب ومهامها الوطنية أو رغبتها في تفعيل الوعي الوطني في ظل الواقع الذي ساد بين النكبة والنكسة، فقد كانت تواجه تحديات وعقبات كادت تؤخر تبلورها أو تنهي ديمومتها الجنينية مبكراً، كحالة إجهاض قسري خارجي وداخلي.

واجهت الحركة الوطنية الفلسطينية التحدي الرسمي الأبرز في مطلع ستينيات القرن العشرين، والمتمثل بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، التي شكلت من وجهة نظر أصحاب الفكر الوطني رؤيةً التفافيةً تعطيليةً قد تبقي القضية الفلسطينية أسيرة الرؤية العربية الرسمية سنوات طويلة، ما يؤخر تنفيذ مرتكزات العمل الوطني الفلسطيني الطلائعي، والمتمثل في ممارسة النضال الوطني المباشر دون تحقيق مقولات التوجه القومي: معركة التحرير والاسترداد والتوازن الاستراتيجي والوحدة كمدخل للتحرير.

لذلك واجهت الهوية الوطنية الفلسطينية تحديات عدة من بينها الشرذمة على ضوء التوزيع القسري للشعب الفلسطيني بعد النكبة، وكأن هذا التشتيت مخطط له ضمن المشروع الصهيوني الاحتلالي الإحلالي، لتحقيق مقولة عدم وجود شعب في هذه الأرض. فالفلسطينيون على أرضهم خضعوا لسلطات ثلاث مختلفة، اثنتان غيبتا هوية الفلسطيني وشخصيته وحتى وجوده، والثالثة احتوته بالبعد القومي، أما خارج الوطن، فالفلسطيني ليس أكثر من لاجئ خرج من وطنه، بأعداد وتركيبة وتشكيلة تهدد البنى السائدة في بعض البلدان المستضيفة، ما اعتبر تهديداً لكيان بعضها، أما غيرها فقد كان الفلسطيني بالنسبة لها مجرد أداة تستخدم في خضم التنافس والخلاف العربي أو تعزيز الشرعيات الفوقية لأنظمة طارئة بعد النكبة، سرعان ما تحول الفلسطينيون إلى فصائل ضمن المشروع القطري لهذه النظم، وعلى قاعدة أيديولوجية وفكرية غير مرتبطة بمفهوم الوطن الأم فلسطين.

شكلت حرب العام ١٩٦٧ منعطفاً تاريخياً

رئيساً ليس لفلسطين فحسب، وإنما للمنطقة بشكل كامل، قد يكون اتجاهه مخالفاً للسياق المفترض أن تتبلور فيه الأحداث، فعلى الرغم من هزيمة الأنظمة فإنها تكرّست، بعد أن لم تطلها تغيرات كبيرة في المنطقة، في الوقت الذي أصبحت فيه الفرصة مهيأة لصياغة الهوية الوطنية الفلسطينية وتكريسها مناطقياً وجغرافياً مقارنة بما كان عليه الحال قبل الحرب، على الرغم من الهزيمة الجديدة وخسارة ما تبقى من فلسطين وأراض عربية أخرى، وعلى الرغم من أن الخسارة تعتبر ذات دلالات مادية أكبر مما كانت عليه النكبة - ذات الدلالات النفسية والمعنوية الصادمة للعقل العربي، والفلسطيني كجزء من هذا المنظور- فمساحة الأراضي التي خسرتها دول الجوار العربي، والأهمية الاستراتيجية لهذه المناطق، وأعداد السكان الذين خضعوا للاحتلال شكلت مجتمعةً تمايزاً عن النكبة.

وعلى الرغم من أن مساحة الأراضي الفلسطينية المحتلة كانت أقل بكثير مما كانت عليه في النكبة، فإن أعداد الفلسطينيين الخاضعين للاحتلال كانت أكثر من الخاضعين للاحتلال إبان النكبة، فالفلسطيني لم يرض تكرار ما حدث في العام ١٩٤٨، على قاعدة أنها أيام ونعود، أو من خلال الاتعاظ مما جرى لمن أجبر على المغادرة، فالبقاء في الوطن وإن كان خاضعاً للاحتلال الصهيوني قد يكون أقل كرباً من الشتات والتهجير في مخيمات دول الجوار، على الرغم من الترهيب والرعب الذي استخدم صهيونياً، من خلال المجازر والحرب النفسية المنظمة التي تعرض لها الشعب الفلسطيني.

كان للتجربة الممتدة من ١٩٤٨ حتى ١٩٦٧ في الأراضي التي خضعت لحكم دول عربية وسياق العلاقة التي حكمت بين الحاكم والمحكوم تأثير فاعل في عدم القبول بتكرار التهجير مرة أخرى، وفق قاعدة «نحن في وطننا لا نشعر بشخصيتنا وحقوقنا وهويتنا، فكيف الحال خارج الوطن».

ولم تحتر الحركة الوطنية الفلسطينية الناشئة كثيراً في كيفية التعامل مع الكيان الرسمي للشعب الفلسطيني الذي أسس بدعم عربي رسمي (منظمة التحرير الفلسطينية ١٩٦٤)، وكان للحركة الوطنية موقف غير متفاعل معها في البداية، بعكس التيارات القومية والعروبية الفلسطينية، والتيار التقليدي الرسمي الذي اعتبر منظمة التحرير وتأسيسها فرصةً لبلورة كيان رسمي يمهد لحالة جديدة وفرص مختلفة للفلسطينيين تختلف عما كانت عليه بعد النكبة والموقف من حكومة عموم فلسطين وتجربة المفتي أمين الحسيني بعدها.

تفطّن التيار التقليدي والرسمي إلى أن المواقف السلبية من المحاولة الأولى للكيانية الفلسطينية أحبطت عربياً ورسمياً، كون قيادة المحاولة لم تطمئن النظم القائمة حينها، وقد يكون لشخصية المفتي ورؤيته أثر بالغ في عدم تعاطي العرب مع محاولته. ظهرت هشاشة المواقف الفلسطينية المتباينة من تأسيس هذا الكيان المعنوي والرسمي، من خلال الميثاق القومي الذي تبناه

المجلس الوطني الأول في القدس ١٩٦٤، والذي تعاطى مع رغبات المملكة الأردنية الهاشمية من جهة بتحديد حدود الوطن للفلسطينيين والتي تجاوزت الأراضي التي ضمت للأردن ١٩٥٠، من معركة التحرير، ومن جهة أخرى مع سياق التوجه العروبي والقومي تجاوباً مع الناصرية المصرية، والبعد القومي، والمحاذير الأخرى للقوى العربية الفاعلة.

عكس ما سبق حالة الموقف الفلسطيني، في ظل التعدد والاختلاف والرؤية المتباينة تجاه المؤسسة الرسمية التي أنشئت لتكون ممثلة لهم وجامعة لمختلف توجهاتهم ككيان اعتباري يؤكد هويتهم الموحدة والمتماسكة أمام جبروت المحتل الاستيطاني ومخططاته، والذي ينفي الوجود الطبيعي للهوية الوطنية الفلسطينية الجامعة، وينكر وجود ترابط مادي أو معنوي بين المجموعات المختلفة والمتناقضة التي عاشت كـ«غوييم في أرض الميعاد، إلى أن عادت الأرض لأصحابها». فمن الواضح أن أخطر ما تعرض له الفلسطيني بعد فقدان الرابط المباشر والجمعي مع أرضه بالنكبة، كان تفكيك هويته الوطنية وتشتيتها وإن كانت بشاكلتها البسيطة وغير المعقدة لاعتبارات تاريخية حكمت المنطقة لقرون طويلة. هذه الهوية المتبلورة ضمن السياق القومي في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين كجزء من النطاق في المحيط القومي، في مواجهة محاولات الهيمنة والطمس التركية التي شكلت تحدياً مباشراً ليس فقط للهوية القومية وإنما للهويات الوطنية كجزء من رؤية نخب العرب، خاصة في بلاد الشام والتي كانت فلسطين جزءاً فاعلاً في تحدي المحاولات التركية المحمومة.

تلقت البنى والتوجهات والأفكار المهيمنة والسائدة ضربةً موجعةً بهزيمة العام ١٩٦٧، وفي مقدمتها التوجهات القومية والوحدوية، أما التقليدية فلم تتعرض لتلك النكسة المؤلمة كما هو الحال في الجمهوريات، لاعتبارات داخلية وخارجية مغايرة لتلك التي حكمت الجمهوريات، خاصة القومية منها. عززت الهزيمة التوجهات الوطنية ليس في فلسطين فحسب، وإنما في المحيط العربي، مما جعل وضع الفلسطيني أكثر صعوبة، وأصبح ما تبقى من هويته المنكسرة هدفاً للهويات الفرعية الوطنية، لدرجة أنها تعرضت لضغوط لتكون ضمن تقسيمات الهويات الصغرى في الأقطار التي شتت فيها الفلسطيني.

على الرغم من الهزيمة، فإن الفلسطيني الباقي على أرضه والخاضع للاحتلال المباشر تواصل مع فلسطينيين آخرين انقطع التواصل معهم منذ العام ١٩٤٨، وانتقلت الوجهة بعد هزيمة ١٩٦٧ إلى فلسطين بعد أن كانت متناثرة في الشتات، وبدأ يظهر بين الفلسطينيين تصور أكثر جلاءً للهوية، خاصة أنها هوية وطن، وليست هوية شتات ولجوء وتهجير. هوية وطن يخضع بكامله للاحتلال الاستيطاني، لم تتعارض والمرحلة الأولى لتشكل هوية فلسطينيي الشتات وتبلورها، التي في غالبها ارتكزت إلى ما واجهه الفلسطيني من النكبة، والتهجير واللجوء، تهجير المحتل

الصهيوني، واللجوء في ظل الأنظمة المحيطة، ذات الهويات المختلفة، والبرامج القطرية «الوطنية» التي لم تول القضية الفلسطينية الأهمية العملاتية المباشرة.

احتاجت هوية الوطن سنوات أيضاً لتتبلور كما كانت مع هوية الشتات، وكانت أيضاً بحاجة لزمن آخر من أجل الاندماج مع هوية الشتات، وأصبح الفلسطيني يواجه مركبات مختلفة لهويته الفرعية، التي ارتبط جزء منها بما قبل النكبة، وآخر ارتبط بما بعد النكبة وقبل هزيمة ١٩٦٧، وجزء ارتبط بالوطن بمكوناته الجغرافية الثلاثة، الأراضي الفلسطينية ١٩٤٨ التي خضعت للتطهير المعنوي لهوية الفلسطيني، والأراضي التي احتلت في العام ١٩٦٧، والتي فككت هويتها تفكيكاً مباشراً وغير مباشر، وغزة التي خضعت لحكم مصر، والأراضي التي خضعت للأردن.

ومن الواضح أن الحالة التي وجد الفلسطيني نفسه فيها بعد هزيمة ١٩٦٧ قد تعتبر أكثر تحدياً مما كانت عليه بعد النكبة، شتات وهوية لجوء، ومحاولات احتواء وطمس وتغييب، وخسارة كاملة لكل الأراضي الفلسطينية، ونكسة معنوية للتيار القومي الذي لم يستطع تحقيق وعوده (تراكم الهزيمة، وتراكم النصر للعدو)، والتحدي أكبر للحركة الوطنية الفلسطينية التي عليها مهام جسام، خاصة أنها تحكمت بالكيان المعنوي للشعب الفلسطيني، ولم يكن بعد في برامجها أهمية للوطن في المواجهة والتحدي، كونها حركة وطنية لاجئة وفي الشتات، خرجت من معاناة المخيم، وحالة الغربة والاغتراب، والوطن أو ما تبقى منه بعد ١٩٤٨ لم يكن متاحاً لهذه الحركة. واستطاعت هذه الحركة رفع وتيرة الاستقطاب لها ولهويتها الفرعية المؤسسة بعد المواجهة المباشرة في معركة الكرامة ١٩٦٨، وكلما كانت معارك الحركة قريبة من الوطن كانت أكثر انتشاراً واستقراراً فلسطينياً، وحتى عربياً وأممياً، وهذا ما كان بعد الكرامة، على الرغم من تعقيدات الحالة التي تبعتها في العلاقة مع دولة الأردن ونظامها، وكذلك الأمر مع لبنان، الذي عاش الفلسطيني فيه فترة أطول وتجربة أكثر تداخلاً مع بنيته الداخلية، مما جعله يواجه منطق اللبنانيين كما الأردنيين في أنكم تعملون للسيطرة علينا بشكل رئيس على حساب برامجكم وقضيتكم.

شكلت عملية توحيد تمثيل الفلسطينيين وانتزاع الاعتراف بالحركة الوطنية الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الشغل الشاغل لحركة التحرر الوطني، ولم يشغل بالها كثيراً حالة الوطن المحتل، ومكانته ودوره في هذه الحركة، حتى تمثيله في مؤسسات منظمة التحرير بعد تغير ميثاقها القومي إلى ميثاق وطني عام ١٩٦٨، وسيطرة قوى العمل المسلح عليها بعد أن كانت السيطرة للقوميين والتقليديين. وغاب عنه فعلياً وتمثيلاً خاصة الأراضي التي احتلت عام ١٩٤٨، وتلك التي حكمت من الأردن منذ ١٩٤٨ حتى ١٩٦٧، أما غزة فكان لها تمثيل مناسب بنفسها أو بمن عاش فيها لاجئاً، أو مر

فيها بمراحل لجوئه، وظهر بعد حزيران ١٩٦٧ عند البعض هذا التمايز مما دفع للتمييز، وكان له نصيب في الهوية الوطنية الفلسطينية التي تواجه مخاطر عديدة تختلف عما كانت بعد النكبة. والاحتلال بحد ذاته محفز للباحثين عن دور ومكانة وفعل في الحركة الوطنية، مدركين أن الواقع بعد ١٩٦٧ ليس كما كان قبله، وأن استهداف الحركة الوطنية الفلسطينية من خارجها، أو من داخلها خدمة لغيرها، سيضعفها، ويحد من إمكانية تحقيق أهدافها، وأن تناقض الهويات مع المحيط العربي سيطغى على التناقض الرئيس مع الاحتلال الصهيوني، فالهويات الباحثة والصاعدة تعمل على تكريس نفسها بتوتر عال وبرغبة طامحة، وأحياناً بعنف يستمد شرعيته من نبل الهدف، وقداسة الطرح، وضرورة التحقيق.

ليس مستغرباً أن تعيش الحالة الفلسطينية خاصة في الأراضي التي حكمت من الأردن أو تحت الاحتلال الصهيوني تشوهات في هوية البعض، أو النخب الفوقية أو المعينة أو المدعومة، فقد كان للضم وقعه على الهوية الوطنية، وكان للحكم العسكري المباشر وقعه على الفلسطينيين في أراضي العام ١٩٤٨، لذلك عملت الحالتان على تعزيز وتمكين هويتهم المقاربة للهوية العامة من خلال مواجهة الاحتلال والصمود أمام سياساته. وكان الانفجار الذي كان له وقعه ليس على الاحتلال فحسب وإنما على حركة التحرر الوطني الفلسطيني عام ١٩٧٦، في يوم الأرض الذي وقعت أحداثه بداية في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ ثم امتدت إلى الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧،

ليس على الاحتلال فحسب، وإنما أيضاً على حركة التحرر الوطني الفلسطيني التي كانت تعيش مجدها في حقبة لبنان، وقد حازت ما أرادت من وحدانية التمثيل لمنظمة التحرير الفلسطينية. ففي يوم الأرض من العام ١٩٧٦ انطلقت المواجهات مع المحتل في الأراضي التي احتلت عام ١٩٤٨، وامتدت لباقي فلسطين وبأدوات بسيطة، وبعنفوان وطني ذاتي كان له منحاه الخاص عن المنحى الوطني العام الذي حكم الحركة الوطنية منذ سيطرة فصائل العمل المسلح عليها.

شكلت أحداث يوم الأرض وما تلاها من تصاعدات تحولاً محورياً في تشكيل الهوية وتركيبتها وتوجهاتها، وكان منها أن صبغت الهوية بالتعددية والخصوصية لمكوناتها، دون الإخلال بمرتكزاتها الرئيسة ومنها «الفلسطينية»، التي أصبحت بعد يوم الأرض أوسع وأشمل وأدق، مقارنة بما كانت عليه سابقاً، وبدأت هوية الوطن تزاحم لتنتزع مكانتها ودورها وفعلها في الهوية والحركة الوطنية ومؤسساتها. وعلى ضوء ما تعرضت له الحركة الوطنية في الشتات من ضربات وحصار تمثل في الخسارة الاستراتيجية بالخروج من لبنان عام ١٩٨٢، ولم يتبق لها من شعاراتها سوى الاستعانة بالوطن ومقدراته ومكوناته لممارسة هذه الشعارات، فاحتل الوطن أهمية لم يحزها منذ العام ١٩٦٤، ليمكن القول إن الفترة الممتدة من ١٩٧٦ حتى ١٩٨٧ شكلت

مرحلة الاندماج والمقاربة للهويات الفرعية نحو هوية جامعة للوطن نصيب مهم وفاعل فيها، تمثل في بلوغ من ولدوا تحتل الاحتلال العشرين، حتى فجروا نسقاً متجدداً من أدوات الهوية الوطنية الأكثر اختراقاً وتجذراً في الوعي العام، فارضين أنفسهم وخصوصيتهم على المحيط العربي الذي لا يقلقه الفلسطيني البعيد، والعالم الذي رأي في وجود شعب أعزل يواجه المحتل بالانتفاضة نموذجاً غير قابل للإنكار أو التنحية أو التغييب.

شابت الوطن تفاعلات مع واقع معاش أصبح ينظر إليه برؤية مختلفة، مما كان له الأثر في تطور الفكر السياسي الفلسطيني، نحو إعلان الاستقلال، والمرحلية، والحلول المقبولة واقعياً، وحتى المفاوضات والاقتراب أيضاً من فكرة الدولة على الأراضي المحتلة ١٩٦٧. أصبح الفلسطيني فلسطينياً أينما كان، حتى من يحملون الجنسية الإسرائيلية، أصبحوا أولاً وكغالبية أمام أنفسهم فلسطينيين، وأمام غيرهم، حتى من فرضوا عليهم هويتهم قسراً، وأصبحت فلسطين كاملة وإن كانت «دولتها» لا تحقق كثيراً من مساحتها. والهوية الوطنية دون وطن تبقى أسيرة بساط الريح الذي يسبح دون هدى وبوصلة، تتلقفها رياح وتطردها رياح، وتجذبها رياح وتبعثرها رياح وأحياناً عواصف، وشكل الفعل الوطني على الأرض وفي الوطن مرحلة اكتمال تبلور الهوية الوطنية الفلسطينية، ولا يعني ذلك الرسو على رصيفها الدائم، فلا ثابت في الهوية حتى تكتمل الرؤية تحقيقاً، بشعور جمعي عام وطني بفلسطينيتنا ووطننا أينما كنا ووجدنا.

هويتنا الوطنية الفلسطينية ما زالت تبحث عن كينونتها الجمعية، فهي من الهويات الوطنية العربية القليلة التي ما زالت في مرحلة البحث عن الاستقرار النسبي، فلم تعبر ما مرت فيه قريناتها التي خضعت لحكم الأتراك ومن ثم الاستعمار وتخلصت مادياً من الأخير منذ أكثر من نصف قرن، مما يجعل المرحلة التي اجتازتها الهوية الوطنية غير متماثلة بالممارسة والواقع المحيط، كما هو الحال مع الكيان الاعتباري الرسمي، أو البنى الفوقية الرسمية التي شكلت لتكون من الأدوات لهذه الهوية «الباحثة» عن نفسها بعد أكثر من قرن دموي ومحبط ومعاد لهوية شعب لم يرحمه المحيط، ولن تغفر له الأجيال التي ما زالت تبحث عن هويتها وفيها. وهي باحثة عن الاستقرار بالوعي والتجذر لتجاوز تشويهات الهويات المسقطة على الوطن والشعب، ومواءمة نفسها لتتجاوز المراحل التي عانت منها الهويات العربية المفككة والمشرذمة اليوم.

لقد كان صحيحاً من جهة أن حرب العام ١٩٦٧ خسارة كبيرة للجميع، وهذا ما سعت القوى المعادية إلى تمريره وتكريسه في الوعي الفلسطيني أولاً، والبناء على ذلك لنفي شخصيته وكينونته وهويته ووطنه، لكن الاحتلال خلق الحالة وخلق نقيضها، ما مكننا من أن نشكل قطعة ضرورية في مسيرة إعادة بناء الهوية الجامعة للشعب الفلسطيني، الذي يواجه اليوم مخاطر قد تتجاوز ما كان، وفي غالبها بنيوية

وذاتية بنخب متداعية، وأفكار قد تكون خطورتها على الهوية الوطنية الفلسطينية كما كان في المحيط العربي. ولم نعمل جميعاً على توطين وتجذير ما كان، وصياغة وتجديد ما سيكون بعد عشرات السنوات من السلطة والحكم لبناء ما يمكن القادم من أجيال من الاستمرار في المسيرة بهوية وطنية جامعة، ومرتبطة أولاً بالوطن، وساعية إليه.

الهوية: تحديات الحاضر والمستقبل

مر نصف قرن على هزيمة العام ١٩٦٧، وأجيال عديدة من الفلسطينيين مروا على هويتهم «هوياتهم»، فمن جهة كانت الحرب وما ترتب عليها فرصة لتعزيز هوية الفلسطينيين أمام الهويات الأخرى، ومن جهة أخرى برزت تحديات جديدة أما هذه الهوية بعد استقرار نسبي امتد حتى مطلع التسعينيات من القرن العشرين، فالنظام الدولي الجديد، والانهيارات العربية والداخلية الفلسطينية، والتراجع في الأولوية لصالح أولويات أخرى، ودخول العالم مرحلة العولمة وتحدياتها لمفهوم الدولة والسيادة والهويات الوطنية أو القومية. الفلسطينيون بكيانيتهم الرسمية وهويتهم المعنوية تعرضوا كغيرهم من الشعوب لهذه الضغوط، لكن لواقعهم وقعه وتأثيره عليهم أكثر فعلاً وتأثيراً لعدم استقرارهم وعدم تناغم مصالحهم الوطنية «دائماً» مع مصالح المحيط، وعدم تجانس مطالبهم في الغالب مع الطابع الدولي السائد، فمع انهيار الاتحاد السوفيتي أصبح الفلسطينيون وحيدين دولياً، على الرغم من عدم وضوح التحالف الاستراتيجي بينهم وبين السوفييت. واضطروا لقبول ما لم يقبل سابقاً، فكانت مفاوضات مدريد والوفد التمثيلي المنقوص، وجاءت مفاوضات أوسلو السرية وكأنهما حالتان تثبتان التفاعل الداخلي الذي ساد بعد حرب حزيران، وسميت الوفود بمسميات الداخل والخارج، وكأن الهوية ما زالت تتلقفها أمواج التناقضات الثانوية، على حساب الرئيس، ومنذ ذلك الوقت تواجه الهوية تحديات بدلالات موجعة ومؤلمة.

تعددية الولاءات في مواجهة الانتماء، لم تبق حالة الانتماء التي طغت بعد العام ١٩٦٧ بعنفوانها، وسادت بعد إطلاق مشروع الحكم والسلطة مفاهيم الولاءات على حساب ذلك، وهذا يعتبر عامَاً ولا يخص الشأن الداخلي فقط، وإنما والإقليمي والدولي، هذه التعددية المرتبطة بالمصالح دون المصلحة الوطنية الجامعة شكلت تفكيكاً جوهرياً للهوية، وإحلالاً تجميعياً شكلياً لها برموز فوقية عامة لا تخترق البنى المجتمعية الحقيقية، بل هي غريبة ومغتربة عنها، والتعامل معها عبر وسطاء غير كفؤين. وبما أن «الوطن» أصبح أكثر غموضاً، والمواطن أصبح أكثر بعداً عن العام، فإن الهوية تصبح أكثر شكلية، ورسمية، ولا تتجاوب وحاجة المواطن ورغبته، فينطلق البحث عن هويات فرعية توفر له ما تعجز عنه أدوات الهوية الوطنية من سلطة حكم، وأحزاب، وحركات مجتمعية مدنية، ليرقى الولاء الجهوي والعائلي والعشائري والديني وغيرها من الولاءات على حساب الوطني.

نظام «سياسي» عاجز عن الاختراق والاقتراب من المواطن، بأحزابه وحركاته وبنيته السياسية والثقافية، مما دفع المواطن للابتعاد عنه، بقدر ما يتجنب سلطته، ويقترب منه بقدر ما يستفيد منها، بعلاقة منفعية فوقية غير قابلة للتجديد والبقاء والاستمرارية، فالعلاقة مشوهة بين الطرفين، فهي بين الوعي المتناقض لحاجات كل طرف، وكأنهما غريبان لا يتبع أحدهما الآخر، فهو نظام وليد لحظة تاريخية شابتها حالة الهزيمة والتراجع. وقد حكمتها مقولات وتعميمات الخيارات المتاحة، والحفاظ على ما تبقى، وتحدي التغيرات الدولية والإقليمية، والزحف الاستيطاني الكبير.

ثقافة سياسية نخبوية عززت الانفراد والإقصاء والحقائق المطلقة، وكأننا نؤكد على النصوص التي تشدد على أننا جزء من الأمة العربية بكل ما تمر به من مراحل، دون أن نمارسها بتراتبية طبيعية لنقول إننا عبرناها بتوافق وانسجام مع أنفسنا، وليس كمن يصاب بالمرض من خلال العدوى، دون أن يكون له مكان في البحث عن العلاج. وقد عاجلتنا الحالة العربية بالتيارات السياسية التي تقدم الأمة الدينية على حساب غيرها، وهذا اعتبر من المخاطر التي هددت الهوية وما زالت، وتعزز ذلك ثقافياً نخبوياً سياسياً وبعد ٢٠٠٧ سلطوياً، وعاد الفلسطينيون كما كانوا قبل حرب حزيران ١٩٦٧ لا تواصل بينهم، ولا اقتراب أو مقاربة ثقافية ومعنوية، فغزة تخضع لحالة مختلفة، والضفة كذلك، والوطن الأول يتعرض لأشد ما تعرض له منذ ١٩٤٨، والفلسطيني في الشتات أصبحت هويته أكثر بعداً عن فلسطين، وهذا كله يحدث والثقافة الرعاعية للنخبة تعتقد أن الخيارات للشعب أفضل عندما هي تتحكم فيه، وأسوأ عندما لا يكون لها وجود.

هويتنا شبابنا، وحين تشيخ هويتنا بعد خمسين سنة فقط، قبل أن تشب، فهذا يعني أنها ما زالت في مرحلة البحث عن ذاتها، وهي بالضرورة يجب أن تكون لذاتها، وهي قد تكون بحاجة لصدمة كبيرة تفوق حزيران عام ١٩٦٧.

القضية الفلسطينية في مرحلة الرئيس الأميركي ترامب

أحمد عيسى*

تضمن خطاب دونالد ترامب الانتخابي خلال حملته الانتخابية، وكذلك تصريحاته الصحافية ما بعد إعلان فوزه بالرئاسة، كل ما من شأنه أن يثير قلق الفلسطينيين ومخاوفهم من إمكانية مواصلة العملية التفاوضية مع الاحتلال الإسرائيلي بشأن حصولهم على حقهم في دولة مستقلة، والتي تفاوضوا عليها لأكثر من عقدين وفق مبدأ حل الدولتين.

إذ أعلن ترامب عدم التزامه بمبدأ حل الدولتين المجمع عليه دولياً، وهدد بنقل سفارة بلاده من تل أبيب إلى القدس، واعتبر أن الاستيطان - في الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية والتي جرى احتلالها في العام ١٩٦٧، والتي تعتبر مع قطاع غزة إقليم الدولة الفلسطينية المنشودة- لا يمثل عقبة أمام السلام، الأمر الذي شكل انقلاباً على ثوابت السياسة الخارجية الأميركية لعقود مضت.

ومنذ تسلمه مهامه رسمياً في العشرين من كانون الثاني الماضي وحتى تاريخ كتابة هذه الورقة استقبل الرئيس الأميركي في البيت الأبيض مجموعة من زعماء المنطقة، أولهم الملك عبدالله الثاني ملك الأردن، ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، وولي ولي العهد السعودي محمد بن سلمان، ورئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، والرئيس المصري عبد الفتاح السيسي، علاوةً على الزيارة التاريخية وحفاوة الاستقبال الذي قوبل به الرئيس الفلسطيني محمود عباس.

تأسيساً على ما سبق، هناك حاجة لاستشراف ماذا في جعبة الرئيس الأميركي للقضية الفلسطينية في هذه اللحظة من الزمن. الأمر الذي

* باحث في الشأن الفلسطيني

قد يبدو مجازفةً، خاصةً أن كثيراً من السياسيين والباحثين في الشأن السياسي أعربوا عن صعوبات منهجية واجهتهم في قراءة عقل الرئيس ترامب السياسي وماذا يمكن أن يتمخض عنه داخلياً وخارجياً، وتعتبر عديد المقاربات المختلفة والمتناقضة أحياناً التي قدمت في هذا الشأن من الباحثين من أهم الشواهد على هذه الصعوبة.

في محاولتها الإجابة عن السؤال أعلاه، ستسعى هذه الدراسة إلى مقاربة الموضوع من منظور دراسة محركات السياسة الأميركية في عهد الرئيس ترامب، الأمر الذي يتطلب دراسة الوضع الجيوسياسي للولايات المتحدة الأميركية في هذه المرحلة من الزمن، التي ينهار فيها النظام العالمي الذي أنشأته الولايات المتحدة وقادته وحدها أكثر من ربع قرن، وفي لحظة وصلت فيها مشاعر الخوف والغضب داخل المجتمع الأميركي إلى نقطة الذروة. وذلك من خلال إلقاء الضوء ابتداء على حالة التحول لدى الناخب الأميركي، هذا التحول الذي تحركه مشاعر الخوف من القادم والغضب على ما هو قائم، وكذلك حالة التحول في النظام العالمي، ودور الولايات المتحدة الأميركية في توجيه عملية التحول هذه لا سيما على الصعيد العالمي، لغايات إيصالها إلى المآلات التي تخدم شعار «أميركا أولا»، ومن ثم فهم ما يدور في منطقة الشرق الأوسط كأحد مكونات النظام العالمي والتي تعيش بدورها حالة تحول جذرية، علاوة على فهم تأثيرها وتأثرها بما يحدث في الأخير، ومن ثم تحديد احتياجات كل من الفلسطينيين والإسرائيليين كطرفي الصراع الأساسي في المنطقة، من كل من النظامين العالمي والإقليمي في سياق سعي الأخير للاستقرار والمساهمة في بناء نظام عالمي مستقر، وتأسيساً على ذلك ربما يصبح من السهل استشراف المحددات الأساسية والمبادئ العامة التي ستحكم سياسة الرئيس الجديد في معالجة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

لتحقيق ذلك، ستحاول هذه المقالة الإجابة عن مجموعة الأسئلة الآتية: هل انتهى النظام العالمي الذي نشأ بعد نهاية الحرب الباردة في العام ١٩٩١؟ ما هو النظام العالمي الجديد الذي لا يزال في طور التشكل وبدت ملامحه في خطاب الرئيس ترامب الانتخابي وقراراته التنفيذية؟ ما هي غايات الرئيس الداخلية والخارجية؟ ما هي أولويات الرئيس ترامب في الشرق الأوسط؟ ما هي التهديدات الآنية والمستقبلية التي تواجه إسرائيل في إقليم متغير؟ وما مدى حاجة إسرائيل إلى محيطها الإقليمي والدولي لمواجهة هذه التهديدات؟ أين تكمن قوة الفلسطينيين في هذه اللحظة التاريخية؟ وما هي نقاط ضعفهم؟

للإجابة عن هذه الأسئلة وما قد يتفرع عنها من أسئلة أخرى سيجري تقسيم هذه المقالة إلى مقدمة وخاتمة وثمانية عناوين بحيث يجري الإجابة عن كل سؤال تحت عنوان من هذه العناوين، وتحت العنوان أدناه ستحاول هذه المقالة فهم حالة التحول لدى الناخب الأميركي التي أسفرت عن الفوز غير المتوقع للرئيس ترامب، وعلى ضوء إجابة السؤال أعلاه ستحاول هذه الورقة فهم عقل الرئيس ترامب وكيف يفكر سياسياً.

ترامب يجيد قراءة المجتمع الأميركي الخائف والغاضب

في معرض قراءتهم لفوز الرئيس ترامب في الانتخابات الرئاسية الأميركية الخامسة والأربعين،

الأمر الذي فاجأ كل المتابعين لهذه الانتخابات حول العالم، بمن فيهم ترامب نفسه، قال البعض: «إن من شعر نفسه فائزاً في هذه الانتخابات، هم هؤلاء الأميركان البيض في الأرياف الذين لم يكن صوتهم نافذاً، سواء من يؤيد الحزب الجمهوري أو الديمقراطي، والذين يشعرون بأن ترامب أوصل صوتهم وغضبهم وشعورهم العميق بالتهميش».[1]

تعتبر الولايات المتحدة الأميركية دولة بيضاء تقليدياً، صحيح أنها تتحول مع الوقت إلى دولة ملونة نتيجة الهجرة الواسعة إليها، ولكن حتى اللحظة لا تزال الكتلة البيضاء المشار إليها تمثل الأكثرية في المجتمع الأميركي.

كانت الولايات المتحدة الأميركية- الإمبراطورية الوحيدة في العالم- وغيرها من الدول الصناعية الغربية الكبرى قد شهدت نمواً اقتصادياً هائلاً خلال ربع القرن الماضي والذي تربعت فيه الولايات المتحدة على عرش النظام العالمي، إلا أن الثروة العائدة من هذا النمو كانت قد تركزت في أيدي الشريحة الغنية التي لا تتجاوز نسبتها ١٪ من المجتمع.

كما أدت العولمة وتوسع اتفاقيات التجارة العالمية إلى ذوبان عدد كبير من الوظائف الصناعية التقليدية نتيجة نقل أصحاب المنشآت الاقتصادية الكبرى مراكز عملهم إلى بلدان مثل الصين، والمكسيك، وماليزيا، وغيرها من الدول، حيث الأيدي العاملة الرخيصة، الأمر الذي كان على حساب شريحة العمال ووظائفهم، إذ فقد معظمهم وظائفهم نتيجة ذلك، أو أصبحوا من ذوي الدخل المحدود.

أدى الوضع الاقتصادي المتهاوي لشرائح كبيرة من المجتمع الأميركي، خاصة المتذمرين منه والغاضبين عليه، إلى زيادة شعورهم بأن بلادهم تصادر منهم، حتى أصبحوا يجدون صعوبة في التعرف إليها، وباتوا على قناعة بأنهم يمولون تأميناً صحياً للكسالى الذين لا يعملون، ويشكون أيضاً من أنهم يمولون بضرائبهم هجرة غير منضبطة.[2]

تلاقت مشاعر الغضب هذه مع مشاعر غضب وتذمر بدأت تتنامى لدى شرائح أخرى من المجتمع تحركها عوامل أخرى منبعها لونهم الأبيض، وقناعاتهم الدينية، وموقفهم من المرأة، وزواج المثليين.

وكان نعوم تشومسكي، المفكر الأميركي المشهور، قد عبر ببراعة عن مشاعر الخوف والغضب التي تتراكم داخل شرائح واسعة في المجتمع الأميركي منذ أكثر من عقدين، علاوة على تحذيره من تداعيات تراكم هذه المشاعر بقوله: "ما زلت أكتب وأتحدث عن خطر بروز أيديولوجيا وكاريزما في الولايات المتحدة، يمثلها شخص يمكنه استغلال الخوف والغضب اللذين يختمران منذ مدة طويلة في أغلب شرائح المجتمع، وصرفهما بعيداً عن الأسباب الحقيقية للضائقة، وتوجيههما نحو أهداف سهلة، إذ يمكن أن يؤدي ذلك إلى ما يسمى الفاشية اللطيفة، لكن ذلك يقتضي منظّراً صادقاً على شاكلة هتلر، وليس شخصاً أيديولوجيته الوحيدة المعروفة هي «الأنا»[3]، في إشارة منه للرئيس ترامب.

يشير ما تقدم إلى أن شرائح واسعة من المجتمع الأميركي ممثلة بالعمال البيض، والفلاحين في الأرياف، وأولئك المتذمرين من فوز

باراك حسين أوباما ذوي الأصول الإفريقية في الانتخابات الرئاسية السابقة، والمعارضين لقيادة امرأة للولايات المتحدة، والمحتجين على زواج المثليين، قد تملكتهم مشاعر الغضب على ما آلت إليه أحوالهم وأحوال بلادهم، وسيطر عليهم الإحساس بالخوف على مستقبلهم ومستقبل أبنائهم، وتملكتهم مشاعر التذمر من الشريحة السياسية الأميركية التقليدية لعدم إصغائها لهم ولمطالبهم، تلك المشاعر التي لا شك في أنها ستقود إلى تغيرات وتحولات اجتماعية وسياسية واقتصادية داخل المجتمع الأميركي، الأمر الذي بدوره ستكون له آثاره على السياسات الأميركية الداخلية والخارجية.

وفيما غابت هذه الكتل الانتخابية الضخمة وما يحركها من مشاعر عن أجهزة رادار الحزبين اللذين يتناوبان حكم الولايات المتحدة الأميركية، نجح الرئيس ترامب والفريق العامل معه في الوصول إلى هذه الشرائح المنسية وغير المدرجة على لائحة اهتمام السياسيين التقليديين، وتصميم خطاب انتخابي يلامس خوفهم وغضبهم وتذمرهم، الأمر الذي كان من أهم أسباب فوزه في الانتخابات.

يرى تشومسكي في هذا السياق أن ترامب كان كاشفاً لهذه الحقائق المتأصلة في المجتمع الأميركي وليس منشئاً لها،[٤] ويرى آخرون أن فوز ترامب نجاح شخصي له على حساب الحزب الجمهوري الذي ينتمي إليه، والحزب الديمقراطي المنافس له.[٥]

ولكن، هل يكفي ما تقدم من اكتشاف ترامب وفريقه الحقائق المتأصلة في المجتمع الأميركي منذ عقود والتي أشار إليها تشومسكي في معرض تعليقه على فوزه، فضلاً عن نجاح هذا الأخير في تصميم خطاب انتخابي يحاكي رغبة المجتمع الأميركي في التغيير، في قراءة عقل الرئيس السياسي؟

وفي محاولة للإجابة عن السؤال أعلاه، قال جيرمي شابيرو، مدير الأبحاث في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية: إن أحداً لا ينبغي له أن يعتقد أنه يعرف ما سيقوم به ترامب، حتى لو كان هذا الشخص هو دونالد ترامب نفسه.[٦]

يرى إليوت كوهين مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية في جامعة جونز هوبكنز للدراسات الدولية المتقدمة، وأحد كبار المستشارين السابقين في وزارة الخارجية في إدارة الرئيس الأسبق جورج بوش الابن، أن لدى ترامب اقتناعاً قوياً بعدد من القضايا في حقل السياسة الخارجية، لكن هذه القناعات لا ترتقي إلى مستوى وجهة النظر المتماسكة للعالم، وهذه واحدة من المشكلات في الحكم على زعيم لا يقرأ، ولا يشعر بأنه بحاجة إلى تثقيف نفسه أصلاً حول النظام الدولي الذي أنشأته الولايات المتحدة على مدى نصف القرن الماضي.[٧]

وثمة من يرى أن ترامب ليس أيديولوجياً، فهو ليس محافظاً، ولا هو من المحافظين الجدد، كما أنه ليس واقعياً، ولا مثالياً، ولا حتى انعزالياً، ويضيف هؤلاء إن ترامب براغماتي يملك غريزة تجاريةً بحتةً، وثقةً لا حدود لها بقدرته على التفاوض على أي شيء وتحقيق نتائج أفضل لأميركا.[٨]

ذهب الخبير السياسي والمؤرخ والتر راسيل ميد، للقول إن ترامب يمثل التقاليد «الجاكسونية»، نسبة للرئيس الأميركي الأسبق جاكسون، في السياسة الخارجية، ويحدد ميد تلك التقاليد في الشعبوية، والقومية، وعدم الثقة بالعالم الخارجي،

والاستعداد لاستخدام القوة إن لزم الأمر.[٩]

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول إن أهم مؤهلات الرئيس الجديد خبرته الاقتصادية وقدرته على التفاوض المربح في هذا المجال، لا سيما أن المعروف عن سجله الاقتصادي هو قدرته على التعافي الاقتصادي والعودة من جديد بعد تعرضه لأزمات اقتصادية مدمرة خلال مسيرته الاقتصادية الطويلة، وتأسيساً على ذلك ترى هذه المقالة أن الخبرة الاقتصادية التي يتمتع بها الرئيس الجديد بما في ذلك قدراته التفاوضية من أهم عوامل نجاحه الاقتصادي على الرغم من الكبوات الاقتصادية التي ألمت به، إذا ما اقترنت بفريق عمل محترف، وأن هذا العامل الذي حرص الرئيس على تحقيقه سواء قبل نجاحه في الانتخابات أو بعد دخوله البيت الأبيض، سيوفر له شروط النجاح السياسي.

هذا على صعيد الداخل الأميركي بما في ذلك قدرات الرئيس السياسية، فماذا على صعيد النظام العالمي الذي بدوره يمر في حالة تحول منذ العام ٢٠٠٨، هل أجاد ترامب قراءة هذه التحولات وصمم بناء على ذلك خطاباً وخطةً يضمنان له تحقيق شعاره الانتخابي «أميركا أولا»، كما فعل في قراءة الوضع الداخلي الأميركي، هذا ما سيتم تناوله في العنوان أدناه.

ترامب رئيساً للبيت الأبيض في مرحلة فشل الولايات المتحدة الأميركية في بناء نظام عالمي مستقر، ومجتمع أميركي آمن

تشير دراسات العلاقات الدولية، والقانون الدولي إلى أن العالم قد شهد ثلاثة أنماط من الأنظمة منذ مؤتمر فينا في العام ١٨١٥. بدءاً بالنظام متعدد الأقطاب الذي انبثق عن مؤتمر فينا في العام ١٨١٥، والذي أسست له معاهدة وستفاليا في العام ١٦٤٨، التي بدورها أنشأت الدولة الأمة.[١٠] ثم النظام ثنائي القطبية الذي انبثق عن معاهدة يالطا بعد الحرب العالمية الثانية،[١١] وأخيراً النظام أحادي القطبية الذي نشأ في الفترة الممتدة بين عامي (١٩٨٩-١٩٩١)، إذ انهار في هذه الفترة الاتحاد السوفييتي، وانتهت خلالها معجزة الاقتصاد الياباني، وجرى فيها التوقيع على معاهدة ماسترخت التي أنشأت الاتحاد الأوروبي، وعرفت فيها الصين نفسها كسوق اقتصادية عملاقة يديرها الحزب الشيوعي الصيني.[١٢]

في هذ الصدد، يرى آخرون من خبراء الجيوستراتيجية أن الولايات المتحدة الأميركية بصفتها القوة الأكبر في العالم اقتصادياً وعسكرياً وتكنولوجياً، لم تنجح في قيادة النظام العالمي أحادي القطبية لاسيما بعد العام ٢٠٠١ وإدارته، والذي جرت فيه هجمات الحادي عشر من سبتمبر على الولايات المتحدة الأميركية، مما ساهم في نشأة مرحلة عالمية جديدة عرفت بمرحلة «Global Chaos»، أو العماء العالمي.[١٣]

يرى خبراء العلاقات الدولية والقانون الدولي، أن النظام العالمي منذ العام ٢٠٠٨، الذي نشأت فيه أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأميركية، قد دخل دائرة تشبه تلك التي شهدها في العام ١٩٨٩، إذ توقف في هذه المرحلة، الاتحاد الأوروبي عن أداء وظائفه بالشكل الذي اعتاد عليه في السنوات الخمس التي سبقت ذلك العام، نتيجة الأزمة المالية التي ضربت العالم على أثر

أزمة العقارات في أميركا، وكانت منطقة أوروبا ولا تزال أكثر المناطق في العالم تأثراً من تداعيات هذه الأزمة، والتي يرى البعض أن مآلاها النهائي سيكون تفكك الاتحاد الأوروبي، ويدللون على ذلك بخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي في أعقاب استفتاء الشعب البريطاني الذي جرى بتاريخ ٢٠١٦/٧/٢٣ لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي.[١٤]

كما دخلت الصين بعد ذلك العام في مرحلة اجتماعية واقتصادية صعبة نتيجة الركود الاقتصادي العالمي، خاصة أن نموها الاقتصادي يقوم على التصدير والتجارة العالمية وليس على الاستهلاك المحلي.[١٥]

في السياق نفسه، أعلنت الولايات المتحدة الأميركية خطتها لسحب قواتها من العراق وأفغانستان لغايات التوجه شرقاً، حيث تكمن التهديدات الاستراتيجية بعيدة المدى للولايات المتحدة الأميركية،[١٦] الأمر الذي بدوره أخل بتوازن القوى في منطقة الشرق الأوسط، التي بدورها دخلت في حالة لا تزال متواصلة من الفوضى الداخلية كان من نتائجها انهيار عدد من دول المنطقة وتدميرها، وتهديد الاستقرار الداخلي فيما تبقى من دول، وفوق ذلك كله الإعلان عن نشأة دولة جديدة في المنطقة ممثلة بدولة داعش.

تأسيساً على التحولات في أوروبا والصين ومنطقة الشرق الأوسط المشار إليها أعلاه، فُتحت الأبواب أمام إطار دولي جديد بدل ذلك الإطار «نظام القطب الواحد» الذي نشأ في الفترة بين ١٩٨٩-١٩٩١،[١٧] وما أعقبه من إطار العماء العالمي الذي نشأ بعد العام٢٠٠١ [١٨].

كانت الولايات المتحدة الأميركية كإمبراطورية وحيدة في العالم قد تربعت على عرش النظام العالمي «نظام القطب الواحد»، وكذلك في مرحلة العماء العالمي، لأكثر من ربع قرن أي الفترة الممتدة بين (١٩٩١- ٢٠٠٨)، إلا أنها لم تنجح في توفير الأمن والأمان لمواطنيها، إذ نجحت منظمة القاعدة، وهي منظمة لا دولية ومصنفة لدى كثير من دول العالم كمنظمة إرهابية، في ضرب رموزها السيادية والاقتصادية في العام٢٠٠١ [١٩]. علاوة على فشلها في تأمين رفاهية مستدامة للمواطن الأميركي،[٢٠] نتيجة الانكماش الاقتصادي الذي نشأ بعد أزمة الرهن العقاري واضطرار البنك المركزي الأميركي إلى خفض قيمة الفائدة على القروض إلى ما بين ٠٪ و٠,٢٥٪، الأمر الذي يعني بلغة الاقتصاد أن الانكماش الاقتصادي الأميركي أصبح بنيوياً وليس انكماشاً عابراً.[٢١]

هذا إلى جانب فشلها في بناء نظام عالمي مستقر، الأمر الذي عبر عنه وزير الخارجية الأميركي الأسبق هنري كيسنجر بقوله «نفتقد اليوم إلى نظام عالمي مستقر، على غرار الاستقرار الذي أمّنه النظامان السابقان، النظام متعدد الأقطاب، والنظام ثنائي القطبية».[٢٢]

لا تزال الولايات المتحدة الأميركية هي الإمبراطورية الوحيدة في العالم بلا منافس على الرغم من الفشل المشار إليه أعلاه، إذ لا يزال أسطولها البحري يسيطر على المحيطات حول العالم، ولا يزال اقتصادها مسؤولاً عن ربع كل شيء منتج في العالم، وعندما ننظر للعالم من وجهة نظر الصادرات والواردات، يذهلنا عدد البلدان التي تعتمد على الولايات المتحدة فيما بين ٥-١٠٪، من إجمالي ناتجها القومي.[٢٣]

يرى بعض علماء السياسة والاستخبارات

العالمية أنه في غياب الحرب المدمرة الكبيرة، فإن أي إعادة اصطفاف للنفوذ الدولي تقوم على الاقتصاد وحده سوف تستغرق أجيالاً، هذا إن تمت أصلاً. ويقال في هذا السياق إن الصين هي القوة القادمة، وربما يكون الأمر كذلك، لكن الاقتصاد الأميركي أكبر من الاقتصاد الصيني بـ ٣,٣ مرة، ولا بد للصين من استدامة معدل النمو المرتفع على نحو غير عادي زمناً طويلاً كي تسد الفجوة بينها وبين الولايات المتحدة الأميركية. ففي العام ٢٠٠٩، كانت الولايات المتحدة مسؤولة عن ٢٢,٥٪ من الاستثمار المباشر الأجنبي في العالم، وهو ما يجعلها طبقاً لما ذكره مجلس التجارة والتنمية التابع للأمم المتحدة، مصدر الاستثمار الأكبر الوحيد في العالم، وكانت الصين في المقابل مسؤولة عن ٤,٤٪ من الاستثمار المباشر الأجنبي في العالم.[٢٤]

يشكل هذا التفاوت الهائل في توازن القوى بين الولايات المتحدة الأميركية من جهة، ومنافستها الاقتصادية الأولى «الصين» من جهة أخرى، والفوارق العسكرية الكبيرة بين أميركا من جهة، ومنافستها العسكرية الأولى «روسيا» من جهة ثانية، هذا إلى جانب استفراد الولايات المتحدة الأميركية تقريباً بمجال التكنولوجيا والسايبر، الضمانات الكافية لبقاء الولايات المتحدة الأميركية على رأس النظام العالمي الجديد لمرحلة طويلة قادمة، في حال عدم قيام حرب مدمرة كبيرة على شاكلة الحربين العالميتين الأولى والثانية.

كان بعض خبراء السياسة والجيوسياسية حول العالم من الأميركيين وغير الأميركيين قد قدموا مساهمات أكاديمية بشأن حالة تحول النظام الدولي المتواصلة منذ العام ٢٠٠٨، ومن هي القوة المرشحة لقيادة النظام الجديد؟ إذ يكاد يكون هناك إجماع فيما بينهم على أن النظام الجديد سيكون نظاماً متعدد الأقطاب، وفيما استعرض البعض ما يتوجب على الإدارة الأميركية عمله لضمان تموضعها على رأس النظام الجديد، وضع البعض الآخر الشروط التي يجب أن تتوافر في القوة التي ستتربع على عرش النظام الدولي.

وتضمنت مساهمة وزير الخارجية الأميركي الأسبق، وأحد رواد المدرسة السياسية الواقعية «هنري كيسنجر» والتي وسمت بعنوان «نظام عالمي جديد»، جملةً من التوجيهات التي يتوجب أن تشكل أسساً للاستراتيجية الأميركية في مواجهة التهديدات التي أنتجتها حالة الفشل في بناء نظام دولي مستقر، يتوجب استبداله بنظام جديد مستقر، بقوله: «إذا كانت أميركا راغبة في لعب دور مسؤول- وعليها أن تفعل- في تطور النظام العالمي، فما الذي ينبغي عليها بالضبط أن تمنع حدوثه مهما كلف الأمر ولو بمفردها من دون مشاركة الآخرين؟ وما الذي ينبغي أن تسعى لتحقيقه حتى لو تمنع هؤلاء عن دعمها؟ وبطريقة عكسية ما الذي يجب عليها أن تمتنع عنه ولو أصر عليه الآخرون من دول وتحالفات؟ وما طبيعة القيم التي تسعى للوصول إليها؟ وكيف يمكنها الجمع بين تجارب تاريخية مختلفة وقيم متباينة في نظام عالمي مشترك»؟[٢٥]

أما مساهمة جورج فريدمان، المفكر الاستراتيجي الأميركي ومؤسس مركز ستراتفور في مجال الاستخبارات العالمية، عبر كتابه الذي حمل عنوان «الإمبراطورية والجمهورية في عالم متغير»، فقد أكد أن الولايات المتحدة الأميركية هي إمبراطورية حقاً، لاتساع اقتصادها عالمياً، وقوة

جيشها وانتشاره العالمي، ونتيجة لذلك أصبح تخليصها من النظام العالمي أمراً مستحيلاً، ومحاولة تخليصها من هذا النظام لن يزعزع الاقتصاد في الولايات المتحدة فحسب، وإنما النظام العالمي ككل.

ولمواجهة التحديات والتهديدات التي ستنشأ نتيجة تبني استراتيجية بديلة لاستراتيجية الانسحاب من النظام العالمي، قدم فريدمان جملة من التوصيات التي يتوجب العمل من خلالها في السنوات العشر القادمة، والتي تضمن حسب رأي فريدمان عدم زعزعة الاقتصاد الأميركي والعالمي، علاوةً على أنها تضمن بقاء الولايات المتحدة الأميركية كإمبراطورية تقود النظام العالمي، ويمكن تلخيص هذه التوصيات بـ: أولا: إعادة التفكير بالتاريخ الذي أوصلنا إلى هذه اللحظة الحاسمة. وثانياً: مواصلة عمل كل شيء يمكن عمله لمنع الوفاق الروسي الألماني، والحد من الأثر الذي يمكن أن يكون لمجال تأثير روسيا في أوروبا، لأن وجود روسيا القوية عسكرياً نفسه يغير الطريقة التي تتصرف بها أوروبا.

وثالثاً: لا بد أن تكون الاستراتيجية الأميركية مرةً أخرى خادعة، لكن بوعي، إذ يتوجب على الإدارة الأميركية خلال العقد المقبل أن تدير الفوضى في العالم الإسلامي، وروسيا الناهضة، وأوروبا العبوس والمقسمة، والصين الضخمة وشديدة الاضطراب، وإضافة إلى ذلك لا بد لها من العثور على سبيل للخروج من المشكلات الاقتصادية، ليس من أجل نفسها فحسب، وإنما من أجل العالم.[٢٦]

وفي مساهمة الإعلامي والباحث الاقتصادي الفرنسي جون ميشيل كاتربوان، والذي قدم كتاب بعنوان «صدام الإمبراطوريات». وفي معرض سعيه للإجابة عن سؤال من سيهيمن على دواليب الاقتصاد العالمي ويتحكم في توجيه السياسة العالمية خلال القرن الحالي؟ قدم كاتربوان تصنيفاً جديداً للقوى الاقتصادية والسياسية في القرن الحادي والعشرين، ووفق هذا التصنيف تبوأت أميركا والصين وألمانيا الصف الأول، باعتبارها الوجه الإمبراطوري الجديد للدول المتحكمة في السوق العالمية، متبوعة بروسيا واليابان في الصف الثاني، وفرنسا والمملكة البريطانية في الصف الثالث. وخلص المؤلف إلى نتيجة مفادها: أن الدولة/الإمبراطورية التي ستهيمن على الاقتصاد العالمي في العقدين الأول والثاني من القرن الحالي، سيكون لها حق الأفضلية في توجيه السياسة العالمية فيما تبقى من القرن.[٢٧]

يبدو مما تقدم أن النظام العالمي الذي نشأ في العام ١٩٩١، والذي تربعت على عرشه الولايات المتحدة الأميركية منفردة قد فشل في إنتاج نظام عالمي مستقر، وكانت أزمة العقارات التي نشأت في أميركا في العام ٢٠٠٨، هي أول علامات الفشل، ثم توالت علامات الفشل تباعاً، ممثلة في الأزمة المالية العالمية التي كانت أوروبا الغربية أكثر من تأثر بتداعياتها، علاوة على مساهمتها في تراجع معدلات نمو الاقتصاد الصيني، وأخيراً مساهمتها فيما يحدث في منطقة الشرق الأوسط من فوضى واقتتال وانهيار ودمار، وترى هذه المقالة أن أقوى الدلالات على فشل النظام الدولي المستمدة من منطقة الشرق الأوسط، هي دلالة ما يحدث الآن في سورية من حرب دولية طاحنة لا تزال متواصلة منذ العام ٢٠١١.

وفيما توافق خبراء السياسة والاقتصاد

والجيوسياسية حول العالم على أن النظام متعدد الأقطاب هو النظام البديل للنظام الفاشل، فإنهم نظروا للأزمة من زوايا مختلفة، وبناء على ذلك قدموا رؤى مختلفة للخروج من هذه الأزمة، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: ما مدى تأثر الرئيس ترامب بهذه الرؤى؟ وما هي الرؤية التي حملها خطابه الانتخابي للنظام العالمي الجديد؟ الأمر الذي سيجري تناوله في العنوان أدناه.

النظام العالمي الجديد في خطاب الرئيس ترامب وقراراته

أثار خطاب ترامب السياسي سواء خلال الحملة الانتخابية أو بعد إعلان فوزه بالرئاسة وأدائه اليمين الدستورية هواجس كثيرة، داخلياً وخارجياً، إذ بدا واضحاً أن الرئيس الخامس والأربعين للولايات المتحدة الأميركية يسعى لقلب المعادلات الأميركية الداخلية والدولية.

لن تتناول هذه المقالة أثر مضمون الخطاب على المعادلة الأميركية الداخلية، إذ تناولت هذا الأمر العديد من الدراسات التي تحيل إليها هذه المقالة،[٢٨] ولكنها ستركز في المقابل على أثر الخطاب على المعادلات الدولية والنظام العالمي.

وفي هذا السياق، يمكن القول إن حالة التشاؤم والخوف من تداعيات فوز ترامب على النظام العالمي، هي الحالة السائدة والمسيطرة على معظم خبراء علم السياسة، والاقتصاد، والعلاقات الدولية، والجيوسياسية، الذين تناولوا آثار فوز ترامب على النظام العالمي وتداعياته.

فمنهم من اعتبر هذا الفوز بمثابة الكارثة،[٢٩] واعتبره آخرون نمطاً من أنماط العيب السياسي،[٣٠] وكان البعض الآخر أكثر موضوعية بالقول إن الأمر لا يتوقف على مضمون الخطاب فقط، وإنما يتوقف أكثر على ردود أفعال المتأثرين بهذا الخطاب عندما يتحول إلى أفعال.[٣١]

كان ترامب قد صمم خطابه الانتخابي حول شعار مركزي تمثل في عبارة «أميركا أولا»، وفي معرض تفسير هذا الشعار وإعادة إنتاجه، أشار ترامب وبعض مساعديه الأساسيين في حملته الانتخابية إلى أن المصالح الأميركية ستكون الأولوية العليا للرئيس ترامب (في حال فوزه)، حتى لو أدى ذلك إلى المس بثوابت السياسة الخارجية الأميركية، أو جاء على حساب الحلفاء الأقرب للولايات المتحدة، أو أدى إلى فوضى في العالم.[٣٢]

فمن ذلك مثلاً تصريح ترامب أكثر من مرة وفي أكثر من مكان، أن أميركا بقيادته قد تتخلى عن التزاماتها نحو حلف شمال الأطلسي، إن لم تقم الدول الأعضاء الأخرى بتحمل أعباء أكبر في نفقات الحلف.[٣٣]

ويأتي في السياق نفسه تعهده قبل توليه منصبه رسمياً بإجراء تغيرات جذرية في السياسة التجارية الأميركية بما في ذلك إعادة النظر في التزام أميركا بالمعاهدات والاتفاقيات التجارية الدولية، مثل المعاهدات والاتفاقات التي أنشأت منظمة التجارة العالمية، واتفاقية NAFTA التي تنظم العلاقات التجارية بين دول أميركا الشمالية، علاوة على تعهده ببناء جدار فاصل بين بلاده والمكسيك على نفقة الأخيرة، لمنع الهجرة غير الشرعية لبلاده من المكسيك التي عادةً ما تكون على حساب شريحة العمال الأميركية.[٣٤]

وكذلك انتقاده أثناء الحملة الانتخابية اتفاقية التجارة الحرة المخطط لها بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأميركية المعروفة باسم «الشراكة التجارية والاستثمارية عبر الأطلسي»، وبعد فوزه في الانتخابات وتوليه مهامه رسمياً هدد بفرض ضرائب إضافية على الصادرات الألمانية للسوق الأميركية بنسبة ٣٥٪ خاصة على قطاع السيارات.

جاء رد ألمانيا - كثالث أكبر اقتصاد في العالم بعد أميركا والصين وفق تصنيف كاتربوان المشار إليه، وأكبر اقتصاد أوروبي، وأكبر شريك تجاري أوروبي للولايات المتحدة الأميركية، حيث تعتبر الأخيرة أول مستورد للصادرات الألمانية- على هذه التهديدات عبر وزير المالية الألماني «فولفجانج شيويله» إذ قال «لا أعتقد أن حرباً تجارية ستندلع في الغد ولكن من الطبيعي أن نشدد على الالتزام بالاتفاقيات، وأضاف: إن الاقتصاد الألماني سيشعر بوضوح بآثار أي نزعة حماية تجارية ناشئة من واشنطن، لكن ألمانيا ستكون محمية إلى حد ما، نظراً لأن النمو فيها يقوده حالياً الطلب المحلي».[٣٥]

في المقابل، كان بعض خبراء الاقتصاد الألماني أقل تفاؤلاً من وزير المالية شيويله، إذ قال كارستين بريزينسكي الخبير الاقتصادي الألماني في مجموعة «آي.أن.جي» المالية الهولندية: «لا أستبعد تلقي الاقتصاد الألماني ضربة بسبب سياسات ترامب»،[٣٦] وقالت وزيرة الاقتصاد الألمانية، بريجيتيه تسيبريز: «إن السياسات التي تبناها الرئيس ترامب تسير في اتجاه خاطئ تماماً، لأنها ستؤثر سلباً على النمو والوظائف في الاقتصادين الألماني والأميركي».[٣٧]

كما شملت تصريحات ترامب المؤسسات الدولية مثل مجلس الأمن الدولي وهيئة الأمم المتحدة والمنظمات المنبثقة عنها، متوعداً إياها بتصحيح طريقة وآلية عملها بعد دخوله البيت الأبيض.[٣٨]

وفيما يتعلق بالصين، ففور إعلان فوزه في الانتخابات الرئاسية، صرح ترامب بتاريخ ٢٠١٦/١١/٨، بأنه «ليس ملزماً بمبدأ صين واحدة»، هذا المبدأ الذي قامت عليه السياسة الخارجية الأميركية منذ نحو أربعين عاماً مع الصين وتايوان، وكان قد ربط التزامه بمبدأ صين واحدة بشروط اقتصادية بحتة تتعلق بتعديل السياسة الاقتصادية الصينية لا سيما السياسة النقدية المتعلقة بقيمة العملة الصينية مقابل الدولار الأميركي.[٣٩]

وفي مقابل ذلك، تحدث الرئيس ترامب بلغة دبلوماسية هادئة وغير معتادة في الثقافة السياسية الأميركية بشأن روسيا، حيث خالف تقديرات أجهزة الاستخبارات الأميركية بأن روسيا حاولت التأثير في الانتخابات الأميركية.[٤٠]

تجدر الإشارة هنا إلى أن الكونجرس الأميركي كلف، يوم الإثنين الموافق ٢٠١٧/٣/٢٠، رئيس جهاز الأمن الداخلي (FBI) البدء بالتحقيق في مدى تدخل أجهزة المخابرات الروسية في التأثير على الانتخابات الأخيرة، الأمر الذي يعتبر سابقة في تاريخ الولايات المتحدة الأميركية.[٤١]

كانت التصريحات الأكثر إثارة للانتباه في خطاب الرئيس ترامب تلك التصريحات التي تعكس موقفه المتشدد من الاتفاق النووي الذي أبرمته مجموعة ٥+١ مع إيران قبل عام تقريباً، باعتباره «أسوأ صفقة مرت عليه في التاريخ»،

إذ وعد بتصحيحها، مؤكداً عزمه عدم السماح لإيران مطلقاً بتطوير سلاح نووي، الأمر الذي بدا متناقضاً مع موقفه الذي أشار فيه إلى عدم معارضته امتلاك اليابان وكوريا الجنوبية والسعودية، الدول الحليفة تاريخياً للولايات المتحدة الأميركية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، سلاحاً نووياً للدفاع عن نفسها، أو أن تقوم هذه الدول بدفع ثمن الحماية الأميركية لها، معللاً ذلك بأن الولايات المتحدة بقيادته لن تقوم بذلك نيابة عنهم بالمجان.[٤٢]

وكان ترامب كذلك قد جعل من الحرب على الإرهاب أحد أعمدة حملته الانتخابية، إذ وعد بهزيمة تنظيم الدولة الإسلامية «داعش» واستئصاله لاسيما في سورية.[٤٣]

كما تعهد في أكثر من مناسبة بأن يحمي وجود إسرائيل كدولة قائمة في الشرق الأوسط من خلال مساعدتها على مواجهة التهديدات الأمنية في المنطقة.[٤٤]

وعلى الرغم من أن ترامب لم يتناول في خطابه وتصريحاته النظام الدولي مباشرة، فإن المحاور التي تضمنها الخطاب كما جرى توضيحها أعلاه، قد شملت مكونات النظام الدولي كله، كما أنها عكست رؤية الرئيس لعلاقات بلاده في ظل رئاسته مع هذه المكونات، والتي تتمحور جميعها حول شعار «أميركا أولا»، أي ما هو العائد الاقتصادي على بلاده من هذه العلاقات.

الأمر الذي يعني أن الأسس التي ستبنى عليها علاقات الولايات المتحدة مع باقي مكونات النظام الدولي قد وضعت من الرئيس الخامس والأربعين، وملامح النظام الدولي الجديد وآليات عمله وحجم نفوذ أميركا فيه، قد عبر عنها الرئيس بوضوح ودون مواربة وبلغة بدا فيها أسلوبه فظاً ورديئاً على حد وصف البعض.[٤٥]

الملاحظة المهمة هنا أن الرئيس لم يدع باقي مكونات المجتمع الدولي «دولاً ومؤسسات»، إلى التفاوض على تطبيق هذه الرؤية وفق ضوابط اللياقة السياسية، وإنما وضع شروطه التي تعكس ثقافته الاقتصادية في المساومة وعقد الصفقات المربحة لأطرافها، إذ يبدو هنا أنه ترك تفاصيل مناقشة رؤيته مع الأطراف التي تأثرت بها لحكومته ومجموعة مستشاريه، الأمر الذي لا يزال متواصلاً ولم ينته بعد.

وكانت منطقة الشرق الأوسط قد احتلت مساحةً واسعةً في خطاب الرئيس الانتخابي، وتصريحاته، واتصالاته، ولقاءاته بعد فوزه بالرئاسة، الأمر الذي يعكس الأهمية الاستراتيجية للمنطقة ومكانتها في النظام الدولي، إذ تحتوي المنطقة على أهم التهديدات التي تهدد الأمن والاستقرار والسلم العالمي، فهي المصدر الأساسي للطاقة، وفيها أهم الممرات المائية لحركة التجارة الدولية، كما تضم دولة داعش عنوان الإرهاب الأول عالمياً، وتضم كذلك إيران وطموحها النووي وما يتضمنه هذا الطموح من تهديد لإسرائيل وغيرها من الدول الحليفة للولايات المتحدة الأميركية، والأهم أن فيها إسرائيل الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأميركية في المنطقة، والتي لا تزال تعيش صراعاً مفتوحاً مع الفلسطينيين منذ أكثر من ستة عقود.

ولمزيد من الاطلاع على مكانة الشرق الأوسط في خطاب الرئيس ترامب ستجري مناقشة هذا الموضوع تحت العنوان أدناه.

الشرق الأوسط كما بدا في خطاب الرئيس ترامب

لم تكن مفاجئة أن الخطاب تبنى معظم النقاشات العامة في الشارع الأميركي التي رافقت الحملة الانتخابية للرئيس ترامب حول الشرق الأوسط، لاسيما ارتباط المنطقة بالدولة الإسلامية «داعش»، وإيران، اللتين شكلتا بدورهما المحاور التي احتلت مساحة واسعة في خطاب الرئيس وتصريحاته، الأمر الذي يعني أن منطقة الشرق الأوسط ستبقى على رأس أولويات الإدارة الأميركية الجديدة على المدى القصير على الأقل.[٤٦]

وفي محاولة لتحديد المبادئ الأساسية التي ستقوم عليها سياسة ترامب الخارجية، وأولوياته على صعيد كل منطقة، ثمة من يطرح أن ترامب لا يملك رؤية استراتيجية متماسكة للسياسة الخارجية الأميركية بشكل عام. فهو عديم الخبرة، لكنه ومع ذلك يعتقد أنه الأقدر على إدارة السياسة الخارجية وتوظيفها لخدمة شعاره الانتخابي «جعل أميركا عظيمة مرة أخرى»، على أساس أنه رجل أعمال ناجح يتقن فن التفاوض والمساومة.[٤٧]

ثمة آخرون يقولون إن أهم ما يميز ترامب هو التناقض في تصريحاته السياسية، فهو يقول الشيء ثم يناقضه بعد قليل، ويضيف هؤلاء إنه على الرغم من ذلك يمكن فهم رؤيته من خلال التركيز على الخطوط العريضة في خطابه، وأهم هذه الخطوط شعاره الانتخابي «أميركا أولاً».[٤٨]

ركز آخرون على الفريق الذي اختاره الرئيس للعمل معه، وقال بعضهم إن رجال إدارة ترامب يرون العالم بصورة براغماتية وغير أخلاقية، وربما لن يكون لديهم مانع من عقد صفقات سرية مع قوى كبرى أخرى حول مصير هذه المنطقة أو تلك من العالم.[٤٩]

وفيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط الأكثر اضطراباً في العالم، يمكن القول إن خطاب الرئيس وتصريحاته الخاصة بالمنطقة قد تضمنت محاور محددة تشكل خطوطاً عامةً لسياسته المتوقعة في المنطقة، مثل الموقف من دولة داعش، وإيران وطموحها النووي، والموقف من النظام السوري، وكذلك الموقف من التسوية السياسية بين الفلسطينيين والإسرائيليين.

وفيما حافظ الرئيس في خطابه على الثبات في الموقف وعدم التناقض في التصريحات فيما يتعلق بداعش وإيران وكذلك الموقف من النظام السوري، ظهر هناك تناقض في التصريحات فيما يتعلق بالموقف من عملية التسوية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، إذ تخلى عن موقفه باعتبار المستوطنات ليست عقبة أمام السلام، إلى اعتبارها ليست مفيدة للسلام، كما تملص من التزامه نقل سفارة بلاده إلى القدس، ثم تخلى عن موقفه بعدم الالتزام بحل الدولتين إلى الالتزام بمبدأ دولتين أو دولة واحدة، الأمر الذي يؤكد ما ذهب إليه البعض بالقول إن الرئيس لا يملك استراتيجية متكاملة تخص الشرق الأوسط.

وعلى ضوء ذلك، حاول بعض خبراء استراتيجيات الأمن القومي في كلية الحرب القومية الأميركية استشراف السياسة المتوقعة للرئيس الجديد في الشرق الأوسط من زاوية إذا ما كان الرئيس الجديد سيحافظ على السياسة الخارجية المتبعة للولايات المتحدة الأميركية في المنطقة، أم أنه سيحدث مساراً مغايراً بشكل جذري لهذه السياسة؟ وفي إطار الاستراتيجية الأميركية الكبرى، هل ستتبع إدارة ترامب سياسة

انعزالية عبر تعريف ضيق لمصالح الأمن القومي الحيوية للولايات المتحدة، أم أنها ستتبع سياسة تدخل أكبر لمواصلة حرب شاملة ضد إرهاب داعش والقاعدة؟[٥٠]

تأسيساً على التساؤلات أعلاه، يمكن القول إن الرئيس سيحاول الدمج بين إحداث تغيرات جذرية في بعض جوانب السياسة الأميركية في الشرق الأوسط، وبين المحافظة على جوانب أخرى في السياسة الأميركية التقليدية المتبعة منذ عقود.

فعلى صعيد السياسة الأميركية نحو دولة داعش وتنظيم القاعدة، هناك تغير جذري في السياسة الأميركية نحوهما، خاصة فيما يتعلق بإشراك قوات أميركية ميدانية في القتال ضد الدولة الإسلامية مباشرة، الأمر الذي امتنعت عنه الإدارة الأميركية السابقة، وسيتطلب هذا التغيير تغييراً جذرياً آخر فيما يتعلق بتوسيع التنسيق مع القوات الروسية المنخرطة في القتال ضد داعش والتنظيمات السورية المسلحة الأخرى، الأمر الذي حرصت إدارة أوباما على إبقاء هذا التنسيق في أدنى مستوياته، وسيؤدي هذا التغيير إلى تغيير في السياسة الأميركية المتعلقة بالموقف الأميركي من النظام السوري خاصةً من الرئيس الأسد، وأخيراً سيعقب ذلك تغيير في السياسة الأميركية الخاصة بقضايا تسليح مجموعات المعارضة السورية المصنفة غير إرهابية.

وفي هذا السياق، يرى بعض خبراء الأمن القومي الأميركي أن الرئيس ترامب وإدارته يرون في داعش العدو رقم واحد الذي يشكل تهديداً وجودياً للولايات المتحدة الأميركية، ويضيف هؤلاء إن الرئيس ترامب لديه نوايا جدية في إعلان منظمات الإسلام السياسي، لا سيما حركة الإخوان المسلمين، منظمات إرهابية.[٥١]

وفي هذا الشأن، أشار بعض المختصين إلى أن الرئيس ترامب وإدارته قد تراجعا، مؤخراً، عن إدراج حركة الإخوان المسلمين في اللائحة الأميركية للإرهاب وذلك لسببين، يتعلق الأول بكون الجماعة لديها حضور قوي وواسع بين الجاليات الإسلامية في الغرب ولعبت دوراً مقبولاً في تكييف هذه الجاليات ضمن المجتمعات الغربية، وأن تجريم الإخوان يعني الدخول في مواجهة مع عشرات المنظمات الإسلامية الغربية التي تقدم جهداً لا يستهان به في دعم عمليات الدمج في المجتمعات الغربية.

والسبب الثاني والأهم أن جماعة الإخوان المسلمين لعبت دوراً مهماً في مواجهة السلفية الجهادية أو «الجهادية الكونية»، فهي في المغرب وتونس والجزائر وغزة والأردن تحارب بشدة التنظيمات المتطرفة، وفي ليبيا تقف بقوة ضد تنظيم داعش وتتحالف مع قوات اللواء حفتر، وفي العراق تحارب ضد تنظيم داعش بقوة، وبما أن الغرب اليوم يرفع راية مواجهة ما يسميه الإرهاب الإسلامي، فلا مناص من احتواء الإخوان المسلمين أو تحييدهم أو توظيفهم في تشكيل جدار متين يحول دون خيار الشباب الإسلامي الغاضب نحو العنف المسلح أو الارتماء في أحضان تنظيمات عدمية شديدة العنف.[٥٢]

يرى آخرون ان إدارة ترامب ترى في دولة الخلافة «داعش» وتنظيم القاعدة التهديد الآني الوحيد لها في المدى القصير الذي يتوجب استئصاله والقضاء عليه، وترى في الصين وطموحها الاقتصادي التهديد الاستراتيجي الأساسي على المدي البعيد، وترى كذلك أنه لا يتوجب على الإدارة الأميركية

صرف جهدها وقوتها وقدراتها في مواجهة أي تهديدات أخرى.[٥٣]

وعلى صعيد الموقف من إيران، وتأسيساً على معادلة عدم استنفاد القوة في قضايا أخرى، فخطاب الرئيس المعادي لإيران ووفق رأي بعض خبراء الجيوسياسية، لن يقود إلى تغيرات جوهرية في السياسة الأميركية نحو إيران، وستقتصر أهداف السياسة الأميركية نحو إيران على تحقيق هدفين، يتمحور الهدف الأول حول وضع خطوط حمراء لإيران لغايات عدم تجاوزها في إطار محاولاتها توسيع دائرة نفوذها على حساب توازنات القوة التي تسعي الولايات المتحدة لترسيخها في المنطقة، ويسعى الهدف الثاني إلى منع إيران من التموضع على شواطئ شرق المتوسط لغايات التحكم في خطوط نقل الغاز عبر المتوسط من كل من إيران والسعودية وقطر وروسيا وكذلك إسرائيل، إذ سيكون الصراع على خطوط الغاز والاستثمار العالمي محور الصراع في المنطقة خلال القرن الحالي.[٥٤]

وعلى صعيد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي أنتج بدوره القضية الفلسطينية، فقد بدا خطاب الرئيس ترامب ابتداء وكأن هناك تغييراً جذرياً في السياسة الأميركية، لا سيما فيما يتعلق بالموقف من الاستيطان، والموقف من حل الدولتين، والموقف من نقل السفارة للقدس، ثم طرأ تغير ملموس على هذه المواقف كما سيجري توضيحه لاحقاً.

أما بخصوص تأثر القضية الفلسطينية بتحولات النظامين الدولي والإقليمي، فقد كانت القضية الفلسطينية أكثر القضايا حول العالم تأثراً بتحولات النظام العالمي، الأمر الذي سيجري تناوله تحت العنوان الآتي.

القضية الفلسطينية وتحولات النظام الدولي

تعتبر القضية الفلسطينية إحدى القضايا التي يمكن من خلالها دراسة تحولات النظام العالمي منذ بداية القرن الماضي، إذ كان وعد بلفور الذي أسس لما عرف لاحقاً بنكبة الشعب الفلسطيني، قد صدر عن وزير خارجية المملكة المتحدة «بريطانيا» في العام١٩١٧ ،[٥٥] أي ما بعد الحرب العالمية الأولى التي أسست بدورها لنهاية النظام العالمي «متعدد الأقطاب» الذي نشأ على أثر معاهدة فينا في العام ١٨١٥، وبداية تشكل نظام عالمي جديد لم تكن ملامحه النهائية قد تحددت بعد في ذلك العام، وكان النظام العالمي في تلك الفترة قد شهد بناء منتظم دولي سمي «عصبة الأمم» لتنظيم العلاقات بين الدول الأعضاء في هذه المنظمة لغايات منع نشوب الحرب مرة أخرى.

أصدر ذلك المنتظم «عصبة الأمم»، في العام ١٩٢٢، صكاً وضع فيه فلسطين تحت الانتداب البريطاني، لتمكين المملكة البريطانية من تنفيذ وعدها بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وذلك وفق منطوق المادة الثانية من صك الانتداب. كما اعترف هذا المنتظم وفق منطوق المادة الرابعة من صك الانتداب بالجمعية الصهيونية كوكالة يهودية ملائمة لإسداء المشورة إلى إدارة فلسطين الانتدابية والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الأمور التي قد تؤثر في إنشاء الوطن القومي لليهود.[٥٦]

أدى اندلاع الحرب العالمية الثانية إلى نشأة نظام عالمي جديد على أنقاض النظام القديم الذي

فشل في عدم اندلاع الحرب، عرف بالنظام ثنائي القطبية، على أثر توقيع اتفاقية يالطا بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأميركية والمملكة البريطانية في العام ١٩٤٥ ،[٥٧] والذي بدوره أقام منتظماً دولياً جديداً حل مكان المنتظم القديم عرف باسم «هيئة الأمم المتحدة»، التي أصدرت بتاريخ ١٩٤٧/١١/٢٩، قرار رقم (١٨١) المعروف باسم قرار تقسيم فلسطين، إذ قسم هذا القرار فلسطين إلى ثلاثة كيانات جديدة، دولة عربية على ما مساحته ١١،٠٠٠ كيلو متر مربع، ودولة يهودية على ما مساحته ٥١،٠٠٠ كيلو متر مربع، ويضم الكيان الثالث القدس وبيت لحم، التي ستوضع تحت وصاية دولية.[٥٨]

شهد هذا النظام العالمي حديث التكوين نشأة دولة إسرائيل في العام ١٩٤٨، على ما نسبته ٧٨٪ من مساحة فلسطين الانتدابية، بعد حملة تطهير عرقي نفذتها العصابات الصهيونية المسلحة ضد السكان الفلسطينيين الأصليين، والذين أصبح من بقي منهم على قيد الحياة لاجئين مشتتين موزعين على معسكرات اللجوء التي أنشأتها لهم وكالة غوث وتشغيل اللاجئين التابعة للأمم المتحدة سواء فيما تبقى من فلسطين (الضفة الغربية وقطاع غزة)، أو في دول الجوار الفلسطيني.[٥٩]

شهدت فترة النظام العالمي ثنائي القطبية حرباً شرسةً غير عسكرية عرفت بالحرب الباردة، دارت رحاها بين قطبي النظام العالمي، الولايات المتحدة الأميركية وحلفائها من جهة، والاتحاد السوفيتي وحلفائه من جهة أخرى، وفي الوقت نفسه شهد الصراع العربي الإسرائيلي أعنف الحروب العسكرية الشاملة بين إسرائيل وحلفائها من جهة، ودول الجوار العربي من جهة أخرى.[٦٠]

تعتبر حرب العام ١٩٦٧، أهم هذه الحروب، لما أوجدته من نتائج عسكرية وسياسية، فعلى الصعيد العسكري ألحق الجيش الإسرائيلي هزيمة عسكرية نكراء بثلاثة من الجيوش العربية «المصرية والسورية والأردنية»، علاوة على احتلاله الضفة الغربية بما فيها القدس وقطاع غزة، أي ما تبقى من فلسطين، واحتلاله كذلك شبه جزيرة سيناء المصرية، ومرتفعات الجولان السورية. حققت إسرائيل بذلك العمق الاستراتيجي الذي كانت تفتقد إليه نظرية أمنها القومي.

أما على الصعيد السياسي، فقد نجحت إسرائيل عبر دعم الولايات المتحدة الأميركية لها في مجلس الأمن، في وضع الأساس السياسي الذي شكل قاعدة التفاوض السياسي بين إسرائيل والدول العربية فيما بعد، ممثلاً بالقرار ٢٤٢.[٦١]

على الصعيد الفلسطيني، شهدت مرحلة الحرب الباردة نجاح الشعب الفلسطيني في إعادة تشكيل بيئته الوطنية التي بدورها أنشأت منظمة التحرير الفلسطينية كوطن سياسي للفلسطينيين، كما شهدت هذه المرحلة ولادة فصائل العمل العسكري الفلسطيني التي كانت حركة فتح من أهمها وأكبرها، كما خاضت هذه الفصائل مواجهات عسكرية شاملة مع الجيش الإسرائيلي، كانت الحرب التي عرفت بحرب بيروت في العام ١٩٨٢، أشرسها على الإطلاق، علاوةً على أنها كانت أطول الحروب العسكرية الإسرائيلية العربية، إذ امتدت لأكثر من ثمانين يوماً، وكان من أهم نتائج هذه الحرب محاصرة الجيش الإسرائيلي لبيروت لتكون العاصمة العربية الثانية التي يحتلها الجيش الإسرائيلي بعد القدس، علاوة على احتلال الجيش الإسرائيلي منطقة جنوب لبنان، الأمر

الذي كان من أهم الأسباب التي أنشأت فيما بعد حزب الله اللبناني، كما أنها أدت إلى خروج الثورة الفلسطينية وقواتها المسلحة إلى خارج لبنان وتوزعها على عدد من الدول العربية، أما القيادة السياسية الفلسطينية فقد استقرت في العاصمة التونسية.[٦٢]

شهدت هذه المرحلة اندلاع الانتفاضة الشعبية الأولى التي عرفت باسم انتفاضة الحجارة والتي امتدت منذ العام ١٩٨٧ حتى العام ١٩٩٣، التي شهدت بدورها نشأة حركة المقاومة الإسلامية حماس، معلنة انخراطها في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، لكن ضمن إطار خارج إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.[٦٣]

كانت القضية الفلسطينية في أعقاب انهيار النظام ثنائي القطبية ونشأة النظام أحادي القطبية، والذي دخل فيما بعد حالة من العماء الدولي، قد شهدت تحولاً جذرياً في استراتيجيات معالجتها، إذ انتقلت إلى المعالجة السلمية عبر التفاوض بدل المقاومة والعنف المسلح، التي بدورها أسفرت عن توقيع اتفاقية أوسلو في العام ١٩٩٣، التي أنشأت السلطة الفلسطينية كسلطة حكم ذاتي إلى حين بدء مفاوضات الحل النهائي التي كان من المفترض أن تبدأ في نهاية العام ١٩٩٩، إلا أنها جرت في العام ٢٠٠٠، في منتجع كامب ديفيد في الولايات المتحدة الأميركية وكانت نتيجتها الفشل في التوصل إلى اتفاق بين الرئيس ياسر عرفات، ورئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود براك، نتيجة لتباين المواقف حول ما طرحه الرئيس كلينتون في ذلك الوقت كأساس للحل النهائي، ويرى كثير من المراقبين للشأن الفلسطيني أن هذا الفشل كان من أهم أسباب اندلاع الانتفاضة الثانية، التي بدأت عقب الزيارة الاستفزازية لشارون للمسجد الأقصى في نهاية العام ٢٠٠٠.[٦٤]

وفي هذا السياق، يرى البعض أن النظام السياسي الفلسطيني شهد تطوراً جذرياً في هذه المرحلة تمثل في رحيل الرئيس ياسر عرفات، وتولي الرئيس عباس قيادة الفلسطينيين بعد نجاحه في الانتخابات الرئاسية التي جرت في العام ٢٠٠٥، وشهدت دخول حركة حماس النظام السياسي الفلسطيني، إذ شاركت في الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت في كانون الثاني من العام ٢٠٠٦، بعد أن كانت قد قررت مقاطعة الانتخابات التي جرت في العام ١٩٩٦، كما شهدت الانقسام الفلسطيني الذي وصل إلى ذروته في صيف العام ٢٠٠٧، بسيطرة حركة حماس على قطاع غزة بالقوة العسكرية. ويرى البعض أن هذا الانقسام كان من نتائج الاختلاف على الاستراتيجية الواجبة التطبيق في معالجة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي من جهة، والصراع على النفوذ من جهة أخرى،[٦٥] إلا أن الحقيقة الأبرز في هذا الشأن هي استمرار حالة الانقسام الفلسطيني حتى تاريخ كتابة هذه الورقة، وبقاء قطاع غزة محاصراً من إسرائيل براً وبحراً وجواً، علاوةً على شن إسرائيل ثلاث حروب طاحنة عليه في الأعوام ٢٠٠٨، ٢٠١٢، ٢٠١٤.

هذا على صعيد ما شهدته القضية الفلسطينية من تداعيات نتيجة تحول النظام الدولي من نظام إلى آخر على مدار القرن الماضي.

والآن وفي هذه المرحلة التي يجري فيها تحول النظام الدولي وانزياحه نحو نظام أغلب الظن أنه سيكون نظاماً متعدد الأقطاب بدل النظام أحادي

القطبية الذي ثبت فشله.

وفي المرحلة التي يجري فيها كذلك تحول النظام الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط إلى نظام لم تتضح معالمه النهائية بعد.

وفي المرحلة التي يدخل فيها الرئيس ترامب البيت الأبيض متوعداً بإعادة صياغة النظام الدولي بناء على شعار «أميركا أولاً»، وإعادة بناء شرق أوسط خال من دولة داعش، وشرق أوسط لا تهيمن عليه إيران بمفردها، وشرق أوسط تعيش فيه دولة إسرائيل بأمن وسلام مع جيرانها العرب.. ما هي تداعيات هذا التحول على القضية الفلسطينية؟ وهل سيقرب هذا التحول الفلسطينيين من حلمهم في الدولة الفلسطينية المستقلة التي تفاوضوا عليها طوال فترة نظام القطب الواحد؟ أم سيساهم هذا التحول في إنهاء الحلم الفلسطيني في التحرر والاستقلال عبر التفاوض السلمي ويعيد الصراع إلى مربعاته الأولى؟

للإجابة عن هذه الأسئلة هناك حاجة لدراسة الوضع الجيوسياسي لكل من الفلسطينيين والإسرائيليين بشيء من التفصيل لا سيما دراسة التهديدات التي تواجه كلاً منهما في هذه المرحلة، الأمر الذي سيجري تناوله تباعاً في العناوين أدناه.

التهديدات التي تواجه إسرائيل في مرحلة تحول النظام العالمي والإقليمي

تعتبر دولة إسرائيل حالة مختلفة عن بقية دول العالم التي أنشأتها شعوبها على أقاليمها الجغرافية الأصلية، ولذلك فهي الدولة الوحيدة التي يعتبر جيرانها لا سيما الشعوب أن وجودها غير شرعي وغريب في المنطقة،[٦٦] ولا تزال بعض الدول المجاورة لها تعتبر نفسها في حالة حرب معها،[٦٧] كما أنها الوحيدة التي يطرح وجودها وقدرتها على البقاء في المدى المنظور للنقاش علناً في الأوساط الإسرائيلية الإعلامية، والأكاديمية والأمنية.[٦٨]

وفي سياق مسيرة حسم صنع الوجود، كانت الحرب على لبنان في صيف العام ٢٠٠٦، وكذلك الحروب المتتالية على قطاع غزة في الأعوام ٢٠٠٨، و٢٠١٢، و٢٠١٤، علاوة على حربها المتواصلة على الأرض في الضفة الغربية منذ بداية سبعينيات القرن الماضي، والتي بدورها أظهرت أن دولة إسرائيل لم تحسن التكيف مع الوقائع الجديدة في بيئتها الاستراتيجية. ووفق بعض المحللين الإسرائيليين، يمر هذا الكيان بأزمة لم يسبق لها مثيل منذ ثلاثينيات القرن الماضي.[٦٩]

وكشف التقرير المرحلي للجنة فينوغراد التي كلفت رسمياً التحقيق في حرب العام ٢٠٠٦ ونتائجها، عن ظواهر معضلة استراتيجية يواجهها مشروع الدولة، وهي أن الانهماك في حرب مستديمة ضد السكان الأصليين الفلسطينيين للسيطرة على كامل الأرض الفلسطينية وتحويلها إلى دولة يهودية، يختلف استراتيجياً عن حربها على الحدود{ ... }، لذا لا يصلح استخدام الجيش في الحرب الأولى للتوصل إلى حسم عسكري في الحرب الثانية.[٧٠]

لذا، وبعد قرابة العقود السبعة على إنشاء الدولة، فإن المشروع الصهيوني يواجه خيارين، يتمثل الأول في حسم صنع الوجود، من خلال مواصلة التطهير العرقي للفلسطينيين، ومن ثم الحصول على اعتراف دولي وإقليمي بوجود الدولة

كأمر واقع.

وينطوي الخيار الثاني على استباق الفشل بالتخلي عن المشروع الصهيوني والتوصل إلى شراكة مع الشعب الفلسطيني في دولة فلسطين كما جرى في جنوب إفريقيا في العام ١٩٩٤، وفي إيرلندا الشمالية في العام ٢٠٠٧.[٧١]

يتطلب الخيار الأول محاسبة داخلية للمؤسستين العسكرية والسياسية بسبب عدم قدرتهما على تحقيق حسم استراتيجي في الصراع مع الفلسطينيين منذ العام ١٩٤٨، وعلى الفشل في إيصال المجتمع الإسرائيلي إلى حالة من العيش الطبيعي في الإقليم كباقي المجتمعات الأخرى، على الرغم من خوض الدولة أكثر من عشر حروب وانتفاضتين كبيرتين لتحقيق هذه الغاية منذ نشأتها حتى يومنا هذا.

أما الخيار الثاني فيتطلب تحولاً جذرياً في نظام الحكم الإسرائيلي بحيث يجري التخلي عن المشروع الصهيوني، و/أو ممارسة ضغوط خارجية غير مسبوقة لإيصال المشروع نفسه إلى الانهيار.[٧٢]

بعد الحرب على لبنان في العام ٢٠٠٦، يبدو أن إسرائيل اتبعت توجهاً آخر، هو محاولة التحايل على المشكلة،[٧٣] أي إيجاد سبل أخرى لتحقيق الهدف من دون مراجعة جدوى تحقيق الهدف نفسه، الأمر الذي يشير إلى استمرارية اتباع الخيار الأول.[٧٤]

أدى منهج الاستمرارية في اتباع الخيار الأول، وفق فلسفة التحايل على المشكلة، كسبب من بين مجموعة أسباب أخرى،[٧٥] إلى انزياح إسرائيل بالكامل نحو اليمين الديني القومي المتطرف الذي يسيطر على مقاليد الدولة والمجتمع الآن. وقد بدا هذا اليمين وكأنه أجرى محاسبة داخلية للمؤسستين العسكرية والسياسية لفشلهما في عدم تحقيق حسم استراتيجي في الصراع مع الفلسطينيين، الأمر الذي يبدو واضحاً في خطابه المعادي لكل مؤسسات الدولة السياسية والعسكرية والتشريعية والقضائية، ومعاداته كذلك لنخب المجتمع الاقتصادية والإعلامية، والأكاديمية، والثقافية، وتتجسد هذه المعاداة في خطاب زعيم كتلة البيت اليهودي نفتالي بينيت الانتخابي في الانتخابات الإسرائيلية الأخيرة.[٧٦]

كانت كتلة البيت اليهودي قد بنت خطابها الانتخابي حول شعار «لا داعي للاعتذار»، والمقصود بهذا الشعار هو ضرورة التحلل من الضوابط الأخلاقية الكونية والليبرالية التي تضع قيوداً على لغة القوة، وتأخذ مصالح الآخرين في الاعتبار وتسعى إلى أن تكون مقبولة دولياً، (في إشارة لأسباب فشل المؤسستين العسكرية والسياسية في تحقيق حسم استراتيجي للصراع مع الفلسطينيين)، وجوهر هذا الشعار هو تبني سياسة تقوم على اعتبار القوة والافتتان بها وبالذات القومية الدينية، قيمتين، واعتبار أن القيم الليبرالية الكونية واليسارية والإنسانية ليست سوى كوابح تعيق قدرة المشروع القومي الديني على تحقيق ذاته.[٧٧]

وتأسيساً على ذلك ترى هذه المقالة أن مهمة حسم الصراع وتحقيق الانتصار فيه يحمل لواءها الآن اليمين القومي المتدين في إسرائيل، ومعيار النصر هنا هو حسم السيطرة على ما تبقى من الأرض الفلسطينية عبر الاستيطان والتهويد لا سيما في القدس، الأمر الذي يعني أن جيش المستوطنين قد حل محل الجيش النظامي في مهمة حسم الصراع على الأرض بعد توفير الحماية

السياسية والتشريعية والأمنية لممارساته عبر الدولة ومؤسساتها.

صحيح أن دولة إسرائيل لم تكن بما هي عليه الآن من قوة عسكرية واقتصادية منذ نشأتها في العام ١٩٤٨، حيث تعتبر القوة العسكرية رقم (١٦) عالمياً، ورقم (٣) إقليمياً، إذ يسبقها في الإقليم كل من تركيا ومصر، هذا وفق معايير القوة التقليدية حسب تصنيف موقع، Global Fire Power، (جلوبال فاير باور)،[٧٨] وإذا ما أدخل معيار القوة العسكرية غير التقليدية تصبح إسرائيل القوة العسكرية رقم واحد إقليمياً.

من الناحية الاقتصادية، بلغ إجمالي الناتج المحلي في إسرائيل في العام ٢٠١٦، ما قيمته ٢٩٩,٤١٣ مليار دولار أميركي، وبلغ نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي ما قيمته ٣٥,٧٤٣ دولار أميركي، أي ما يعادل معدل دخل الفرد من إجمالي الناتج المحلي في ثلاث من الدول العربية المحيطة بإسرائيل، مصر والأردن ولبنان، إذ بلغ نصيب الفرد من معدل إجمالي الناتج المحلي في هذه الدول في العام ٢٠١٦، ما قيمته، ١٢,٥٩٩$ في مصر، و٥,٢٩٢$ في الأردن، و١٩,١١٦$ في لبنان وذلك وفق معطيات موقع Global Finance، (جلوبال فاينانس).[٧٩]

ربما تفسر قوة إسرائيل العسكرية والاقتصادية الموضحة أعلاه، حالة الافتتان بالقوة التي عبر عنها شعار البيت اليهودي المشار إليه سابقاً، كما أن صعود القوة يعتبر من أهم العوامل التي ساهمت في تحول محركات صنع السياسة في إسرائيل خلال العقد الماضي، إلا أن هذا التحول وفق رأي البعض قد أدخل إسرائيل في مواجهة جملة من التهديدات الأمنية غير القابلة للحل، والتي لا يمكن لكل ترسانة إسرائيل العسكرية، ولا لكل الأموال في العالم مواجهتها وحلها.[٨٠]

كان رئيس الوزراء الإسرائيلي الأسبق أرئيل شارون، وبناء على خبرته العسكرية قد أدرك في العام ٢٠٠٥، أنه ليس بمقدور إسرائيل مواجهة التهديدات القادمة بالاستراتيجية نفسها، التي عمادها التفوق العسكري والاقتصادي، والتي طبقتها إسرائيل بنجاح منذ نشأتها حتى تاريخه.[٨١]

إذ تضمنت تلك الاستراتيجية ثلاثة أهداف، أولها، عدم السماح للعرب بالتوحد في قوة مؤثرة واحدة، الأمر الذي نجحت فيه إسرائيل بامتياز من خلال قوتها الاستخبارية ودبلوماسيتها الفاعلة ومساعدة الولايات المتحدة الأميركية السياسية لها في توقيع ثلاث معاهدات سلام مع الدول العربية، كان أولها مع مصر وثانيها مع الفلسطينيين وآخرها مع المملكة الأردنية الهاشمية.

وثاني أهداف هذه الاستراتيجية تمثل في حرص إسرائيل على تحديد مكان وزمان وحجم النيران في أي حرب، الأمر الذي لا يمكن لإسرائيل الادعاء بأنها نجحت فيه بدرجة عالية لا سيما بعد حرب العام ١٩٦٧.

وثالث هذه الأهداف، وجوب عدم مواجهة إسرائيل حرباً على حدودها، وانتفاضة شعبية فلسطينية في المناطق الفلسطينية في الوقت نفسه، الأمر الذي لم يحدث أبداً.[٨٢]

كان شارون في حينه قد قسم المجتمع الإسرائيلي من حيث رؤيته للصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى ثلاثة معسكرات، معسكر أولئك المؤمنين بأن بقاء إسرائيل يعتمد بالدرجة الأولى على الانفصال عن الفلسطينيين حتى لو أدى ذلك إلى فتح

الأبواب أمام عمليات «إرهابية»، ومعسكر أولئك الذين يعتبرون العمليات «الإرهابية» التهديد الجدي الأساسي الذي يواجه إسرائيل، ويرون أن التهديدات الاستراتيجية بعيدة المدى ليست أكثر من تهديدات نظرية، أما المعسكر الثالث فيتمثل في أولئك الذين تفرض عليهم قناعاتهم الدينية التزاماً يقضي بعدم التخلي عن الضفة الغربية باعتبارها جزءاً من أرض إسرائيل.[٨٣]

وفيما كان المعسكر الأول يمثل الأغلبية في إسرائيل في ذلك الوقت، كان هناك نوع من أنواع الوحدة بين المعسكرين الثاني والثالث، الأمر الذي عنى لشارون أن تنامي قوة المعسكرين الأخيرين على حساب المعسكر الأول أمر وارد وفق ديناميكية التحولات داخل المجتمع الإسرائيلي.

زاد هذا الاحتمال من حجم المخاطر لدى شارون وحكومته، الأمر الذي يعني إعاقة تنفيذ رؤيته الاستراتيجية القائمة على مدى تشخيصه لانكشاف إسرائيل الاستراتيجي، إذ كان لدى شارون فهم في غاية الوضوح كان قد تبلور لديه خلال فترة رئاسته للوزراء في ذلك الوقت، بأن دولة إسرائيل تعيش في لحظة انكشاف، وأن التهديد بعيد المدى الذي يهدد إسرائيل ينبع من انهيار موضعها الاستراتيجي وليس من العمليات «الإرهابية»، ولذلك كان قراره: قبول الواقع ببعض العمليات «الإرهابية» المحدودة من أجل تعزيز موضع إسرائيل الاستراتيجي، وكانت معادلته أن التهديدات بعيدة المدى أكثر خطورة على إسرائيل من التهديدات «الإرهابية» المحدودة إذا أهدرت إسرائيل قواها في معالجة الأخيرة على حساب الأولى.[٨٤]

وكانت تلك المفاضلة بين التهديدات الآنية وبعيدة المدى هي المحرك الأساسي لقرار شارون الانسحاب أحادي الجانب من غزة في العام ٢٠٠٥، إلا أن شارون قد ذهب ولم ينجح من خلفه في الحكم في تطوير ما بدأه شارون.

تمكن المعسكران الثاني والثالث من تعبئة المجتمع الإسرائيلي ضد رؤية شارون المشار إليها سابقاً، خاصة بعد فشل المعسكر الأول في تحقيق النتائج المعلنة لحرب العام ٢٠٠٦ على لبنان، علاوة على فشله في استعادة الجندي جلعاد شاليط الذي تمكنت المقاومة الفلسطينية من اختطافه وأسره خلال عملية عسكرية نوعية نفذتها في صيف العام ٢٠٠٦، على حدود غزة الجنوبية الشرقية، تلك العملية التي جرحت عميقاً الكبرياء العسكري الإسرائيلي كما جرحت ثقة المجتمع الإسرائيلي بالجيش والمؤسسة الأمنية كاملة.

شكلت انتخابات الكنيست الإسرائيلية الـ١٨ والتي جرت في ٢٠٠٩/٢/١٠، نقطة تحول في الخارطة السياسية والحزبية الإسرائيلية، إذ أظهرت نتائج هذه الانتخابات تصاعد قوة الأحزاب اليمينية اليهودية المتطرفة.[٨٥]

استمرت قوة هذه الأحزاب في الصعود في انتخابات الكنيست الـ١٩ التي جرت في ٢٠١٣/١/٢٢، وانتخابات الكنيست الـ٢٠ التي جرت [٨٦] في ٢٠١٥/٣/١٦. وفيما يتعلق بسياسة الحكومات المنبثقة عن هذه الانتخابات والتي تميزت بطغيان صوت قوى اليمين القومي الديني المتطرف عليها، ظهر أن جوهر هذه السياسة يرتكز إلى رفض الحل السياسي مع الفلسطينيين وفق مبدأ حل الدواتين، أي الرفض المطلق لقيام دولة فلسطينية مستقلة إلى جانب دولة إسرائيل.[٨٧]

يشير البعض إلى أن هذه السياسة، والخطاب

الإعلامي والتعبوي المرافق لها والمعبر عنها، علاوة على السياسة التشريعية المجسدة لها والمتمثلة في جملة القوانين ومشاريع القوانين الصادرة عن الكنيست والمتعلقة مباشرة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والتي تعكس عنصرية دولة إسرائيل، وكذلك الممارسات العملية التي تعكس ثقافة تعريف هذه السياسات لا سيما سياسة الاستيطان والتهويد في المناطق الفلسطينية، قد ساهمت في خلق جملة من التهديدات «الوجودية» لدولة إسرائيل، والتي من شأنها أن تعرض المشروع الصهيوني برمته للسقوط والانتهاء لأسباب داخلية وليست خارجية.[٨٨]

وفي معرض تناولهم لواقع دولة إسرائيل الاستراتيجي والجيوسياسي، أشار بعض الأكاديميين الإسرائيليين، وكذلك بعض مراكز دراسات الاستخبارات الإسرائيلية والعالمية إلى جملة التهديدات التي تواجه إسرائيل في المرحلة الحالية والمستقبلية والتي من شأنها اذا ما عولجت أن تهدد قدرة الدولة على مواصلة الوجود.

ففي دراسته الشهيرة «إسرائيل: مستقبل محاط بالشك»، والمنشور في العام ٢٠١١، أشار الأكاديمي الإسرائيلي المعروف، ريشار لوب، إلى «أن إسرائيل ومنذ نشأتها في العام ١٩٤٨، لم تكن بالقوة العسكرية والاقتصادية، التي هي عليها الآن، ولكن في مقابل ذلك لم تكن نسبة اليهود المشككين بقدرة إسرائيل على الوجود في المستقبل مرتفعة كما هي اليوم». وعلى ضوء ذلك خلص الكاتب إلى نتيجة مفادها بأن التوصل إلى تسوية سياسية مع الفلسطينيين هي العامل الوحيد الذي سيساهم في تخفيف نسبة المشككين من اليهود في قدرة إسرائيل على الوجود والبقاء في المنطقة.[٨٩]

وفي التحليلات الدورية التي تصدر عن مركز ستراتفور للاستخبارات العالمية، أشار التحليل الصادر عن المركز بتاريخ ٢٠١٥/٨/٣٠، والذي حمل عنوان «مشكلة إسرائيل الحقيقية»،[٩٠] إلى «أن التهديد الوجودي الأعظم لإسرائيل يأتي من داخل إسرائيل وليس من خارجها»، وفصل التحليل مظاهر هذا التهديد، بانهيار دور القانون في الدولة، وضعف المؤسسات السياسية، وفقدان الاتفاق المجتمعي على الأهداف الوطنية المشتركة.

واعتبر التحليل أن حوادث خطف وحرق الطفل محمد أبو خضير في القدس الشرقية بتاريخ ٢٠١٤/٧/٢، وكذلك حرق عائلة دوابشة في قرية دوما شمال الضفة الغربية بتاريخ ٢٠١٥/٧/٣١، وتلكؤ المؤسسة الأمنية الإسرائيلية في الكشف عن المجرمين وتقديمهم للمحاكمة وتبريرها هذا التلكؤ بالخوف على وحدة المجتمع وتماسكه من أهم الشواهد على صحة التهديدات أعلاه.

وفي هذا السياق، ترى هذه المقالة أن المشاهد المتلفزة لإعدام جنود من الجيش الإسرائيلي بعض الفلسطينيين العزل من السلاح والمستسلمين للجيش، لا سيما مشهد إعدام الجندي إليئور أزاريا الفلسطيني عبد الفتاح الشريف بتاريخ ٢٠١٦/٣/٢٤، وما رافق هذا المشهد من انقسام واضح في المجتمع الإسرائيلي بين مؤيد ومعارض لما قام به الجندي أزاريا، خاصة في أوساط السياسيين، دليل على صحة ما ذهب إليه تحليل مركز ستراتفور للاستخبارات الدولية.

أظهرت استطلاعات الرأي التي أجرتها في هذا الصدد مؤسسات إسرائيلية مختصة أن نسبة المؤيدين لما قام به الجندي أزاريا والمعارضين لمبدأ محاكمته من الجمهور الإسرائيلي قد بلغت ٦٠٪،

ورأت النسبة نفسها أن إدانة الجندي ستؤثر سلباً على الحافز للتجند لوحدات قتالية في الجيش، من منطلق أن الجيش لا يدعم جنوده، ويعتبر هذا الانقسام وهذه النسب دليلاً آخر على صحة ما ذهب إليه تحليل موقع ستراتفور، علاوة على أنها أظهرت مدى انخفاض نسبة ثقة الجمهور الإسرائيلي بالجيش بعد صدور الحكم على الجندي القاتل.[٩١]

تأسيساً على حقيقة أن الوضع الجيوسياسي للدولة يتحدد من بين عوامل أخرى، من ترابط مؤسساتها السياسية، ووحدة شعبها حول أهداف مشتركة، خلص تحليل مركز ستراتفور إلى القول «إن الجدار الحديدي لمجموعة المبادئ التي قامت عليها الدولة بدأ بالانهيار، الأمر الذي يفسر ما ذهب إليه المرشد الأعلى للثورة الإيرانية بقوله إن مستقبل إسرائيل هو الزوال».[٩٢]

وفي المسح الاستراتيجي لإسرائيل للعام ٢٠١٦-٢٠١٧ الصادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي في بداية العام الجاري،[٩٣] وفي معرض استعراضه للتهديدات قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى التي تواجه إسرائيل، أشار التقرير إلى أن ميزان الأمن القومي الإسرائيلي يشير إلى تفوق إسرائيل العسكري والاقتصادي والتكنولوجي في المنطقة، الأمر الذي حافظ على قوة الردع لدى إسرائيل، والذي بدوره ساعد إسرائيل في منع نشوب حرب مباشرة معها، ومن جهة أخرى أكد التقرير أن هناك بعض التطورات السلبية في بيئة إسرائيل الاستراتيجية ينبغي على الدولة أخذها بالحسبان وتطوير حلول استباقية لها لضمان منع تطورها إلى تهديدات يصعب مواجهتها مستقبلاً.

ومن هذه التحديات والتهديدات، احتمال نشوب مواجهات عسكرية مع حماس على المدى القصير، ومع حزب الله على المدى المتوسط والطويل، إضافة إلى التحديات والتهديدات التي قد تنشأ من احتمال تدهور الوضع في سورية والذي بدوره سيؤدي إلى تعاظم وجود إيران وحزب الله العسكري فيها، الأمر الذي سيزيد من احتمالات نشوب حرب شاملة في المنطقة، علاوة على التحدي الناشئ من تصميم إيران على امتلاك سلاح نووي على الرغم من الاتفاق الموقع معها من مجموعة (٥+١)، الأمر الذي يستدعي استعداد إسرائيل لكل الاحتمالات لغايات منع ذلك بكل الطرق والوسائل.

تضمن التقرير كذلك التهديدات الناشئة عن استمرار تراجع اهتمام ومكانة الولايات المتحدة الأميركية في منطقة الشرق الأوسط، السيناريو الذي يبدو أنه سيتواصل في ظل إدارة الرئيس ترامب، الأمر الذي سيحدث خللاً في توازن القوى في منطقة الشرق الأوسط التي تعيش حالة من انهيار نظامها الإقليمي بما سيسمح لإيران بتوسيع وتعزيز نفوذها في المنطقة.

كما تطرق التقرير إلى التهديدات التي مصدرها تعاظم القوة العسكرية الروسية في المنطقة لاسيما في سورية، الأمر الذي سيحد من حرية إسرائيل في العمل، ويعزز في المقابل من قوة إيران وحزب الله.

وأشار التقرير كذلك إلى التهديدات الناشئة عن توقف العملية السياسية بين إسرائيل والفلسطينيين، الأمر الذي يساهم في تغذية دوافع العمليات «الإرهابية» الفردية ضد إسرائيل.

وأضاف التقرير إن من أهم هذه التحديات التي تواجه إسرائيل في المرحلة الحالية، استمرار ضعف علاقة إسرائيل بأوروبا الغربية وتدهورها

نتيجة مواصلة إسرائيل سياسة الاستيطان في الضفة الغربية، الأمر الذي لم يعد بمقدور الدول الأوروبية الحليفة لإسرائيل الدفاع عنه.

وفيما يتعلق بالجبهة الإسرائيلية الداخلية، استعرض التقرير جملة التحديات والتهديدات الداخلية التي تمثلت في ضعف روح التضامن داخل المجتمع الإسرائيلي، واتساع دائرة الانقسام المجتمعي في إسرائيل إلى الحد الذي يمكن القول فيه إنه لا يوجد الآن في إسرائيل توافق مجتمعي على قائمة مشتركة من الأهداف الوطنية، ولا يوجد كذلك إجماع وطني على سياسة أمن قومي واحدة، علاوة على ارتفاع وتيرة الهجوم المجتمعي العلني على الجيش من فئات واسعة من المجتمع، الأمر الذي يساهم في ضعضعة شرعية قيادات الجيش، هذا إلى جانب تدهور العلاقات بين الدولة والمجتمع الإسرائيلي مع الجالية اليهودية في الولايات المتحدة الأميركية لا سيما الفئات الشابة من هذه الجالية، الأمر الذي ستكون له تداعياته المهمة على مدى قناعة هذه الجالية بالسياسات الإسرائيلية واستعدادها للدفاع عنها.

وفي السياق نفسه، أشار التقرير إلى التهديدات التي منبعها تدهور علاقات الثقة بين الأقلية العربية في إسرائيل والدولة بسبب عدم التزام الدولة تنفيذ الخطط المعتمدة من الدولة والتي أوصت بضرورة تطوير المجتمع العربي في إسرائيل.

وأضاف التقرير: يقف على رأس هذه التحديات والتهديدات مسيرة نزع الشرعية عن إسرائيل من خلال حملات المقاطعة الآخذة في التصاعد حول العالم لا سيما في الولايات المتحدة الأميركية ودول أوروبا الغربية التي تدعي إسرائيل أنها تشاطرها قيم الديمقراطية نفسها، لا سيما أن كثيراً من اليهود في هذه الدول منخرطون عميقاً في هذه الحملة.

ومن أبرز الملاحظات التي تستوجب التوقف أمامها في معرض هذا التقرير، تلك الإشارات المتضمنة في أكثر من موضع فيه، والتي تشي بقناعة معدي التقرير بعدم قدرة القيادة الإسرائيلية الحالية (الحكومة)، على ترتيب الأولويات في هذه المرحلة، إذ يبدو أنها تركز على التهديدات الآنية على حساب التهديدات بعيدة المدى، خاصة فيما يتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي في ظل توقف عملية السلام على أساس حل الدولتين، الأمر الذي ينطوي على زيادة احتمالات انزلاق الصراع إلى أوضاع يصعب معالجتها، في إشارة إلى حل الدولة الواحدة، إذ أكد التقرير أن هذا التهديد سيبقى قائماً ما لم تسارع القيادة الإسرائيلية إلى تطوير مبادرة سياسية ولو من جانب واحد تحافظ فيها على حل الدولتين وتمنع احتمالات انزلاق الصراع إلى مسار الدولة الواحدة.[٩٤]

كان وزير الدفاع الإسرائيلي السابق، ورئيس هيئة أركان الجيش الأسبق، والباحث الاكاديمي الآن في معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي، موشيه يعلون، أكثر جرأةً من غيره في كشف ضعف الحكومة الإسرائيلية الحالية، في كلمته أمام مؤتمر معهد الأمن القومي السنوي الذي انعقد بتاريخ ٢٠١٧/١/٢٤، بقوله: «القيادة عنصر أساسي من عناصر الأمن القومي، وإسرائيل الآن بحاجة إلى قيادة لا تقاد من خلال نتائج استطلاعات الرأي. فالقيادة الجيدة لا تخشى الانتقادات، ولا تهاجم قرارات المحاكم، والقيادة الصحيحة لا تلعب على وتر مخاوف الشعب ولا تغذي الحروب والعداءات

الداخلية في المجتمع.

وأضاف لا توجد في إسرائيل اليوم قيادة صحيحة طالما ظلت ثقة الشعب بها معدومة، وإسرائيل تحتاج إلى قيادة مسؤولة تقوي الشعب وتوحده، وباختصار إسرائيل بحاجة إلى قيادة مختلفة.[٩٥]

في سياق متصل، أشار تقرير آخر صادر عن معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي إلى تهديد آخر لم يتضمنه تقرير المسح الاستراتيجي المشار إليه آنفاً، إذ تمثل هذا التهديد في تزايد اقتران دولة إسرائيل بمصطلح ومفهوم الفصل العنصري والأبارتهايد كنموذج جنوب إفريقيا، خاصة في الصحافة المكتوبة باللغة الإنجليزية، وكذلك في الوثائق الصادرة عن مؤسسات دولية رسمية مثل الأمم المتحدة والمكتوبة باللغة نفسها.[٩٦]

اعتمد هذا التقرير على حقائق وردت في دراسة أكاديمية أعدت لهذا الغرض، إذ تبين من هذه الدراسة أن ظاهرة ربط إسرائيل بمصطلح الأبارتهايد قد بدأت بالتزايد مع بداية القرن الحالي، لا سيما في السنوات الخمس الأخيرة، حيث تبين أن ما نسبته ١٠٪ من الصحافة الأوروبية المكتوبة باللغة الإنجليزية، و١٦٪ من الصحافة الأميركية، تنفي تهمة الأبارتهايد عن إسرائيل، وهكذا هو الحال في الوثائق الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة.[٩٧]

اعتبر التقرير أن السبب الرئيس لهذه الظاهرة هو استمرار احتلال إسرائيل للفلسطينيين على الرغم من انخراطهم في مسيرة تسوية لغايات إنهاء الصراع، فيما تواصل إسرائيل بناء المستوطنات في الضفة الغربية، الأمر الذي أنشأ ما وصفه التقرير بطرق عنصرية، ومصادر مياه عنصرية، ومناطق سكن عنصرية.[٩٨]

أوصى التقرير صناع السياسة في إسرائيل بضرورة الاستمرار في التمسك بخطاب يحرص على إحلال السلام مع الفلسطينيين من خلال حل الدولتين، للتخفيف من ظاهرة ربط إسرائيل بالأبارتهايد والتهديدات الناشئة عن هذا الربط.[٩٩]

من جهته، أعرب الرئيس ترامب خلال المؤتمر الصحافي الذي عقده في البيت الأبيض مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢٥، عن التزام بلاده في تقديم الدعم الكافي لدولة إسرائيل في مواجهة التهديدات في المرحلة الحالية، وكان قد عدد هذه التهديدات، بـ: الطموح النووي الإيراني، والتهديدات التي مصدرها المنظمات الإرهابية، والتهديدات التي منشؤها القرارات الصادرة من جانب واحد في الأمم المتحدة، وكذلك التهديدات الناشئة من حملة مقاطعة إسرائيل العالمية، وتوقف عملية السلام في المنطقة.[١٠٠]

يظهر مما تقدم أن دولة إسرائيل- وبعد قرابة العقود السبعة على إنشائها، وبعد حسم تفوقها العسكري والاقتصادي والتكنولوجي على كل دول المنطقة، وبعد أكثر من عشر حروب خاضتها في المنطقة، وبعد مواجهتها انتفاضتين كبيرتين، وبعد توقيعها ثلاث معاهدات سلام مع اثنتين من دول المواجهة معها، علاوة على الفلسطينيين- لم تخرج بعد من معركة حسم الوجود، وتواجه في المقابل هذا الكم من التحديات والتهديدات الوجودية وغير الوجودية التي جرى توضيحها أعلاه.

وفيما ترى قيادتها الحالية أنها في مرحلة توشك فيها على صنع حسم الوجود، استناداً إلى

تفوقها العسكري والاقتصادي والتكنولوجي على دول المنطقة، واستناداً إلى حالة الضعف والانهيار العربي غير المسبوق، واعتماداً على حالة التحول في النظام العالمي والإقليمي التي ترى قيادتها أنها تخدم مصالحها. إلا أنها وعلى الرغم من ذلك، تواجه هذا الكم من التحديات والتهديدات الداخلية والخارجية، الوجودية وغير الوجودية، وقصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى، تلك التهديدات التي تجعل من مهمة حسم الوجود أمراً ليس في متناول اليد على أقل تقدير، لا سيما تلك التهديدات المتعلقة بتآكل مؤسسات الدولة والمتمثلة في ضعف سيطرة الدولة على ممارسة مواطنيها للعنف، وانهيار دور القانون فيها، الأمور التي تعتبر من أهم علامات الضعف الجيوسياسي للدول، علاوة على تزايد مخاطر انزلاق مسار الصراع مع الفلسطينيين إلى اتجاهات تهدد غايات المشروع الصهيوني برمته، خاصة أنها تواجه حملة متصاعدة لمقاطعتها ونزع الشرعية عنها باعتبارها دولة عنصرية بنيوياً وفق تصنيف لجنة الأمم المتحدة الاجتماعية والاقتصادية لغرب آسيا (إسكوا).[١٠١]

وإذا كان ما تقدم يوضح التهديدات التي تواجه إسرائيل في هذه المرحلة، فما هي التهديدات التي تواجه الفلسطينيين في المرحلة ذاتها، الأمر الذي سيجري تناوله تالياً.

التهديدات التي تواجه الفلسطينيين في مرحلة تحول النظام العالمي والإقليمي

تعتبر نكبة الفلسطينيين التي حلت بهم في العام ١٩٤٨، على أثر إعلان قيام دولة إسرائيل على ما مساحته ٧٨٪ من مساحة فلسطين الانتدابية، المصدر الأساسي لكل التهديدات التي واجهت الشعب الفلسطيني في حينه ولا تزال المسبب الرئيس للتهديدات التي تواجه الفلسطينيين حتى يومنا هذا.

وكان ذلك على أثر عمليات التحول الديمغرافي القسرية التي أحدثتها العصابات الصهيونية المسلحة في فلسطين والتي ما كان لدولة إسرائيل أن تقوم دون تنفيذها، إذ تمثلت عمليات التحول الديمغرافي هذه في مصادرة ممتلكات السكان الأصليين وتهجيرهم، ثم إحلال مهاجرين يهود جدد مكانهم عبر سياسة تطهير عرقي منظمة قامت بها العصابات المشار إليها أعلاه، والتي كانت محمية من القوات المسلحة لدولة الانتداب.

هكذا نشأت النكبة الفلسطينية التي يظهر مما تقدم أن لها بعدين، بعد مادي يتمثل بالأرض والممتلكات الشخصية الأخرى، وبعد إنساني كان اللجوء والشتات أهم معالمه.

وكانت أبعاد النكبة المادية والإنسانية هي المحرك الأساس للصراع الذي نشب بين الفلسطينيين والإسرائيليين لغايات معالجة هذه الأبعاد، أي استعادة الأرض والممتلكات، وتأمين عودة اللاجئين إلى ديارهم وبيوتهم.

ولما كانت التهديدات تقاس دائماً على ضوء الأهداف الوطنية العليا للشعب، فيمكننا القول إن الاحتلال الإسرائيلي لما تبقى من مساحة فلسطين في العام ١٩٦٧، والتغيرات التي نتجت عن قيام السلطة الوطنية الفلسطينية على أرض فلسطين في العام ١٩٩٤، قد ساهما أيما إسهام في بلورة الأهداف الوطنية العليا التي يناضل الفلسطينيون حالياً من أجل تحقيقها، وتتلخص هذه الأهداف

في تأسيس دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة وغير مقطعة الأوصال تشتمل على الضفة الغربية وقطاع غزة، وتكون القدس الشرقية عاصمة لها، أي على المناطق التي احتلتها إسرائيل في العام ١٩٦٧، وذلك عن طريق التوصل إلى تسوية سلمية مع إسرائيل.[١٠٢]

لكن هدف تأسيس الدولة لا يمكن فصله كهدف وطني، عن هدف حل مشكلة اللاجئين، ولا يمكن تحقيق الأول على حساب الثاني، حيث يعتبر إيجاد حل عادل ومقبول لمشكلة اللاجئين شرطاً أساسياً للحل الدائم القائم على أساس الدولة المستقلة. وما لم تحل مشكلة اللاجئين حلاً مقبولاً ومنصفاً، سيخلق تأسيس الدولة الفلسطينية (في حال تأسيسها) توترات وانقسامات جديدة في البدن الفلسطيني، ما سيهدد حتماً استقرار الدولة علاوة على تهديد استقرار الدول المضيفة للاجئين.[١٠٣]

وفي معرض تصنيف تصورات الفلسطينيين للتهديدات التي تواجههم والمستمدة من أهدافهم ومصالحهم الوطنية الجوهرية، صنف البعض هذه التهديدات إلى تهديدات وجودية تستهدف وجود الشعب الفلسطيني بالأساس، وتهديدات أمنية جارية. بالنسبة للتهديدات التي تندرج تحت النوع الأول، والتي تستهدف وجود الشعب الفلسطيني في الصميم، فهي تؤثر بالضرورة على المصالح الجوهرية للفلسطينيين. وفيما يتعلق بالتهديدات الجارية فقد تؤثر على المصالح الجوهرية إذا ما جرت معالجتها.

تجدر الإشارة هنا إلى أن التهديدات بنوعيها ستكون حاضرة في الفترة التي تلي قيام الدولة الفلسطينية إذا ما قدر لها أن تقوم، كحضورها في الفترة التي تسبق قيام الدولة، ولكن بتغير الظروف قد تتغير أو تنتفي أو ترحل بعض التهديدات من مرحلة إلى أخرى.[١٠٤]

وللوقوف على التهديدات الجوهرية التي تواجه الفلسطينيين وتستهدف مصالحهم الجوهرية، هناك حاجة للوقوف على المصالح الجوهرية ذاتها في المرحلة التي تسبق وجود الدولة المستقلة.

يقف على رأس هذه المصالح، الحيلولة دون إبادة الشعب الفلسطيني، سواء باستخدام القوة الطاغية ضده كما حدث في العام ١٩٤٨، أو باستخدام وسائل أخرى تجبر الشعب على المغادرة الطوعية بحثاً عن حياة أكثر أمناً، وتعتبر هذه الغاية من أهم المصالح الوطنية على الإطلاق.[١٠٥]

يخطئ الفلسطينيون أيما خطأ إذا ما استبعدوا هذا السيناريو من تفكيرهم الاستراتيجي، لا سيما في ظل سيطرة اليمين القومي الديني على مقاليد الحكم في إسرائيل، إذ تعتبر هذه الغاية وتحقيقها أهم محركات سياساتهم لحسم صنع وجود الدولة.[١٠٦]

على ضوء ذلك، فالتهديد الوجودي الأول المستمد من المصلحة الجوهرية المشار إليها أعلاه، هو ذلك التهديد المتضمن في جنوح إسرائيل لاستخدام تفوقها العسكري للقيام بعمليات عدوانية ضد الشعب الفلسطيني في المناطق الفلسطينية بما في ذلك المناطق التي احتلتها إسرائيل في العام ١٩٤٨.

ويضع هذا التهديد وضرورة مواجهته الفلسطينيين في وضع حرج خاصة أنهم يدركون أنهم الطرف الأضعف في المنطقة وفق مقاييس القوة والضعف التقليدية، لا سيما أن المجتمع الدولي والإقليمي يحرم عليهم امتلاك وسائل القوة واستخدامها.

يستوجب ذلك من القيادة الفلسطينية السعي الدؤوب للحصول على الوسائل الناجعة لحماية الشعب من هذا التهديد الذي يهدد وجوده.

يترافق مع المصلحة أعلاه مصلحة الحفاظ على ديمومة الوجود الفلسطيني على أرض فلسطين، إذ يرى البعض أن درء التهديد بالتهجير القسري أو ما يطلق عليه الإسرائيليون «الترانسفير»، ومنعه مصلحة جوهرية تساوي في أهميتها مصلحة منع الإبادة الجماعية المشار إليها أعلاه.

تستمد من مصلحة الحفاظ على ديمومة الوجود الفلسطيني على أرض فلسطين جملة من التهديدات الوجودية مثل: مواصلة مصادرة الأراضي الفلسطينية لغايات بناء مستوطنات جديدة عليها، على الرغم من مخالفة ذلك للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن لا سيما القرار الأخير رقم (٢٣٣٤) الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٤، [١٠٧] إذ قابلت إسرائيل هذا القرار بقرار تشريع مصادرة الأراضي الفلسطينية الخاصة لأغراض الاستيطان الصادر عن الكنيست الإسرائيلية بتاريخ ٢٠١٧/٢/٦. [١٠٨]

كما يندرج في إطار هذه التهديدات، التهديد الناجم عن تهويد القدس بما فيها الأماكن المقدسة تماماً كنموذج الحرم الإبراهيمي، الأمر الذي يضع الفلسطينيين ومعهم كل العرب والمسلمين حول العالم في مواجهة هذا التهديد.

يرى البعض أن مواصلة العيش على أرض الوطن تنمي الهوية الوطنية الفلسطينية الضرورية لخوض الصراع السياسي والديموغرافي التاريخي الذي يضطلع به الشعب الفلسطيني، لذلك فإن تعزيز الوجود الفلسطيني الفعلي على أرض فلسطين وضمان عدم تكرار تجربة العام ١٩٤٨، يجب أن يكونا جزءاً من مسؤوليات أي دولة مستقبلية وأي اتفاقية للسلام يتم التوصل إليها. [١٠٩]

كان بعض المختصين في الشأن الفلسطيني قد حذر من احتمال لجوء إسرائيل إلى مثل هذا السيناريو بطرق غير عنيفة وقسرية من خلال المحافظة على وضع الانقسام الحالي بين الفلسطينيين، والدفع باتجاه نقل الثقل الفلسطيني لقطاع غزة، وربط السكان الفلسطينيين في الضفة الغربية مع الإطار الناشئ في غزة دون أن يكون لهذا الإطار ولاية على الأراضي في الضفة الغربية. [١١٠]

ترى هذه المقالة أن هذا التهديد ربما يكون أكثر خطورة من تهديد الإبادة الجماعية نظراً لقناعة إسرائيل الواضحة في المرحلة الحالية بتوافر فرصة تاريخية لم تكن متوافرة من قبل لتنفيذه، تأسيساً على البيئة الاستراتيجية المحيطة بإسرائيل في المرحلة الحالية، لا سيما أن هناك تطوراً في العلاقات الإسرائيلية الإقليمية التي ربما تضع الفلسطينيين في مواجهة خطر وجودي حقيقي. [١١١]

في سياق سعي الفلسطينيين لتحقيق المصالح الجوهرية أعلاه، أي مواجهة التهديدات المستمدة من هذه المصالح، تمكن الفلسطينيون من تطوير مصلحة جوهرية أخرى تتمثل في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في العام ١٩٦٧، بما فيها القدس الشرقية، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عليها تمكن الفلسطينيين من إنهاء معاناتهم المادية التي مصدرها الاحتلال، كما تمنع هذا الأخير من فرض الحقائق التي يريدها على الأرض. [١١٢]

يعتبر إنهاء الاحتلال الإسرائيلي شرطاً ضرورياً لتحقيق الأهداف الفلسطينية الأساسية المتعلقة بالدولة والتي جرى التعبير عنها في مشروع الدستور الفلسطيني النسخة الثالثة، كنظام الحكم، والتنمية الاقتصادية، والضمان الاجتماعي وحقوق المواطن.[١١٣]

عبر الباحثان في شأن الأمن القومي الفلسطيني «حسين آغا، وأحمد الخالدي»، عن جملة من التهديدات الوجودية التي تواجه الفلسطينيين فيما إذا ما تمكنوا من إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة المستقلة مثل:[١١٤]

- استخدام إسرائيل لتفوقها العسكري للقيام بعمليات عدوانية وردعية وعقابية ضد الفلسطينيين.
- التهديد الذي يواجه وحدة وسلامة الأرض الفلسطينية وآفاق قيام الدولة الفلسطينية المستقلة جراء استمرار إسرائيل في سياستها الاستيطانية الاستعمارية ومواصلة استيلائها على الأراضي الفلسطينية.
- التهديد لمستقبل الفلسطينيين السياسي الذي يمثله جنوح إسرائيل نحو اتباع سياسة أحادية الجانب تتجنب مبدأ التفاوض وتحاول رسم الأوضاع على الأرض لصالح إسرائيل.
- الهيمنة الإسرائيلية على وتيرة وتوجه الحياة الاقتصادية للشعب الفلسطيني وعرقلتها لمسار التطور الطبيعي للشعب الفلسطيني اجتماعياً واقتصادياً.
- السيطرة الإسرائيلية على الأجواء الفلسطينية وحدودها ومنافذ الدخول إليها، وسيطرتها كذلك على حرية حركة الفلسطينيين داخل أرضهم ومنها وإليها.
- سيطرة إسرائيل على الموارد الطبيعية الحيوية في فلسطين كموارد المياه والغاز وغيرهما.
- تلويح إسرائيل المستمر باحتمال لجوء إسرائيل إلى طرد الفلسطينيين قسراً من أرضهم (الترانسفير) وتطهيرها عرقياً.

تضيف هذه الورقة إلى قائمة التهديدات أعلاه، التهديد الكامن في احتمال فشل التسوية السياسية للقضية الفلسطينية التي بدأت منذ أكثر من عقدين، في إقامة دولة فلسطينية كما يريدها الفلسطينيون، لا سيما في ظل اتضاح الاستراتيجية الإسرائيلية للتسوية التي قال عنها البعض إنها تقوم على أساس «إبقاء السلطة الفلسطينية دون سلطة، واستمرار الاحتلال الإسرائيلي بما في ذلك استمرار التوسع الاستيطاني وتهويد القدس دون كلفة، وإبقاء قطاع غزة خارج إطار الفضاء الفلسطيني، وتكريس نظام الدولة الواحدة بنظامين».[١١٥] إذ سيصبح بقاء السلطة الفلسطينية أكثر ضرراً للمصالح الجوهرية الفلسطينية من الإبقاء عليها.

أضاف الباحثان المشار إليهما أعلاه، عدداً آخر من التهديدات الوجودية التي تهدد المصالح الجوهرية للشعب الفلسطيني، والتي مصدرها عناصر خارجية تهدد التجمعات السكانية الفلسطينية في المهاجر والمنافي منها:[١١٦]

- العنف الذي يستهدف التجمعات السكانية الفلسطينية، بما في ذلك احتمالات تعرض هذه التجمعات للهجوم الشامل كما حدث

في لبنان إبان الحرب الأهلية، واحتمالات تعرضها للتهجير القسري الواسع كما جرى في الكويت بعد حرب الخليج في العام ١٩٩١.

- التهديدات الناجمة عن حروب قد تقوم بين إسرائيل وأطراف إقليمية يحشر فيها الفلسطينيون في مواقع القتال بين الطرفين.
- التهديد الذي مصدره محاولة أطراف عربية وغير عربية مصادرة القرار الفلسطيني أو فرض شكل التمثيل الفلسطيني.
- التهديدات التي مصدرها محاولات فرض شروط التسوية مع إسرائيل، أو محاولة تجاوز الحقوق الفلسطينية، كأن يقوم طرف أو أطراف عربية بإبرام اتفاقات منفصلة مع إسرائيل تمس حقوق اللاجئين الفلسطينيين أو الحقوق الفلسطينية في المياه أو الحدود.

وفي سياق متصل، ترى هذه المقالة أن حالة التحول والانهيار التي يعيشها العالم العربي منذ العام ٢٠١٠ قد أنتجت بدورها عدداً من التهديدات الوجودية لفلسطينيي الشتات مثل:

- اضطرار أعداد كبيرة من فلسطينيي الشتات إلى النزوح والهجرة من مناطق سكنهم وإقامتهم كما حدث مع فلسطينيي مخيم اليرموك، والفلسطينيين المقيمين في ليبيا.
- التحاق عدد لا بأس فيه من الفلسطينيين بالتنظيمات الإرهابية كتنظيمي القاعدة وداعش وغيرها من التنظيمات، الأمر الذي ستكون له تداعياته الخطيرة على التجمعات الفلسطينية في المهجر.
- تحول عدد من المخيمات الفلسطينية في الشتات لا سيما في لبنان، إلى قواعد آمنة تحتمي فيها العناصر الإرهابية الفارة من وجه العدالة، فضلاً عن اعتبارها قواعد لتخطيط وإعداد وتنفيذ عمليات إرهابية ضد الدول المضيفة للاجئين.

وفيما يتعلق بالتهديدات الآنية التي تواجه الفلسطينيين لاسيما في المناطق الفلسطينية فقد حددها البعض [١١٧] بالتهديدات الآتية:

- التصرفات الإسرائيلية أحادية الجانب التي تهدف إلى فرض أمر واقع جديد على الأرض وتغيير أسس الصراع وحيثياته، كبناء الطرق الالتفافية، وخلق المناطق العازلة، وترسيم الحدود السياسية والأمنية من جانب واحد عن طريق تشييد الجدار العازل في الضفة الغربية. وتندرج في هذا السياق جملة القوانين والتشريعات والأوامر العسكرية الهادفة إلى تشريع هذه التصرفات الأحادية.
- التهديدات الناجمة عن التصرفات أحادية الجانب لا سيما الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة، واحتمالات تطبيق الإجراء نفسه في الضفة الغربية كإجراء إسرائيلي لترسيم الحدود مع الفلسطينيين.
- سياسات الاغتيال والاجتياح والهجمات الانتقامية وحرق العائلات في منازلها، وهدم المنازل، التي تنفذها الجهات الرسمية وغير الرسمية بما فيها المستوطنون.
- إجراءات إسرائيلية أخرى كفرض الحصار على المدن والبلدات الفلسطينية، وإغلاق الحدود والطرق وتعطيل سير الحياة الطبيعية للفلسطينيين.

- فرض إجراءات تعسفية أخرى هدفها مضايقة الفلسطينيين مثل نشر الحواجز على الطرق الرئيسة وغير الرئيسة في المناطق الفلسطينية.
- التهديدات الموجهة إلى سلامة الأماكن المقدسة وقدسيتها وعلى الأخص الحرم القدسي الشريف في مدينة القدس.
- التهديدات التي مصدرها خوف الفلسطينيين من إعادة احتلالهم كما حدث في العام ٢٠٠٢، ولا تزال متواصلة حتى تاريخ كتابة هذه المقالة.

يتعرض فلسطينيو الشتات إلى جملة من التهديدات الآنية أو الجارية، كان البعض قد تطرق إلى بعضها في وقت سابق وحددها بالتهديدات الآتية:[١١٨]

- التهديد الذي مصدره حالة انعدام المواطنة، من قلق وعدم استقرار دائمين، وما يرافق هذه الحالة من صعوبة السفر والتنقل والحصول على مورد رزق ثابت وضمان مكان إقامة دائم.
- تهديدات ناتجة عن تدخل الحكومات العربية وغير العربية في الشأن الفلسطيني الداخلي، وذلك عن طريق تشجيع هذه الأطراف لوسائل الإعلام وللنشاطات العسكرية والسياسية المعارضة للإجماع الوطني الفلسطيني.
- التمييز بين الفلسطينيين من النواحي الاجتماعية والسياسية والقانونية كما هو الحال في لبنان.

ما تقدم من تهديدات يشير إلى التهديدات التي مصدرها الأساسي والمباشر الاحتلال الإسرائيلي للفلسطينيين، وهناك بلا شك جملة من التهديدات الوجودية والآنية التي تهدد الفلسطينيين والتي مصدرها الداخل الفلسطيني، وترى هذه المقالة أنها تتمثل في:

- الانقسام الفلسطيني المتواصل منذ عشر سنوات تقريباً، الأمر الذي لم يضر فقط بالوحدة الوطنية الفلسطينية، وإنما علاوة على ذلك أضعف كثيراً المناعة الوطنية الفلسطينية، العوامل التي لا يمكن للفلسطينيين تحقيق أي من الإنجازات دون تعزيزها.
- تأسيساً على التهديد أعلاه، فلا يمكن للفلسطينيين الادعاء أنهم يملكون استراتيجية وطنية موحدة يمكنهم من خلالها مواجهة مجمل التهديدات التي تواجههم ومعالجتها.
- كما أن حالة الانقسام التي يعيشها الفلسطينيون قد أعاقت عمل مؤسساتهم التشريعية التي تشكل بحد ذاتها تهديداً لشرعية النظام السياسي الفلسطيني برمته، فضلاً عن أنها تعيق عملية تجديد شرعيته عبر الانتخابات الحرة لمؤسساته الرئاسية والتشريعية والهيئات المحلية.
- هذا وقد ساهمت حالة الانقسام في تسهيل مهمة قوى خارجية بما فيها إسرائيل لاختراق النظام السياسي الفلسطيني من خلال حالات التقت مصالحها مع مصالح تلك القوى.
- ولا يقل أهمية عما سبق حالة اليأس والإحباط المنتشرة في أوساط الفلسطينيين لا سيما جيل الشباب الذي بدأ بدوره البحث بصورة فردية

عن طرق أخرى للخلاص من الاحتلال، الأمر الذي لا يخلو من دلالة على تناقص شرعية النظام السياسي الفلسطيني.

وفيما يتعلق بالتهديدات التي مصدرها البيئة الاستراتيجية لا سيما البيئة الإقليمية والدولية والتي تعيش بدورها حالة من التحول الاستراتيجي كما جرى توضيحه أعلاه، فكل منهما يحمل في طياته جملة من التهديدات للفلسطينيين، وذلك على المستويين الوجودي والجاري.

فعلى الصعيد الإقليمي، يكمن التهديد الوجودي للفلسطينيين في حالة اصطفاف القوى العربية الوازنة في العالم العربي إلى جانب إسرائيل ضد مساعي إيران وحلفائها في المنطقة لبسط نفوذها وتوسيعه، الأمر الذي يشكل تهديداً للمصالح الجوهرية الفلسطينية إذا ما وظف هذا الاصطفاف مباشرة لصالح هذه المصالح.

كما أن حالة التحول التي يعيشها النظام العالمي منذ ما يقارب العقد، والتي وصلت إلى أعلى مستوياتها بعد فوز الرئيس ترامب برئاسة الولايات المتحدة الأميركية، تحمل هي الأخرى في طياتها جملة من التهديد الوجودي للمصالح الجوهرية الفلسطينية لا سيما أن الرئيس الجديد للولايات المتحدة وفريقه ينحازون علناً للرؤية الإسرائيلية في معالجة الصراع.

والآن، وبعد توضيح التهديدات التي تهدد الفلسطينيين والإسرائيليين، فهل سيتمكن الرئيس ترامب من مساعدة طرفي الصراع في معالجة هذه التهديدات، وإيصالهما إلى إنجاز الصفقة التاريخية والمرضية على حد تعبيره؟

رؤية الرئيس ترامب المتوقعة لمعالجة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

لا يزال النظام العالمي يعيش مرحلة العماء العالمي «Global Chaos»، ولا تزال القوى العظمى العالمية التقليدية وتلك الحديثة الناشئة، تسعى للخروج من هذه المرحلة والاتجاه نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب كما أشار كثير من الأكاديميين المتخصصين في هذا الشأن.[١١٩] وعلى الرغم من هذا السعي من القوى المشار إليها، فلا يمكن الادعاء أن «يالطا» جديدة على وشك الوقوع والاتفاق عليها بين أقطاب النظام المنشود، إذ لا يزال كل منها يسعى لتحقيق غاياته وموضعه الاستراتيجي في النظام الجديد.

ساهم فوز الرئيس ترامب المحمول على خطابه ومواقفه التي يستمد منها رؤيته لمكانة الولايات المتحدة الأميركية في النظام الجديد، في تصعيد وتيرة الصراع بين القوى العظمى في العالم، هذا الصراع الذي يمكن الادعاء أنه كان خفياً ويسير ضمن وتيرة منخفضة قبل فوز الرئيس ترامب، الأمر الذي يعني أن حالة الصراع بين القوى العالمية الاقتصادية الكبرى ستستمر وتتواصل لفترة يصعب على المراقبين توقع مدتها ونتائجها.[١٢٠]

من جهتها، لا تزال الولايات المتحدة الأميركية القوة العسكرية والاقتصادية الأكبر في العالم، إلا أن حجم نفوذها حول العالم، والأهم حجم عوائدها الاقتصادية من النظام الاقتصادي العالمي، لا يناسبان حجم قوتها، فهما أقل بكثير من حجم هذه القوة، وتعتبر غاية تعزيز النفوذ الأميركي حول العالم بما يعادل قوتها وما ينتج عن هذا النفوذ من عوائد اقتصادية لأميركا، الغاية

الأساسية للرئيس ترامب.

ولتحقيق هذه الغاية قسم الرئيس ترامب التهديدات الخارجية التي تواجه الولايات المتحدة الأميركية، والتي ينبغي عليه عدم إهدار أي من قوة الدولة على مواجهة غيرها، إلى تهديدات آنية تتمثل في تنظيم داعش، وأخرى بعيدة المدى تتمثل في الصين وطموحها الاقتصادي.

كما حدد الرئيس ترامب مهمة إعداد المجتمع الأميركي وتهيئته لتحقيق غاية تعزيز النفوذ بما يعادل القوة، والتهديدات الواجب مواجهتها لتحقيق هذه الغاية، كتحد لا يقل خطورة عن التهديدات أعلاه، لا سيما أنه يواجه في هذا المجال معارضة معظم مؤسسات الدولة، البرلمانية والقضائية والأمنية والإعلامية علاوة على معارضة نسبة عالية من الشعب الأميركي.

وفيما يخص منطقة الشرق الأوسط، فنظامها الإقليمي الذي أنشأته القوى المنتصرة في الحروب العالمية الأولى والثانية يعيش حالة من الانهيار لم تصل بعد إلى مداها النهائي.

ومن حيث خارطة التحديات والتهديدات التي تواجه أميركا في منطقة الشرق الأوسط، وفق تحديد الرئيس ترامب لها، والتي جرت الإشارة إليها أعلاه، فيبرز من هذه الخارطة حتى كتابة هذه الورقة، أن مهمة تدمير دولة داعش هي المهمة الأولى للولايات المتحدة بصفتها التهديد الآني الذي يتوجب البدء فيه، وتأسيساً على ذلك ستكون منطقة الشرق الأوسط منطقة العمليات الأولى لإدارة الرئيس ترامب، الأمر الذي يعني أن الصراع في المنطقة سيتواصل لفترة أخرى قادمة، ترى هذه الورقة أن مداها لا يقل عن عشر سنوات، شأنها في ذلك شأن الصراع على الصعيد الدولي، وهي الفترة الزمنية التي تضمنها الاتفاق النووي لمجموعة ٥+١ مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية للحكم على نجاعة هذا الاتفاق.

وفيما يتعلق بالصراع الفلسطيني الإسرائيلي الذي كان قد نشأ قبل مائة عام من الآن، والذي ولد مع تحول النظام الدولي والإقليمي، والذي اختلفت وتيرة معالجته صعوداً وهبوطاً مع تحولات النظام الدولي، ها هو اليوم وفي لحظة تحول النظامين العالمي والإقليمي يعيد طرح نفسه في الصدارة ويفرض ذاته على القوى الدولية والإقليمية، ويضعها في موضع الخيار والقرار بين «أن هناك دولة ناقصة في الإقليم على العالم أن يسارع لإيجادها، أو أن هناك شعباً فائضاً في الإقليم على العالم أن يسارع لاستئصاله من المنطقة»،[١٢١] لاستكمال عملية التحول الديمغرافي في فلسطين، الأمر الذي لم يكتمل في العام ١٩٤٨، عند قيام دولة إسرائيل، أي حسم صناعة وجود إسرائيل وفق رؤية اليمين القومي المتدين الذي يحكم إسرائيل الآن.

وفي هذا السياق، كان الرئيس ترامب قد أعرب خلال مؤتمره الصحافي مع رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي عقد في البيت الأبيض في الخامس والعشرين من شباط الماضي عن ثقته العالية بقدرته على إنجاز اتفاق رائع بين الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي.[١٢٢]

وكان قبل ذلك قد أكد في مقابلة مع صحيفة «إسرائيل اليوم» أنه يسعى للتوصل إلى صفقة مرضية بين إسرائيل والفلسطينيين، وأضاف في المقابلة نفسها أن العديد من الأشخاص الأذكياء الذين يعملون معه يقولون إنه ليس بالإمكان تحقيق السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، أما

أنا فأعتقد أن بالإمكان التوصل إلى سلام بينهما، وينبغي فعل ذلك.[١٢٣]

وللتأكيد على تعهده بإنجاز صفقة مرضية بين الطرفين كان قد استقبل عدداً ذا دلالة من زعماء المنطقة، كما أجرى عدداً من الاتصالات الهاتفية مع عدد آخر من زعماء المنطقة، كان الرئيس عباس من بينهم، وذلك في آذار الماضي.

وأعرب في هذا الاتصال عن ثقته العالية بالرئيس عباس وجديته وصدقه واستعداده لإنجاز تسوية تنهي الصراع في المنطقة،[١٢٤] وكان كذلك قد أرسل موفديه للمنطقة لاستكشاف المواقف قبل تطوير مبادئ عامة يجري على أساسها استئناف عملية التسوية العالقة منذ نهاية عهد الرئيس السابق باراك أوباما.

وفي مقابلته مع الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي الذي استقبل في واشنطن بحفاوة كبيرة لا تخلو من دلالة، ووفق تصريحات وزير الخارجية المصري سامح شكري، لوسائل الإعلام خلال هذه الزيارة، فقد أفصح الرئيس ترامب عن نيته عقد مؤتمر موسع في واشنطن في صيف هذا العام تحضره عدة دول عربية وطرفا الصراع، إسرائيل والفلسطينيون، لبدء المفاوضات وإنجاز تسوية مرضية للطرفين، وأضاف شكري إن الرئيس ترامب سيتولى مهمة الضغط على إسرائيل فيما ستتولى الدول العربية مهمة الضغط على الفلسطينيين لإنجاز الصفقة المأمولة.[١٢٥]

بيد أن الزيارة الأكثر لفتاً للانتباه كانت زيارة الرئيس الفلسطيني محمود عباس وما أثارته من نقاش حتى داخل إسرائيل. ترامب أكد تمسكه بالتسوية السياسية عبر المفاوضات كوسيلة وحيدة لإنهاء الصراع. وأعرب عباس عن المطالب الفلسطينية بدولتهم المنشودة. ودعم الرئيس عباس الرؤية الفلسطينية بالحجج والبراهين التي تثبت أن خيار الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة هي المعالجة الفضلى لمجمل التهديدات التي تهدد الطرفين والمشار إليها أعلاه. كما أن الدولة الفلسطينية المستقلة، ستسهم أيما إسهام في تحقيق الاستقرار المنشود في الشرق الأوسط، خاصة في إزالة العقبات أمام بناء توازنات بين قوى الإقليم المتصارعة على توسيع مجالات نفوذها في بنية الإقليم الجديد، هذا إلى جانب مساهمتها المتوقعة في محاربة الإرهاب الذي أصبح تهديداً يهدد الاستقرار والأمن العالمي.

هذا فضلا عن أن الرؤية الفلسطينية تتضمن بدائل حل الدولتين، ومدى مساهمة هذه البدائل في إضعاف إن لم يكن القضاء على قدرات الطرفين في مواجهة التهديدات التي تواجههم، خاصة تلك التهديدات التي ستواجه إسرائيل لا سيما أن أحد البدائل يتمثل في زيادة الاحتمالات بانزلاق الصراع نحو خيار الدولة الواحدة، في وقت سيكون من الصعب فيه للقوى الدولية بما فيها الولايات المتحدة الأميركية السماح لإسرائيل بإحداث نكبة جديدة للفلسطينيين كتلك التي أحدثتها في العام ١٩٤٨.

كان الرئيس ترامب وخلال المؤتمر الصحافي الذي عقده مع رئيس الوزراء نتنياهو، قد تعهد بتقديم كل ما يلزم لإسرائيل لتمكينها من مواجهة التهديدات التي تواجهها، وفي السياق نفسه حدد عدداً من هذه التهديدات وفق الترتيب الآتي:

التهديد الناتج عن الطموح النووي الإيراني.

التهديد الذي مصدره الإرهاب المتنامي في المنطقة.

التهديدات التي مصدرها القرارات الصادرة

عن الأمم المتحدة ضد إسرائيل.

التهديدات الناتجة عن حملة مقاطعة إسرائيل حول العالم.

التهديدات الناتجة عن عدم التوصل لاتفاق سلام مع الفلسطينيين.

وفي نهاية حديثه طلب الرئيس ترامب من رئيس الوزراء نتنياهو وقف عمليات الاستيطان في المرحلة الحالية، وأضاف إنه شخصياً مع خيار حل الدولتين، أو خيار الدولة الواحدة، المهم لديه هو اتفاق الطرفين.

تشير القراءة المتأنية لما تحدث به الرئيس ترامب خلال مؤتمره الصحافي مع رئيس الوزراء نتنياهو إلى أن خيار استكمال عملية التحول الديمغرافي لصالح اليهود في فلسطين أمر غير وارد وغير مسموح لإسرائيل التفكير به في المرحلة الحالية، وأن الخيار الوحيد المتاح في هذه اللحظة من الزمن لمعالجة هذا الصراع هو المفاضلة بين حل الدولتين أو الدولة الواحدة.

في الواقع تنطوي المفاضلة أعلاه على تحد لإسرائيل أكثر من كونه تحدياً للفلسطينيين، إذ عليها أن تختار بين خيار الدولتين، أو الدولة الواحدة، ويدرك أصغر الإسرائيليين سناً أن خيار الدولة الواحدة يعني نهاية الحلم الصهيوني في فلسطين الذي أسس له المؤسسون الأوائل.

كما تنطوي خارطة التهديدات أعلاه على أن الرئيس قد قرر سحب أهم أوراق القوة من يد الفلسطينيين وتعطيل أهم محاور استراتيجيتهم الجديدة القائمة على تدويل الصراع والاحتكام للقانون والشرعية الدولية، ويعتبر قرار الأمين العام للأمم المتحدة بمنع تقرير منظمة «الإسكوا» من التداول من أهم الدلالات على ذلك، الأمر الذي بدوره يشير إلى تحد يعتبر من أهم التحديات التي تواجه الأمم المتحدة في هذه المرحلة.

أما فيما يتعلق بمواجهة الولايات المتحدة الأميركية للحملة العالمية لمقاطعة إسرائيل، فيبدو أن النتائج ستكون عكسية اعتماداً على ارتفاع معدلات المعارضة للرئيس ترامب وسياساته حتى داخل الولايات المتحدة الأميركية.

تجدر الإشارة هنا إلى أن دولة إسرائيل كانت قد نشأت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وكانت معظم الدول العربية قد نشأت في الفترة نفسها تقريبا، خاصة الدول السبع الأولى التي أنشأت جامعة الدول العربية في العام ١٩٤٥.[١٢٦] وقد نجحت إسرائيل منذ قيامها في إجبار الآخرين على قبولها في المنطقة من خلال فرض ذاتها كدولة أمر واقع، الأمر الذي تجلى في اتفاقيات الهدنة في رودس، التي تطورت بعد عقود إلى اتفاقيات سلام مع مصر والأردن.[١٢٧]

أما بخصوص مدى قدرة العرب على فرض ضغوط على الفلسطينيين، فتجدر الإشارة إلى أن الفلسطينيين وعلى الرغم من أنهم الطرف الأضعف في المعادلة فإن حاجتهم إلى دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة وفق مضمون مبادرة السلام العربية تعتبر المر الإجباري لإسرائيل لتطبيع علاقاتها علناً مع ما تبقى من دول عربية قائمة تسعى إلى خلق توازنات إقليمية جديدة قادرة على إيقاف هيمنة قوى أخرى على الإقليم، الأمر الذي سيجعل العرب أكثر حذراً في ممارسة الضغوط على الفلسطينيين، وقد بدا ذلك واضحاً في الاجتماع الأخير للقمة العربية التي جرى عقدها في عمان، إذ احتلت القضية الفلسطينية وسبل معالجتها وفق الرؤية الفلسطينية البند الأول من البيان

الختامي للقمة.

لا يعني ما تقدم أن الدولة الفلسطينية المستقلة وذات السيادة أصبحت على الأبواب، كما لا يعني أن الرئيس ترامب سينجح في وضع الضغوط الكافية على إسرائيل للنجاح في مهمته في عقد الصفقة التاريخية التي تعهد بإنجازها بين الإسرائيليين والفلسطينيين، فقد حاول رؤساء ثلاث إدارات أميركية سابقة تحقيق هذه المهمة وكان مصيرهم الفشل، وآخر هذه الإدارات إدارة الرئيس أوباما التي أعلنت في آخر أيامها بوضوح أن إسرائيل كانت العقبة الرئيسة في عدم إنجاز تسوية تاريخية تنهي الصراع على أساس حل الدولتين، ولذلك ساهمت في تسهيل مهمة مجلس الأمن في إصدار قراره رقم ٢٣٣٤، الذي اعتبر الاستيطان في المناطق الفلسطينية التي احتلتها إسرائيل في العام ١٩٦٧، غير شرعي بموجب القانون الدولي، الأمر الذي يوجب على إسرائيل إزالته.

كما أن مهمة الرئيس ترامب التي أعلن عنها مراراً والمتمثلة في التوصل إلى صفقة تاريخية تنهي الصراع في المنطقة وتفتح الأبواب أمام شرق أوسط مستقر في نظام عالمي مستقر، لا تعتمد فقط على رغبته فيما يريد أن يعمل، وإنما تعتمد أكثر على قدرته على إنجاز ما يريد عمله، إذ إنه يواجه صعوبات جمة داخل المجتمع الأميركي نفسه، والتي بدورها ربما تهدد قدرته على إنجاز وعوده الداخلية والخارجية، فضلاً عن أنها تهدد بقاءه في البيت الأبيض.[١٢٨]

يفرض ذلك على الفلسطينيين افتراض السيناريو الأسوأ المتمثل بفشل حل الدولتين، والتخطيط للبدائل المحتملة لحل الدولتين.

يرى بعض المتخصصين في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي أن الحكومة الإسرائيلية الحالية غير معنية، على الإطلاق، بحل الدولتين، وعلى العكس من ذلك، تقوم بعمل كل ما يمكنه جعل حل الدولتين خياراً غير ممكنا، وفي ظل اضمحلال خيار الترحيل المنظم للفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية في المرحلة الحالية، الخيار الذي لا ينبغي التقليل من حدوثه إذا ما رجح الميزان الديموغرافي لغير مصلحة إسرائيل وأصبح هناك خوف حقيقي على يهودية الدولة، وسنحت الفرصة لإسرائيل لتنفيذ هذا السيناريو.[١٢٩]

يضيف هذا البعض إنه ينبغي علينا كمراقبين خارجيين وعلى الفلسطينيين بالدرجة الأولى الاستعداد لبدائل حل الدولتين، والتي تتمثل في دولة إسرائيل الكبرى العنصرية، القائمة حالياً بقوانينها وطرقها ومساكنها العنصرية، الأمر الذي لن يستطيع اليهود أنفسهم الدفاع عنه خاصة أولئك المقيمين في الولايات المتحدة الأميركية، أو الدولة الواحدة الديمقراطية التي سيكون فيها التفوق للفلسطينيين.[١٣٠]

الخاتمة والتوصيات

في إطار محاولة هذه الورقة الوقوف على خيارات الرئيس ترامب لمعالجة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي- في هذه اللحظة من الزمن التي يجري فيها تحول في النظامين الدولي، والإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، اللذين كان لمحطات تحولهما أكبر الأثر في نشأة هذا الصراع وما آل إليه من تطورات على مدار قرن من الزمان، لجأت الورقة لدراسة المجتمع الأميركي لا سيما حالة التحول الاجتماعي والسياسي التي يمر بها والتي كانت السبب الرئيس في فوز الرئيس ترامب لنجاحه في تصميم خطاب انتخابي يلامس مشاعر واحتياجات النسبة الأعلى من الناخبين الأميركيين الغاضبين على ما آلت اليه أوضاعهم الاقتصادية خلال ربع القرن الماضي.

وبعد ذلك ألقت الورقة الضوء على النظام العالمي وتحولاته التاريخية منذ العام ١٨٣٥، حتى تاريخه بما في ذلك النظام العالمي في صورته الحالية والتي يكاد يكون هناك إجماع عالمي على أنه نظام فاشل ينبغي تغييره واستبداله بنظام أكثر استقراراً، كما ويكاد يكون هناك إجماع بين خبراء السياسة الدولية على أن النظام متعدد الأقطاب هو النظام الأمثل لتحقيق الاستقرار المطلوب.

ثم وقفت الورقة على ملامح النظام الدولي الجديد التي ظهرت في خطاب الرئيس ترامب وتصريحاته بعد دخوله البيت الأبيض، تلك الملامح التي تجسدت في شعاره الانتخابي «أميركا أولا».

وفيما يتعلق بمنطقة الشرق الأوسط، قامت الورقة باستعراض ما تضمنه خطاب الرئيس الأميركي قبل انتخابه وبعد ذلك لاستخلاص أولوياته في المنطقة، إذ بدا واضحاً أن أولويته الأولى هي تدمير دولة داعش في المنطقة وبالتوازي مع ذلك تحقيق صفقة مربحة لطرفي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

وفي هذا السياق، استعرضت الورقة مدى تأثر الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بتحول النظام الدولي والإقليمي، إذ أثبتت الورقة أن القضية الفلسطينية عنوان الصراع في المنطقة، كانت قد نشأت بانهيار النظام الدولي متعدد الأقطاب وصدور وعد بلفور في أعقاب الحرب العالمية الأولى، ثم حدوث نكبة فلسطين التي رافقت قيام دولة إسرائيل في مرحلة نشأة نظام القطبين، وكان هذا الصراع قد شهد أعنف مراحله في ظل هذا النظام.

وبعد انهيار هذا النظام في العام ١٩٩١، ونشأة نظام القطب الواحد الذي دخل بدوره في حالة من العماء العالمي في العام ٢٠٠١، شهد هذا الصراع تحولاً نحو الحلول السلمية التي وصلت إلى طريق مسدود بعد مرور أكثر من عقدين على بدايتها، نتيجة الرفض الإسرائيلي لمبدأ حل الدولتين، الذي يعتبر الحل الوحيد المجمع عليه، والمستثمر فيه دولياً.

وفيما يعيش النظامان العالمي والإقليمي حالة تحول جذري، لا تزال القضية الفلسطينية عالقةً، وحلها رهناً بالموافقة الإسرائيلية الجدية على مبدأ حل الدولتين، وفي هذه اللحظة من التحول ألقت الورقة الضوء على الوضع الإسرائيلي الداخلي وكذلك الفلسطيني، لاسيما التهديدات الآنية والوجودية التي تواجه كلاً منهما في هذه اللحظة من الزمن، والمتوقع أن يصعب حلها ومعالجتها

إذا ما فشلت محاولات معالجة الصراع وفق مبدأ حل الدولتين.

وبناء على ذلك كان سهلاً أمام هذه الورقة استشراف رؤية الرئيس ترامب للصراع الفلسطيني الإسرائيلي واستخلاص رؤيته الأولية لمعالجته.

وتأسيساً على ما تقدم يمكن القول إن محاولة الرئيس ترامب معالجة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هي المحاولة الأخيرة للمساهمة الخارجية لا سيما الأميركية، في معالجة صراع استثمر العالم فيه كثيراً من الجهد والوقت والمال، إذ لن يكون بمقدور الفلسطينيين الصبر عشرين عاماً أخرى تحت الاحتلال بينما أرضهم تصادر وتحول للمستوطنين بشكل يتعارض كلياً مع القانون الدولي لا سيما القرار الأخير الصادر عن مجلس الأمن الدولي في هذا الشأن.

وفي هذا الصدد، لن يكون أمام الرئيس ترامب سوى خيار حل الدولتين كأساس للحل، وفيما سيتولى هو مهمة الضغط على إسرائيل التي من المتوقع أن يكون من الصعب عليها تكرار سيناريو العلاقة المتوترة نفسه مع الإدارة الأميركية السابقة، سيتولى العرب مهمة الضغط على الفلسطينيين، الذين من المتوقع أن يكونوا حذرين في ممارسة هذا الضغط.

كما ستكون المفاوضات الإقليمية المباشرة هي الآلية والوسيلة للتوصل من خلالها إلى حلول وسط تضمن تلبية احتياجات طرفي الصراع، وتساهم في بناء شرق أوسط مستقر.

جاءت قمة الرياض الأخيرة التي عقدت في العاصمة السعودية يوم السبت الموافق ٢٠١٧/٥/٢١، وانتهت أعمالها بخطاب الرئيس ترامب، وصدور بيان الرياض الختامي والذي حمل اسم «نداء الرياض»، إذ أكد الرئيس بدوره ضرورة حل القضية الفلسطينية وفق رؤيته التي قامت على الأمن والسلام والازدهار، وقد أكد البيان الختامي للقمة على المقاربة نفسها تقريباً، ولكنه أضاف ضرورة إنشاء تحالف الشرق الأوسط الاستراتيجي دون تحديد هوية هذا الاتحاد، الأمر الذي لا يمكن له أن يقوم دون حل للقضية الفلسطينية.

تجدر الإشارة أخيراً إلى أن الاستنتاج الرئيس لهذه الورقة لا يخرج عن إطار التحليل الذي قد يصيب وقد يخطئ، كما أن رؤية الرئيس ترامب التي خرجت بها هذه الورقة لا تعني أن الرئيس سيكون قادراً على ترجمتها إلى حل يرضي الطرفين، الأمر الذي يفرض على الفلسطينيين بدء التخطيط بناء على افتراض السيناريو الأسوأ أي فشل حل الدولتين، وحدوث مزيد من الانهيارات في الإقليم، والأهم انزياح الصراع الدولي الجاري الآن إلى مواجهات ساخنة سواء في إقليم الشرق الأوسط، أو في إقليم آخر حول العالم، أو فيهما معاً، كشرط أساسي لبناء نظام عالمي جديد.

التوصيات

١. على الفلسطينيين الإسراع في إنجاز وحدتهم الوطنية وإنهاء الانقسام فيما بينهم، والتوافق على استراتيجية وطنية شاملة تضمن عدم إخراج الصراع من دائرة حل الدولتين.

٢. تعزيز التنسيق الفلسطيني العربي بما يضمن وحدة الموقف على أرضية الثوابت الفلسطينية كما عبرت عنها مبادرة السلام العربية، ومخرجات مؤتمر قمة عمان العربية الأخيرة.

٣. حرص الفلسطينيين على عدم السماح للإدارة الأميركية بتحميلهم مسؤولية إفشال المفاوضات إذا ما جرت، حيث إنه من المتوقع أن تجري الصيف القادم.

٤. تعزيز الوفد الفلسطيني للمفاوضات بكفاءات اقتصادية مشهود لها، من منطلق أن لغة الاقتصاد ستكون هي الطاغية على خطاب الرئيس ترامب.

٥. وضع الشعب بمصداقية عالية في صورة ما يحدث من منطلق حقه في معرفة ما يدور ولماذا يدور، وذلك كحلقة من حلقات تعبئته لما هو قادم.

٦. تعبئة الفلسطينيين وتجهيزهم للانتصار في حرب الأفكار الدائرة بينهم وبين الإسرائيليين، ما بين إسرائيل الكبرى العنصرية، وبين فلسطين الكبرى الديمقراطية، إذا ما فشل الرئيس ترامب في فرض حل الدولتين.

٧. اعتماد الفلسطينيين استراتيجية جنوب إفريقيا في حربهم الجديدة ضد إسرائيل العنصرية.

٨. تجهيز وإعداد مجموعات فلسطينية رصينة من المتحدثين الفصحاء بكل اللغات وتأهيلهم للاتصال بالجماهير حول العالم لا سيما الغرب، ويحبذ أن تكون هذه المجموعات من فلسطينيي الشتات في الغرب الأوروبي والأميركيتين، بما في ذلك مجموعات من فلسطينيي العام ١٩٤٨، لمخاطبة المجتمع الإسرائيلي.

٩- التخطيط والاستعداد لما هو أسوأ، كنشوب مواجهة عسكرية شاملة بين القوى الدولية المتصارعة حول العالم، لا سيما في منطقة الشرق الأوسط، وبما في ذلك حدوث انهيارات أخرى في الإقليم تعيد الصراع الفلسطيني الإسرائيلي إلى مربعاته الأولى.

الهوامش

١ بول سالم، فوز ترامب: قراءة في المشهدين الأميركي والعالمي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، عدد رقم ٤٥٤، ٢٠١٧، ص (٢٤-٣٥).

٢ عزمي بشارة، صعود اليمين واستيراد صراع الحضارات إلى الداخل، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، عدد رقم ٢٣، ٢٠١٦، ص (٧-١٩).

٣ نعوم تشومسكي، الانتخابات الأميركية ومستقبل النظام العالمي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، عدد رقم ٤٥٤، كانون الثاني ٢٠١٧، ص (١٤-٢٣).

٤ نعوم تشومسكي، مصدر سابق.

٥ بول سالم، مصدر سابق.

٦ وحدة تحليل السياسات، اقتباساً عن جيرمي شابيرو، ملامح السياسة الخارجية الأميركية المتوقعة في ظل إدارة ترامب، المركز العربي للأبحاث وتحليل السياسات، الدوحة، قطر ٢٠١٦.

٧ وحدة تحليل السياسات، اقتباساً عن إليوت كوهين، مصدر سابق، ص (٢).

٨ وحدة تحليل السياسات، اقتباساً، عن كيت فيلد، مصدر سابق، ص (٣).

٩ وحدة تحليل السياسات، اقتباساً عن والتر راسيل ميد، مصدر سابق، ص (٣).

١٠ عبد الكريم علوان، الوسيط في القانون الدولي العام، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط٥، ٢٠١٠.

١١ عبد الكريم علوان، مصدر سابق.

١٢ Annual Forecast 2012, Stratfor Global Intelligence Center, Washington DC, www.stratfor.com, visited at 12/3/2017.

١٣ عماد فوزي الشعيبي، رئيس مركز المعطيات والدراسات الاستراتيجية، ندوة تلفزيونية بعنوان، العهد الأميركي الجديد والعودة إلى العنصرية، قناة الميادين، برنامج ا ل م، ٢٠١٧/٣/٣٠،أ-ل-م www.almayadeen.net,programs, جرت زيارته بتاريخ ٢٠١٧/٣/٣٠.

١٤ What to Expect After the Brexit, Stratfor Global Intelligence Center, Washington DC, www.stratfor.com, visited at 15/3/2017.

١٥ مايا جريديني، الاقتصاد الصيني، موقع العربية الإلكتروني، ٢٠١٦/٩/٤، www.alarabiya.net

١٦ مايكل هدسون، ومجموعة باحثين، حلقة نقاشية، الصعود الآسيوي والتراجع الأميركي في الشرق الأوسط، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، آب ٢٠١٣، عدد رقم (٤١٤)، ص ٩٤-١٣٠.

١٧ Annual Forecast 2012, Ibid.

١٨ عماد فوزي الشعيبي، مصدر سابق.

١٩ لمزيد من المعلومات انظر أحداث ١١ أيلول- ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، www.ar.wikipedia.org,wiki

٢٠ فرانسيس فوكوياما، الولايات المتحدة الأميركية في مواجهة العالم: أميركا والنظام العالمي الجديد، عربي 12، 2016/11/21، www.arabi21.com.

٢١ رياض صيداوي، رئيس المركز العربي للدراسات السياسية والاجتماعية، جنيف، ندوة تلفزيونية بعنوان، العهد الأميركي الجديد والعودة إلى العنصرية، قناة الميادين، برنامج www.almayadeen.net، جرت زيارته بتاريخ ٢٠١٧/٣/٣٠.

٢٢ Henry Kissinger, Ibid..

٢٣ جورج فريدمان، ترجمة أحمد منصور، مراجعة محمد صلاح غازي، الإمبراطورية والجمهورية في عالم متغير، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، عدد رقم ٤٥٦، شباط ٢٠١٧، ص (١٥٦-١٦١).

٢٤ جورج فريدمان، مصدر سابق.

٢٥ Henry Kissinger, Ibid.

٢٦ جورج فريدمان، مصدر سابق.

27 جون ميشيل كاتربوان، مراجعة عبد السلام رزاق، صدام الإمبراطوريات، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2015/9/13، www.studies.algazeera.net.

28 George Friedman, Trump`s Dilemma, www.geopoliticalfuture. ,207/3/29

2017/4/com. Visited at 1

29 نعوم تشومسكي، مصدر سابق.

30 عزمي بشارة، مصدر سابق.

31 نعوم تشومسكي، مصدر سابق

32 وحدة تحليل السياسات، تقييم حالة: ملامح السياسة الخارجية الأميركية المتوقعة في ظل إدارة ترامب، المركز العربي لتحليل ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، كانون الأول 2016، www.dohainstitute.org

33 وحدة تحليل السياسات، تقييم حالة: مصدر سابق.

34 ترامب: يوقع مرسوماً لبناء جدار على الحدود مع المكسيك، عربي BBC، 2017/1/26، www.bbc.com,arabic,world-38752600

35 فولفجانج شيويله، ألمانيا: على أميركا الالتزام باتفاقيات التجارة تحت إدارة ترامب، REUTERS، 2017/1/20، www.ara.reuters.com

36 كارستين بريزينسكي، خبراء: سياسة ترامب تهدد تجارة ألمانيا الخارجية، RT, News، 2016/11/26, www.arabic.rt.com

37 بريجيته تسيبريز، سياسات ترامب الاقتصادية تهدد الوظائف في ألمانيا، العين، www.al-ain.com، 2017/2/1.

38 دونالد ترامب، الأمور ستكون مختلفة في الأمم المتحدة ومجلس الأمن بعد دخولي البيت الأبيض، صحيفة الشروق المصرية،، www.shorouknews.com، 2016/12/24.

39 Emily Rauhalla, Trump draws rebukes after saying U.S isn't bound by one-China policy, The Washington Post, 2016/12/12.

40 وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقييم حالة: ملامح السياسة الخارجية الأميركية المتوقعة في ظل إدارة ترامب كانون الأول ٢٠١٦.

41 FBI يشكل وحدة مختصة للتحقيق بالتدخل الروسي في الانتخابات الأميركية، صحيفة اليوم السابع المصرية، 2017/4/3، www.youm7.com

42 وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مصدر سابق، كانون الأول ٢٠١٦.

43 وحدة تحليل السياسات في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مصدر سابق، كانون الأول ٢٠١٦.

44 لمزيد من الاطلاع انظر المؤتمر الصحافي المشترك بين الرئيس ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو الذي عقد في البيت الأبيض بتاريخ ٢٠١٧/٢/٢٥.

45 عزمي بشارة، مصدر سابق.

46 زياد عقل، رؤية دونالد ترامب وإدارته لملفات الصراع في الشرق الأوسط،، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2017/1/21، www.acpss.ahram,org,eg، تمت زيارته بتاريخ ٢٠١٧/٤/١.

47 تقييم حالة، ملامح السياسة الخارجية الأميركية المتوقعة في ظل إدارة ترامب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، ٢٠١٦.

48 فواز جرجس، الانتخابات الأميركية ومستقبل النظام العالمي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، عدد رقم ٤٥٤، كانون الثاني 2017، ص (7-12).

49 تقدير موقف، لغز ترامب: ملامح السياسة الأميركية الجديدة، مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٦/١٢/٧، الدوحة، قطر، www.studies.aljazeera.net جرت زيارته بتاريخ ٢٠١٧/٣/٣٠.

50 عمر تاشبينار، ترامب والشرق الأوسط، مجلة الدراسات الفلسطينية، بيروت لبنان، عدد (١٠٩)، شتاء ٢٠١٧، ص (٧-١٢).

51 عمر تاشبينار، مصدر سابق، ص (٨).

52 محمد علوش، أسباب تردد ترامب في تصنيف الإخوان تنظيماً إرهابياً، الميادين نت، ٢٠١٧/٣١:٣، www.almayadeen.net تمت زيارته بتاريخ ٢٠١٧/٨/٨

53 عماد فوزي الشعيبي، مصدر سابق.

54 عماد فوزي الشعيبي، مصدر سابق.

55 في الثاني من تشرين الثاني سنة ١٩١٧، بعث وزير خارجية المملكة البريطانية «آرثر بلفور» رسالة للورد روتشيلد يخبره فيها أن حكومة جلالته تنظر بعين العطف إلى تأسيس وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، للاطلاع على النص انظر موقع، www.paldf.net، جرت زيارته بتاريخ ٢٠١٧/٤/٩.

56 لمزيد من الاطلاع انظر نص الاتفاق والتعليق عليه خاصة تعارضه مع نص المادة رقم (٢٢)، من عهد

عصبة الأمم الفقرة رقم (٤)، والتي نصت على أن يكون لرغبات الجماعات التي توضع تحت الانتداب الاعتبار الأساسي في اختيار الدولة المنتدبة، الأمر الذي لم يؤخذ بعين الاعتبار، والمتوفر على موقع الموسوعة الفلسطينية، www.palestinapedia.net جرت زيارته بتاريخ ٢٠١٧/٤/٩,

57 لمزيد من الاطلاع انظر موقع: مؤتمر_يا...، www. ar.wikipedia.org,wiki، جرت زيارته بتاريخ ٢٠١٧/٣/١.

58 لمزيد من الاطلاع انظر نص قرار التقسيم في تقرير صادر عن لجنة الحوار اللبناني الفلسطيني متوافر على موقع، www.lpdc.il,DocumentFiles,، جرت زيارته بتاريخ ٢٠١٧/٤/٨.

59 لمزيد من الاطلاع انظر حرب العام ١٩٤٨، في الموسوعة الفلسطينية، متوافر على موقع: www. palestinapedia.net، جرت زيارته بتاريخ ٢٠١٧/٤/٨.

60 لمزيد من الاطلاع انظر الحروب التي خاضها الجيش الإسرائيلي، متوافر على موقع: مركز المعلومات الوطني الفلسطيني- (وفا)، www.info.afa.ps، تمت زيارته بتاريخ ٢٠١٧/٤/٨.

61 لمزيد من الاطلاع انظر نص القرار ٢٤٢، الصادر عن مجلس الأمن الدولي في أعقاب الحرب الإسرائيلية العربية العام ١٩٦٧، متوافر باللغة العربية على موقع الجزيرة نت، www.algazeera.net,specialfiles,pages، جرت زيارته بتاريخ ٢٠١٧/٤/٨.

62 جميل هلال. النظام السياسي الفلسطيني بعد أوسلو: دراسة تحليلية نقدية، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت لبنان، ط٢، ٢٠٠٦.

63 جميل هلال، مصدر سابق.

64 جميل هلال، مصدر سابق.

65 إبراهيم أبراش، المشروع الوطني الفلسطيني: من استراتيجية التحرير إلى متاهات الانقسام، دار الجندي للنشر والتوزيع، القدس، فلسطين، ط١، ٢٠١٢.

66 عوض منصور، المؤسسة الأمنية والعسكرية، دليل إسرائيل العام ٢٠١١، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت لبنان، ط١، ٢٠١١، ص (٥٨٣-٦٥٣).

67 George Friedman, Gaza Withdrawal and Israel`s Permanent Dilemma, Stratfor Global Intelligence Center, 2014/1/14, www.stratfor.com.

68 Richard Laub, Israel-Future Fraught with Uncertainty, Resling Publishing Ltd, Tel-Aviv, 2011.

69 Awad Mansour, The General Survey of Israel 2011, quoted yair Sheleg, An Endangered State, Ha aretz,3/9/2006.

70 عوض منصور، مصدر سابق.

71 عوض منصور، مصدر سابق.

72 عوض منصور، مصدر سابق.

73 Awad Mansour,The General Survey of Israel 2011, Quoted, Yair Lapid, The Era of Miracles is Over, Ynetnews, 5/9/2007.

74 عوض منصور، مصدر سابق.

75 للمزيد انظر: أيمن عودة، وجمال زحالقة، وأحمد الطيبي، ومحمد اشتية، وبسام الصالحي، فلسطين إلى أين، مجلة الدراسات الفلسطينية، مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، ٢٠١٦، عدد رقم (١٠٨)، ص (١٨-٣٩).

76 رائف زريق، في مديح التملق، مجلة الدراسات الفلسطينية، مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت لبنان، عدد رقم (١٠٨)، ٢٠١٦، ص (٤٠-٤٣).

77 رائف زريق، مصدر سابق.

78 Middle East Countries Ranked by Military Power (2016), www. globalfirepower.com. Visited at 2017/3/21.

79 Global Finance, www.gfmag.com, visited at 23/3/2017.

80 George Friedman, Ibid

81 George Friedman, Ibid.

82 George Friedman, Ibid.

83 George Friedman, Ibid

84 انظر: أيمن عودة، وجمال زحالقة، وأحمد الطيبي، ومحمد اشتية، مصدر سابق.

85 انظر: أيمن عودة، وجمال زحالقة، وأحمد الطيبي، ومحمد اشتية، مصدر سابق.

86 انظر: أيمن عودة، وجمال زحالقة، وأحمد الطيبي، ومحمد اشتية، مصدر سابق.

87 انظر: أيمن عودة، وجمال زحالقة، وأحمد الطيبي، ومحمد اشتية، مصدر سابق.

88 تمير باردو، إسرائيل على موعد مع كارثة، موقع دنيا الوطن، رام الله، فلسطين، ٢٠١٧/٣/٢٢، www. alwatanvoice.com، جرت زيارته بتاريخ 2017/3/22.

انظر أيضاً: أيهود باراك، يدعو لهبة شعبية للإطاحة بحكومة نتنياهو، موقع الجزيرة نت، ٢٠١٦/٦/١٧، www. aljazeera.net جرت زيارته بتاريخ ٢٠١٧/٣/٢٢.

89 Richard Laub, Ibid

90 Stratfor Global Intelligence Center, Israel`s Real Problem, Stratfor Global www. Stratfor. ,2015/8/Intelligence, 30 .2017/4/com.visited at 1

91 للمزيد انظر موقع عرب٤٨، فقدان ثقة كبير بالجيش الإسرائيلي بعد إدانة الجندي القاتل، ٢٠١٧/١/٦، www.arab48.com، جرت زيارته بتاريخ ٢٠١٧/٤/١.

92 Stratfor global Intelligence Center, .Israel`s Real Problem, Ibid

93 Amos Yadlin, Strategic Survey for The Institute For ,2017-Israel 2016 National Security Studies, Tel Aviv, .(241 ,261-2016)

94 Amos Yadlin. Ibid

95 موشيه يعلون، المؤتمر الدولي السنوي العاشر، معهد دراسات الأمن القومي الإسرائيلي، 2017/1/٢٤، www.inss.org.il

96 Michal Hatuel-Radoshitzky, Israel and Apartheid in International Discourse, Strategic Assessment, The Institute For National Security Studies, Vo18, .116-No3, 105

97 Michal Hatuel-Radoshitzky, Ibid

98 Michal Hatuel-Radoshitzky, Ibid

99 Michal Hatuel-Radoshitzky, Ibid

100 الرئيس ترامب، المؤتمر الصحافي المشترك مع رئيس وزراء إسرائيل، البيت الأبيض، ٢٠١٧/٢/٢٥، www. RT.com، جرت زيارته بتاريخ ٢٠١٧/٤/١.

101 لمزيد من الاطلاع انظر تقرير منظمة الإسكوا، فلسطين والاحتلال الإسرائيلي إصدار رقم (١)، الذي منع من التداول بقرار من الأمين العام للأمم المتحدة مباشرة بعد تصريح الممثلة الأميركية في الأمم المتحدة، نيكي هيلي، إن زمن استفراد الأمم المتحدة في إدانة إسرائيل قد ولى، ٢٠١٧/٣/١٥، متوافر على الموقع: www. aljazeera.net/file/Get/3ec1e82c-793b-46ab، جرت زيارته بتاريخ ٢٠١٧/٤/٣.

102 حسين آغا، وأحمد الخالدي، إطار عام لعقيدة أمن قومي فلسطيني، مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٦، ص (٢١).

انظر كذلك نص مسودة وثيقة حركة حماس السياسية الجديدة والتي سربتها قناة الميادين الفضائية بتاريخ ٢٠١٧/٤/٢، خاصة المادة رقم (١٩)، التي تقبل فيها إقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة على حدود العام ١٩٦٧، النص متوافر على موقع، www. alhayatp.net، تمت زيارته بتاريخ ٢٠١٧/٤/٣.

103 حسن آغا، وأحمد الخالدي، مصدر سابق.

104 حسين آغا، وأحمد الخالدي، مصدر سابق.

105 حسين آغا، وأحمد الخالدي، مصدر سابق.

106 جون ج. ميرشايمر، مستقبل فلسطين: يهود صالحون مقابل افريكانيون جدد، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، تموز ٢٠١٢، عدد رقم (٤٠١) ص١٥٧-١٧٢.

107 صدر هذا القرار عن مجلس الأمن الدولي بتاريخ ٢٠١٦/١٢/٢٤، بموافقة أربعة عشر دولة وامتناع الولايات المتحدة الأميركية عن التصويت دون أن تصوت بحق الفيتو، لمزيد من الاطلاع انظر نص القرار المتوافر على موقع وكالة الأنباء الفلسطينية الرسمية (وفا)، www.wafa.ps، الذي جرت زيارته بتاريخ ٢٠١٧/٤/١٠.

108 لمزيد من الاطلاع اقرأ تفاصيل القانون المتوافرة على موقع، www.ar.m.wikipedia.org، الذي جرت

زيارته بتاريخ ٢٠١٧/٤/١٠.

109 حسين آغا، وأحمد الخالدي، مصدر سابق.

110 علي الجرباوي، السلطة الفلسطينية ومشروع التحرر الوطني، مجلة الدراسات الفلسطينية، مركز الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، ٢٠١٦، عدد رقم (١٠٦)، ص (٢٢-٣٣).

111 Cj Werleman, Israel no longer faces an existential threat. Palestine ,2016/9/do, Middle East Eye, 1 www.middleeasteye.net, visited at .2017/4/10

112 حسين آغا، وأحمد الخالدي، مصدر سابق، ص (٢٢). انظر أيضاً الموقف الفلسطيني الرسمي للأمن، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات، www.nad.ps، جرت زيارته بتاريخ، ٢٠١٧/٤/١٠.

113 المسودة الثالثة من مشروع الدستور الفلسطيني، لمزيد من التفاصيل انظر نص مسودة الدستور الفلسطيني النسخة الثالثة المعدلة متوفر على الموقع التالي الذي جرت زيارته بتاريخ ٢٠١٧/٤/١٠. http://muscatedu.hooxs.com/t546-topic

114 حسين آغا، وأحمد الخالدي، مصدر سابق، ص (٢٣).

115 صائب عريقات، العلاقات الفلسطينية الإسرائيلية نقطة اللاعودة، منظمة التحرير الفلسطينية، دائرة شؤون المفاوضات، رام الله، فلسطين،٢٠١٥..

116 حسين آغا، وأحمد الخالدي، مصدر سابق، ص (٢٤).

117 حسين آغا، وأحمد الخالدي، مصدر سابق، ص (٢٥).

118 حسين آغا، وأحمد الخالدي، مصدر سابق، ص (٢٥).

119 للمزيد انظر هنري كيسنجر وجورج فريدمان وكاتربوان، مصادر سابقة

120 عماد فوزي الشعيبي، مصدر سابق.

121 الرئيس محمود عباس، كلمة الرئيس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة نيويورك، ٢٠١٢/١١/٢٩، www.maannews.net، جرت زيارته بتاريخ ٢٠١٧/٤/١٠.

122 الرئيس ترامب، المؤتمر الصحافي المشترك مع رئيس وزراء إسرائيل، البيت الأبيض، ٢٠١٧/٢/٢٥، www.RT.com.

123 الرئيس ترامب، المؤتمر الصحافي المشترك مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، مصدر سابق.

124 نبيل أبو ردينة، الناطق الرسمي باسم الرئاسة الفلسطينية،

125 سامح شكري، وزير الخارجية المصري معقباً على محادثات الرئيس السيسي مع الرئيس الأميركي ترامب في البيت الأبيض، شاشة نيوز، ٢٠١٧/٤/٤، www.shasha.ps.

126 لمزيد من الاطلاع انظر تاريخ إنشاء جامعة الدول العربية، متوافر على الموقع الإلكتروني: www.ar.m.wikipedia.org الذي جرت زيارته بتاريخ ٢٠١٧/٣/١٠.

127 أنهت اتفاقات الهدنة التي وقعت في العام ١٩٤٩ بين إسرائيل وأربع دول عربية هما مصر والأردن ولبنان وسورية حرب العام ١٩٤٨، عقب إعلان بريطانيا إنهاء انتدابها لفلسطين، وإعلان رئيس وزراء إسرائيل الأول (بن جوريون) قيام إسرائيل، إذ جرى لتوقيع بين مصر والأردن من جهة وإسرائيل من جهة أخرى في جزيرة رودس، بينما جرى توقيع اتفاقية الهدنة بين إسرائيل وكل من لبنان وسورية من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى على التوالي في رأس الناقورة، ومستوطنة محانييم. لمزيد من المعلومات انظر موقع www.iba.org.i، الذي جرت زيارته بتاريخ ٢٠١٧/٣/١٠.

128 George Friedman, Tump`s Dilemma, www. ,2017/3/geopolitical future, 29 geopoliticalfuture.com, visited at .2017/3/30

129 جون ج. ميرشايمر، مستقبل فلسطين: يهود صالحون مقابل افريكانيون جدد، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، تموز ٢٠١٢، عدد رقم (٤٠١) ص١٥٧-١٧٢.

130 جون ج. ميرشايمر، مصدر سابق.

جدوى السياسات الاقتصادية للحكومة الفلسطينية في الضفة الغربية «إقامة المدن الصناعية الثلاث: أريحا، بيت لحم، جنين- دراسة حالة»

إكرام عمر*

المقدمة

تعكف الحكومة الفلسطينية- ممثلةً بوزارة الاقتصاد الوطني والهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة- في الوقت الحالي، وضمن سياساتها الاقتصادية القائمة على المبدأ الليبرالي القاضي بفتح الأسواق وحرية حركة رؤوس الأموال وتدفق الاستثمارات عبر الحدود والتعاون الاقتصادي المتبادل، على إقامة ثلاث مدن صناعية في المحافظات الشمالية (مدينة أريحا الصناعية الزراعية، منطقة جنين الصناعية الحرة، مدينة بيت لحم الصناعية).

صاحب عملية إقامة هذه المدن الثلاث نقاش وجدل كبيران، فما بين وجهة النظر الحكومية التي ترى في إقامة المناطق الصناعية وبنائها مخرجاً للبطالة المتفشية في المجتمع الفلسطيني، عبر خلق فرص عمل جديدة، بالإضافة الى أهمية هذه المناطق في جذب الاستثمارات الأجنبية إلى فلسطين وبالتالي دوران عجلة التنمية الصناعية، وما بين وجهة النظر الأخرى التي ترى أن وجود المناطق الصناعية يشكل عبئاً سياسياً واقتصادياً على الدولة الفلسطينية المنشودة، باعتبار أن إقامة هذه المناطق سيسمح بإقامة علاقات اقتصادية مع إسرائيل، الأمر الذي يعد تطبيعاً في العلاقة مع الكيان المحتل.

في الوقت نفسه، لم يكن منشأ الخلاف على إقامة المدن والمناطق الصناعية عائداً لاعتبارات سياسية بحتة فحسب، فقد رأى البعض أن إقامة المدن الصناعية يهدد الأراضي الزراعية، ويساهم في تراجع الزراعة الفلسطينية، وحتى نستطيع فهم الجدوى من السياسة الاقتصادية للحكومة

* أستاذ العلاقات الدولية في جامعة شيكاغو

الفلسطينية، نتناول في هذه الورقة إقامة المدن الصناعية الثلاث (أريحا، بيت لحم، جنين) وأثرها على الاقتصاد الوطني كدراسة حالة.

لا شك في أن لإقامة المدن الصناعية تأثيرات إيجابية وأخرى سلبية على الاقتصاد المحلي بالإضافة إلى تأثيرها على علاقة فلسطين بالدول الأخرى، فوجود استثمارات خارجية في فلسطين يخلق علاقةً قائمةً على التعاون المتبادل، وبما أن فلسطين دولة محتلة تفتقد عناصر القوة المادية والعسكرية، فقد كان على صانعي القرار البحث عن طرق ووسائل جديدة من شأنها أن تساهم في بناء الدولة، وربما كان دمج الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي وتقويته مخرجاً في الحالة الفلسطينية، وهو ما يتوافق مع الاتجاه الاقتصادي في الفكر الليبرالي الذي نادى به ستيفن ولت، حيث قال «إن الاعتماد المتبادل في الجانب الاقتصادي سوف يثني الدول عن استخدام القوة ضد بعضها البعض، لأن الحرب تهدد حالة الرفاه لكلا الطرفين». فـ «الليبراليون يعتقدون» أن التجارة والتعامل الاقتصادي هما مصدر علاقات سلمية بين الأمم؛ بسبب ميل المنافع المتبادلة للتجارة والتكافل الآخذ في الاتساع بين الاقتصاديات الوطنية إلى تعزيز العلاقات التعاونية، في حين أن السياسة تميل إلى التفريق، يميل الاقتصاد إلى توحيد الشعوب».

تناولت الدراسة ثلاثة محاور رئيسة، تمثّل الأول في مفهوم المدن والمناطق الصناعية وتطورها التاريخي بالإضافة إلى المناطق الصناعية الفلسطينية، وشمل عرضاً للمدن الصناعية الثلاث من حيث الموقع وهدف الإنشاء وكذلك الجدوى الاقتصادية لكل مشروع.

وتناول المحور الثاني تأثير إقامة المدن الصناعية وجدواها من الناحية الاقتصادية، مستعرضاً المبررات التي ساقتها الحكومة الفلسطينية لإنشاء هذه المدن من ناحية، في مقابل الأسباب التي كانت وراء رفض البعض لمشروع إنشاء هذه المدن من ناحية أخرى.

وركز المحور الثالث على دور المدن الصناعية في تفعيل العلاقات بين فلسطين وغيرها من الدول.

بلغ عدد المناطق الصناعية التي تناولتها الورقة ٣ مناطق، وهي قيد الإنشاء والتنفيذ، وتتوزع هذه المناطق في ثلاث محافظات (أريحا، بيت لحم، جنين) وتتمتع هذه المناطق بمواقع وميزات جغرافية سنأتي على ذكرها لاحقاً، ربما تؤهلها لأداء دورها الاقتصادي بشكل أكثر فاعلية.

تنبع أهمية هذه الورقة من كونها تبحث في المردود الاقتصادي لإقامة المدن الصناعية الثلاث، خاصة أن من مقومات العقيدة الاقتصادية التي تبنتها الحكومة الفلسطينية بغرض إنهاء التبعية الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي «تشجيع الاستثمار في فلسطين سواء الاستثمارات الأجنبية أو الفلسطينية، من خلال منح المستثمرين الأجانب حوافز مشجعة كما حدث مع المستثمرين الأتراك في جنين والذين يتمتعون بالحوافز الممنوحة لهم في بلادهم تركيا».[٢] بالإضافة إلى تعزيز التصدير من خلال فتح أسواق داخلية وخارجية جديدة.[٣]

المحور الأول: المدن والمناطق الصناعية المفهوم والتطور

ينظر إلى مفهوم المدن الصناعية على أنها عبارة عن مساحة معينة من الأرض تقع ضمن النسيج الحضري للمدن وتخصص للصناعات المختلفة، أي أنها عبارة عن تجمع صناعي غير منظم... في حين يذهب البعض إلى تعريفها» بأنها قطعة من أرض واسعة تطور وتقسم لاستعمال المشاريع الصناعية، وتكون تحت سيطرة فرد أو مؤسسة يمكن أن يقوم أو تقوم ببناء مواقع صناعية للبيع أو التأجير، وتأجير المواقع للمؤسسات الصناعية لإقامة مصانعها الخاصة». [٤]

أما المادة الأولى من القانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٨م بشأن المدن والمناطق الصناعية الحرة، فقد عرفت المدينة الصناعية بأنها «منطقة محددة جغرافياً تنشأ بموجب هذا القانون وتخصص لخدمة مستفيد واحد أو أكثر، وذلك لتنفيذ نشاطات تصديرية، وتكون لها أحكام خاصة للجمارك والضرائب يكفلها هذا القانون». [٥]

تكاد تتوافق التعريفات الخاصة بالمنطقة الصناعية على أنها «قطعة من الأرض مقسمة ومفرزة لإنشاء أبنية صناعية متطورة، متنوعة الأحجام». [٦]

تقسم المناطق الصناعية إلى عدة أنواع، منها المناطق الصناعية الوطنية، ومناطق صناعية مشتركة، (أي تنفذ بشراكات أجنبية)، كما توجد مناطق صناعية حرة «وهي مناطق غير خاضعة للجمارك ومعفاة من الرسوم أقيمت لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة والمشروعات المشتركة في أنشطة تصنيعية موجهة نحو التصدير». [٧]

تعود نشأة المناطق الصناعية إلى العصور الوسطى، وتحديداً في عهد الإمبراطورية الرومانية، حيث أنشئ العديد منها في ذلك الوقت بهدف زيادة النشاط التجاري والاقتصادي، ولتحقيق مصالح الإمبراطورية وأهدافها». [٨]

أما تطبيق فكرة المناطق الصناعية، فقد بدأ عملياً منذ «أواخر القرن التاسع عشر، عندما أقيمت أول منطقة صناعية قرب مدينة مانشستر ببريطانيا في العام ١٨٩٦، ثم لحقتها منطقة صناعية أخرى أقيمت بالقرب من مدينة شيكاغو بالولايات المتحدة الأميركية في العام ١٨٩٩، وبعدها بخمس سنوات أقيمت منطقة صناعية أخرى في مدينة نابولي الإيطالية في العام ١٩٠٤». [٩]

المحور الثاني: المدن الصناعية في فلسطين

تعود فكرة إقامة المناطق الصناعية في فلسطين إلى «بدايات سنوات الاحتلال، حيث ارتفعت الأصوات المنادية بتنمية البناء الصناعي في المناطق الفلسطينية المحتلة لتوفير التسهيلات والخدمات الكافية للقطاع الخاص العامل في نطاق الصناعة». [١٠]

تعد المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة واحدة من الاستراتيجيات الرئيسة التي تستخدمها الحكومة الفلسطينية كقوة دافعة لجذب الاستثمارات من أجل إحياء الاقتصاد الفلسطيني وتطويره، ولتحقيق ذلك تم في أواخر التسعينيات إنشاء «الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة» بموجب قانون المدن والمناطق الصناعية الحرة رقم (١٠)

لسنة ١٩٩٨، لتكون واحدة من أدوات الحكومة في صياغة حلول تنموية طويلة المدى من خلال تهيئة البنى التحتية للصناعة وبناء مدن صناعية ومناطق صناعية حرة»[١١] فقد شرعت الحكومة الفلسطينية في إقامة مناطقَ صناعيةٍ منذ العام ١٩٩٩ وكانت التجربة الأولى مدينة غزة الصناعية بموجب قانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٨ بشأن المدن والمناطق الصناعية الحرة.

تشمل المناطق الصناعية: منطقة غزة الصناعية (GIE) التي تم تطويرها وتشغيلها في العام ١٩٩٩ بدعم من وكالة التنمية الأميركية وبنك الاستثمار الأوروبي والبنك الدولي، وتضم الصناعات الغذائية والخشبية والبلاستيكية والألمنيوم، ومدينة أريحا الصناعية الزراعية (JAIP) التي بدأ العمل بها في العام ٢٠١٤ بتمويل من الحكومة اليابانية، ومدينة بيت لحم الصناعية (BIE) المدعومة من الحكومة الفرنسية وبدئ العمل بها في ٢٠١٣، ومنطقة جنين الصناعية (JIE) المدعومة من الحكومة الألمانية.

ستتناول الورقة في صفحاتها الآتية ثلاث مدن صناعية قيد البناء في الضفة الغربية هي: مدينة أريحا الصناعية الزراعية (JAIP) ومدينة بيت لحم الصناعية (BIE)ومنطقة جنين الصناعية (JIE).

أولاً: مدينة أريحا الصناعية الزراعية (JAIP)

يعتبر مشروع مدينة أريحا الصناعية الزراعية واحداً من أهم البرامج التي بادرت الحكومة اليابانية إلى إنشائها في محافظة أريحا والأغوار ضمن ما يعرف بـ«ممر السلام والازدهار». حيث يركز مشروع المدينة الصناعية الزراعية (JAIP) على الصناعات الزراعية والصناعات الغذائية، وتحتوي المنطقة على خدمات البنية التحتية الداخلية والخارجية كافة.

يقع هذا المشروع في الطرف الجنوبي لحدود بلدية أريحا على بعد ٤,٥ كم من مركز المدينة و٧ كم من جسر الكرامة، الذي يصل الضفة الغربية بالمملكة الأردنية الهاشمية، حيث سيتم تطوير (JAIP) على مساحة ٦١٥ دونماً، تم تطوير مساحة تقدر بـ١١٥ دونماً، وسيتم تطوير مساحة تقدر بـ ١٠٠ دونم في المرحلة الثانية ومساحة تقدر بـ ٤٠٠ دونم في المرحلة الثالثة.

تعمل شركة أريحا لتطوير وإدارة وتشغيل المدينة الصناعية الزراعية كشركة مطورة [١٢] للمدينة وتم منحها عقد الامتياز،[١٣] حسب قانون الهيئة رقم ١٠ لعام ١٩٩٨ لتطوير المنطقة وتشغيلها وإدارتها بتاريخ ١٢ حزيران ٢٠١٢.

قامت الهيئة وبتمويل من الحكومة اليابانية بتطوير عناصر البنية التحتية الخارجية كالطريق الرابطة بين مدينة أريحا والمنطقة الصناعية، ومشروع محطة الطاقة النظيفة، ومحطة معالجة مياه الصرف، والخط الناقل للكهرباء، وخزان مياه ومحطة ضخ خاصة بالمدينة الصناعية لتزويدها بكمية المياه المطلوبة، إضافة لإنشاء المبنى الإداري للمنطقة الصناعية وحفر بئر مياه وإنشاء محطة لتحلية المياه لمواكبة الطلب الصناعي على المياه الصالحة للصناعات الزراعية.

أنشئ برنامج الشراكة الاستثمارية للتنمية الإقليمية والتشغيل (برايد) (PRIDE) كبرنامج مالي مخصص فقط لدعم المستثمرين في منطقة

أريحا الصناعية الزراعية (JAIP)بهدف تشجيع الاستثمار في مدينة أريحا الصناعية الزراعية بدعم مقدم من الحكومة اليابانية.

يهدف (برايد) إلى المساهمة في تقوية الصناعات الغذائية وملحقاتها، حيث تم توفير دعم يغطي نسبة تصل إلى ٥٠٪ من تكلفة المعدات ومواد البناء (بحد أقصى يبلغ ٥٠٠,٠٠٠ دولار أميركي) من خلال المنحة. وتبلغ الموازنة الإجمالية لـ(برايد) ٤,٦ مليون دولار أميركي تقريباً (من اليابان والاتحاد الأوروبي)، الأمر الذي يمكن المستثمرين في المنطقة الصناعية من الدخول إلى أسواق جديدة عن طريق إدخال مرافق متقدمة تستجيب للطلب الأكبر على المنتجات، وتطوير نوعية الإنتاج، وتقليل تكاليف الاستثمار، وخلق فرص عمل جديدة، وخلق مناخ استثماري وتقليل نسبة المخاطرة.[١٤]

ثانياً: أهداف إقامة مدينة أريحا الصناعية الزراعية وجدواها الاقتصادية

وضعت هيئة المدن الصناعية مجموعة من الأهداف المرجوة من إقامة مدينة أريحا الصناعية الزراعية وتنفيذها، حيث شكلت المدينة بحكم موقعها وباعتبارها منطقة حدودية قريبة من الحدود الفلسطينية مع الأردن، نافذة اقتصادية تسعى فلسطين لتطويرها، خاصة أن هذه المدينة ستوفر بيئة استثمارية صالحة ومشجعة، وقد عملت الهيئة على ضمان توافر بنية تحتية داخلية وخارجية بأفضل المستويات لتكون قادرة على مواكبة المتطلبات المحتملة في المدينة الصناعية مستقبلاً.

أما الهدف الآخر الذي سعت الهيئة إلى تحقيقه من إقامة المدينة، فهو توفير أسباب نجاح القطاع الخاص الفلسطيني، كي يتمكن من تنفيذ برامجه وممارسة أنشطته، ما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد الوطني بشكل عام، لا سيما أن هذه المدينة ستشهد نمو المنشآت الصغيرة جداً والصغيرة والمتوسطة.

ترى وزيرة الاقتصاد الوطني رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، عبير عودة، أن المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة تعد واحدة من الاستراتيجيات الرئيسة التي تستخدمها الحكومة الفلسطينية كقوة دافعة لجذب الاستثمارات، من أجل إحياء الاقتصاد الفلسطيني وتطويره، كما تعتبر، أيضاً، مصدراً رئيساً لتوليد فرص العمل ونقل التكنولوجيا،[١٥] وبالتالي فإن مدينة أريحا الصناعية الزراعية تهدف إلى استقطاب الاستثمارات المحلية والأجنبية ذات العلاقة بالصناعات الزراعية، وذلك لتنمية قطاع الزراعة في المحافظة، وتشجيع المزارعين على زيادة محاصيلهم الزراعية، من خلال استيعاب الفائض منها في مصانع المدينة الصناعية.

رؤية وزيرة الاقتصاد عبير عودة، عبرت عنها نتائج الدراسة التي قامت بها هيئة المدن الصناعية والتي نشرتها في تقريرها السنوي للعام ٢٠١٥، حيث بيّن التقرير أن مجموع الاستثمارات الحالية في مدينة أريحا الصناعية الزراعية بلغت ٣٩,٠١٥,٧٥٠ دولاراً، لافتاً إلى أن مجموع الاستثمارات في المرحلة الأولى بالكامل بلغت ١٠٠ مليون دولار. ويضيف التقرير: إن «الشركة المطورة وقعت ٢٦ عقد إيجار مع مستثمرين محليين فلسطينيين، كما وقعت الشركة المطورة أكثر من ٨٠ مذكرة تفاهم مع مستثمرين يرغبون في الاستثمار».[١٦]

استناداً لهيئة المدن الصناعية، من المتوقع أن تساهم المدينة في رفع الناتج القومي المحلي بنسبة لا تقل عن ٥٪ حسب الدراسات المعمولة في هذا الصدد، وسيساعد هذا على دعم الزراعة في الأغوار بشكل كبير من خلال دعم المزارعين عبر استيعاب منتجاتهم ومحاصيلهم، وكذلك تعزيز قدراتهم الفنية من خلال توفير برامج دعم وتدريب من الجانب الياباني لهذا الغرض.

سيخلق وجود نشاط استثماري داخل مدينة أريحا الصناعية الزراعية نشاطاً اقتصادياً كاملاً، من خلال تنمية القطاعات الصناعية، بالإضافة إلى تعزيز الصادرات الفلسطينية وخلق حالة من التشابك في العلاقات مع الجهات المحلية والإقليمية.

استكمالاً لأهداف إقامة مدينة أريحا الصناعية الزراعية وجدواها الاقتصادية، تفيد هيئة المدن الصناعية بأن «الأعمال الجارية حالياً في مدينة أريحا الصناعية الزراعية وفّرت حتى الآن أكثر ٧٠٠ فرصة عمل مؤقتة أثناء عمليات التطوير والبناء، وتشير دراسات الجدوى للمستثمرين إلى أن المدينة الصناعية ستوفر بعد استكمال مراحلها ٥٠٠٠ فرصة عمل صناعية مباشرة وغير مباشرة».[١٧]

ثانياً: مدينة بيت لحم الصناعية

تقع مدينة بيت لحم الصناعية بالقرب من قرية هندازة، على مساحة ١٩٥ دونماً، وهي أرض وقفية مستأجرة لصالح الهيئة من وزارة الأوقاف، وتبلغ مدة التأجير بحدها الأقصى ٤٩ عاماً قابلة للتجديد لمدّة ٤٩ عاماً أخرى، وتقع في منطقة (أ).[١٨]

قامت الهيئة بتطوير البنية التحتية الخارجية للمنطقة الصناعية من خلال منحة مقدمة من الحكومة الفرنسية بقيمة ١٠ ملايين يورو، حيث تمَّ إنشاء الخط الذي سيزود المنطقة الصناعية بالمياه إضافةً لإنشاء خزان للمياه، وتم تنفيذ محطة معالجة مياه الصرف، وإنشاء خمس محطات كهرباء فرعية بالإضافة للمحطة الرئيسة، والبدء في تنفيذ الطريق الرئيسة الواصلة للمدينة الصناعية.

وقعت هيئة المدن الصناعية عقد امتياز مع شركة بيت لحم متعددة التخصصات لتطوير منطقة بيت لحم الصناعية، وهي استثمار فلسطيني فرنسي مشترك ٥٠٪/ ٥٠٪، وتم التعاقد مع نحو ١٧ مستثمراً للاستثمار في المنطقة الصناعية، وهناك ثلاثة مستثمرين باشروا تشغيل مصانعهم ومنتجاتهم بالسوق المحلية وهي: مصنع قراعة للمحارم ومصنع مانولي للأخشاب ومطبعة الجراشي.[١٩]

وبالتالي فإن ما أنجز من المرحلة الأولى هو: إنشاء الخط الذي سيزود المنطقة الصناعية بالمياه، وإنشاء خزان للمياه بسعة ٥٠٠ متر مكعب، وإنشاء محطة للمحولات الكهربائية، والبدء بتنفيذ إنشاء محطة التنقية المؤقتة، والبدء في تنفيذ الطريق الرئيسة الواصلة للمدينة الصناعية.

الجدوى الاقتصادية لمدينة بيت لحم الصناعية

وفرت مدينة بيت لحم الصناعية ما يقارب ٥٠٠ فرصة عمل خلال مرحلة بناء الجزء الأول منها، ومن المتوقع أن توفر هذه المنطقة بعد استكمالها خلال الأشهر القليلة المقبلة ٢٠٠٠ فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.[٢٠]

بحسب التقرير السنوي لهيئة المدن الصناعية، فإن مجموع الاستثمارات في مدينة بيت لحم الصناعية في المرحلة الأولى من المشروع يبلغ ٢٧,١٠٠,٠٠٠ دولار.

منطقة جنين الصناعية الحرة:

تقع منطقة جنين الصناعية إلى الشمال من مدينة جنين، على بعد ٣ كم من مركز المدينة، وإلى الغرب من طريق الناصرة شارع رقم ٦٠ (مساحة المشروع ٩٣٣ دونماً).

تصنف هذه المنطقة باعتبارها منطقة صناعية حرة تعمل على استيراد السلع والبضائع المنتجة في الأسواق الخارجية (خارج حدود دولة فلسطين) من دون جمارك، ما يشكل دافعاً تشجيعياً لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية وجذبها إلى فلسطين، بالإضافة إلى قرب المشروع من مصادر خدمات البنية التحتية ومن مصادر المواد الخام والتي تقع في مرج ابن عامر من جهة، وقرب المشروع من الموانئ والمعابر الحدودية من جهة أخرى، ما يجعل عملية الاستيراد والتصدير أكثر سهولة، علماً أن المشروع يبعد ٢٥ كيلومتراً عن ميناء حيفا، ويقع على بعد ٢٥ كم من الحدود الأردنية، من ناحية أخرى يتميز موقع المشروع بوفرة الأيدي العاملة.

مر مشروع إقامة منطقة جنين الصناعية بمراحل عديدة حتى تم استملاك الأرض التي سيقام عليها المشروع وتعويض المالكين، ففي العام ١٩٩٩ تم تحويل ٣٠٠٠ دونم من مناطق مصنفة سياسياً بـ«ج» إلى الفئة «ب»، أما في العام ٢٠٠٠ فصدر قرار استملاك مساحة ٩٣٣ دونماً.

في العام ٢٠٠٠ تم توقيع عقد الامتياز مع شركة الشمال، وأنهي العقد في العام ٢٠٠٩، إلى أن تم توقيع عقد امتياز مع الشركة التركية في العام ٢٠١٠.

جرى التعاقد مع شركة (TOBB – BIS) التركية في بداية العام ٢٠١٠ لغايات تطوير المنطقة الصناعية وإنشاء البنية التحتية الداخلية والمرافق الصناعية بعناصرها كافة، مع المحافظة على توفير ١٥٪ من مساحة المنطقة كمنطقة خضراء، كما حصلت الهيئة على قرض ميسر بقيمة ١٤,٢٥٠,٠٠٠ يورو من بنك التنمية الألماني (KFW) لغايات إنشاء البنية التحتية الخارجية بعناصرها كافة، وتم الحصول على منحة بقيمة ٥ ملايين يورو من الحكومة الألمانية لدعم بناء البنية التحتية الداخلية لدعم الهيئة في الإيفاء بالتزامها أمام الشركة المطورة لسداد المبلغ المدفوع لتعويض أصحاب الأراضي المستملكة لصالح الهيئة (٩,٥ مليون $).[٢١]

الإنجازات وآخر المستجدات:

أما فيما يتعلق بالتطورات الحاصلة على مشروع منطقة جنين الصناعية الحرة، فقد تم إعداد مذكرة تفاهم ثلاثية الأطراف (فلسطين، ألمانيا، تركيا) بحيث تتقاسم الجهات الثلاث الأدوار والمسؤوليات في إنشاء منطقة جنين الصناعية الحرة وتشغيلها، حيث قامت وزيرة الاقتصاد الوطني/ رئيس مجلس إدارة هيئة المدن الصناعية بتوقيع المذكرة واعتمادها.

وفق التقرير السنوي لإنجازات الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، قامت الهيئة بإعداد المخطط الشمولي العام

(Master Plan) لمنطقة جنين الصناعية، كما تم طرح عطاء الشركة الاستشارية وتقييمه، والتي من المفترض أن تعمل على تقديم الخدمات الاستشارية للبنية التحتية الخارجية والمرحلة الأولى من البنية التحتية الداخلية. هذا وتم ترخيص الطريق الرابطة بين طريق (٦٠) الناصرة - جنين والمنطقة الصناعية في المقطع الواقع في المنطقة المصنفة (ج) بطول ٣٠٠م.

الأثر الاقتصادي لإقامة منطقة جنين الصناعية الحرة:

ترى الهيئة العامة للمدن والمناطق الصناعية الحرة، أن إقامة مشروع منطقة جنين الصناعية وتنفيذها سيقوم «بتوفير نحو ٥٠٠٠ فرصة عمل صناعية مباشرة، ويشكل هذا المشروع ضرورة حيوية للاقتصاد الفلسطيني لإسهامه في زيادة حجم الصادرات وإسهامه في الحد من البطالة والتي بلغت ذروتها في محافظة جنين.[٢٢]

تحدث عن تلك الرؤية رئيس غرفة وتجارة وصناعة مدينة جنين، هشام مساد حيث قال «إن هذا المشروع سيوفر خمسة آلاف فرصة عمل مباشرة إضافة إلى الآلاف من فرص العمل غير المباشرة، إذ ستكون الصناعات داخل المدينة الصناعية الحرة صناعات مختلفة غذائية وصناعية».[٢٣]

يرى وكيل وزارة الصناعة والعلوم والتكنولوجيا التركية «رمضان يلدريم» أن الاستثمار في مدينة جنين الصناعية، يهدف بالدرجة الأولى لدعم الاقتصاد الفلسطيني وتطويره، وخلق فرص عمل مجدية تخفف من معدلات الفقر والبطالة في فلسطين».[٢٤]

بدئ العمل في منطقة جنين الصناعية الحرة على الأرض مطلع العام (٢٠١٦)، وبالتالي لم تسجل أي استثمارات في منطقة جنين الصناعية الحرة لحين إعداد هذه الورقة.

المحور الثالث: الجدل حول تأثير إقامة المدن الصناعية وجدواها الاقتصادية

حظي مشروع إنشاء المناطق الصناعية وتنفيذها بجدل واسع، بين مؤيد ومعارض لإقامتها، ونجد الكثير من الحجج للطرفين، فقد شهد مشروع المناطق الصناعية نقاشاً منذ طرح قانون رقم ١٠ لعام ١٩٩٨ بشأن المدن والمناطق الصناعية الحرة بين مؤيد لها كالجهات الحكومية ورجال الأعمال، ومعارض لها كالجمعيات التنموية والبيئية (مركز بيسان، مركز العمل التنموي «معا»)، إذ ترى الحكومة الفلسطينية والقطاع الخاص، أن المناطقَ الصناعية أحد أعمدة مشروع بناء الدولة، والتي ستعزز الاقتصاد الفلسطيني وتحقق التنمية المستدامة، في حين يرى منتقدوها أنها تكرس الاحتلال وتشرعنه وتجعل الفلسطينيين أكثر خنوعاً وتبعيةً لإسرائيل التي تسيطر على حرية الحركة والطرق وبالتالي على عملية التصدير وتحويل أموال الضرائب، علاوة على إعطاء الشركات الإسرائيلية مدخلاً قانونياً للتغلغل في الاقتصاد الفلسطيني، كإنشاء فروع لها في تلك المناطق، خاصة أنها تقع على الحدود بين الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨، والضفة الغربية.[٢٥]

يتبين من محاولة الخوض أكثر في طبيعة هذا الجدل، أن وجهة النظر المعارضة لإقامة مثل هذه المدن تحتكم إلى جملة من المبررات، جزء

منها سياسي وآخر اقتصادي، فالتبعية للاحتلال والاستغلال غير المباشر للأرض الفلسطينية والأيدي العاملة وكذلك تقليص مساحة الأراضي الزراعية من أسباب رفض هذا المشروع، وقد عبر عن هذه الرؤية عمر طبخنا من اتحاد لجان العمل الزراعي خلال مشاركته في ورشة عمل نظمها مركز بيسان بتاريخ ٢٠١٠/٥/٥ حول «المناطق الصناعية المشتركة... تنمية! أم مزيد من الإلحاق باقتصاد الاحتلال؟» حيث قال إن:

«تأثيرات المناطق الصناعية تظهر على صعيد تقليص المساحات الزراعية، وتهميش البعد الوطني للإنتاج، وانتقال أعداد كبيرة من العمال والمزارعين للعمل في هذه المناطق، والتعامل مع الأرض بنمط اقتصادي محض كسلعة اقتصادية خالية من القيم الاجتماعية والوطنية، قابلة للبيع والشراء، وتشجيع المستوطنات على التوسع وابتلاع المزيد من الأراضي، وتعميق حالة تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي».[٢٦]

ستؤثر المناطق الصناعية بشكل أو بآخر على مساحة الأراضي الزراعية أو القابلة للزراعة، فمنطقة جنين الصناعية باعتبارها واحدة من هذه المناطق، تنفذ في منطقة تعد الأعلى خصوبة للإنتاج الزراعي (سهل مرج ابن عامر) الأمر الذي شكل منطلقاً لدى البعض لرفض إقامة مثل هذه المدن، على الرغم من ذلك يبين أستاذ الاقتصاد بكر ياسين إشتية، في تقرير له نشر على موقع «الجزيرة نت» حول «المناطق الصناعية الفلسطينية المشتركة»، أن «إنتاجية الأرض الزراعية في مرج ابن عامر انخفضت بنسبة ٧٥٪ خلال سنوات ما بعد أوسلو بسبب التوجه الكثيف للعمالة الزراعية لأسواق العمل الإسرائيلية أو وظائف السلطة الفلسطينية، أو بسبب وجود استثمارات في قطاعات اقتصادية أخرى، كالخدمات والعقارات والإسكان، أكثر جدوى اقتصادياً من إقامة استثمارات زراعية كبيرة.» [٢٧]

من وجهة نظر الحكومة الفلسطينية والقطاع الخاص الفلسطيني، فإن إقامة المناطق الصناعية وإنشاءها يؤثران بشكل مباشر على زيادة معدل الدخل القومي من خلال استحداث صناعات إنتاجية قابلة للحياة والاستمرار أولاً، ومن خلال خلق فرص عمل بشكل مستدام وملموس ثانياً، فعلى سبيل المثال ستخلق منطقة جنين الصناعية بعد استكمال إنشائها ١٥٠٠٠ فرصة عمل ما بين مباشرة وغير مباشرة،[٢٨] ما يشكل رافداً مهماً للاقتصاد الفلسطيني والخزينة العامة.

تمثل المناطق الصناعية في السياسات الحكومية، وسيلة جذب للاستثمارات الأجنبية، ونقل التقنية وتوطينها، وتعزيز قدرة المنتجات الوطنية على المنافسة في الأسواق المفتوحة، والالتزام بالمتطلبات البيئية، وتوسيع رقعة البنية الأساسية من الخدمات في البلد، وهي فرصة للمشاريع الصغيرة أن تنمو وتتحول إلى مشاريع متوسطة أو كبيرة تعمق تخصصها وذلك بزيادة رؤوس أموالها وحصولها على البنية التحتية المناسبة والتسهيلات اللوجستية.

كلفت الحكومة الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة الشروعَ في برنامجها الصناعي الأول من خلال إنشاء ٤ مناطق صناعية تقع في مناطق مصنفة (أ) أو (ب)، حيث يسري عليها قانون المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، بالإضافة إلى القوانين الفلسطينية

الأخرى ذات العلاقة، وبالاستناد إلى المادة رقم (٥) من الفصل الثاني الخاص بأهداف الهيئة ومهامها، فإن النظر في طلبات الجهات المختلفة بشأن الترخيص للعمل في مدينة صناعية و/ أو منطقة صناعية حرة، ومنح شهادات المنطقة الصناعية الحرة للمستثمرين، من مهام الهيئة العامة للمدن الصناعية، وعليه فإن عملية منح التراخيص اللازمة للاستثمار لا تكون إلا بموافقة الهيئة.[٢٩]

وبالاحتكام إلى قانون الهيئة، فإن وجود استثمارات إسرائيلية في المناطق الصناعية الفلسطينية تفصل فيه الهيئة وفق أحكام المادة رقم (٥) من قانون المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة.

المحور الرابع: دور المدن الصناعية في تفعيل العلاقات بين فلسطين وغيرها من الدول

تنفذ المناطق والمدن الصناعية الثلاث (أريحا، بيت لحم، جنين) بدعم خارجي، حيث يعمل ذلك على ترسيخ علاقات التعاون الاقتصادي بين الدول المانحة وفلسطين، ما يساهم في تنمية الصناعة الفلسطينية ودعمها بمبالغ استثمارية عبر برامج الدول المانحة مثل الاتحاد الأوروبي وفرنسا واليابان التي تقدم دعماً للمستثمرين في مدينتي بيت لحم وأريحا الصناعيتين.

تحظى المشاريع في القطاعات الصناعية داخل هذه المدن، بتخفيض وإعفاءات على ضريبة دخل الشركات لمدّة معينة، وذلك من خلال قانون تشجيع الاستثمار، كما تعفَى المنتجات التي يصدّرها المستثمر من ضريبة القيمة المضافة، كل ذلك يساهم في تشجيع الاستثمار داخل المدن وزيادة الصادرات الفلسطينية للخارج.

يرى المدير التنفيذي لهيئة المدن الصناعية د. علي شعث «أن إقامة المدن الصناعية من شأنها زيادة استثمار رؤوس الأموال والمدخرات المحلية في الاقتصاد الوطني وجلب استثمارات فلسطينيي الشتات والمهجر واستثمارات عربية وأجنبية».[٣٠] وبالتالي نجد أن إقامة المدن الصناعية ستفتح المجال أمام دخول الاستثمارات الخارجية إلى فلسطين وزيادة علاقات التعاون الاقتصادي مع الدول الأخرى.

ستمكن المناطق الصناعية المنتجات الفلسطينية من الدخول إلى الأسواق الخارجية، ما يشكل منفذاً لزيادة حصة المنتج الوطني في الأسواق الإقليمية والعالمية وزيادة نسبة الصادرات الفلسطينية، وهذا سيزيد من حجم التبادل التجاري بين فلسطين والدول الأخرى.

وعليه، فإن فتح المجال أمام الدول الأجنبية لإقامة استثمارات في فلسطين، يساهم في إقامة علاقات تعاون وتبادل اقتصادي، عبر زيادة حجم الصادرات الفلسطينية إلى الخارج، وكذلك نقل التقنية من الدول الأجنبية إلى فلسطين، ما يزيد من اندماج فلسطين بالأسواق الدولية.

الخاتمة

وضعت الحكومة الفلسطينية ضمن سياستها الاقتصادية مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من إنشاء المدن الصناعية الثلاث وتنفيذها (أريحا، بيت لحم، جنين)، وكانت مجمل أهداف المدن الثلاث تتمحور حول:

- جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية بهدف تنمية الاقتصاد الفلسطيني.
- الحد من البطالة وتوفير فرص عمل.
- دعم القطاع الخاص الفلسطيني من خلال دعم نمو المشاريع الصغيرة جداً والصغيرة.
- تعزيز الصادرات الفلسطينية وخلق حالة من التشابك في العلاقات مع الجهات المحلية والإقليمية.

على الرغم من إعلان الحكومة الفلسطينية ممثلة بوزارة الاقتصاد الوطني وهيئة المدن الصناعية عن هذه الأهداف، فإن ذلك لم يمنع العديد من الجهات من رفض مشروع إقامة هذه المدن، وذلك بالاستناد إلى مجموعة من المبررات منها:

١. تكريس التبعية الاقتصادية لإسرائيل.
٢. التعدي على الأراضي الزراعية.
٣. استغلال الأيدي العاملة الفلسطينية وغيرها.

تقوم السياسات الاقتصادية في مجملها على دراسات معينة تساهم في تحديد الأولويات عند تنفيذ مشروع معين، وبالتالي فإن إقامة أي مدينة صناعية، ستأخذ بعين الاعتبار التأثيرات المترتبة على إنشائها كافة، سواء أكانت تأثيرات سياسية أم اقتصادية أم غيرها، فمن الناحية الاقتصادية عمدت الهيئة إلى تحديد الجدوى الاقتصادية لكل منطقة على حدة، بما يشمل فرص العمل المباشرة وغير المباشرة التي توفرها المنطقة، وحجم الاستثمارات داخل المدينة، وكذلك دورها في تنمية الصناعة الوطنية وتحسين قدرتها التنافسية وزيادة نسبة الصادرات الفلسطينية، وإقامة علاقات تعاون وتبادل مع الدول الأخرى، ونقل التكنولوجيا إلى فلسطين عبر جذب الاستثمارات الخارجية.

استناداً لهيئة المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، فإن هذه المناطق تقع تحت السيادة الفلسطينية بالكامل من حيث تطويرها، وتشغيلها وإدارتها، وبالتالي ستطبق عليها القوانين الفلسطينية المعمول بها كافة كقانون الهيئة وقانون تشجيع الاستثمار وقانون العمل الفلسطيني، وبالتالي فإن ممارسة أي نشاط في هذه المناطق سيتم من خلال الهيئة، «فلا يجوز لأي جهة القيام بأي نشاط صناعي داخل المنطقة الصناعية الحرة إلا بشهادة المنطقة الصناعية الحرة التي تخولها العمل في منطقة صناعية حرة واحدة».[٣١]

يرى البعض أن تنفيذ المناطق الصناعية سيساهم في تقليص المساحات الزراعية، ولكن من الملاحظ في الآونة الأخيرة أن هناك عدم اهتمام بالقطاع الزراعي، ليس فقط على مستوى السياسات الحكومية فحسب، وإنما من المواطن، أيضاً، الذي أصبح يتجه إلى قطاعات أخرى للعمل فيها، سواء العمل في الأسواق الإسرائيلية أو العمل في وظائف حكومية فلسطينية، أو الاستثمار في قطاعات غير إنتاجية كالعقارات. وبالتالي فإن عدم الاهتمام بالقطاع الزراعي

سيساهم في تقليص مساحات الأراضي المزروعة بالتزامن مع اتجاه العمالة الفلسطينية نحو السوق الإسرائيلية، وبالتالي يمكن أن يكون لإقامة وإنشاء مثل هذه المدن دور في استيعاب هذه العمالة والحد من البطالة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه المدن، كمدينة أريحا الصناعية الزراعية قائمة على الصناعات الزراعية؛ ما سينعكس إيجاباً على القطاع الزراعي الفلسطيني.

تعتبر تنمية قطاع الصناعة الحجر الأساس بالنسبة للبناء الاقتصادي وعاملاً مؤثراً في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ونظراً لأهمية الصناعة في المجتمعات البشرية فلا بد من توفير السبل والوسائل كافة التي تتمشى ومتطلبات النهوض بالصناعة مع مراعاة الحفاظ على بيئة نظيفة وخالية من المؤثرات والمنغصات، ولعل إيجاد مدن صناعية تراعي هذه المتطلبات يشكل فرصة لتنمية الاقتصاد الوطني.

قائمة المصادر والمراجع

غبليبن، روبرت. الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث. دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٤.

الناجي، جواد. المدن الصناعية الحدودية. فلسطين: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٥.

الرسائل العلمية:

القدرة، محمد. أثر الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين على توفير فرص العمل». غزة، الجامعة الإسلامية، ٢٠٠٧.

مصبح، نائل. «أهمية المناطق الصناعية على النمو الاقتصادي داخل قطاع غزة» حالة دراسية مدينة غزة الصناعية»، غزة، جامعة الأزهر، ٢٠١١.

ملفات خاصة:

التقرير السنوي للهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، ٢٠١٥.

مواقع إلكترونية:

موقع الهيئة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة.

موقع مركز بيسان للإنماء والبحوث الإلكتروني.

مواقع وصفحات إلكترونية («الجزيرة نت»، صحيفة «الأيام»، وكالة «معا» الإخبارية، «المونتورنيوز»).

هوامش:

1 - روبرت غبليين، الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004)، 51.

2 - هذا ما قاله مستشار الرئيس للشؤون الاستراتيجية د. حسام زملط خلال اجتماعه بالمجلسين التنفيذي والاستشاري لمحافظة جنين.

3 - صحيفة «الأيام». تقرير بعنوان «جنين: المنطقة الصناعية الحدودية ستكون جاهزة للعمل أواخر العام ٢٠١٨». نشر بتاريخ ٢٠١٦/١٠/٢٦. ص٢٤.

4 - مصبح، نائل. أهمية المناطق الصناعية على النمو الاقتصادي داخل قطاع غزة: حالة دراسية مدينة غزة الصناعية. جامعة الأزهر، غزة. ٢٠١٢. ١٨.
file:///C:/Users/ikramo/Downloads/%D9%85%D8%A7%D8%AC%D8%B3%D8%8C%20%8A%D8%B1%D8%AA%D9%20%84%86%D8%A7%D8%A6%D9%85%D8%A8%D8%AD.pdf%D9

5 - الموقع الإلكتروني لهيئة المدن الصناعية، تاريخ الزيارة ٢٠١٦/٩/٢٥
http://www.piefza.ps/sites/default/files/piefza_law_1998_no.10_2004_amendment_ar.pdf

6 - القدرة، محمد. أثر الاستثمار في المدن الصناعية في فلسطين على توفير فرص العمل. الجامعة الإسلامية – غزة، ٢٠٠٧. ٤٠.

7 - المصدر السابق، ٤١.

8 - مصبح، أهمية المناطق الصناعية، ٢٢.

9 - المصدر السابق.

10 - ناجي، جواد. المدن الصناعية الحدودية. (فلسطين: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٥) ٥.

11 الهيئة العامة للمدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة. التقرير السنوي. ٢٠١٥. ص ٦.

12 - يقصد بالجهة أو الشركة المطورة حسب المادة الأولى من قانون المدن والمناطق الصناعية الحرة رقم (١٠) لسنة ١٩٩٨ الجهة المؤهلة والمبرم معها عقد امتياز طبقاً لهذا القانون من أجل تطوير وإدارة مدينة صناعية.

13 - يقصد بعقد الامتياز (الاتفاق الذي يبرم بين المطور والهيئة من أجل إنشاء أو تطوير وإدارة مدينة صناعية و/أو منطقة صناعية حرة .

14 - موقع الهيئة العامة للمدن الصناعية، مشروع براید، تاريخ الزيارة ٢٠١٦/٩/٢٦، http://www.piefza.ps/ar/%D8%A86%D%D8%AF%D8%AB/%D8%A8%D8%B1%D985%D8%A%%D8%A7%D9

15 - هيئة المدن الصناعية، التقرير السنوي، ٤.

16 المصدر السابق، ١٢.

17 - المصدر السابق.

18 - موقع هيئة المدن الصناعية والمناطق الصناعية الحرة، مدينة بيت لحم الصناعية.
http://www.piefza.ps/86%D8%A9-%8A%D9%85%D8%AF%D9%ar/%D986%D8%A9-%8A%D9%85%D8%AF%D9%%D98A%D8%AA-%%D8%A8%D9%85%D8%A7%D8%AD%D9%%D9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%%D985%D8%A9%D8%A7%D8%B9%D9%84%D8%B5%D986%84%D8%B5%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D98A%D8%A9%%D8%A7%D8%B9%D9

19 - هيئة المدن الصناعية، التقرير السنوي، ص١٥.

20 - المصدر السابق، ص١٦.

21 - هيئة المدن الصناعية، التقرير السنوي، ص٢٢.

22 - المصدر السابق، ص٢٣.

23 - مدينة جنين الصناعية مشروع يرى النور خلال سنوات، وكالة «معا» الإخبارية، تاريخ النشر ٢٠١٦/٦/١٦
https://www.maannews.net/Content.aspx?id=853064

24 - تركيا تحضر رزمة حوافز تشجع الاستثمار في مدينة جنين الصناعية، وكالة "معا"، تاريخ النشر ٢٠١٦/١٠/١٧.
https://www.maannews.net/Content.aspx?id=871667

25 - ملحم، أحمد. تقرير: خلاف حول المناطق الصناعية في فلسطين .. الحكومة تراها رافعة تنموية والمنتقدون يعتبرونها مدخلاً للسلام الاقتصادي، «المونيتور». تاريخ النشر:٢٠١٦/١١/١.
http://www.al-monitor.com/pulse/ar/palestinian-jenin-industrial-estate-/01/originals/2016project-israel-economy.html#ixzz4NtKaQJTX

26 - موقع مركز بيسان للبحوث والإنماء الإلكتروني، مشروع المناطق الصناعية، أنشطة (ورش عمل)
http://ar.bisan.org/sites/default/files/wrsh_lml_hwl_lmntq_lsny_fy_mdyn_jnyn__2___2_.pdf

27 - ياسين، إشتية، المناطق الصناعية الفلسطينية المشتركة. «الجزيرة نت»، تاريخ النشر: ٢٠١٤/١٠/٢.
%/2/10/http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014%D8%A7%D%85%D9%84%D9%D8%A7%D984%D8%B5%D9%82-%D8%A7%D9%8%B7%D98A%D8%A9-%D8%86%D8%A7%D8%B9%D9%84%D8%B3%D8-%81%D9%84%D9%%A7%D98A%D8%A9-%D8%%86%D9%8A%D9%%B7%D985%D8%B4%D8%AA%D8%B1%84%D9%A7%D983%D8%A9%%D9

28 - موقع صحيفة «الأيام»، «غرفة تجارة جنين»: مشروع المنطقة الصناعية يوفر ١٥ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة. تاريخ النشر: ٢٠١٦/١/٣٠. تاريخ الزيارة ٢٠١٦/١١/٣.
http://www.al-ayyam.ps/ar_page.php?id=10769013y276205587Y10769013

29 - قانون رقم (١٠) لسنة ١٩٩٨م بشأن المدن والمناطق الصناعية الحرة، http://www.piefza.ps/sites/default/files/piefza_law_1998_no.10_2004_amendment_ar.pdf

30 - هيئة المدن الصناعية، التقرير السنوي، ص٧.

31 - المادة (٣٠) من قانون رقم ١٠ لسنة ١٩٩٨م بشأن المدن والمناطق الصناعية الحرة.

قراءة مختلفة للتاريخ: الوجه الآخر لـ "النكسة"

د. علي الجرباوي*

حملت حرب العام ١٩٦٧ عند العرب، وخاصة عند «المعسكر التقدمي» بقيادة جمال عبد الناصر، زعيم القومية العربية، دلالةً سلبيةً اتُفق على تسميتها «النكسة»؛ «طامة صغرى» مقابل «الطامة الكبرى» المتمثلة بالنكبة في العام ١٩٤٨، والتي أدتّ إلى خسارة معظم فلسطين وطرد معظم أهلها إلى المنافي. ومع أن «الطامة الصغرى» خسّرت العرب- الذين ما فتئوا قبل ذلك يتوعدون «الكيان الغاصب» بالتدمير- بقية فلسطين وسيناء والجولان، فإن حرج الهزيمة غير المتوقعة جعلهم يعتبرونها مجرد «كبوة» سيتم تخطيها بسرعة، والعودة إلى مسار التحرير.

أخذ الفلسطينيون حينذاك من العرب- دون تمحيص- تعبير «النكسة» واستخدموه حتى أصبح جزءاً من موروثهم السياسي. بين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ تم تغييب الفلسطينيين عن الخارطتين الجغرافية والسياسية، إذ أُلحقت البقايا المتبقية من فلسطين بالأردن ومصر، وتم التعامل مع بقية الفلسطينيين على أنهم لاجئون. تفتيت وتغييب أصابا الشعب الفلسطيني؛ فتّحول من مجتمع إلى مجرد جماعات. وحتى مع إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في العام ١٩٦٤، لتكون الإطار الرسمي الممثل لهم والحامل لقضيتهم، فإنها وُلدت أسيرة الإرادات والصراعات العربية. بالتالي، لم يكن عند الفلسطينيين كينونة وكيانية، فقد أصبحوا ملحقين وتابعين للعرب، يتعلقون بما يُوزّع عليهم وعلى الشعوب العربية من أوهام التحرير. ولهذا، عندما وقعت الخسارة كانت بالنسبة إليهم لا بدّ وأن تكون «نكسة»، فآمالهم بالعرب عظيمة، وتعويلهم عليهم كبير.

* أستاذ العلوم السياسية بجامعة بيرزيت

تحوّل «الكيان الغاصب» بعد تلك الحرب إلى «دولة العدو الصهيوني» التي خرجت منتصرةً، مزهوةً ومنتشيةً، وبالأخص مندهشةً. فقد ألحقت بالعرب- وبالتيار القومي تحديداً- هزيمةً لم تكن تتوقع حدوثها أو سهولتها. وقد مكّنها انتصارها ليس من تثبيت دعائم دولتها فحسب، وإنما من استكمال احتلال بقية فلسطين، إضافة إلى مساحات إضافية شاسعة أخرى، أيضاً. كل ذلك جرى خلال مدة زمنية قصيرة بصورة قياسية، جعلت إسرائيل تتباهى وتطلق على الحرب تعبير «حرب الأيام الستة»، وذلك لإعطاء دلالة ومغزى لعمق الهزيمة التي ألحقتها بالعرب حينذاك.

وبالفعل، كانت حرب العام ١٩٦٧ أكبر من نكسة للعرب، فآثارها استمرت ولم تزُل، وأدّت، مع عوامل أخرى، إلى توالي مسلسل التسويات السياسية العربية مع إسرائيل التي استمرت مع احتلال الضفة بما فيها القدس، وقطاع غزة، وهضبة الجولان. ولكن، وبعد التمحيص، نجد أنه من الخطأ استمرار اعتبار تلك الحرب نكسة للفلسطينيين وانتصاراً لإسرائيل.

من الناحية الفلسطينية، شكّلت حرب العام ١٩٦٧ بوابة الانبعاث للكينونة والكيانية الفلسطينية الحديثة، ولولا تلك الحرب، وبالأحرى الهزيمة العربية فيها، لما كان ذلك، على الأغلب، أن يحدث. فالهزيمة العربية أنهت تعويل الفلسطينيين على العرب، ودفعتهم باتجاه الاعتماد على الذات. ودليل ذلك انتعاش حركات المقاومة الفلسطينية مباشرةً بعد الحرب، وتصعيد عملياتها ضد إسرائيل، ما أدى إلى المواجهة الناجحة في معركة الكرامة، والتي شكّلت حالةً فارقةً في مسار الحركة الوطنية الفلسطينية.

وكان من نتائج ذلك سيطرة هذه الحركات على منظمة التحرير الفلسطينية، وإنهاء هيمنة الدول العربية عليها، لتصبح منظمة فلسطينية حقيقية بدأت معها مسيرة استقلالية القرار الوطني.

أعادت منظمة التحرير، بصفتها الجديدة، للفلسطينيين انبثاق الروح الوطنية ومشاعر القومية الفلسطينية، وقادت، كحركة تحرر وطني، مقاومة مسلحة فاعلة ضد إسرائيل، وخاضت نضالاً سياسياً نشطاً على الصعيدين الإقليمي والدولي. وقد ترجم ذلك بالاعتراف العربي بها ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، من جهة، وبالاعتراف الدولي بها ومنحها مكانة المراقب في الأمم المتحدة من جهة ثانية. لقد شكّلت المنظمة للفلسطينيين البيت الجامع والكيانية السياسية؛ فأصبحت لهم بمثابة الدولة التي يحققون بوساطتها ويمارسون من خلالها كينونتهم العامة، بصرف النظر عن أماكن وجودهم واختلاف مشاربهم.

عاد الفلسطينيون بسبب النكسة ليصبحوا شعباً، ويفرضوا وجودهم السياسي على الإقليم ودولياً، بعد أن حولتهم النكبة إلى جماعات مفتتة، وتكالبت عليهم العوامل والظروف حتى أصبحوا نسياً منسياً، وتحولت قضيتهم إلى مجرد قضية لاجئين بحاجة إلى المساعدات الدولية. لم يكن هذا التحول ليحصل لو استمر تواكلهم على العرب وتوكيلهم مهمة تحرير فلسطين، ولم يكن ذلك لينتهي إلا عندما انكشف العجز العربي في حرب العام ١٩٦٧.

ومع أن انبثاق الحركة الوطنية الفلسطينية الحديثة بعد «النكسة» كان أمراً في غاية الأهمية، وترك أثراً عميقاً في الحياة السياسية على

المستويات الفلسطينية والإقليمية والدولية، فإنه لم يكن الأمر المهم الوحيد للفلسطينيين الناجم عن حرب العام ١٩٦٧، فقد كان هناك أمر آخر يوازيه في الأهمية والأثر. فمع أن العرب خسروا الحرب والأرض، وإسرائيل انتصرت واحتلّت فيما احتلّت البقية المتبقية من فلسطين، فإن تلك الهزيمة والخسارة أدّت إلى إعادة توحيد فلسطين للفلسطينيين الموجودين فيها وجمعتهم مجدداً، بعد أن كانوا منذ العام ١٩٤٨ مقسّمين في ثلاث مجموعات منفصلة، في الضفة وقطاع غزة والداخل المحتل في العام ١٩٤٨.

شكّلت إعادة توحيد فلسطين للفلسطينيين، وتجميعهم ثانيةً مع بعضهم البعض على ترابهم الوطني الكامل، حتى وإن كان بفعل الهزيمة والاحتلال وليس نتيجة الانتصار والتحرير، المنطلق لبداية عملية ترميم وإعادة «لصق» ما كان قد تهشّم من البنيوية والكينونة الفلسطينية بفعل الطرد والفصل والتقسيم. فبين عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧ انقطعت سبل التواصل ووشائج العلاقات بين المجموعات الثلاث التي أصبحت تعيش في أجزاء منفصلة ومنعزلة عن بعضها داخل فلسطين، ناهيك عن انفصالها الأكبر عن تجمعات اللاجئين الفلسطينيين في الشتات. ونتيجة لهذا الانفصال والعزلة بدأ يتشكل واقع جديد، محليّ الطابع، تسرّب بالتدريج ليحكم ليس فقط مجرى الحياة بجوانبها المتشبّعة، وإنما بوعيّ كل مجموعة من هذه المجموعات الثلاث، أيضاً.

لم تتوافر خلال المدة الواقعة بين النكبة والنكسة للفلسطينيين إمكانية التواصل داخل فلسطين ومعها. لم يكن هناك مجال، إلا ما ندر، كتبادل الزيارات والمعارف والأوصال، والتشابك بالأعمال، والتعرف إلى المناطق المختلفة من البلاد. أصبحت فلسطين الكاملة جزءاً من المخيلّة ومتخيلّة، فيما أضحت أقسامها المنفصلة تُشكّل حدود الواقع المُعاش ومحدوديته، خصوصاً لأبناء جيل ما بعد «الانتكاب». غُيبّت وغابت فلسطين، اسماً ومضموناً، وحلّ مكانها أجزاؤها والفتافيت المجتمعية.

بفعل «النكسة» السلبي من هزيمة واحتلال، انبعثت فلسطين مجدداً، وعاد أهلها فيها للتواصل مع بعضهم بعد عقدين من الغياب. وبدأت عملية مركبّة لنسج علاقات متجددة وجديدة بين الفلسطينيين المتفرقين ومع الأمكنة، وعلى مختلف الصعد، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية. أعاد الفلسطينيون علاقاتهم وارتباطاتهم مع بعض، وعادوا، وإن تحت الاحتلال، شعباً على أرضهم. لم تعد حيفا ويافا وجميع المدن والقرى في الداخل، الباقي منها والمدّمر مجرد حنين وذكرى، وأصبحت غزة والقدس وباقي مدن الضفة مزارات ومُلتقى. إعادة تعارفٍ وتعاملٍ وتكاملٍ في شتى مناحي الحياة، وارتباطات أعادت تجميع المُفتّت.

بالطبع لم تكن إسرائيل تقصد إعادة التجميع هذه، ولم تكن واعية لمغزاها وآثارها. ولكن، ودون قصدٍ منها، جاء الأثر بالغاً. وإذا أضفنا هذا إلى الآخر المتمثل بإعادة إذكاء مشاعر الوطنية الفلسطينية وإحياء الكيانية المتجسدة بمنظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها المقاومة، فإن «النكسة» وإن كانت تُعبّر عن انتكاسة العرب أمام إسرائيل، فإنها شكلّت في الوقت نفسه الانبعاثة الفلسطينية الجديدة للمواجهة التاريخية- وليس

فقط السياسية- مع المشروع الصهيوني في البلاد.

هذا المشروع، من الناحية الإسرائيلية، كان، بعكس الرأي الشائع، المتضرر الأكبر من حرب العام ١٩٦٧، حيث أُصيب بسببها بعطبٍ فتّاك لم يتمكن من إصلاحه أو تجاوزه حتى مع مرور نصف قرن على تلك الحرب. ولتفسير ذلك يجدر تذكر الاستهداف الصهيوني لفلسطين منذ البدايات. فمشروع الحركة الصهيونية كان من الأساس استعمارياً استيطانياً إحلالياً يستهدف اقتلاع أهل فلسطين وطردهم منها، وتفريغها لاستيعاب المهاجرين اليهود المستجلبين إليها. لذلك ابتدأ المشروع الصهيوني بأسطورة «أرض بلا شعب، لشعب بلا أرض»، مُسخّراً صعود مشاعر القومية في أوروبا، من جهة، والهجمة الاستعمارية التي شنّتها دولها في أرجاء العالم، من جهة ثانية، والعداء الأوروبي للسامية، من جهة ثالثة، وتوظيف الرواية الدينية لربط اليهود بفلسطين، من جهة رابعة، وذلك من أجل تأسيس مسعى حركة سياسية استهدفت إقامة «الدولة اليهودية» في فلسطين وإنجاح هذا المسعى.

عملت هذه الحركة، منذ مطلع القرن العشرين، بدأب لتحصيل موافقة قوة أوروبية وازنة ودعمها؛ دولة كبرى، تسندها في إخراج المشروع من حيّز التنظير إلى التنفيذ. ونتيجة لهذه المحاولات استحصلت من بريطانيا على «وعد بلفور» بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين. بعد ذلك بدأت الحركة الصهيونية تسخير الاحتلال البريطاني لفلسطين في العام ١٩١٧، والذي تحول لحكم بريطاني مدني في العام ١٩٢٠، وأُتبع في العام ١٩٢٢ بترسيم بريطانيا دولة منتدبة عليها من قبلِ عصبة الأمم، لتنفيذ ذلك الوعد.

خلال انتدابها الذي امتد على فلسطين حتى العام ١٩٤٨، سخّرت بريطانيا جهودها ومواردها وأعمالها لخدمة المشروع الصهيوني. وقامت سياستها خلال تلك المدة على محاورٍ ثلاثة: تسهيل الهجرة اليهودية للبلاد، وتيسير انتقال الأراضي لليهود، وكبح جماح المقاومة الفلسطينية ومنع أهل البلاد الفلسطينيين من التمثيل السياسي، وبالتالي ممارسة حقهم، كأغلبية عددية ساحقة، في تقرير مصير البلاد وتحقيق الاستقلال. في المقابل، تبنت بريطانيا عملية مأسسة الكيانية الصهيونية في فلسطين، وتعاملت مع «الوكالة اليهودية»، كدولة داخل الدولة، فمنحتها الحماية وأعطتها الدعم لتتمدد بمؤسساتها المختلفة وتسيطر على البلاد.

وعندما اضطرت بريطانيا، وهي على أعتاب الحرب العالمية الثانية وبحاجة لتأمين رضا المسلمين في مستعمراتها ودعمهم، أن تُعلن عن تعديل سياستها في المحاور الثلاثة المذكورة أعلاه، وبما يحقق الاستقلال لفلسطين بعد عشرة أعوام، استنكرت الحركة الصهيونية ذلك، وأنكرت الجميل، وثارت مستخدمة السلاح ضد البريطانيين، وهذا ما دفع بريطانيا للإعلان عن نيّتها إنهاء انتدابها وترك تقرير مصير البلاد لمنظمة الأمم المتحدة الحديثة التكوين.

رفض العرب قرار التقسيم الصادر عن هذه المنظمة في العام ١٩٤٧ لأنه منح الأقلية اليهودية التي لا تزيد على ثلث سكان البلاد، ولا تملك أكثر من ٦,٥٪ من أراضيها، دولة على ٥٦٪ من مساحتها. واندلعت حرب انتهت في العام ١٩٤٨ بهزيمة العرب ونكبة الشعب الفلسطيني بخسارة جلّ الوطن وطرد معظم أهله خارج حدود ما

أصبح يُعرف بإسرائيل، والتي أقيمت على مساحة ٧٨٪ من فلسطين.

بالمحصلة، حققت الحركة الصهيونية انتصاراً باهراً في العام ١٩٤٨، فقد نجحت بطرد معظم أهل فلسطين، وأقامت دولة ذات أغلبية يهودية على معظم أرجائها، وبالتالي حققت هدف المشروع الصهيوني بإقامة إسرائيل. وبدأت بعد ذلك مباشرة في عملية توطيد دعائم الدولة باستخدام عدّة وسائل قد يكون أهمها استحداث منظومة قانونية جديدة ملائمة. فمن خلال اختراع قانون أُطلق عليه اسم «قانون الغائب» مكّنت إسرائيل نفسها من انتزاع ٩٣٪ من الأراضي التي سيطرت عليها من أصحابها الفلسطينيين، وحولتها للعهدة العامة للدولة كي تمنع إمكانية إعادة نقل ملكيتها في المستقبل. ومن خلال سنّ قانون آخر أسمته «قانون العودة» منحت إسرائيل حق المواطنة مباشرة لأي يهودي يهاجر إليها، وقامت بوضع سياسات وتنفيذ حملات لتشجيع هذه الهجرة. ومن خلال تدفق موجات هجرة إليها خلال السنوات الأولى لإقامتها، تمكنت إسرائيل من زيادة نسبة الأغلبية اليهودية فيها مقابل الأقلية الفلسطينية التي اتُبعّت تجاهها سياسات واتُخذت بحقها إجراءات استهدفت تقييدها وإحكام السيطرة عليها.

استطاعت الحركة الصهيونية في أعقاب العام ١٩٤٨ تمتين دعائم دولتها- القلعة/ سبارطة الحديثة- المُحصنّة داخلياً بأغلبية يهودية عريضة، وخارجياً بجيش مدجج بالأسلحة التقليدية والنووية. وكان بإمكان هذا الواقع المُحقِّق للرؤية الصهيونية أن يستمر مريحاً لإسرائيل، لو أنها قنعت بما استحوذت عليه من فلسطين واعتبرته التعبير المكتمل للمشروع الصهيوني. ولكنها لم تقبل بذلك، فقد اعتبرت أن هذا المشروع لم يكتمل، وأن عليها مهمة استكماله. وعندما لاحت لها الفرصة في العام ١٩٦٧ بادرت إلى شن الحرب الاستباقية الاستكمالية واحتلت بقية فلسطين والأراضي العربية الأخرى. حينها انتشت وزهت بنصرها، واعتبرت أن هدف المشروع الصهيوني قد اكتمل.

ولكن هذا الاستنتاج كان متسرعاً وخاطئاً. فالمشروع الصهيوني الذي كان قد اكتمل في العام ١٩٤٨ على ٧٨٪ من فلسطين، وكان بالإمكان إغلاقه بعد ذلك بالاكتفاء بتلك المساحة من البلاد، عاد وانفتح على مصراعيه مجدداً في العام ١٩٦٧، مؤججاً الصراع مع الفلسطينيين من جديد.

شكّلت حرب ١٩٦٧ مفارقةً عجيبةً لإسرائيل. فمن ناحية، حققت فيها انتصاراً عسكرياً باهراً وخاطفاً أثار الدهشة والإعجاب في أرجاء العالم. ولكن، من ناحية ثانية، كانت سرعة هذا الانتصار العسكري السبب وراء الانتكاسة الأيديولوجية التي مُني بها المشروع الصهيوني منذ ذلك الحين وحتى الآن. ويمكن القول إن إسرائيل في حرب ١٩٦٧ ربحت عسكرياً وخسرت أيديولوجياً. فسرعة الانتصار العسكري الإسرائيلي أنهت الحرب في غضون أقل من أسبوعين، ولم تكن هذه المدة كافية زمنياً- كما أتيح للقوات الصهيونية في حرب ١٩٤٨- لطرد الفلسطينيين من الضفة والقطاع بأعداد تؤمّن تفريغهما الموائم للأهداف الصهيونية. ومع أن نحو ٣٠٠ ألف فلسطيني نزحوا إلى خارج فلسطين جرّاء الحرب الجديدة، فإن أغلبية فلسطينيي الضفة والقطاع لم يُغادروا، بل استمروا بالبقاء على أرضهم. ومن هنا

بدأ المشروع الصهيوني يواجه معضلته الأزلية: أن فلسطين أرض لشعب كان وما زال يعمرها.

لو أن إسرائيل اتخذت قراراً سريعاً بالانسحاب من الأراضي التي احتلتها في العام ١٩٦٧ مقابل تسوية سياسية مع الدول العربية، لكانت درأت عن نفسها المعضلة التي تدحرجت أمامها لاحقاً. ولكن جشع التمدد والاستيلاء على الأرض كان المحرك الأقوى لحركة صهيونية ظنّت أن الفرصة أمامها سانحة للتوسع، فآثرت استمرار الاحتلال. ولكن عدا ذلك، لم تحسم إسرائيل أمر واقعها الجديد سريعاً. فعدا القدس التي قامت رسمياً بضمها، تُرك أمر الضفة والقطاع لتنازع رؤى أطياف الحركة الصهيونية المختلفة. فمن مطالب بالضم الكامل، إلى مُطالب بالضم الجزئي لمناطق دون سواها، إلى اتجاه آخر طالب بفتح المجال للاستيطان اليهودي وترك الوقائع تنساب تلقائياً دون ضرورة لحسم سريع للخيارات.

ولكن مع تضارب الرؤى، قامت إسرائيل المحتلة باتخاذ السياسات وتوظيف الوسائل الممكنة للتضييق على فلسطينيي الأرض المحتلة من أجل دفع أكبر عدد ممكن منهم إلى مغادرة البلاد. ولكن على الرغم من ذلك، بقي العدد الأكبر من أهل البلاد في البلاد. وبدأت أعداد الفلسطينيين في فلسطين الكاملة المحتلة من إسرائيل الجاثمة عليها بالتزايد باضطراد. وبالتالي، بدأت نسبة الأغلبية اليهودية للأقلية الفلسطينية بالاختلال، والفارق بينهما بالتقلص، ما أدى إلى أن يصبح العامل الديمغرافي هاجساً يقضّ مضاجع الحركة الصهيونية ويهزّ أركان المشروع الصهيوني.

ليس هذا فحسب، وإنما جاء تصاعد وطأة العامل الديمغرافي على المشروع الصهيوني متلازماً مع تشابك الوجود اليهودي مع الوجود الفلسطيني في الأرض المحتلة عام ١٩٦٧ بفعل عملية الاستيطان التي بدأت مباشرة بعد الاحتلال، وتصاعدت وتيرتها باضطراد منذ ذلك الوقت وحتى الآن. في هذا الاستيطان تظن إسرائيل، أو بالأحرى الأطراف الصهيونية الداعمة له، أنها تفرض ذاتها على المكان، متجاهلةً أو متغاضيةً أنها في الوقت نفسه تفرض الوجود الفلسطيني على ذاتها كذلك.

بفعل حرب العام ١٩٦٧ تعقّد المشروع الصهيوني الذي نجح في العام ١٩٤٨، وبدأ يواجه محنة مصيرية. كيف ستواجه إسرائيل واقعها المُعقد والمضطرب، وما هو المستقبل الذي ينتظرها؟ لم تعد الرؤية واضحة أمام حركة صهيونية أضحت متخبطة تبحث عن إجابات ومخارج لمأزق وضعت نفسها فيه بنفسها، وتركته يتدحرج متنامياً خارج حدود السيطرة.

وفي محاولة لترميم مشروعها بدأت إسرائيل منذ ذلك الحين وحتى الآن، ومع قمعها المتواصل للفلسطينيين، بتجريب أطروحات ومشاريع وتسويات متعددة لإيصال المشروع الصهيوني إلى خاتمة ناجحة ومستقرة: الأردن هو فلسطين، اتفاق أوسلو، حل الدولتين، مفاوضات دائمة، جدار عازل، انسحاب من قطاع غزة، الدولة الواحدة، استمرار الأمر الواقع، الكانتونات، الدولة ناقص، السلام الاقتصادي، ضم مناطق، الحكم الذاتي الموسع، والحكم الذاتي المقلص.

ولكن هذا التجريب لم يجلب حتى الآن لإسرائيل الحل المراد. وعلى العكس تماماً، أخذ مشروعها يتعقّد مع مرور الوقت، حتى أضحت في فلسطين التاريخية الآن أعداد من الفلسطينيين

توازي أعداد اليهود الإسرائيليين. ليس هذا فحسب، وإنما بقي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بعد مرور قرن على «وعد بلفور»، ونصف قرن على استكمال احتلال فلسطين كلها، مفتوحاً على مصراعيه. باختصار، لم تتمكن إسرائيل، مع المساعدة الخارجية الهائلة والمستمرة، وعلى الرغم من انتصاراتها واحتلالها لفلسطين وإخضاع الفلسطينيين للاحتلال، من حسم الصراع وتحقيق أهداف المشروع الصهيوني. ويجدر مواجهة هذا المشروع بالتساؤل الآن: أين هي هذه «الأرض التي بلا شعب، لشعب بلا أرض» في واقع الحال؟

لقد فتحت حرب العام ١٩٦٧ الباب على مصراعيه لصراع ظنّت إسرائيل أنها حسمته في العام ١٩٤٨، ولكنه ما زال بعد مرور خمسين عاماً على تلك الحرب، بل وبسببها، مفتوحاً على الكثير من الاحتمالات. لقد كانت حرباً مهمةً، شكلّت نقطة انعطاف، ليس كما هو متعارف عليه تقليدياً، أن إسرائيل انتصرت وانهزم العرب، بل إنها كانت البداية لانبعاث الفلسطينيين مجدداً، وهزيمة المشروع الصهيوني في فلسطين.

إسرائيل كلمة جائعة

حسن خضر*

وصف دافيد غروسمان إسرائيل، ذات يوم، بالعبارة التالية: «إسرائيل كلمة جائعة». يصلح هذا الوصف مدخلاً للكتابة عن، أو التفكير في، الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية، وقطاع غزة. ففي مثل هذه الأيام، قبل خمسين عاماً، احتل الإسرائيليون ما تبقى من فلسطين الانتدابية، بعد مرور أقل من عقدين على إنشاء دولتهم على أجزاء واسعة منها في العام ١٩٤٨.

وإذا جاز الكلام بأثر رجعي، فإن ما التهمته الدولة الإسرائيلية، في مثل هذه الأيام، كان أضخم وأهم وجبة على مائدة الكلمة الجائعة، على مدار سبعة عقود من الزمن، هي عمر الدولة الإسرائيلية الآن، وقرابة مائة وعشرين عاماً من الصراع في فلسطين وعليها بين الحركة الصهيونية من ناحية، والفلسطينيين والعالم العربي، من ناحية ثانية. فإلى جانب ما تبقى من فلسطين الانتدابية، احتل الإسرائيليون في العام ١٩٦٧ مساحات شاسعة من الأراضي العربية: شبه جزيرة سيناء المصرية، وهضبة الجولان السورية.

بيد أن في دلالة «الجوع» ما يتجاوز ابتلاع الأرض. للجوع، في حالة الدولة الإسرائيلية، وهي فريدة بين التجارب الدولانية في العالم، مضامين ومصادر تاريخية، وميثولوجية، وثقافية، وسياسية، أعقد من عمر الصراع في فلسطين وعليها، وأبعد من الرقعة الجغرافية لفلسطين في آسيا الغربية، منذ أواخر القرن التاسع عشر، وحتى مطلع قرن وألفية جديدين. وكلها، أي المضامين والمصادر، تُستمد مِنْ، وتتخلّق في، التجربة التاريخية

* كاتب وناقد

لليهود واليهودية، في أربعة أركان الكون، على مدار عشرين قرناً من الزمان.

لذا، يكاد هذا الجوع يكون ميتافيزيقياً تماماً، طالما أن لا إمكانية واقعية لإشباعه دون تصفية الحساب مع التاريخ نفسه. وهذا مصدر خصوصيته، وصعوبة تعريفه، لا لاستحالة تصفية الحساب مع التاريخ وحسب (كأن تُعيد قرطاج، وهي اليوم من ضواحي تونس العاصمة، تصفية حساب مع روما، وهي اليوم عاصمة لإيطاليا، لتسديد فواتير حرب نشبت في القرن الثاني قبل الميلاد)، ولكن لأن ما يُراد تسديده من فواتير «تراكمت» على مدار عشرين قرناً من الزمان، يستمد دوافعه، ومبرراته، من قراءة انتقائية، وتحيّزات أيديولوجية، تبلورت في، ونجمت عن، المخيال الكولونيالي الغربي، في القرن التاسع عشر، وتجلّت في آخر موجاته الكبرى في القرن العشرين. ناهيك عن حقيقة أن الجانب الأكبر مما تراكم (سواء في روسيا القيصرية في القرن التاسع عشر، أو في الحرب العالمية الثانية، مثلاً) وقع في مناطق مختلفة من العالم، ولا ناقة للفلسطينيين فيه ولا جمل.

بيد أن الميتافيزيقي، في الحالة الإسرائيلية، حتى وإن استعصى على التعريف، يتجلى في ما أسمته جاكلين روز بالنزوع المسيائي (الخلاصي) في جوهر الصهيونية كمشروع وأيديولوجيا، وحذّرت من عواقبه الكارثية لا على الفلسطينيين وحسب، ولكن على اليهود والإسرائيليين أنفسهم، أيضاً.[1] وقد سبقت المؤسسة اليهودية الأرثوكسية، خاصة في أوروبا الوسطى، روز بعقود كثيرة، في اعتراضها على الصهيونية، التي وصفتها بالشبتائية، في إشارة إلى حركة شبتاي تسفي الميسيائية في القرن السابع عشر، التي ألحقت باليهودية جراحاً عاطفية ولاهوتية لم تندمل حتى الآن. وبقدر ما يعنينا الأمر، فإن الميتافيزيقي، في الحالة الإسرائيلية، يُعطّل كل إمكانية محتملة للإحساس بالشبع. وهذه مفارقة من عيار ثقيل.

فالدولة اليهودية، كما تجلّت في أذهان آباء الصهيونية الأوائل، كانت الشرط الأوّل والأساس لتطبيع وجود اليهود في العالم، وضمانة لكسر «الاستثناء اليهودي». وغالباً ما استخدم هؤلاء تعبيرات يمكن وصفها اليوم بالمعادية للسامية. فقد تكلموا عن ضرورة تحويل اليهود إلى «بشر أسوياء» على اعتبار أنهم ما دون ذلك. وهذا ما نعثر عليه، أيضاً، في شعار حركة التنوير اليهودية «أن تكون يهودياً في البيت وإنساناً في الشارع». وفي حين كان الشعار في نظر مثقفي الهاسكالاه مدخلاً لدمج اليهود في مجتمعات يعيشون بين ظهرانيها، أصبح لدى آباء الصهيونية نتيجة طبيعية للانفصال، فاليهودي، في نظرهم، لن يكون طبيعياً ما لم ينفصل عن الآخرين، ويعيش في دولة تخصه.

ولكن ما فات هؤلاء كان، في الواقع، مصدر قلق لدى أبرز المثقفين اليهود في القرن العشرين، الذين حذروا من مخاطر إيقاظ الشياطين النائمة في اللغة والمخيال التوراتيين، ففي كليهما ما يعرقل كل احتمال للتطبيع، ويضمن ديمومة الاستثناء. كتب غيرشوم شولم، قبل تسعين عاماً: «ماذا عن جعل العبرية واقعاً على الأرض، يعتقد المرء أن اللغة تعلمنت، وأن الشوكة القيامية نُزعت منها، ولكن هذا غير

صحيح، بالتأكيد».[٢]

من الواضح أن شولم، وهو أحد أبرز مؤرخي الميسيائية والصوفية اليهودية في القرن الماضي، كان مُصيباً في حدسه، بقدر ما نعرف، اليوم، عندما نجول في أنحاء الضفة الغربية، ونقرأ الأسماء التوراتية لمستوطنات يواصل قاطنوها الحرب على العماليق القدامى، ولا يرون في وجوه الفلسطينيين، في القرى، أكثر من مجرّد أقنعة لفلاّحين أوكرانيين وبولنديين نكّلوا باليهود في القرن التاسع عشر.

ولا نعرف، في الواقع، ما إذا كان الخوف من تداعيات بعيدة المدى، وكارثية في كل الأحوال، «للشوكة القيامية» من دوافع ومُحرّضات موجة ما بعد الصهيونية، التي صعدت في الأكاديميا الإسرائيلية، في ثمانينيات وتسعينيات القرن الماضي، وانتهت عملياً مع اندلاع الانتفاضة الثانية. ولكنها تبدو، بأثر رجعي، كمحاولة للقول إن في مجرّد وجود الدولة ما يعني أن المشروع الأصلي قد اكتمل، وهي على قدر من القوّة والثقة بالنفس، إلى حد يمكنها من التعامل مع التاريخ والذاكرة كما يفعل آخرون في دول وبلدان طبيعية.

ويبدو أن تلك كانت خلاصة متسرّعة، ومتفائلة أكثر مما يجب. ففي معرض تحليله لنجاح الاحتلال في البقاء خمسة عقود من الزمن، على الرغم من الإدانة الدولية، ومقاومة الفلسطينيين، يذكر غيرشون شافير، وهو أحد نشطاء الموجة في علم الاجتماع الإسرائيلي، أن ديمومة الاحتلال نجمت عن رغبة إسرائيل في استكمال مشروع بناء الدولة بالاستيطان تمهيداً لضم أجزاء من الأراضي المحتلة. لذا، فضّلت الاستيطان على السلام، وحتى على الأمن، في كل مناسبة لاحت فيها فرص دبلوماسية وسياسية لحل الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، والصراع العربي ـ الإسرائيلي.

جاء تحليل شافير في كتاب نشره في نيسان الماضي بعنوان «نصف قرن من الاحتلال: إسرائيل، فلسطين، والصراع الأصعب في العالم»،[٣] لمناسبة خمسينية الاحتلال، المناسبة التي شهدت نشر العديد من الدراسات في هذا الخصوص. ففي السياق نفسه نشر الكاتب والباحث الأميركي، المقيم حالياً في القدس، ناثان ثرال كتاباً في أيار الماضي بعنوان لافت: «اللغة الوحيدة التي يفهمونها: فرض التسوية في فلسطين وإسرائيل»، [٤] وخلاصته لا تبتعد كثيراً عن خلاصة شافير، فإسرائيل، في نظره، تُفضّل الاستيطان على السلام، ولن تتقدّم في اتجاه تسوية سلمية مع الفلسطينيين ما لم تتعرّض للضغط من جانب الولايات المتحدة.

ويتجلى الوجه الآخر لخلاصة شافير، وثرال، في مرافعة المؤرخ الإسرائيلي، المختص في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، ماتي شتاينبرغ، الذي حاول التدليل في كتاب بعنوان «البحث عن الأمة الفلسطينية الحديثة» [٥] على بطلان مقولة «لا شريك» يمكن التفاوض معه، التي يتذرّع بها الساسة الإسرائيليون لتفسير ترددهم في التوصل إلى تسوية سلمية مع الفلسطينيين. فعلاوة على وجود الشريك، يرى شتاينبرغ أن تحوّلات عميقة طرأت على الحركة الوطنية الفلسطينية، وأن لدى الفلسطينيين الاستعداد للعيش والتعايش مع الإسرائيليين.

وفي السياق نفسه، ثمة ما يبرر الإشارة

إلى ميكا غودمان، المُختص في تاريخ الفلسفة اليهودية، الذي أثار كتابه «اقبض ٦٧»[٦] ضجة في إسرائيل، وتصدّر قائمة أكثر الكتب مبيعاً. عالج غودمان الصراعات النفسية التي تعتمل في نفس ما يدعوه بالإسرائيلي العادي، أي المنتمي إلى التيار الاجتماعي الرئيس. وهذا الإسرائيلي يمكن، في نظره، أن يكون يمينياً ويسارياً في آن، وهذا مصدر حيرته. فأغلب الإسرائيليين يقر في استطلاعات الرأي بضرورة الانسحاب من الأراضي المحتلة لتفادي تحوّل إسرائيل إلى دولة ثنائية القومية، وهؤلاء أيضاً مَنْ يرفض الانسحاب من الضفة الغربية لأنهم لا يثقون في نوايا الفلسطينيين. وهذا الموقف المتناقض بشأن البقاء في الضفة الغربية أو مغادرتها يمكن أن يطيح بالمشروع الصهيوني نفسه.

وبالعودة إلى إسرائيل ككلمة جائعة يجدر القول إن ما يسم موقف أغلب الإسرائيليين من تناقض أبعد بكثير من تحليل غودمان لما طرأ على بنية المجتمع الإسرائيلي من تحوّلات في ظل خمسة عقود من الاحتلال. فجذور التناقض كامنة في بنية المشروع الصهيوني نفسه، وقد تجلى في ثلاثينيات القرن الماضي، أي قبل قيام الدولة، في صراع بين ما عُرف آنذاك بالصهيونية العملية من ناحية، واليمين الصهيوني من ناحية ثانية، واختُزل في سؤال ومعادلة: إسرائيل أكبر ويهود أقل، أم إسرائيل أصغر ويهود أكثر؟ وثمة ما يبرر القول، في الواقع، أن الصراع الأيديولوجي لم يُحسم بعد، وربما لن يُحسم أبداً، خاصة وأن الشوكة القيامية، التي تكلّم عنها شولم لم تكن في يوم من الأيام أقوى مما هي عليه الآن.

أخيراً، إذا كان الإسرائيليون قد حققوا أهم انتصار في تاريخهم قبل خمسين عاماً، فإن ما انطوى عليه من تداعيات بعيدة المدى، المنظور منها، والمُحتمل، قد يعيد التذكير بمقولة ذائعة الصيت للروائية البريطانية ماري كروس، المعروفة باسم الشهرة جورج إليوت: «ثمة انتصارات كثيرة أسوأ من هزائم».

في لحظة السيطرة على كامل فلسطين الانتدابية، أعاد الإسرائيليون الفلسطينيين، وحتى فلسطين نفسها، إلى سكة التاريخ. ففي الفترة بين عامي ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧ خرج اسم فلسطين في العالم من التداول (باستثناء العالم العربي). واليوم، على الرغم من كل الحيل البلاغية التي استخدمها الإسرائيليون على مدار خمسة عقود لتسمية الضفة الغربية وقطاع غزة (المناطق المُدارة، يهودا والسامرة، مناطق مُتنازع عليها، مناطق الحكم الذاتي) فإن اسم فلسطين يجاور، منذ سنوات، اسم إسرائيل (Palestine-Israel)، لا في الدراسات الأكاديمية، والمحافل الدولية وحسب، ولكن في وسائل إعلام التيار الرئيس في العالم، ووسائل إعلام إسرائيلية، أيضاً.

وهذا الجوار يكتسي نوعاً من الغموض الإبداعي، إذا جازت التسمية. فقد يكون المقصود بفلسطين الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد يكون المقصود، على سبيل النزاهة الأخلاقية والسياسية، أن الاسمين يشيران إلى الرقعة الجغرافية نفسها بين ساحل المتوسط ونهر الأردن، أو، على سبيل التحيّز، أن أحدهما قد يكون بديلاً للآخر. والواقع أن في مجرّد هذا

القدر من التكرار، والالتباس، واختلاط المعاني والدلالات، ما ينم عن تحوّلات جوفية عميقة طرأت على الصراع في فلسطين وعليها، وغيّرت ملامحه، على مدار العقود الخمسة الماضية.

بمعنى آخر، وبصرف النظر عمّا حدث ويحدث في السياسة اليومية، وعن السيناريوهات المحتملة للتسوية السياسية، لا ينبغي للفلسطينيين الاكتفاء بإحصاء خسائرهم، بل ثمة ما يبرر إحصاء ما أضافه واقع لم يكن من صنعهم، في أغلب الأحيان، من أوراق في رصيدهم. فإسرائيل كلمة جائعة، وفي الجوع ما يفسّر الكثير من عمى البصر والبصيرة.

هوامش

1. Jacqueline Rose, The Question of Zion (Princeton University Press 2007)

٢. ورد في «على الجانب الصحيح للمتراس» أمنون راز كراكُتسكين (الكرمل الجديد ربيع –صيف ٢٠١٢) ص ٨٨

3. Gershon Shafir, A Half Century of Occupation: Israel, Palestine, and the World's Most Intractable Conflict, (University of California 2017)
4. Nathan Thrall, The Only Language they Understand: Forcing compromise in Israel and Palestine (Metropolitan Books 2017)
5. Matti Steinberg, In Search of Modern Palestinian Nationhood (Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies 2016)
6. "A Best-Selling Israeli Philosopher Examines His Country's Inner Conflict", The NewYork Times June 9 2017.

إضاءة على زمنٍ أسير

أمير داود*

تَظهر تجربة الحركة الأسيرة في المسيرة النضالية الفلسطينية كجزء أساسي ومركّب مركزي من مركبات الصراع مع الصهيونية الذي يمتد إلى قرابة العقود السبعة، بما تنطوي عليه هذه التجربة- المستمرة بالطبع- من معاناة مريرة، كشكل من أشكالها، ومن رافعة نضالية من روافعها الأخرى، لم تأخذ نموذجاً واحداً أو ثابتاً منذ بداية التجربة، وإنما اختلفت وتباينت وتطورت من حيث التأثير والاستجابة والحضور.

أدرك الشعب الفلسطيني حقيقة تفتت العمود الفقري لـ»نموذج الدولة» كنتيجة أولى من نتائج النكبة في العام ١٩٤٨ ثم الصدمة التالية المتمثلة بوقوع الشق الثاني من الوطن تحت الاحتلال في العام ١٩٦٧، لكن سلسلة الكوارث التي حطمت نسيج الجغرافية وبنية الاقتصاد القائمة لم تسفر عن انهيار شامل كان سيبدو طبيعياً، نظراً لفظاعة الخسارة على الأصعدة كلها، وإنما أفرزت وعياً متمثلاً بضرورة العمل على التحرير وإنتاج وسائل تؤدي إلى فعل مقاوم ضد منظومة الاستعمار التي فتكت بالبلاد والعباد، الأمر الذي جوبه بجملة من أدوات البطش، والتي كان السجن إحدى أدواتها المهمة.

بالطبع، لم يقتصر ما ورثه الكيان الاستعماري الإحلالي الجديد بعد العام ١٩٤٨ على ذلك الجزء اللافت من المعمار المتمثل بالأبنية الرسمية والسجون، وإنما تجاوز ذلك إلى المنظومة القانونية والتشريعات والوسائل الموروثة من الانتداب البريطاني. وهي الوراثة التي تم تصويرها في الكثير من أدبيات الصهيونية على أنها استطاعت وبإحكام شديد ملء فراغات إدارية خلّفتها عملية

* كاتب وروائي

تفكيك المنظومة الانتدابية، وبالتالي فقد أنتج الكيان الجديد وأعاد إنتاج الكثير من القوانين التي كانت نافذةً إبان الانتداب، منها ما هو متعلق بالاعتقال والأسر، ومنها ما يعزز القبضة الأمنية بأذرعها المختلفة في الأراضي المحتلة.

يمكن القول، إنه وفي مقابل منظومة التحطيم المنهجة الموجهة إلى الأسرى، أنشأ الأسرى ما يمكن أن يتجاوز آليات الدفاع أو ميكانيزماته، وهو ما يمكن أن يطلق عليه منظومة شاملة، تقوم على مجموعة من المحاور، أولها، محور أمني بنى نفسه بشكل مضاد لمنهجيات الأمن والملاحظة والتوريط الإسرائيلية من خلال مراكمات معرفية أفرزتها تجارب الأسرى وكانت وظيفتها تصميم معرفة وتربية أمنية صارمة تجابه محاولات الأجهزة الأمنية الإسرائيلية زرع عيون وعملاء داخل السجن وخارجه، ومجابهة من نجحت تلك الأجهزة في توظيفهم لاختراق الصفوف، ثانيها، محور تربوي عمد إلى رفع كفاءة الأسرى المعرفية وإحداث تعويض تعليمي لما فات هؤلاء الأسرى جراء فترات الاعتقال الطويلة، وهو تعليم يخضع بالضرورة إلى منهجيات المعرفة المقاومة ويستدعي ثم يتكئ إلى أدبيات دول خاضت تجارب مشابهة، وآخرها محور ريادي، كان فاعلاً ومميزاً في إنتاج قيادات ميدانية ترفد الساحة الخارجية، أي خارج السجن، ولعل هذه المفارقة كانت من أبرز ما ميز فترات الصراع مع الاحتلال وخصوصاً إبان الانتفاضة الأولى، إذ إن عمليات الاعتقال الواسعة التي كانت تقوم بها قوات الاحتلال خلّفت وفي أغلب الأوقات فراغاً مروعاً ليوميات المواجهة مع الاحتلال، وبالتالي كانت مسألة إعداد كادر واع ومتمكن وظيفته استكمال إدارة الفعاليات النضالية في الميدان من أهم ما تم الاستثمار فيه ضمن المحاور الثلاثة داخل السجون.

بالمجمل، لم تنفصل التجربة الاعتقالية عن الميدان كما أسلفنا سابقاً، إذ انطلقت فرضية قوة الاحتلال القاهرة على الأرض من جعل تجربة السجن التجربة الأخيرة في مسيرة الفرد الرافضة للاحتلال، بالحد الذي تستجيب له شروط الأسر الصعبة وظروفها عبر مواصلة محاولات تيئيس الأسير، فقد قامت هذه الفرضية على مجموعة من الأركان، أهمها إسباغ قانونية الإجراء الاعتقالي في محاولة لفرض صورة تتسم بتظهير متانة النص القانوني الذي تستند إليه السلطة القاهرة؛ الأمر الذي يعطي الأسير انطباعاً بأنه ارتكب جريمة يستحق عليها العقاب، ثم سحبت هذا الإجراء إلى تطبيق إجراء ما يسمى قانون ثلث المدة أو «الشليش» كمكافأة لمن كان سلوكه حسناً داخل المعتقل.

لم تنشئ هندسة السجن الإسرائيلية تمايزاً واضحاً أو نموذجاً متفرداً في عملية بناء الحيز السجني، فقد أبقت على معمار كلاسيكي، لكنه معمار أفضت تراكمية الخبرة إلى متانة الإجراءات الأمنية فيه والتي تحول دون قيام أي أسير أو موقوف بالفرار. وهذا لا يعني صفرية عمليات الفرار. فقد عمدت مصلحة السجون وعقب أي عملية/ محاولة فرار، إلى مراجعة الإجراءات الأمنية السائدة ومحاولة سد الثغرات، وبالتالي كانت عملية الاستفادة من الأخطاء تؤدي إلى تضاؤل فرص فرار الأسرى الذين يفكرون في ذلك الأمر.

تتجاوز ذهنية السجن كمعمار هندسي حالة حصر الحيز السجني إلى الحدود الضيقة، وبالتالي الوصول إلى النسب التي تضمن انتزاع الراحة

الشخصية لتصل إلى حدود ما يمكن أن يطلق عليه حالة إيقاع «كي الوعي» لدى الأسير، أو انتزاع أي رغبة لاحقة بالقيام بأي عمل من شأنه أن يقود إلى فعل آخر يؤدي إلى السجن مرة أخرى.

قد تبدو مداخلة كتاب «فينومينولوجيا المكان» لافتةً في فهم الجانب الخلفي من ذهن قصدية البناء السجني، والتي تبدو واضحة في حالة الاحتلال الإسرائيلي. لا «يبحث مشيدو السجون عن جمالية الهندسة وفتنة المعمار، بل عن متانة البناء وانغلاقه وعزلته وسهولة ضبطه ومراقبته، إنهم يبحثون عن الشيء الذي يقيد كل خطوة أو حركة، وعن النول الذي تحاك عليه مصائر الخلق، حيث مناورات عالم الظلام، وعن روح السجن البارانويا التي ستطبق على القاطنين وتسكنها لاحقاً، وتكشف عن تجليات التعذيب فيهم؛ أي ذلك المشروع الشرير الذي يحفر في الصخر والذاكرة».[1]

لم يفقد الأسرى- أمام ذلك كله- القدرة على الاحتجاج الفعّال في بعديه الرمزي والمادي، إذ إن إزاحة الاحتجاج إلى مكان يربك قوة الاستعمار الجاثمة في السجن، كان لا بد لها من استدعاء مجموعة من الأدوات، على رأسها «الإضراب عن الطعام».

لا يمكن القول في مكان ما، إن الإضراب عن الطعام، كأداة احتجاجية خطرة وليدة إبداع الحركة الأسيرة الفلسطينية، إذ إن التاريخ يحوي الكثير من الشواهد والتجارب التي سطّرتها القوى المناوئة للظلم والاستعمار على مر الأزمان، لكن المؤكد، وخصوصاً في التاريخ الحديث، أن أي باحث في ظروف الحركات الأسيرة وتطور ملامحها لا يمكن له أن يتجاوز التجربة الفلسطينية، نظراً للمراكمة النظرية والفكرية على صعيد التجربة التي أفرزتها هذه الحركة على مدار العقود الستة الماضية.

امتازت سلسلة الإضرابات عن الطعام التي خاضها الأسرى الفلسطينيون بكونها وفي شكلها الخارجي إضرابات مطلبية، وخصوصاً في المرحلة المبكرة، هدفها الأساس تحسين الشروط المعيشية للأسير الفلسطيني في مختلف أماكن احتجازه، ولعل المتتبع للظروف الإنسانية التي كان يعيشها الأسير الفلسطيني في ستينيات القرن الماضي والتي يعيشها الأسرى اليوم، سيلحظ فرقاً جوهرياً، فقد عمدت الإدارات المتعاقبة للسجون الإسرائيلية إلى تجاوز الإبقاء على الظروف الصعبة للأسير، عبر الإمعان في إهانة الأسير الفلسطيني، ولعل إضراب العام ١٩٦٩ كان إضراباً مفصلياً، إذ إن أول مطلب في إضراب ذلك العام كان إلغاء شرط السجان على الأسير في أن يناديه بـ«حاضر سيدي»، وبعد إضراب استمر ثمانية أيام تحقق إلى جانب هذا المطلب تغيير ما كان يطلق عليه آنذاك «الجو مي» (فرشة بلاستيكية رقيقة ينام عليها الأسير) بالإضافة إلى تحسين الطعام وزيادة كميته وإدخال القرطاسية من أجل كتابة الرسائل للأهل.

من مفارقات الإجراءات التعسفية التي اتخذتها قوة الاحتلال لإحداث اختراق ثقافي معرفي في قطاع الأسرى ما شهده معتقل بيت ليت أو كفار يونا، وتحديداً في العام ١٩٧٢، حين سمحت إدارة السجن بثلاثة أشياء: أولها: جريدة «جيروزاليم بوست»، في حين تطوع ضليعون باللغة الإنجليزية إلى ترجمة بعض المقالات التي تعنى بالشأن الفلسطيني من أجل تمكين أسرى آخرين من

قراءتها، وثانياً: سمحت الإدارة آنذاك بتوزيع بعض الكتب الإسرائيلية التي تدافع عن الفكر الصهيوني وحق اليهود في أرض فلسطين ونعت الفلسطينيين بجماعات إرهابية، وثالثاً، سمحت لكل عائلة فلسطينية بشراء كتابين لنجلها بشرط أن تتم الموافقة على هذه الكتب من إدارة السجن وبشرط أن تبقى هذه الكتب في السجن في حال غادر الأسير السجن.[٢]

هدفت الحركة الأسيرة في إضراب العام ١٩٧٧ إلى وقف تشغيل الأسرى بعد أن «قامت دولة الاحتلال فى بداية الاعتقال بتشغيل الأسرى الفلسطينيين وفق نظام السخرة بهدف الاستغلال والإذلال والإهانة، فأخرجت بعض الأسرى للعمل في الأعمال الإنتاجية التي تفيد الاحتلال مثل حياكة شبك الدبابات وإنتاج بعض الأمور للمؤسسة العسكرية». ولم يكن العمل بحد ذاته شيئاً مفيداً أو يدفع على الإبداع والتفكير كتشغيل الماكينات أو التدقيق أو الإدارة والمتابعة أو أي شكل من أشكال العمل الذهني والإداري الذي من شأنه أن يمنح العامل القدرة على التفكير وتطوير أدوات جديدة للعمل وغيرها من الأمور المرتبطة بعملية الإنتاج، ولم يكن يهدف للتعليم أو التأهيل، وإنما إلى استغلال بشع للقوة العاملة الأسيرة، وتجسيد العبودية التي ولت منذ عقود، ولكن الأسرى رفضوا هذا النظام الاستبدادي.[٣]

لعل أبرز الإضرابات التي خاضها الأسرى الفلسطينيون على صعيد الإنجازات المطلبية كان إضراب العام ١٩٩٢، الذي شمل معظم السجون. وشارك فيه نحو سبعة آلاف أسير. واستمر هذا الإضراب ١٨ يوماً في غالبية السجون و١٩ يوماً في معتقل نفحة، وأدى إلى صدام بين وزير الشرطة ومدير مصلحة السجون، الذي أبدى تشدداً غير مسبوق في موقفه تجاه الأسرى، إلى أن انتهى الإضراب بنجاح كبير.

اعتبر هذا الإضراب من أنجح الإضرابات التي خاضها الأسرى الفلسطينيون من أجل الحصول على حقوقهم، فقد تم تحقيق الكثير من الإنجازات، مثل إغلاق قسم العزل في سجن الرملة، ووقف التفتيش العاري، وإعادة زيارات الأقسام، وزيادة وقت زيارة الأهل، والسماح بالزيارات الخاصة، وإدخال بلاطات الطبخ إلى غرف المعتقلات، وشراء المعلبات والمشروبات الغازية، وتوسيع قائمة المشتريات في «الكانتينا»[٤]. في مقابل ذلك كله، يمكننا التساؤل: لماذا الإضراب عن الطعام؟

ليس الحديث عن سياسات الاستعمار الهادفة لتطويع الأجساد المستعمَرة، حديثاً تحليلياً مجرداً، خصوصاً فيما يتعلق بتجربة الأسرى الفلسطينيين. إذ صار واضحاً أن هناك سياسات محددة ومخطط لها مسبقاً تستهدف الأسرى باعتبارهم أجساداً قابلة للتطويع، أي تجريدهم من تجاربهم السياسية والثقافية، ومحاولة إلغائها، تمهيداً للنزع المطلق من الفاعلية. (تنتمي هذه الفكرة أصلانياً، إلى المحاكمات الفلسفية لوعي المستعمر وخصوصية نظرته إلى المستعمر باعتباره مجرداً من حقوقه الإنسانية البسيطة) وهو ما يرى الفيلسوف الفرنسي ميشيل فوكو، أنه أخطر ما في تجربة المراقبة والعقاب.

يمكن من خلال هذا المنطق، أي من خلال الاستهداف المتواصل للأجساد الفلسطينية، فهم خيار إضراب الأسرى في سياقين.

السياق الأول هو المقاومة من خلال إعادة

الاعتبار للفاعلية السياسية. أي أراد الأسرى أن يقولوا إنهم قادرون على القيام بفعل سياسي كامل، حتى أثناء وجودهم داخل الحيز المغلق والخاضع للمراقبة المباشرة، بمنطق فوكو نفسه.

السياق الثاني، إعادة الاعتبار لأجسادهم، المقاومة من خلال الأجساد التي يراد استهدافها بشكل مباشر، إن فهم عمليات المراقبة والإخضاع، يجب أن يكون باعتبارها عملية متواصلة من أجل قتل الذات السياسية والجسد. وإذا كان القتل هو هدف السجان، فإنه في حالة الإضراب يصير هاجساً للسجان نفسه، من خلال الحراك الحقوقي والإنساني.

إن محاولة المستعمر الحفاظ على صورته أمام الرأي العام العالمي، الذي تشكل بشكل واضح في العقود الأخيرة كمفهوم يترتب عليه ضغوط ومصائر، هو حسب منظري الاستعمار الاستيطاني أساس بنيوي يقوم عليه ذهن المستعمرين الجدد. إنه بحث دائم عن الشرعية المفقودة، وإضراب الأسرى يستهدف هذه الشرعية بشكل واضح ومباشر، فبالأجساد المفصولة عن المحيط يصنع الأسرى من خلال الجوع تواصلاً سياسياً مع المحيط. هذا مفهوم في الصورة التقليدية. لكن الجديد الآن هو أن الأسرى لا يقتصرون في حراكهم على الالتحاق بالعمل السياسي الذي يحدث في الخارج، ولكنهم يؤسسون له.

إنها حالة فريدة تجعل الأسرى، في أكثر بقعة خاضعة للمراقبة المباشرة، قادرين على خرق ما لم يتم خرقه في الخارج. وهي على ما يبدو تستدعي تحليلاً اجتماعياً وسياسياً ونفسياً، يقوّض الادعاء الذي يستند إليه الاستعمار دائماً، أي أن القمع وسيلة للإخضاع. وعلى العكس، فإن قمعاً أكثر، يعني فاعلية سياسية أكثر. وهذا أهم ما يشير إليه سلوك الحركة الأسيرة الفلسطينية.

إن أهم ما يترتب على الإضراب على ما يبدو، هو معارضته لواحدة من بنيويات الافتراض الأمني الإسرائيلي، القائمة على ما بات يطلق عليه «العنف باعتباره ليس خياراً». أي أن العقيدة الأمنية الإسرائيلية قائمة على افتراض متناقض، مفاده أن السلام لا يأتي من وقف العنف، ولكن من استمراره.

إضراب الأسرى قائم بشكل خاص على نفي هذا الافتراض. إذ إن الفلسطينيين الخاضعين مباشرة للقمع والعنف المباشر، أي الأسرى، ظلوا قادرين على الفعل السياسي أكثر- للمفارقة- من المجموعات الفلسطينية الأخرى. ولا يمكن إنكار أن القمع المتواصل مثل ما أوضحنا في البدء، كان سبباً في تشكّل أولاً أسباب النضال، وثانياً في تشكل وعي جماعي، وإن بدا مطلبياً، في الحقل السياسي.

لا يمكن فهم احتجاج الأسرى، باعتباره احتجاجاً مطلبياً إذن، إذ إن أهدافه وإن بدت مطلبية فعلاً، فإنها سياسية بالكامل؛ لأنها تطالب بما هو أهم من هذه المطالب، أي بإعادة الفاعلية المسلوبة. إن الأسرى، وإن كانوا أكثر خضوعاً في السجن للعنف والقمع، فهم أكثر انفصالاً عن الواقع السياسي، الذي صار محاصراً بأسئلة الممكن.

ثمة شيء فريد وخاص، يجعل الابتعاد عن الواقع، قرباً من الشأن السياسي والالتزام الوطني، الذي صار في الخارج أقل أهمية. وإذا كانت أدوات الاستعمار تستهدف بالضرورة إيقاف زمن

الأسرى، وتجميد حياتهم إلى فترة ما بعد السجن، قد تحيل في غير الوضع الراهن إلى عزلهم عن السياسة، فإنها الآن صارت تكثف من إدماجهم في السياسة، لأن التوقف عند الماضي صار سياسياً أكثر من الاستمرار إلى الحاضر، الخاضع للإشكاليات المعروفة من التذمر والانشغال بالحياة اليومية «الطبيعية»، إلخ.

يمكن القول، إن أدوات الاستعمار، كما يحدث في العادة، انقلبت عليه. وهو على ما يبدو سيناريو تقليدي، لا يستطيع الاستعمار تجاوزه. الاستعمار لا يمكن أن يقوم إلا على العنف، والعنف هو الذي ينتج مقاومته بل ويفرضها فرضاً. إنها ثنائية تحيل إلى الوضعية التي يتلازم فيها الاستعمار مع مقاومته. وتستبعد الافتراض القائم على انتهاء الصراع، والاندماج والتواطؤ، إلخ. إذن، وبقدر ما يكون العنف بنيوياً في حالة الاستعمار، تكون المقاومة بنيوية وأصيلة في حياة المستعمر. وهو منطق لا ينفك الاستعمار يتجاهله. وهو حتى إن أدركه، فلن يستطيع الاستغناء عنه. لأن الاستغناء عنه – أي عن العنف – يعني تفكيكه.

لكن، وفي منتهى القول، تظل قضية الأسرى، وحتى اللحظة قضية عالقة ومستعصية على الانفراجات التي حدثت في سياق العقدين الماضيين في الحقل السياسي، إذ لم تحمل أكثر الانفراجات السياسية تفاؤلاً والتي تلت توقيع «أوسلو» ما يتجاوز الإفراج عن مجموعة من الأسرى هنا أو هناك، في حين ظل لبّ القضية الأساسية مرتبطاً بما يطلق عليها مفاوضات الوضع النهائي إلى جانب كل من الحدود والمستعمرات والمياه والقدس وغيرها. بدورها لا تزال إسرائيل تماطل على صعيد هذه القضية ضمن مجموعة من الآليات، منها المراوغة في الإبقاء على عدد ثابت من الأسرى في السجون من أجل الضغط السياسي والأمني على الفلسطينيين، وثانيها استخدام سياسة الأحكام العالية في رسالة تحمل في مضمونها استدامة الاحتلال، وبالتالي استدامة قضية الأسرى إلى جانب الأرض المخطوفة غصباً.

هوامش

١- د.عبد العزيز غوردو، فينومينولوجيا المكان: ما لم يرد عند باشلار، ٢٠١١

٢- تجربة التعلم الذاتي، الحركة الأسيرة الفلسطينية، خليل عاشور، ٢٠٠٥

٣- رأفت خليل حمدونة، دراسة، الحركة الوطنية الفلسطينية الأسيرة (التاريخ والنشأة ومراحل التطور) ٢٠١٦

٤- انظر: وزارة شؤون الأسرى والمحررين، الموقع الرسمي.

فلسطين.. قصة الاشتباك الطويل مع وقائع النكسة

أدار الندوة:
د. عاطف أبو سيف

خصصت سياسات ندوتها هذا العدد لمناقشة الوضع الفلسطيني بعد خمسين عاماً على النكسة. قراءة الواقع الفلسطيني الراهن تكشف الكثير عن مسيرة السنوات الخمسين الماضية، وعليه يصعب تبصّر المستقبل دون فهم الحاضر وقراءة الماضي.

تحاول سياسات في ندوتها هذه تفكيك الواقع ومحاولة ربط ما آلت إليه الأمور ضمن النسق العام لتطور الأحداث والسياسة الفلسطينية خلال السنوات الماضية.

يمس جزء من هذا النقاش النضال الوطني الفلسطيني داخل الأرض المحتلة خلال السنوات الخمسين الماضية، وبالطبع من قبلها، وكيف يمكن ربط كل ذلك بالتمظهر السياسي الفلسطيني الراهن؟

تجلس حول طاولة سياسات مجموعة من الباحثين والنشطاء الميدانيين في محاولة من واقع تجربتها وقراءتها الأكاديمية أيضاً أن تقدم خلال حوار مع رئيس تحرير سياسات قراءةً غنيةً وتفصيليةً للواقع الفلسطيني وتداعيات الماضي عليه، وصيرورة الفعل الفلسطيني خلال السنوات الماضية خاصة بعد مرور خمسين عاماً على احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة.

يجلس حول طاولة سياسات كل من:

بسام درويش: كاتب وباحث وعضو الأمانة العامة لنقابة الصحافيين.

الدكتور نبيل الكتري: باحث وأسير محرر وأحد قادة حركة الشبيبة الطلابية في قطاع غزة.

الدكتور كمال أبو شاويش: كاتب في الشأن الفلسطيني وأحد نشطاء الانتفاضة الأولى.

سياسات: عنوان هذه الجلسة الحوارية هو «خمسون عاماً على احتلال غزة والضفة»، وشعار هذا العدد هو «الاحتلال لن يمر»، بمعنى أنه لن يمر دون مقاومة أو مجابهة أو تصادم وما شابه، هنا نريد الحديث عن هذا الجانب في هذه الجلسة الحوارية. كيف تبدو الحالة الفلسطينية بعد خمسين عاماً على الاحتلال؟

بسام درويش: الحالة الفلسطينية حالياً في أسوأ لحظاتها، وهنا لا أريد الحديث عن المشروع المضاد الذي يعمل تاريخياً ضد الوضع الفلسطيني، وإنما أريد الحديث عن وضعنا الذاتي كفلسطينيين، فلا يزال لدينا الانقسام الذي للأسف تجذر وبدأ يعيد إنتاج ذاته بطريقة بشعة، وتداعياته ما زالت تتسع، حتى أنها عمّت تفاصيل الحياة اليومية كلها، هذه التداعيات جعلت الهم الوطني يتراجع أمام الأمن الوظيفي، وهدف الانقسام الحقيقي هو ضرب المشروع الوطني الفلسطيني والتأثير على الهوية الوطنية الفلسطينية، طبعاً إذا وضعنا هذه المسألة إلى جانب ما يتعرض له الشتات الفلسطيني جراء العواصف العربية، خاصة التجمعات الفلسطينية الكبرى وتحديداً في سورية حيث لعب الفلسطينيون تاريخياً دوراً محورياً في تغذية الهوية الفلسطينية وضخ المشروع الوطني الفلسطيني بشرياً ومادياً، حالياً هذا التجمع أصبح قاب قوسين أو أدنى من الاقتلاع والرمي في المنافي والشتات. ثانياً لنتطرق إلى موضوع المؤسسات الفلسطينية، وتحديداً الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ألا وهو منظمة التحرير الفلسطينية، وقد قلنا إن منظمة التحرير الفلسطينية هي الإنجاز الأهم الذي تحقق عبر مسيرة النضال، وكل الإنجازات الأخرى تمثل المنظمة حجر الزاوية فيها، لأنك لو نزعت المنظمة سينهار كل شيء بما فيه السلطة الوطنية الفلسطينية، وهذه المنظمة للأسف مؤسساتها معطلة تحت ذريعة استكمال الحوار، مصادرة الحياة اليومية لمؤسساتنا بذريعة استكمال الحوار.

الأخوة في حركة حماس للأسف حاولوا أن يجعلوا منها إدارة للانقسام وليس خطوة لطي الانقسام. هذا الواقع يجب أن يدفع بنا إلى التفكير بصوت عال حول كيفية إيقاف حالة الضغط ومشروع الذبح الذي نتعرض له، لا يخفى على أحد أن هناك مشاريع شيطانية كبرى تهدف إلى طمس الهوية الفلسطينية واستبدالها بهويات فرعية أخرى، هذه المشاريع تستدعي أن نفكر في كيفية العودة لتعزيز هوية المشروع الوطني وتعزيز مؤسساتنا التي خضنا نضالات شرسة من أجل تثبيتها، وفي مقدمتها كياننا المعنوي الضامن والشامل منظمة التحرير الفلسطينية، ومادامت هذه القضايا مؤجلة فإنني أعتقد أننا سنظل نعيد الارتباك لأنفسنا.

سياسات: بعد خمسين عاماً على الاحتلال، القضية الوطنية في خطر، في ظل الانقسام وعدم تجسيد الكيانية الفلسطينية بشكل كامل لتحقيق الدولة، إلى أين أفضت النضالات الفلسطينية الآن؟

نبيل الكتري: أعتقد أن النضال الفلسطيني الآن أصبح في حالة مرتبكة نتيجة الواقع الفلسطيني، ولدينا تجربتان، هما تجربة منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت تحافظ دائماً على كينونة التمثيل الفلسطيني والهوية الفلسطينية، ولم يحدث تفسير للحالات التي تحدث بشكلها الواضح

إلا في هذه الفترة، وهي فترة صعود التيارات الإسلامية، التي بدأت تذهب باتجاه تقويض التمثيل الفلسطيني من خلال إبطال منظمة التحرير الفلسطينية وجعل الواقع الفلسطيني مكانياً، بحيث إن التمثيل لم يعد تمثيلاً متكاملاً بخاصة بين الداخل والخارج، الانقسام الفلسطيني أوجد حالةً من الصعوبة بمكان فيها الوصول إلى وفاق وطني يحمي مشروعنا كدولة فلسطينية، بحيث إننا نرى بشكل واضح أن حالة الانفصال الموجودة بين الضفة والقطاع أوجدت حالة إرباك وعدم وضوح في الرؤية فيما يخص موضوع الدولة الفلسطينية، في ظل السعي الهادف لتقويض المنظمة وإيجاد البديل خاصة في ظل المتغيرات التي تحدث في المنطقة العربية، وتشجيع التيارات الإسلامية حتى تكون بديلاً عن حالة التمثيل التي تشكلها منظمة التحرير الفلسطينية، بحيث أصبح هناك ضعف، وظهرت عمليات اقتناص الفرص حتى من الدول الإقليمية في عملية التمثيل وإضعاف التمثيل الفلسطيني كما هي موزعة في الواقع العربي بعد سيطرة الإسلاميين على بعض الدول الإقليمية، إلا أن المتغير الذي حدث والذي قد يعيدها إلى التمثيلية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية هو التغيير الذي حدث في جمهورية مصر العربية تحديداً، وهذا بحاجة إلى رؤية شاملة والوصول إلى اتفاق.

أنا أعتقد أن الحوارات القائمة لا تزال ضعيفة أمام حالة التكامل الوحدوي للشعب الفلسطيني، لأن الموجود هو رفض أي شيء بديل عنه، هم لا يريدون الشراكة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية وهي الإطار الديمقراطي، وفي هذا نقيصة لواقعنا الفلسطيني، حيث إن هذه الجماعة تبحث عن التمثيل لمرة واحدة، وتلاحظون شروطهم في إطار وحدوي في منظمة التحرير يشترط أن يكون تمثيلهم بحجم الواقع الذي انتخب في السابق، ولم يعد هناك إمكانية للوصول إلى اتفاق شامل يحمي هذا المشروع في إطار قيادي موحد، وشجع على ذلك بالطبع حالة الضعف في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية. أعتقد أنه قبل الدخول في وحدة الحالة الفلسطينية يجب أن تكون هناك إعادة مأسسة لمنظمة التحرير الفلسطينية في إطار فصائل منظمة التحرير، لأن هناك مشروعاً وطنياً، وهذا المشروع الوطني لا يقبل أن يكون مشروعاً مرتبطاً بالإقليم كما هو الحال لدى التيارات الإسلامية التي تبحث عن أن يكون التمثيل في الإطار الإقليمي على حساب القضية الفلسطينية، وبالتالي ليست هناك أزمة لدى التيارات الإسلامية أن يكون التمثيل إسلامياً بقدر ما يكون التمثيل في إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

نحن بحاجة إلى البحث عن آلية التمثيل الشامل الذي يحمي المنظمة لفترة طويلة قبل عملية الانقضاض على قيادة المنظمة، لأنه لو كان هناك انقضاض على المنظمة فسيكون هناك إنهاء للمشروع الوطني الفلسطيني وقبول لحالة التحالفات والتي تراهن حتى اللحظة على متغيرات جديدة خاصة في دول الجوار. المشاريع المطروحة حالياً في إطار منظمة التحرير وفي إطار السلطة الوطنية الفلسطينية والابتعاد عن المشاريع التي كانت تطرح سابقاً من كونفدرالية مع الأردن وبدأ الحديث عن زج مشروعنا الوطني في قطاع غزة في زوايا إقليمية وحالة استقلال خاصة به، خاصة أن أغلبية الضفة الغربية أصبحت تحت

السيطرة الإسرائيلية، وعدم التواصل يلغي مسألة الدولة الفلسطينية ووحدتها، وهذه هي المعضلة الكبيرة التي من الممكن أن نواجهها، والتي أحدثت إرباكاً لدى الطرف الآخر أثناء الحوار في مسألة الطموح في أن يكونوا بديلاً لإطار منظمة التحرير الفلسطينية. لكن لنلاحظ أنه الآن في حالة ضعف، وحالة الضعف سببها أن هناك متغيراً جديداً في الموقف الإقليمي الرافض للحالة الإسلامية في المنطقة خاصة في مصر.

بسام درويش: أتفق مع نبيل فيما ذهب إليه، لكن المطروح ليس بديلاً عن منظمة التحرير، المطروح هو ضرب التمثيل الفلسطيني المستقل، فيما لو تم نزع التمثيل عن منظمة التحرير الفلسطينية لن يتم الاعتراف بأي إطار آخر ممثلاً عن فلسطين. وهنا التاريخ سيعيد نفسه، ولكن بشكل مأساوي وكارثي، نذكر في الثلاثينيات بعدما حظر الانتداب البريطاني اللجنة العربية العليا بقيادة الحاج أمين الحسيني وهجّر قيادتها، حاول الحاج أمين الحسيني مطلع الأربعينيات إعادة إحياء اللجنة العربية العليا، وكلف جمال الحسيني بذلك، في هذه اللحظة خرج بعض المعارضين وشكلوا الجبهة العربية. كانت النتيجة أن الملف أُلقي في حضن جامعة الدول العربية، فشكلت ما تسمى الهيئة العربية العليا والتي فقدت السيطرة على القرار الوطني المستقل. هدف المشروع المضاد يتلخص في أمر أساسي، وهو ضرب الهوية الفلسطينية وتمثيل فرعي، وتأتي خطورة هذا الأمر في أنه يأتي في وقت تمزقت فيه دول قائمة وتقسمت إلى كيانات مستقلة، فما بالكم بالقضية الفلسطينية!! وأصبح لدينا بعض التسميات والتي نتلفظ بها أحياناً بشكل عفوي كقولنا الشعب الغزي والمعركة على غزة ومؤتمر إسطنبول.

سياسات: ومؤتمر أميركا الشمالية.

بسام درويش: بدأنا نتعامل مع التجمعات الفلسطينية، وهذا أخطر ما في هذه المرحلة، تراجعت هويتنا وليس مشروعنا فقط لصالح هويات فرعية تقوم بإعادة إنتاج ما سبق، وهناك من يحاول أن يغذي ويتحدث بحماسة عن مشاريع فرعية.

نبيل الكتري: هذا يعود بنا إلى الدعوة لاجتماع المجلس الوطني الفلسطيني. إذا لاحظتم أنه عندما دعا الرئيس لاجتماع المجلس الوطني الفلسطيني، كان الحديث يدور عن عقد المجلس الوطني الفلسطيني أين؟ أنا كنت أخشى أن يتم عقد المجلس الوطني الفلسطيني خارج الوطن لسبب واحد، أنه قد يذهب بنا عقد المجلس الوطني الفلسطيني خارج الوطن إلى تحالفات وتدخل جامعة الدول العربية كما تدخلت في زمن اللاءات الثلاثة، في عهد أحمد الشقيري عندما أصدر اللاءات الثلاثة كان رفض جامعة الدول العربية لوجوده فاقتطف اللحظة وقدم استقالته وسلم القيادة لفصائل العمل المسلح، وبالتحديد لـ«فتح» حتى يحمي المشروع من الانقراض، الخشية أنه إذا دعي إلى اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني بالتحالفات الموجودة وبمصالح الكثير من أعضاء المجلس الوطني الفلسطيني الحالي أن تذهب لسرقة قيادة المجلس الوطني الفلسطيني لجهات وتحالفات أخرى، وأنا لا أستبعد في هذه الحالة تلك التحالفات. وهناك الكثير ممن تحدثوا عن حسبة المجلس الوطني الفلسطيني من أن «حماس» لها

نسبة كبيرة وكذلك المستقلون، وتذهب التجاذبات والأصوات إلى اتجاه آخر وتحالفات أخرى تفقد منظمة التحرير الفلسطينية كينونتها الوطنية الشاملة، وهذا موجود ولا يزال العمل عليه، وهناك من يراهنون على هذا الحدث، ولذلك كانت «حماس» تصر دائماً على أن يكون التمثيل بحجم «التشريعي» وأن يحسم التمثيل في المناطق التي لم تجر فيها الانتخابات أيضاً بحسبة «التشريعي»، وبالتالي تخرج قيادة بديلة ليست لها علاقة بإطار منظمة التحرير.

سياسات: على ما يبدو أن المشروع الوطني الفلسطيني في مأزق وأزمة بعد نصف قرن من النضال التحرري؟

كمال أبو شاويش: دعني أعطي صورة بانورامية، بعيداً عن التفاصيل للمشهد بعد خمسين عاماً على نكسة حزيران ١٩٦٧، وبعد ٦٩ عاماً على نكبة العام ٤٨، المشهد يمكن تلخيصه بجملة واحدة، وهي محاولة إعادة تدويل الصراع العربي الإسرائيلي أو الفلسطيني الإسرائيلي أو القضية الفلسطينية، محاولة إعادة انتشار على المستوي الدولي في ظل واقع عربي مأزوم جداً وفي حالة من التفتت، حالة من التيه السياسي تعيشها الحركة الوطنية الفلسطينية، هذا كان اختصاراً للمشهد ولكن بتفصيل أكثر نجحت الحركة الوطنية في فترة مد وجزر وهبوط وصعود منذ العام ٦٧ وفي آخر سبع سنوات وإلى اليوم في إعادة طرح القضية الفلسطينية وتدويلها في أروقة الأمم المتحدة، وقد اجتذبت الكثير من الأنصار والمناصرين الحقيقيين وتجاوز هذا الدعم المعنوي إلى الدعم السياسي، وأصبح هناك اعتراف بدولة فلسطين في كثير من البرلمانات الأوروبية ودول العالم، وأصبح لدينا أصدقاء في المحافل الدولية، وانتزعت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية اعترافاً بمنظمات فرعية، وهذا بمجمله يأتي في سياق الصراع القانوني السياسي الدبلوماسي الهادف إلى حشر إسرائيل في الزاوية وكسب المزيد من الأصدقاء، لا شك في أن القيادة الفلسطينية أفلحت كثيراً في هذا الموضوع ونجحت في استقطاب المزيد من الأصدقاء، على الصعيد الشعبوي وعلى سبيل المثال أصبح (BDS) خصماً عنيداً للاحتلال الإسرائيلي، وبالتالي أصبحت إسرائيل اليوم تعاني، على الصعيد الدولي أرى أن هناك ثمة مؤشرات لنجاحات يقاس عليها، على مستوى النظام العربي الرسمي أو على مستوى الإقليم، نحن من الواضح أننا نعيش في حالة من التشتت والفوضى وتفتت الدولة القطرية أو القومية، ومشهد العراق ليس ببعيد، والسودان تم تقسيمه، سواء أكان هناك مؤامرات كونية أم عوامل وميكانيزمات ذاتية داخل المجتمعات العربية تؤدي إلى هذا الانقسام، الحاصل أن هناك بعد ١٠٠ عام على اتفاقية «سايكس بيكو» خارطة جديدة للعالم العربي ترسم معالمها وتنضج رويداً رويداً، إذا كانت تقسيمات «سايكس بيكو» على أساس هويات وطنية للشعوب والمجتمعات العربية فإن التقسيمات بعد ١٠٠ عام أضحت على أساس هويات طائفية، وتجد حديثاً في سورية على سبيل المثال عن «سورية المفيدة» والتي تمثل ٢٥٪ من مساحة سورية التاريخية، ويتم الحديث عن دولة للأكراد والسنة والشيعة والعلويين، وهكذا الأمر في العراق ولبنان ليس ببعيد، واضح أن هناك توجهاً

للبننة العالم العربي. المشهد الإقليمي سيئ ومترد للغاية وأدى بالتالي إلى تراجع القضية الفلسطينية من جدول أعمال الشعوب والأنظمة والدول العربية وبالتالي لم تعد القضية الفلسطينية تحظى بأولوية لدى الدول العربية وتراجعت أمام الانهماك في الظروف والأحداث الداخلية داخل كل نظام وكل مجتمع عربي، على المستوى الداخلي، وهذه هي ورطتنا الكبرى، الحركة الوطنية المأزومة التي لم تفِ بوعود الحرية والعودة والقضايا الكبرى، وجدت نفسها في أكثر لحظاتها أزمة بعد الانقسام في حزيران ٢٠٠٧، حيث إنه لم يتم فقط تقسيم الوطن على أساس سياسي وحزبي، فقد أصبح هناك نسيج اجتماعي مفكك، وهذا الأصعب في الموضوع، وعملية ردم الهوة تصعب يوماً بعد يوم، وكلما توغلنا وأبعدنا عن لحظة الانقسام أصبح ثمن المصالحة باهظاً للغاية وربما مستحيلاً في لحظة من اللحظات.

تقدير موقف للحظة التاريخية التي نعيشها: الحركة الوطنية تعيش في مأزق.

سياسات: ماذا بالنسبة لأزمة المشروع الوطني؟

كمال أبو شاويش: بالنسبة لأزمة المشروع الوطني، باختصار جداً هذه المرحلة ليست مرحلة حل ولا أرى في الأفق أن هناك ثمة حلاً. وبالتالي أفضل ما يمكن أن تقوم به الحركة الوطنية هو أن تحافظ على ما بين أيديها من مقدرات تحافظ على الكيانية الفلسطينية في فترة انهيار كيانات ودول عظمى وإقليمية، هذا كل ما هو مطلوب من الحركة الوطنية الفلسطينية «حتى يقضي الله أمراً كان مفعولاً» ليتسلم ربما الجيل القادم الراية ليأتي جيل آخر يستكمل الصراع. توقيع صفقة القرن صفقة تاريخية لإنهاء الصراع في هذه المرحلة طبعاً سيكون كارثة عظيمة لأن هذا اليمين المتطرف لن يقبل ولن يعطينا شيئاً، واليسار الإسرائيلي في انهيار، حتى الوسط كذلك، وبالتالي هذه مرحلة المحافظة على الذات أكثر منها إنجاز شيء للتاريخ.

سياسات: إحدى أهم الأزمات في الحركة الوطنية الفلسطينية هي عملية الانتقال إلى الداخل، وما ترتب عليها من خيبات كبرى أصابت الشتات الفلسطيني، وفي الوقت نفسه تجربة الحكم والصراع عليه. إحدى أهم المعضلات التي يمكن قراءتها أن الحركة الوطنية بدأت في الداخل قبل ٤٨ ونضجت بعد النكبة في الخارج وتجمعات الشتات دون نسيان الدور النضالي والفدائي لقطاع غزة والضفة الغربية سواء كان منظما أو مرتجلاً، وبعد ذلك انتقلت إلى الداخل، معضلة الانتقال إلى الداخل هل كانت عقب «أخيل» في الحركة الوطنية.

بسام درويش: هي كانت عقب «أخيل» لأنها كانت مرحلة جديدة بكل ما تعنيه الكلمة من معنى، ولكن تم التعاطي معها من القائمين على الحركة الوطنية الفلسطينية بأطيافها وأدواتها القديمة. ماذا نعني بالعودة مثلاً؟ لأول مرة في تاريخ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي الصهيوني، بعد العام ١٩٣٧ تعود القيادة إلى أرض فلسطين، حتى بعد حرب ٤٨ لم تكن القيادة موجودة في ذلك الوقت، بصرف النظر عن تفاصيل «أوسلو»، هذا يمكن أن نبني عليه. الخطأ الذي تم كان مركباً، قيادة منظمة التحرير التي بدأت تتعامل مع العودة «عودة أوسلو» وكأنها حققت أهدافها، وبالتالي تم إلى حد ما إلحاق المنظمة بالسلطة،

والخطأ الآخر هو «المعارضة»، موضوعياً مع العودة إلى الداخل وتشكيل حكومة سيكون هناك بالتالي معارضة كان ممكن لنا أن ننحت خيار كيف أن نختلف على أرضية التحالف، هنا أصبحنا أمام معادلة معقدة بعض الشيء، وهي أننا نريد أن نخوض نضالاتنا الاجتماعية والديمقراطية لتحقيق رؤيتنا من المحافظة على الهوية الوطنية بينما الصراع مع الصهيونية يتطلب أقصى درجات الوعي والصراخ الداخلي، يتطلب أن نصرخ إلى الطبقات التي نحن منحازون إليها. لا المعارضة نجحت في صياغة هذه المعادلة ولا قيادة المنظمة أو قيادة السلطة أو الأخوة في حركة فتح نجحوا في صياغة هذه المعادلة. الوقت لم يكن قاتلاً بل كانت هناك محاولات لاختراق هذا الوضع، لكن للأسف لم ننجح. ثانياً كانت هناك مشاريع قد بدأت تتبلور خارج الإطار الوطني وتعرف نفسها بالإسلامي، هذه المشاريع مفهومها يختلف عن مفهوم الوطنية بشكل عام، هناك جانب من المقاومة لم يكن الهدف منه إيذاء الاحتلال بقدر ما كان الهدف منه تسجيل نقاط داخلية، بالتالي بدأنا نلجأ إلى أساليب ووسائل كالمقاومة، نحن لسنا ضد أي وسيلة من وسائل المقاومة لكن هذه الوسيلة يجب أن تؤدي غرضين، وهما أن تؤذي الاحتلال وأن تعزز صمودها على الأرض، أي وسيلة تسيء لهذين الهدفين ممكن أن ننحيها جانباً ونستخدم الوسيلة الأخرى. المشكلة ليست في العودة بل في الأداء الذي حصل، وبفهمنا للعودة، كيف حدثت وكيف نبني عليها، كان الأولى أن نصيغ طريقة تعاملنا عن طريق المنطق القائل إننا دخلنا في مرحلة عليها ما عليها ولها ما لها، كان يمكن أن نراكم الإنجازات ونبني عليها وأن نخفف الحفر، نحن عملياً لم نستطع أن نقود هذه المرحلة بهذا الاتجاه.

سياسات: مما لا شك فيه أن عملية الانتقال إلى الداخل كانت عملية هيمنة لقيادة الداخل على بنى المؤسسة وهياكلها على حساب الخدمات المقدمة للخارج، بجانب الأزمة المركبة داخل الحركة الوطنية، وهي أن الشعب الفلسطيني في الخارج لم يعد يرى في السلطة الوطنية الفلسطينية تحقيقاً لحلمه.

نبيل الكتري: الأزمة الحقيقية، أن عودة السلطة الوطنية الفلسطينية إلى قطاع غزة والضفة الغربية ضمن اتفاق «أوسلو» نظر إليها الكثيرون بسلبية، ولكن هناك إيجابيات كثيرة جداً، وبالتحديد عامل الإبقاء على خط المقاومة. الحقيقة الراسخة أن اتفاق «أوسلو» هو الذي مكّن فصائل العمل الوطني من أن تستعيد قوتها في إطار المقاومة، لكن الخطورة كمنت في الدمج بين خطين، عندما أعلنت إسرائيل إعادة انتشارها في القطاع، كانت هذه البداية لإفشال مشروع الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع، بصرف النظر عن تعزيز قوة الطرف الآخر وإضعاف قوة السلطة الوطنية الفلسطينية بضرب قوتها ومقراتها بالكامل، وهذا أدى إلى تشجيع الفصائل الإسلامية على السيطرة على قطاع غزة على سبيل المثال، في المقابل أخشى ما أخشاه أن تكون هناك إعادة انتشار أخرى في الضفة الغربية الهدف منها إضعاف السلطة وتمرير مشروع آخر في قطاع غزة، وخاصة أن المستوطنات الإسرائيلية تلتهم في كل فترة جزءاً كبيراً من الضفة الغربية ويكون هناك عامل قيام الدولة الفلسطينية غير موجود، وإذا لاحظنا تصريحات بعض الإسلاميين قد تعاد الكرة مرة

أخرى في الضفة الغربية إذا رغبت إسرائيل في أن تنقل الصراع إلى الضفة الغربية، وبالتالي تضعف قوة الإطار الوطني الشامل وبالتالي المشروع الوطني وإبعاد الأمل في قيام دولة فلسطينية، وبخاصة قبول الطرف الآخر أن يكون بديلاً عنك في المفاوضات، حيث سيكون أكثر جدية في الحفاظ على أمن دولة إسرائيل، ولكن هذا مرتبط أيضاً بالوضع الإقليمي، لا يوجد لدى الإسلاميين فكرة أن يكون قطاع غزة موسعاً على سبيل المثال لقيام دولة فلسطينية داخل قطاع غزة، وبالتالي لا توجد لديهم مشكلة في التحالفات. لو عدنا إلى الخلف تاريخياً وبعد صعود منظمة التحرير الفلسطينية في السبعينيات منذ دخول مشروع «روجرز» والرفض الفلسطيني والعربي له ومن ثم أيضاً مشروع المملكة المتحدة الذي كان يهدف إلى إعادة سيطرة المملكة الأردنية الهاشمية مرة أخرى على الضفة الغربية. نحن أمام مفترق طرق في الداخل والخارج، في الإطار الوطني في الخارج هناك محاولات لإيجاد جبهات تمثيلية بديلة لمنظمة التحرير الفلسطينية ومن ضمنها مؤتمر إسطنبول ومؤتمرات في أميركا اللاتينية، وبالتالي نحن أمام معركة حقيقية لإفقادنا تمثيلنا في الإطار الوطني الشرعي وفي إطار منظمة التحرير الفلسطينية، وأن تفقد الهوية الفلسطينية هيبتها وكينونتها الموجودة. التصريحات الأخيرة لدولة قطر قد يأخذها البعض على أنها جاءت عفوية.

سياسات: الانتقال إلى الداخل، قوى الإسلام السياسي لاسيما أن الإسلاميين لم ينخرطوا في العمل النضالي التحرري في الأرض المحتلة ولا في الخارج إلا في فترة الانتفاضة الأولى، وهذه كانت انطلاقة حركة حماس، وحركة الجهاد كانت قبلها بعام، على الرغم من أن الجهاد الإسلامي ليس لديها برنامج سياسي للصراع على السلطة. قوة التيار الإسلامي كانت مع وجود السلطة، قد يفهم هذا في إطار أن السلطة تستدعي المعارضة، كانت منظمة التحرير في الخارج تستدعي وجود معارضة لها ولكنها لم توجد. الإسلام السياسي أصبح قوياً مع الانتقال للداخل، ولم يظهر كقوة تحرر وبندقية إلا مع انطلاقة الانتفاضة الأولى التي كانت تعني مركزة الصراع في الداخل، كيف ترى ذلك؟

كمال أبو شاويش: بخصوص فكرة لماذا نهض الإسلامويين والمشروع الإسلامي و«حماس» رأس حربته؟ طبعاً انتقال السلطة بالتأكيد استجلب وخلق فكرة من يعارض السلطة، لم يستطع اليسار الفلسطيني بأطيافه المتعددة أن يقدم بدائل حقيقية، وبدا أن الإسلامويين بشكل أو بآخر قد خطفوا من اليسار أفكاره التقليدية في محاكاة الفقراء والمساكين والبسطاء والقضايا الاجتماعية، لننتبه إلى أن «حماس»- و«الإخوان» بشكل عام على خلاف الحركات الإسلامية الأخرى- لها ثلاث أذرع، الذراع الأولى ذراع سياسية، الذراع الثانية ذراع دعوية باعتبارها حركة دعوية منتشرة في المساجد، والذراع الثالثة وهي الخطيرة ذراع اجتماعية واقتصادية، ألم تر أن هناك في كل شارع مركزاً صحياً أو تعليمياً أو رياض أطفال...، هي تهتم جداً بالجانب الاجتماعي، ووجودها على المستوى السياسي حاضر، وجود السلطة بالتأكيد أتاح هامشاً من الحريات مع غياب الاحتلال، سمح هذا للعمل الاجتماعي بالتدفق بشكل أكبر، صحيح أن الإخوان المسلمين والمجمع الإسلامي

كانا موجودين من نهاية سبعينيات ومطلع ثمانينيات القرن الماضي، لكن لم يكن متاحاً لهما الفرص التي أتيحت بعد العام ١٩٩٤، لأنه أصبح هناك قانون الجمعيات الذي ينظم ممارسة العمل الاجتماعي والإغاثي... على المستوى الدعوي كان عدد المساجد محدوداً أصلاً ما قبل السلطة وفي الانتفاضة وكان دور المساجد وقتها التحريض على الاحتلال لكن ما بعد ذلك أصبحت المساجد منابر للحديث عن أخطاء السلطة ومشكلاتها وتوجيه النقد اللاذع للسلطة وقياداتها، وأصبح كل خطأ وخطيئة يستهلكان خطبة جمعة أو درساً بعد صلاة العشاء على سبيل المثال. وجود السلطة خدم الحركة الإسلامية بشكل قوي جداً لأنها تقتات على هذه الأخطاء، ولا شك في أن السلطة قدمت في بداياتها الكثير من القضايا التي تسجل أن فيها أخطاء وخروقاً على مستويات عدة، قدمتها هدية لمعارضيها لاسيما حركة حماس والحركات الإسلامية.

بسام درويش: لا يمكن اختصار القضية بهذه المسألة، نحن ننتمي إلى العالم العربي، ظهور الإسلام السياسي في العالم العربي وليس فقط في فلسطين يعود إلى عدة أسباب. السبب الأول هو تعثر المشروع النهضوي العربي وأدواته. ثانياً، في هذا التعثر حتى من جهة طبقية، تحولت البرجوازية التي قادت هذا المشروع إلى برجوازية بيروقراطية همها أن تظل مسيطرة، عجز اليسار العربي والقوى الديمقراطية العربية عن نحت البديل ترك المجال للشعبوية. عندما خرج شعار «الإسلام هو الحل» دغدغ العواطف الدينية واستثمر الطاقة التي يعاني منها المواطن العربي، هاتان العمليتان مع عجز القوى العربية الديمقراطية والليبرالية عن نحت الخيارات أدت إلى ظهور الإسلام السياسي. صراحة لعب المشروع المضاد دوراً في تغذية هذا الإسلام السياسي، من مشاريع كارتر التي ركزت على تشجيع الحركات الدينية، وكلنا نتذكر سياسات السادات كان يحكم بمبدأ دولة العلم والإيمان وبدأ يغذي هذا الفكر. ثانياً، ما نعانيه في المنطقة العربية حتى هذه اللحظة هو تعريف كامب ديفيد. ثالثاً أموال النفط. رابعاً التشويه الثقافي والنزعة الاستهلاكية. كل ما سبق ساهم في تغذية الإسلام السياسي على حساب المشاريع الوطنية العقلانية القادرة على إيذاء المشروع المضاد.

نبيل الكتري: انظر إلى تجربة الإسلام السياسي في فلسطين. كان إضعاف الحالة الوطنية من أجل تشجيع الإسلامي الموجود، والانقلاب الذي تم بغزة كان جزءاً من معادلة إقليمية انتشرت على باقي المنطقة العربية نتيجة الحالة الاجتماعية الموجودة في المنطقة، اعتقاد الشعوب أن الإسلام السياسي سيكون المنقذ للعالم العربي، حتى عندما أجريت الانتخابات كان الفوز الساحق للإسلاميين نتيجة لرفض الحكم الزمني الطويل للأنظمة العلمانية والتحررية، في المقابل كانت هناك دراسة واقعية وفهم أن الإسلاميين سيأتون إلى الحكم بطريقة أو بأخرى.

الطريقة التي انقض فيها الإسلام السياسي على الواقع الفلسطيني جاء بدعم إقليمي، عندما تدعم تركيا وقطر الانفصال عن الحالة الوطنية الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية لا يكون هذا بعيداً عن الموافقة الأميركية والإسرائيلية خاصة إذا تحدثنا عن تركيا التي توجد فيها قاعدة

أميركية علاوة على العلاقات والتدريب المشترك مع الإسرائيليين، هذا كله إلى جانب حالة الفقر والتعاطف وضعف استخدام القوى الوطنية لخطاب المقاومة، نحن لدينا مشروع سياسي خفض صوت المقاومة، وهناك في الحالة النفسية الفلسطينية رغبة في هذا الخطاب. للأسف فإن الهدف الرئيس هو إبراز وإيجاد قوى بديلة عن إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

بسام درويش: هناك نقطة أريد توضيحها، الإسلاميون لم يفوزوا فوزاً ساحقاً. في الانتخابات، فازوا لسببين، السبب الأول هو انضباطهم الشديد، حتى بالأرقام لم يفوزوا ذلك الفوز. السبب الآخر هو خلل قانون الانتخابات، هم لم يكتسحوا.

سياسات: الصراع على التمثيل بين الإسلاميين والحركة الوطنية في الأرض المحتلة كان قبل السلطة، وهو منذ بداية المجمع الإسلامي والتسهيلات التي منحت لإقامة الجامعة الإسلامية والصراع مع المرحوم حيدر عبد الشافي والحركة الوطنية في ذلك الوقت. هل كان ذلك صراعاً حقيقياً على التمثيل أم كان الهدف منه تقويض ممكنات تحقيق المشروع الوطني وفق رؤية الحركة الوطنية؟

كمال أبو شاويش: التاريخ وحده من يجيب عن الكثير من الأسئلة حول الذرة الأولى، لكن ببساطة شديدة جداً المجمع الإسلامي وحركة حماس امتداد طبيعي للإخوان المسلمين المناقضة للمشروع القومي العربي، وأنا أؤكد أن هذا المشروع نما وترعرع في نهاية السبعينيات نتيجة إخفاق المشاريع الوطنية كلها في العالم العربي، وهناك عامل مهم آخر وهو الثورة الإسلامية في إيران التي أعطت نموذجاً أن هناك مشروعاً إسلامياً يمكن له النجاح، وقد نجح في إيران وبدأت فكرة تصدير الثورة، أرض الخليج والحرب في أفغانستان شجعت بعض الزعماء العرب على إرسال المقاتلين إلى أفغانستان، فعادوا من أفغانستان ومن دول الخليج النفطية المحافظة إلى مصر وسورية ولبنان وفلسطين محملين بأفكار محافظة، هذا كله ومع إخفاق المشاريع الوطنية القطرية أو القومية وتراجعها وانهيارها تقريباً صعد الإسلام السياسي وهبط التيار الوطني القومي. جاءت بداية الثمانينيات للنهوض بالحركة الوطنية الفلسطينية في الأراض المحتلة عام ٦٧ مع دخول حركة فتح في الجامعات والغرف التجارية والنقابات، ولو أردنا تأريخه لا يوجد له تاريخ معين، وكان التدفق بداية الثمانينيات وكانت الجامعات هي المنبر بالإضافة إلى النقابات العمالية والاتحادات الأخرى، ولكن كان رأس الحربة في هذا الموضوع الجامعات. الحركة الإسلامية بالمناسبة في قطاع غزة مختلفة نوعاً ما عن الضفة الغربية، بدايتها كانت سابقة للضفة الغربية، ربما لوجود المجمع الإسلامي في قطاع غزة وتلك التسهيلات من ضابط الركن أو من الإدارة المدنية للاحتلال في ذلك الوقت، ومن ثم تدشين الجامعة الإسلامية وهيمنة الإسلامويين. بالمناسبة فإن أغلب قيادات الجامعة كانت من التيار الوطني وبالتدريج بدأ الإسلامويون يهيمنون على الجامعة الإسلامية، واشتباكات عام ٨٤ وعام ٨٥ وضرب المناضلين والطلبة الوطنيين من «فتح «واليسار كان دليلاً واضحاً على وجود رغبة في إيجاد بديل رئيس لهم في قطاع غزة، الحال كان مختلفاً في الضفة الغربية لأنه ربما جماعة الإخوان المسلمين في

الضفة الغربية كانت تابعة للحركة الأم في الأردن، ومن الممكن، أيضاً، أن طبيعة السجال الوطني في الضفة الغربية مختلف وأقل عنفاً وأكثر تفهماً.

سياسات: كانت تجربة الأردن هي الاحتواء، ولكن في مصر كانت التصادم، وغزة كان تحت الحكم المصري الذي تصادم مع الإخوان.

كمال أبو شاويش: صحيح، بينما عقود الخمسينيات والستينيات والسبعينيات شهدت تصادماً عنيفاً وصل حد الإعدامات في مصر، كانت الأردن تعمل على احتوائهم. في قطاع غزة كانت الحركة الإسلامية قادمة ومشروعها الأساس مقارعة منظمة التحرير الفلسطينية وإثبات أنها قوة لا يستهان بها وحتى لو كان من باب التوهم، مثلاً كانت هناك قيادة موحدة ممثلة لكل فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بينما كانت هناك قيادة خاصة بحماس، وحماس رفضت ذلك. هذا انعكس على الانتفاضة والاشتباك اليومي مع الاحتلال، كنت ترى مثلاً الإضراب الشهري في التاسع منه، بينما «حماس» كان تعتمد يوماً آخر وهو الثامن من الشهر، باعتباره أنه اليوم الذي قالت إنه اليوم الذي أصدرت فيه بيانها الأول، أول صدام حقيقي في الانتفاضة كان يوم عقد مؤتمر مدريد ٣١-١٠-١٩٩١، كانت هناك اشتباكات شبه دامية في كل مناطق قطاع غزة كأنها كانت التحضير الأول لفكرة الانقسام. من الواضح أن الإسلامويين كانوا يطرحون ويقدمون أنفسهم على أنهم البديل الحقيقي للتيار الوطني ورأس حربته منظمة التحرير وعمودها الفقري حركة فتح، ولكن الأحداث كلها وباستمرار كانت تخدم الحركة الوطنية، لأن الشعب الفلسطيني وعلى الرغم من كل المآسي التي يعيشها أو الفوضى والفساد الذي رآه على يد السلطة لديه إيمان عميق أو جاذبية ما أن هذه الحركة وعلى الرغم من الفوضى التي تتسبب بها السلطة هي ضمانتنا وصمام أماننا وهي خشبة خلاصنا الأخير، ومن الممكن ألا يفسر هذا الموضوع على الرغم من الأخطاء الكثيرة التي وقعت فيها الحركة الوطنية الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية التي كانت كفيلة بأن تسبب دمارها، ولو أجريت استفتاء الآن ستجد أن النتائج تصب في صالح الحركة الوطنية الفلسطينية.

سياسات: ألم تكن أهم تبعات احتلال حزيران نقل الحلم الفلسطيني بفلسطين الكبيرة إلى غزة والضفة فقط؟ قبل العام ٦٧ لم نكن نسمع بالحل المرحلي أو بالجزء المتاح أو بالدولة على أي مكان في فلسطين، حرب ١٩٦٧ كانت ضربة قدر حددت معالم الطموح الفلسطيني على المستوى الدولي، والعالم بدأ يدفع الفلسطينيين للقبول بغزة والضفة كأنها أراض محتلة وأن إسرائيل لا تحتل أراضي ٤٨.

بسام درويش: هذا حدث بعد العام ٦٧، فلسطينياً، ما تبقى من الأرض الفلسطينية كان جزءاً مع الأردن، وكان هناك جزء آخر وديعة مع سورية وهو الحمة، والجزء الثالث مع مصر، وكان الحس والخيار القومي هو السائد مع مصر والأردن في التعامل مع ذلك. وكانت فكرة أننا نريد التحرير هي السائدة ولم يكن هناك هدف وطني فلسطيني خاص.

لم يدفعنا العالم لفكرة عام ٦٧، بل في العام ٦٨ بدأ يُطرح الأمر في «فتح» وبدأ في الحلقات

الضيقة الحديث عن الأولويات، بمعنى أن أولويتي أن أثبت هويتي. حركة فتح سبقت الآخرين في موضوعين، أولهما التأكيد على الهوية الوطنية الفلسطينية وبدأت تبرز أهدافها، لذلك كانت أول حركة تشير لكلمتي الوطن وفلسطين في اسمها، ولم يكن هناك إشارة لأي شيء عربي أو إسلامي، بل ركزت على الهوية الفلسطينية. الموضوع الآخر وهو التركيز على منطلقاتها وبعدها وعمقها الفلسطيني من خلال العمل لفلسطين وتحريرها، وهذا كان ما قبل عام ٦٧ وكان حساً غير متبلور بشكل صحيح ولكن بدأ بالتبلور فعلياً عام ٦٨، وبدأ التفكير فلسطينياً بإثبات الهوية الفلسطينية فوق الأرض، في العام ١٩٦٨ بدأ الحديث عن دولة فلسطينية، وكانت هذه برأيي بداية عقلنة المشروع الوطني الفلسطيني وتحديد أولوياته.

سياسات: لو لم يكن هناك احتلال لقطاع غزة والضفة الغربية، إلى أين كانت ستتجه أنظار الوطن والمشروع الوطني الفلسطيني؟

نبيل الكتري: كان هدف الاحتلال الرئيس في العام ٦٧ الإبقاء على الدولة الإسرائيلية في حدود ٤٨ وتمكين إسرائيل كدولة موجودة على الأرض، إعادة الاحتلال أعطاها المدة الزمنية الأطول لحماية مشروعها الصهيوني في السيطرة على الأرض الفلسطينية، لكن إذا أردنا الحديث عن ضرب منظمة التحرير فالأمر بدأ مبكراً. لكن لاحظ متى كان دخول الحركة الإسلامية على خط منظمة التحرير؛ عندما دخلت مشاريع التسوية انضمت إلى الفصائل العشرة.

سياسات: السؤال هنا، لو لم يكن هناك احتلال إسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، إلى أين كان سيتجه المشروع الوطني الفلسطيني؟

بسام درويش: قد تستغرب أن مسألة الكيانية الوطنية الفلسطينية لم تكن مطروحة، بمعنى كيانية سياسية، كان الهدف هو التحرير بدليل أن منظمة التحرير نفسها عندما أنشئت في ميثاقها لا توجد أي فقرة تتحدث عن الاستقلال بل فقط التحرير. ثانياً، منظمة التحرير حين انطلقت لم تكن معنية بغزة والضفة، وهذا كان في ميثاقها القومي، حتى جيش التحرير الفلسطيني الذي تم إنشاؤه للمنظمة رؤساء أركانه كانت الدول المضيفة تعينهم، كان يبدو هذا منسجماً لأن التيار الأبرز في ذلك الوقت كان التيار القومي، النكسة أحدثت حالة من الإرباك، لهذا السبب تعثر من العام ٦٧ أو ٦٨ حتى العام ٧٤ تبني البرنامج المرحلي. قام الاحتلال بإيقاظنا للنظر في الهوية الوطنية الفلسطينية.

سياسات: كان هناك خوف من إقدام إسرائيل على ضم غزة والضفة كيافا وحيفا؟

بسام درويش: لا لم يكن الأمر كذلك، لأننا كنا نريد التحرير، وهذا ما جعل مصطفى حافظ يجند من المخيمات، وبدأت الجماهير بالتفكير في تشكيل الكف الأحمر والكف الأخضر، وعشرات المنظمات التي تتطلع إلى التحرير، أرادت أن تحارب، لكن بعد حرب الاستنزاف ماذا تريد أن تكون؟ جزءاً مستقلاً أم تابعاً، وهذا لم يكن مطروحاً، كان الحديث عن العودة والتحرير ولم يكن الحديث عن الدولة الفلسطينية، بدأ الحديث عن الدولة الفلسطينية بعد حدثين، الحدث الأول هو انتزاع منظمة التحرير الاعتراف العربي في العام ٧٣ وتعزز هذا في العام ٧٤. الحدث الثاني

هو تعديل الميثاق الوطني الفلسطيني حتى تمت إزالة الفقرات التي تنتقص من سيادة منظمة التحرير.

في جانب آخر، أثير قبل قليل أن الفرق بين الإسلاميين في غزة والضفة هو المسألة الوطنية، بغزة كانوا ملحقين بالإدارة المصرية، في الضفة الغربية كانوا جزءاً من النظام، أريد التذكير هنا أن الإخوان المسلمين هي الحركة السياسية الوحيدة التي لم تدن أحداث أيلول في العام ١٩٧٠، وهي الحركة السياسية الوحيدة التي كانت تعمل علناً في الأردن في السبعينيات.

كمال أبو شاويش أول مرة طرحت فيها فكرة الكيانية كانت في ١-١٠-١٩٤٨ حكومة عموم فلسطين بقيادة أحمد حلمي باشا، نضجت الفكرة عندما خرجت الحركة الوطنية للعمل المسلح.

سياسات: هذه كانت في غزة.

كمال أبو شاويش: عندما خرجت قيادة اللجنة العربية العليا نهاية العام ٣٦ لم تعد إلى الأراضي الفلسطينية، عادت إلى قطاع غزة والتأم المجلس الوطني في الأول من تشرين الأول من العام ٤٨ وأنشئت أول حكومة وسميت حكومة عموم فلسطين، وكان رئيسها أحمد حلمي باشا، واعترفت بها جميع الدول العربية المستقلة والأعضاء في جامعة الدول العربية باستثناء الأردن. رداً على هذا عقد المجلس الوطني في اليوم نفسه اجتماعاً في عمان في سينما البتراء بطلب من أبو الهدى رئيس الوزراء الأردني آنذاك، جمع وجهاء أردنيين وفلسطينيين، وأوصى المؤتمر بعقد مؤتمر أريحا في كانون الأول ليدشن فكرتين، هما وحدة الضفتين تحت قيادة التاج الملكي للقضاء على فكرة الكيانية الفلسطينية ممثلة بدولة ووأدها، طبعاً تم الضم، والبرلمان الأردني أقر الضم، وشُكل أول برلمان مشترك بين الضفتين وحكومة مشتركة، في المقابل أصبحت مصر وفق اتفاقية رودس تدير قطاع غزة.

ماتت حكومة حلمي باشا مع الأيام وانتهت بوفاة الرجل، بقيت فكرة الكيانية ضبابية غير متحدث عنها حتى إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية، وهذه كانت إحدى التجارب المهمة لفهم تطور الكيانية الفلسطينية. في موضوع منظمة التحرير لم تكن إبداعاً فلسطينياً وإنما كانت ضرورة عربية لاحتواء أزمة النكبة، وبحثوا في قمة أنشاص وغيرها كيف ننشئ للفلسطينيين كياناً، وكان عبد الناصر طليعياً في هذا الموضوع، حين قال إن على الفلسطينيين أن يتولوا أمورهم بأنفسهم، فأنشئت منظمة التحرير الفلسطينية واشترط على هذا الكيان الوليد ألا يكون انفصالياً. هناك حدثان خطيران وهما، الحدث الأول هو الثورة في الجزائر عام ٦٢ وانتصارها بأيد محلية دون أن تحظى بالبعد القومي، بمعنى عدم تحريرها من الجيوش العربية بل المقاومة الجزائرية بدعم عربي هي التي حررت الجزائر، وهي كانت النموذج الذي ألهم الحركة الوطنية الفلسطينية. الحدث الآخر المهم في مطلع الستينيات هو فشل الوحدة العربية بين مصر وسورية في شباط ٦١، وهذا أعطى انطباعاً بأن فكرة الوحدة ثم التحرير هي فكرة غير قابلة للتنفيذ. تعززت بهذين الحدثين فكرة الكيانية الفلسطينية. أنا أتفق تماماً أنه لولا احتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة لظل للأسف قطاع غزة يدار من الحكومة المصرية والضفة

الغربية بشكل ما قانوني أو إداري مع الأردن. انتبهوا إلى أن فك الارتباط القانوني والإداري مع الأردن تم فقط في العام ٨٨.

سياسات: بعد إعلان الدولة؟

كمال أبو شاويش: ليس بعد إعلان الدولة، بل إعلان الدولة جاء رداً عليه. عودة إلى السؤال الأساسي أنه لو بقيت الضفة وغزة بعيدة عن الاحتلال الإسرائيلي هل كان سيترك لنا فرصة إنشاء كيان مستقل بعيد عن سطوة الأنظمة العربية وسيطرتها، بتقديري الوضع كان سيكون صعباً ربما كان مطلوباً من الحركة الوطنية جهد مضاعف جداً لمحاولة إقامة كيان وسيظل هذا الكيان منقوص السيادة وسيظل تحت الوصاية وسيظل مرهوناً بفتح أو إغلاق المعبر وإرضاء الحكومة الأردنية والحكومة المصرية، لكن أحداث حرب حزيران جعلت الجميع ينتبهون إلى الفكرة الجديدة. هناك حدثان ساهما في هذا وهما هزيمة الأنظمة العربية في نكسة العام ٦٧ وهزيمة الفكرة القومية. ثانيهما معركة الكرامة التي لا ينتبه إليها البعض أحياناً، ومن ثم فتحت الأبواب على مصراعيها أمام الحركة الوطنية الفلسطينية وأمام حركة فتح أن تمثل النموذج البديل، وهنا جاءت فكرة تنحي الشقيري طواعية أو بضغط مصري، وفتح عبد الناصر ذراعيه للحركة الوطنية التي تشكل بديلا.

نبيل الكتري: لاحظ أن العمل الفدائي الذي حاولت مصر تشكيله من خلال فدائيي مصطفى حافظ كان بالأساس استخبارياً أكثر منه تحريرياً.

في موضوع الجزائر، الجزائريون في وقت من الأوقات خرجوا من مصر لأن المصريين حاولوا أن يسطو على القرار الجزائري، فجزء من قياداتهم انتقل إلى تونس بينما نحن كان الهدف الرئيس الإبقاء على القرار الوطني الفلسطيني.

سياسات: ٥٠ عاماً من الاحتلال لم تمر بسهولة. خلال ٥٠ عاماً أبدع الشعب الفلسطيني في الأرض المحتلة أساليب مختلفة أبرزها الانتفاضة الأولى وقبلها العمل المسلح في السبعينيات من المجموعات المسلحة التابعة لفصائل منظمة التحرير الفلسطينية ودخول الإضراب السلمي وحرق الهويات والحركة الطلابية وما إلى ذلك. الاحتلال لم يمر بسهولة على الرغم من كل النكسات التي تحدثنا عنها.

نبيل الكتري: العمل الفدائي الذي كان قائماً في الضفة والقطاع هو عمل تحريكي في الأساس ولم يكن عملاً تحريرياً لأن موازين القوى كانت مختلفة تماماً، كان الهدف الرئيس دغدغة المواقف السياسية للقبول بالأطروحات السياسية الموجودة، لذلك اقتنصت حركة فتح الفرصة وبدأت تؤمن بموضوع المرحلية ليقينها أن التحرير لا يتم إلا بالوصول إلى جزء من الأرض.

سياسات: ولكن ماذا عن العمليات التي ابتدعها السكان المحليون في الأرض المحتلة لمقارعة الاحتلال؟

نبيل الكتري: الهدف الرئيس منها تقوية التمثيل الوطني الفلسطيني وتفعيله في إطار منظمة التحرير الفلسطينية والاعتراف بها، وإذا رأينا أن أكثر ما حرك الأمور للوصول إلى اتفاقيات هي الانتفاضة. لكن مسألة العمل الفدائي كان الهدف معروف منه بشكل واضح، لا يمكن أن يكون التحرير بالعمل الفدائي على جزء من

الأرض، كان هناك دعم دولي وإقليمي وكانت الدول الاشتراكية تدعم حركات التحرر.

سياسات: بماذا تميز النضال الفلسطيني في الأرض المحتلة؟

كمال أبو شاويش: مر بمراحل متعددة منذ العام ٦٧ حتى العام ١٩٩٤ بمنحنيات يمكن رصدها صعوداً وهبوطاً.

في بدايات الاحتلال كان واضحا أنه كانت هناك مجابهة ومقارعة عسكرية وأمنية خشنة، وكان يقال حتى العام ١٩٧١ أن غزة في النهار هي للاحتلال وفي الليل للفدائيين، كان هناك العشرات من العمليات بشكل مكثف لدرجة أن قيادة حركة فتح وخصوصاً الأخ أبو عمار نزل في أكثر من دورية إلى الضفة الغربية لتشكيل تلك الخلايا. أدركت حركة فتح أن جبهة الصراع الحقيقية ليست فقط على الحدود كما كان يريد عبد الناصر بل من داخل القلعة بسبب، أولاً أن الكلفة ستكون باهظة وثانياً أنه مطلوب إيصال رسالة للعالم أن هذا الشعب لا يقبل الاحتلال. إذا مرت المرحلة الأولى منذ ١٩٦٧ حتى ١٩٧١ وهي مرحلة المجابهة الخشنة، ما بعد ذلك نجحت إسرائيل في تقليم أظافر المقاومة، وكانت الكارثة بعد حرب ١٩٧٣ التي لم تنه الصراع العربي الإسرائيلي، كانت حرب تحريكية ألقت بظلالها على المقاومة ومن ثم دلفت منظمة التحرير إلى فكرة المشاريع السلمية وبدأت فكرة انتزاع التمثيل والنقاط العشر.

نبيل الكتري: هنا نقطة، كانت هناك قوات التحرير الشعبية في فترة معينة هي القوة الرئيسة وبعد ذلك انصهرت كلها في إطار «فتح»، ونجحت «فتح» في استغلال الإمكانيات العسكرية لقوات التحرير الشعبية في العمل الفدائي في الداخل، بعد العام ٧١ تحول العمل الفدائي من قوات التحرير إلى حركة فتح.

سياسات: بماذا تميزت المرحلة الثانية؟

كمال أبو شاويش: كانت مرحلة هبوط منذ منتصف السبعينيات حتى بداية الثمانينيات، وشاهدنا أدواراً إسرائيلية تدخلية في الشأن الداخلي الفلسطيني، ومحاولة خلق قيادات شبيهة واسمها روابط القرى ورؤساء بلديات ومحاولة اغتيال القيادات الوطنية، انتبهت منظمة التحرير الفلسطينية إلى أنها أخطأت عندما لم تدخل على خط انتخابات البلديات ودعم قيادات وطنية، فأصبحت طريقة المقارعة والمجابهة مختلفة نوعاً ما أكثر نعومة من خلال التمثيل في الغرف التجارية. منذ ذلك الوقت وحتى العام ٨٧ بدأت مرحلة جديدة تماماً، شهدت انطلاقاً حقيقياً لحركة وطنية حقيقية في الداخل الفلسطيني، وبدا في هذه الحقبة المشهد كالتالي أن كل الحركات الوطنية والإسلامية بالمناسبة أيضاً زحفت بطريقة غير عادية لمحاولة التنظير والتأطير والاستقطاب وخاصة في صفوف الشباب والعمال والمرأة وكل قطاعات المجتمع، وأصبح هناك تسابق محموم لكسب الشارع الفلسطيني، وكانت فائدة مهمة جداً وهي فلسطنة المجتمع الذي حاول الاحتلال أن يحتويه من خلال عمله في الداخل وتحويله إلى عمال خدم في المستوطنات وفي بلديات تل أبيب وضواحيها، وكانت الحركة الوطنية الفلسطينية بوعي أو بشكل تلقائي تعمل بعكس ما تريده إسرائيل بأنها تحاول زرع هذه الثقافة الوطنية داخل الشباب، كان الانفجار وكان التضخم عندما

وصلنا إلى الانتفاضة. الانتفاضة كانت عشوائية وبدأت بحادثة طرق عادية ولكن حجم التخمر الوطني والوعي الوطني لدى جيل الشباب جعل الانتفاضة تستديم أكثر وأعطاها العمق بأن الأوان قد حان للانفجار لأن الأراضي الفلسطينية كانت تعوم على برميل من الكبريت.

صنفنا تطور فعل المقاومة والمواجهة في الأرض المحتلة إلى مراحل ثلاث، ولكن كانت الحركة الوطنية الفلسطينية حاضرة باستمرار ولكن ربما القمع الإسرائيلي الهائل والشديد جداً على مدى الخمسين عاماً من الاحتلال كان قوامه مئات الآلاف من الأسرى والآلاف من الشهداء والجرحى والمبعدين والنازحين وكم هائل من تضحيات الشعب، تلك اللحظة التي وصلنا إليها في العام ٩٤ لم تكن هبة أو منة سقطت من السماء بل كانت نتيجة تضحيات جسام مرت بها الحركة الوطنية الفلسطينية، الفكر السياسي في كل مرحلة كان يتبلور وفقاً لكل مرحلة. يمكن أن نخلص هنا إلى القول إن رؤية الحركة الوطنية الفلسطينية كانت وفق منحنى التطلعات الفلسطينية تصعد وتهبط أيضاً وفق الظرف الإقليمي والعربي وكان قمة انتكاستها ما بعد ٦٧ وهبطت أكثر للأسف بعد العام ١٩٧٣ وانتهت فكرة أن الأمة العربية والجيوش العربية قادرة على التحرير، وأصبح واضحاً أن الهدف من حرب ٧٣ هو التحريك لا التحرير.

سياسات: إحدى أهم أدوات الصراع كانت الجامعات، الحركة الطلابية رفدت الحركة الوطنية في الداخل بأهم رموزها الآن.

نبيل الكتري: الحركة الطلابية بشكل أو بآخر كانت أهم معول في فترة من الفترات التي حدث فيها الانقضاض على منظمة التحرير، فقد كانت المدافعة عن القرار الوطني الفلسطيني في الداخل، وكان ذلك بارزاً في جامعتي بيرزيت والنجاح ومن ثم كانت المعول الأساسي في المجموعات المسلحة في الانتفاضة بالتحديد وتصعيد العمل الفدائي الذي كان يعتمد في الثمانينات بشكل كلي على الحركة الطلابية سواء على الطلاب العائدين من الدراسة من الخارج لإعادة تشكيل مجموعات مسلحة، حتى العمليات المسلحة تفجرت بعد موضوع الدفاع عن القرار الوطني الفلسطيني المستقل، كان الهدف هو توجيه الضربات الموجعة للإسرائيليين من خلال العمل الفدائي سواء بالضفة الغربية أو في القطاع، وتجد أن أغلب قيادات المجموعات والقابعين في السجون من الحركة الطلابية.

سياسات: العمل الطلابي جزء من مقارعة الاحتلال والاشتباك اليومي معه.

نبيل الكتري: مقارعة الاحتلال جزء مهم في الدفاع عن القرار الوطني الفلسطيني المستقل. هذا النجاحات التي كانت تحققها الحركة الوطنية في إطار الجامعات كان لها مردود إيجابي على مكانة المنظمة ودورها، واستغلال الحالة ما بعد ذلك. عند اندلاع الانتفاضة كانت الفرصة مواتية لاستغلالها للوصول إلى مشروع سياسي يهدف إلى الوصول إلى أوسلو.

كمال أبو شاويش: هناك فترة غامضة في التاريخ الوطني الفلسطيني لم يتم تناولها بشكل كاف وهي منذ بداية العام ٨٠ وحتى العام ٨٧. أعتقد جازماً أن هذه الفترة هي أيقونة التاريخ الوطني الفلسطيني في الداخل. كلما كانت تتعرض منظمة التحرير الفلسطينية إلى الخنق ومحاولة

الاندثار فإن الأرض المحتلة والحركة الطلابية تحديداً تجر خلفها الحركة العمالية والنسوية، كانت هي التي تمثل طوق النجاة وكانت ذروتها مثلاً في العام ٨٢. بعد الخروج من بيروت عملياً لم يتبق لمنظمة التحرير غير بعض المكاتب والقوات الموجودة في اليمن وبعض المناطق التي تبعد آلاف الأميال عن الاحتلال، إذن نتحدث عن مشروع كاد يودي بحياة المنظمة، انفجرت الحركة الوطنية منذ ٨٢ حتى ٨٤ بشكل كبير، وكلنا نذكر المجلس الوطني الفلسطيني عام ٨٤ عندما أريد سلب القرار الوطني الفلسطيني المستقل، وكادت بعض الأنظمة العربية تنجح في سلب القرار وخرجت وانتفضت الجامعات الفلسطينية وكان الشهيد شرف الطيبي وصائب أبو الدهب. وهذا لفت انتباه الجميع إلى أهمية الحركة الوطنية وأعيد الزخم للأراضي المحتلة، وأصبح تركيز «أبو جهاد» ينصب هنا على الحركة الطلابية في الداخل. الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة لها رافدان رئيسان لا ثالث لهما، الحركة الأسيرة والحركة الطلابية، عندما كانت الحركة الأسيرة مهتمة ومنهمكة بالعمل الأمني العسكري المباشر كانت الحركة الطلابية على النقيض تماماً منهمكةً بالعمل التنظيمي والاجتماعي وخلق فكرة التضحية والعطاء والمجتمع والمشاركة والعمل التطوعي والقيم التي خدمت الانتفاضة القادمة، وبالتالي يمكن القول إن من حمل الانتفاضة الأولى كان الحركة الطلابية وليس الحركة الأمنية والعسكرية والحركة الأسيرة. قد يبدو أن التاريخ لم ينصف هذه المرحلة المعتمة في تاريخنا المعاصر.

نبيل الكتري: حتى المجموعات الفدائية لحركة فتح منذ العام ٨٣ حتى العام ٨٧ اعتمدت على قيادات الحركة الطلابية بقيادة رفيق السالمي.

سياسات: خمسون عاماً من الاحتلال لم تمر حتى في الخارج.

بسام: الشعب الفلسطيني في جميع أماكن وجوده وبعد استكمال احتلال فلسطين وجزء من الأرض العربية ابتكر أساليب نضال جديدة غير تلك الأساليب التقليدية والتي تحدث عنها الأخوة سواء داخل الأرض المحتلة أو في الشتات.

في الشتات التحمت فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بجماهير الشعب الفلسطيني وخاضت معارك من نوعين، معارك في مقارعة الاحتلال ومعارك للحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية، وسجلت مفاصل مهمة خلال هذا التاريخ، ودائماً كان الشعب الفلسطيني أوعى من قيادته، وهذه الجملة كان يرددها الزعيم الخالد أبو عمار، بمعنى أنه كان يدرك الخطر ويتحرك، وبعد ذلك تتلقاه القيادة السياسية. مثال على ذلك وهو في لحظة التطاول على المنظمة ومحاولة ضرب المنظمة عبر شقها تحرك الداخل لحماية المنظمة في وقت حرب المخيمات، وكانوا يتوقعون أن المنظمة قد انتهت بدليل أنه كانت هناك قمة عربية تعقد ومكث الراحل ياسر عرفات ساعتين في الطائرة حتى سمح له بالنزول وتحركت الانتفاضة الثانية وتحرك أهلنا في الشتات. كانت المؤسسة بأطرها كافة منخرطة دائماً في إثبات هويتها الوطنية الفلسطينية بصرف النظر عن النظام الحاكم الذي تعيش في كنفه ومنخرطة أكثر في مواجهة الاحتلال.

نبيل الكتري: عند الحديث عن الحركة الطلابية ودورها في الخارج يجب ألا ننسى

دور الكتيبة الطلابية التي إذا ما أعطيناها حقها فهي القراءة الحقيقية لدعم الانتفاضة من خلال أسرها الجنود الستة، لأن الكتيبة الطلابية هي التي أسرت الجنود الستة. بالتالي الكتيبة الطلابية حتى في الخارج كان لها دور كبير، الآلاف من الطلبة الفلسطينيين تطوعوا في الحرب اللبنانية وهم الذين قاوموا وواجهوا وهم الذين استمروا في المقاومة وجزء أساسي وافد من قيادات الحركة الطلابية عادوا إلى غزة والضفة الغربية وقاموا بتشكيل المجموعات الفدائية التي كان على رأسها رفيق السالمي وغيرها من المجموعات في الضفة.

كمال أبو شاويش: خمسون عاماً مريرة ودرامية بحق الشعب الفلسطيني على الرغم مما حصل من مجازر وحروب وحصار ومحاولة أسرلة وتهجير ونازحين وعودة وارتفاع وانخفاض منحنى التطلعات الفلسطينية، لا يزال الشعب الفلسطيني قابضاً على جمرة الفكرة، فكرة الوطنية الكيانية الفلسطينية، كما قارع الاحتلال على مدى خمسين عاماً وعلى مدى قرن منذ الانتداب البريطاني. الشعب الفلسطيني بقواه الحية وجماهيره قادر على الاستمرار، كل ما هو مطلوب من الحركة الوطنية الفلسطينية أن تؤّمن له الوسائل الكفيلة باستمراره بالمقارعة، ممنوع استنزاف هذا الشعب بقضايا هامشية، مضر جداً أن نضيع ونشتت هذه الطاقات الداخلية، مهم جداً أن نحافظ عليها في حضانة الوطن لكي تكون جاهزة في كل لحظة وأن تستمر إلى أن تحقق أهدافها في الحرية والعودة وإقامة الدولة الفلسطينية.

الحكم المحلي في أجندة السياسات الوطنية
الواقع وضرورات التغيير

أحمد غنيم*

مقدمة

انقضت سنوات طويلة من عمر السلطة الوطنية الفلسطينية قبل أن تصل الحكومات المتعاقبة إلى قناعة بأهمية وجود رؤية واستراتيجية واحدة تشمل مستويات العمل كافة، الوطني والنضالي، السياسي الاقتصادي، الاجتماعي والبنيوي، المحلي والدولي. وبعيداً عن الخوض في العنوان الرئيس للأجندة «المواطن أولاً» - والذي يحتوي على كثير من الدلالات، لكنه ليس كافياً للتعبير عن واقع التحدي الجوهري الذي يواجه الشعب الفلسطيني، وهو تحدي حماية الأرض والمواطن معاً، فكلاهما عنوان لجوهر الصراع مع الاحتلال، فمن ناحية، تقوم السياسة الصهيونية منذ إنشاء دولة الاحتلال على إنكار وجود الشعب الفلسطيني وتعمل على تهجيره وطرده من أرضه، إلى درجة يمكن وصف تلك السياسة بسياسة التطهير العرقي، ومن ناحية أخرى تسعى تلك السياسة إلى التهام أوسع مساحة من الأرض الفلسطينية ومصادرتها لصالح مشروع الاستيطان - حبذاً لو حملت أجندة السياسات الوطنية، عنوان «الأرض والمواطن أولاً»، وهذا يضع موضوعة اللاجئين الفلسطينيين أيضاً في سياقها وضمن المسؤوليات السياسية والوطنية للحكومة الفلسطينية، بالمواطنة وبما لا يتعارض مع حق العودة وفقاً للقرار ١٩٤، ومن المهم ألا يفهم مما سبق أن أجندة السياسات الوطنية لم تهتم بالمحور المتعلق بالوطن، فقد تداخل مع محاور تلك الأجندة كلها، ومن العدل أيضاً ألا نتجاهل كثيراً من النوايا الحسنة والرغبة في تحمل

* ناشط سياسي وباحث

المسؤولية اتجاه المواطن في العنوان المستخدم.

لم تنل أجندة السياسات الوطنية- التي أقرها مجلس الوزراء وباتت تحكم أداء الحكومة الفلسطينية بوزاراتها ومؤسساتها وقطاعات العمل المختلفة- الاهتمام الذي تستحق، في ضوء ازدحام الأجندة الوطنية بالقضايا الكبيرة والخطيرة، ما يدفع إلى محاولة فتح النقاش حول أحد محاور تلك الأجندة، وهو المحور المتعلق بقطاع الحكم المحلي، والذي ركّز على ثلاثة أبعاد جوهرية هي: إعادة هيكلة الهيئات المحلية، وتطوير الأداء ومستوى الخدمات وتحسينهما، والتنمية الاقتصادية المحلية سواء بالاستناد إلى موارد النهوض الذاتي للهيئات المحلية أو بالشراكة مع القطاع الخاص ومقوماته.

ما أحاول عرضه هنا، هو رؤية لتحول متدرج من الإدارة المحلية وفقاً للواقع الحالي إلى الحكم المحلي، وذلك للمساهمة في وضع أجندة السياسات الوطنية في سياق عملي على الأرض، وذلك في ضوء تردد الخطط التنفيذية التي يتم تداولها في أروقة جهات الاختصاص وضبابيتها.

أولاً: سياسة إعادة هيكلة الهيئات المحلية

في بند السياسة الوطنية السابعة من أجندة السياسات الوطنية، وتحت عنوان استجابة الهيئات المحلية للمواطن ورد ما يلي:

- إصلاح قطاع الحكم المحلي وإعادة هيكلة الهيئات المحلية.
- تعزيز اللامركزية في توفير الخدمات على المستوى المحلي، حال توافر القدرة لدى الهيئات المحلية على ذلك.
- توسيع صلاحيات الهيئات المحلية في جباية الضرائب وإدارة الموارد المحلية.
- تطوير نظام فعّال لتحويل العائدات الضريبية من الهيئات المحلية وإليها.
- تنمية الاقتصاد المحلي.

لا شك في أن السياسات الواردة أعلاه تجيب عن ضرورات ملحة في تغيير الواقع الحالي للهيئات المحلية، سواء المتعلقة بمدى الصلاحيات التي تتمتع بها الهيئات المحلية، أو من حيث عدد تلك الهيئات أو أداؤها أو نوع الخدمات التي تقدمها للمواطن وجودتها، أو ضرورات التنمية الاقتصادية المحلية. غير أنها تركت السؤال الأهم دون إجابة، وهو أي نوع من الإدارة المحلية نريد؟

لعل إجابة السؤال المذكور لم تغب عن ذهن واضع السياسات المذكورة، لكنه عزف عن التقدم إلى السؤال لإدراكه حجم المتطلبات في الموارد والقدرات المادية والبشرية للهيئات المحلية والتغيرات التشريعية والقانونية الضرورية التي تحتاجها عملية الانتقال من النموذج الحالي إلى نموذج أكثر تقدماً، ومع ذلك فإنني أعتقد أن الفرصة ما زالت قائمة لإحداث التغيير المطلوب في الخطط التنفيذية لأجندة السياسات الوطنية وضمن الاستراتيجية القطاعية التي تم إقرارها، «استراتيجية قطاع الحكم المحلي». إن التصور التالي هو محاولة لاقتراح خارطة طريق للتدرج في الانتقال من نموذج الإدارة المحلية الذي يقوم عليه النظام الحالي للهيئات المحلية إلى نموذج الحكم المحلي.

مفهوم إعادة الهيكلة

إعادة الهيكلة الإدارية وسيلة رئيسة لتحقيق رفع كفاءة الأداء وإزالة القيود التي تحدُّ من الإنتاجية وتعوق حركة التفاعل الطبيعي بين المتغيرات المرتبطة بالإدارة، من خلال إحداث تغييرات جذرية فاعلة في الأوضاع والأساليب والمفاهيم الإدارية السائدة، وفي كل ما يرتبط بها ويتفاعل معها من عوامل اقتصادية واجتماعية وسياسية.

إعادة هيكلة الهيئات المحلية في فلسطين - بين الإدارة المحلية والحكم المحلي

في ضوء أجندة السياسات الوطنية وضرورة تطوير منظومة قطاع الحكم المحلي، من الأهمية بمكان إعادة النظر بالواقع الحالي للهيئات المحلية الفلسطينية كما بمفهوم الحكم المحلي في فلسطين، الذي يقوم عملياً وقانونياً على أساس الإدارة المحلية، بينما يستخدم رسمياً مفهوم الحكم المحلي، حيث إن السلطات والصلاحيات التي يتمتع بها نظام الإدارة المحلية في فلسطين يقوم على توزيع المهام الإدارية بين الحكومة المركزية وهيئات محلية منتخبة ومستقلة، تؤدي وظيفتها تحت إشراف الحكومة المركزية ورقابتها. ما يعني أن سمة الإدارة المحلية في فلسطين وإن قامت على درجة من اللامركزية والاستقلالية الإدارية، فإنها تقع تحت طائلة القانون الإداري، وتستمد سلطاتها عن طريق تفويض من الحكومة المركزية يمكن تمديده أو سحبه أو تقنينه كلما أرادت الحكومة أو دعت الحاجة إلى ذلك. فيما تعتبر السلطات في نظام الحكم المحلي مكتسبة وغير قابلة للتصرف من الحكومة المركزية إلا عبر إجراءات معقدة، حتى لو نشأت من خلال التشريعات البرلمانية، لأن تلك السلطات مُستمدة من الدستور المُنشئ للدولة وليس من قانونها الإداري الواقع تحت طائلة القانون الدستوري.

يقوم نظام الحكم المحلي، أيضاً، على توزيع الوظيفة السياسية بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية، ما يعرف باللامركزية السياسية.

وضمن هذا المعنى، فإن الإدارة المحلية تهتم بالجوانب التنفيذية فقط، بينما تمتد صلاحيات الحكم المحلي إلى الجوانب السياسية والتوجيهية، وتتمتع بقدر من الصلاحيات في المجالين التشريعي والقضائي، إلى جانب وظائفه التنفيذية، فالحكم المحلي لا يقتصر على تقديم مجموعة من الخدمات وإنما يشمل، أيضاً، الحفاظ على حياة المواطنين وحريتهم، وتهيئة المجال للمشاركة الديمقراطية والحوار والتنمية المحلية المستدامة وتسهيل مختلف العمليات التي تقود إلى تحسين نوعية حياة المواطنين.

خلفية التشكيل الحالي للهيئات المحلية في فلسطين

تتطلب إعادة النظر في الواقع الحالي بالضرورة إعادة هيكلة منظومة الإدارة المحلية، التي تضم ٤٢١ هيئة محلية، تشكلت في واقع سياسي واقتصادي معقد، سواء تلك التي أُنشئت خلال العقود السابقة منذ الدولة العثمانية، أو التي تشكلت تحت ضغط اللحظة مع تأسيس

السلطة الوطنية الفلسطينية، حين كانت الأولوية لتجسيد بنية السلطة على أرض الواقع، ومواجهة تحديات ممارسة الحكم وإدارة صلاحيات تم نقلها من دولة الاحتلال إلى السلطة الوطنية بناء على اتفاق أوسلو سنة ١٩٩٣ بعد سنوات من الظلم والقهر عانت خلالها الهيئات المحلية الفلسطينية من سطوة إجراءات دولة الاحتلال وقسوتها، والتي حالت دون تطور الواقع السياسي والإداري والتنموي في فلسطين، وحرمت الفلسطينيين من أبسط الاحتياجات في مجال البنية التحتية والخدمات، فطيلة سنوات الاحتلال من العام ١٩٦٧ وإلى العام ١٩٩٥، لم يعبد طريق واحد داخل المدن أو القرى الفلسطينية، وتركت معظم القرى دون شبكات مياه أو كهرباء أو نظام لإدارة النفايات الصلبة، وخلت جميعها من شبكات الصرف الصحي، وظلت تجمعات سكانية كثيرة من دون إدارة أو تنظيم محلي، ولم تُرفع إلاّ بلدية واحدة هي يطا لأسباب لا تغيب عن ذهن أحد في تلك الفترة، ما دفع السلطة الوليدة إلى الامتداد نحو كل تجمع سكاني وتشكيل الأطر والهيئات المحلية للاستجابة للمتطلبات الميدانية، وتعويض النقص الخطير في بنية النظام المحلي من حيث عدد الهيئات المحلية وصلاحياتها ونوعية الخدمات الأساسية التي تقدمها للمواطن.

نجحت السلطة الوطنية الفلسطينية من جانب في إحداث تغيير إيجابي كبير في واقع حياة الموطنين الفلسطينيين بشكل عام وفي واقع الهيئات المحلية وبنيتها، ومن جانب آخر أنتج التشكيل الجديد الذي قام على أساس ضرورات تلك اللحظة، منظومة إدارة محلية امتدت وتوسعت دون منهج أو تخطيط، ما أنتج بالضرورة حالات من القصور والعجز لدى العديد من الهيئات عن القيام بمسؤولياتها، في ظل ضعف الخبرة وشح الموارد وعدم تمكن الهيئات المحلية من امتلاك مقومات النهوض الذاتي، كما أحدث تضارباً وتعارضاً في الصلاحيات وتكراراً وتوازياً في الوظائف والمهمات بسبب التسرع في تشكيل بعض المؤسسات الرسمية بالنقل غير المدروس عن نماذج المؤسسات والوزارات في دول قريبة، الأمر الذي تطلب وبعد ما يزيد على أربعة وعشرين عاماً، إعادة النظر في الواقع القائم، خاصة في ظل التطورات في قدرات الهيئات المحلية والمنظومة الوطنية السياسية والإدارية والمحلية وخبراتها خلال السنوات الماضية، وتطور الموارد ومنظومة التخطيط العمراني والمكاني والبنية التحتية، غير أن ذلك لم يمنع ظهور جوانب من الخلل والقصور وتضارب الصلاحيات وتعارضها في العديد من الأحيان بين مكونات النظام الحالي، إضافة إلى العبء المالي الذي تعاني منه العديد من الوحدات المحلية، التي ما زالت تفتقر للموارد ومقومات النهوض الذاتي، إلى جانب المعوقات السياسية التي فرضها الاحتلال والتي حالت دون نجاح خطط التنمية على المستويين الوطني والمحلي.

إعادة هيكلة الهيئات المحلية في فلسطين الأسباب والتحديات

١. من أهم الأسباب التي تدفعنا إلى إعادة هيكلة منظومة قطاع الحكم المحلي، عدم وضوح الأسس التي قام عليها التكوين الإداري الحالي للهيئات المحلية، من حيث الإنشاء والتشكيل والتوسع، أو الدمج والفصل والإلغاء، أو نقل

التبعية، ما يتطلب إدخال تعديلات متدرجة على التنظيم القائم على فترات متتالية، خاصة في ظل غياب استراتيجية واضحة للتعديلات والتغيرات المتلاحقة التي تمت لغاية الآن، وفي ظل المستجدات في المتطلبات الإدارية والاقتصادية والتنموية، ومع عدم توافر تخطيط عام واضح، يحدد الأبعاد الرئيسة لما يجب أن تكون عليه الإدارة المحلية. كل ذلك فاقم المشكلات، وتطلب إحداث تغيير حقيقي جذري في المنظومة بأكملها من بنية وإدارة وخطط وبرامج ونشاطات الهيئات المحلية على نحو يكفل القضاء على ظواهر الارتجال والانفلات في التشكيلات ومظاهر وعوامل ضعف الأداء وسوء إدارة الموارد والتعارض في الصلاحيات والقصور في النهوض بالمسؤوليات والتسيب الإداري، كما وظواهر إهدار المال العام على الجانب النظري من متطلبات التنمية والتطوير وتكدس المؤسسات والوزارات بالخبراء الدوليين والدراسات التي تكرر نفسها في كم هائل من الأوراق والبرامج الإلكترونية المدمجة دون استخدامها أو ظهور آثارها على أرض الواقع بينما تُنحى الخبرات المحلية التي راكمت العلم والمعرفة والخبرة جانباً.

٢. هناك حاجة إلى إحداث تغيير استراتيجي شامل في مفهوم المأسسة، يضمن سير المؤسسة الفلسطينية بشكل عام، وقطاع الحكم المحلي بشكل خاص، في مسار تغيير موحد، يتّبع رؤية واستراتجية ومنهجاً وخطةً واحدةً. لا شك في أن هذا التغيير من أكبر التحديات التي تواجه مأسسة الأداء الفلسطيني بشكل عام في ظل عدم الاستقرار السياسي والحكومي، وتبدل وتغير الحكومات التي تأتي ضمن ظروف وشروط سياسية متقلبة، الأمر الذي جعل عملية التخطيط الاستراتيجي تحدّياً كبيراً ومطلباً صعب المنال، ما أخلَّ بضرورات الاستقرار السياسي والقطاعي والمهني والوظيفي في معظم وزارات السلطة الوطنية الفلسطينية، فكانت غالبية الوزارات تُعيد بناءَ استراتيجياتها وخططها من نقطة الصفر مع قدوم كل حكومة جديدة أو وزير جديد.

٣. هناك حاجة حقيقية إلى تحديد أهداف الإدارة المحلية الفلسطينية بشكل محدد وواضح في ضوء أجندة السياسات الوطنية التي أقرها مؤخراً مجلس الوزراء، وأصبحت تشكل الموجه الأول والأساس للاستراتيجية الوطنية على المستويات السياسية والاقتصادية والتنموية والقطاعية كافة.

٤. أثبتت تجربة عمل الهيئات المحلية ضرورة تبسيط الإجراءات وإزالة أشكال التعقيد والتداخل والتشابك التي تعيق العمل وتتسبب إهداراً للوقت والجهد من دون إنتاج ذي مغزى في قطاع الإدارة المحلية من خلال جهة ومكان محددين يتمكن من خلالهما المواطن من الحصول على الرخص والأذونات اللازمة لأي مشروع وضمن سقف زمني محدد.

٥. هناك حاجة إلى إعادة توزيع القوى العاملة والموارد البشرية، وإعادة التدريب وبناء قدرات العاملين داخل الهيئات المحلية وإداراتها ومجالسها، بما يتوافق وحاجات

العمل المتطور، وإلى وضع ضوابط حاكمة وحاسمة لحالات التضخم الوظيفي وإدارة الموارد البشرية للهيئات المحلية.

٦. هناك حاجة لتنمية الموارد المتاحة للهيئات المحلية، والبحث عن موارد جديدة داعمة للإيرادات، بما يشمل إمكانيات الشراكة مع القطاع الخاص لتنويع موارد الهيئات المحلية ورفع كفاءتها وزيادة العوائد المالية واستحداث برامج التنمية الاقتصادية المحلية.

٧. هناك حاجة إلى تحسين الأداء وتطوير البيئة الإدارية للهيئات المحلية بما يشمل كفاءة العاملين وتسهيل الإجراءات والاستجابة لمتطلبات التنمية المحلية، وضمان الالتزام بالقوانين والأنظمة وتكامل خطط التنمية المحلية والوطنية وتلبية احتياجات المواطن.

٨. تعزيز فرص النجاح، ما يتطلب إعادة الهيكلة الإدارية لمنظومة الإدارة المحلية وهيئاتها، والتخلص من بعض المكونات الزائدة في الوحدات الإدارية التي تشكل عبئاً بتضخمها البيروقراطي، وأحياناً بازدواجيتها التنظيمية.

٩. قد يكون شح الموارد عاملاً مؤثراً على أداء الهيئات المحلية، لكنه ليس العامل الوحيد الذي يؤثر على قدرات تلك الهيئات وإمكانياتها، فهناك عوامل أخرى متعددة تتعلق بضعف التزام الهيئات المحلية بالقيام بواجباتها بكفاءة في مجال الجباية وتنويع مواردها على أساس يتخطى مجالي الخدمات أو استخدام تشريع المخالفات وتحويلها من جزاء إلى مورد لصندوق الهيئة المحلية.

١٠. هناك حاجة إلى إعادة المراجعة المستمرة، وامتلاك أدوات ومعايير فاعلة للرقابة الإدارية والمالية والوظيفية، فإذا ما أُريد لعمليات إعادة الهيكلة أن تُحقق ثمارها المرجوة فيجب أن تتبنّى عمليات إعادة الهيكلة منهجاً تقويمياً مستمراً ينطلق من الأداء المستهدف بالتحسين، بحيث يكون التقويم المستمر لإنجاز هذه الوحدات وفق معايير محددة وواضحة وأداة قياس للأداء الإداري والمهني والتنموي في الهيئات المحلية.

١١. هناك حاجة لأداة قياس النزاهة والشفافية ومعايير محددة في مجالات عمل الهيئات المحلية كافة.

الواقع الحالي

يتشكل الواقع الحالي لقطاع الحكم المحلي من خمسة مكونات في إطار بيئة قانونية تمتد جذورها إلى عهود مختلفة، منذ الدولة العثمانية إلى السلطة الوطنية الفلسطينية، وعلى الرغم من المصادقة المبكرة على قانون الهيئات المحلية عقب تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، فإن فلسفة الإدارة المحلية لم تختلف كثيراً، وبقيت الهيئات المحلية في فلسطين تراوح مكانها مع تغيير محدود في البنية والوظائف وبعض الصلاحيات، ومنذ تشكلها وعلى مدى قرن من الزمن واجهت الكثير من التحديات والصعوبات التي عطلت تطور قطاع الحكم المحلي وأوجدت داخل مكوناته الكثير من التعارض والتضارب في الوظائف والصلاحيات.

١- مكونات قطاع الحكم المحلي في فلسطين

يتكون قطاع الحكم المحلي من خمسة

مكونات هي:

١. وزارة الحكم المحلي.
٢. الهيئات المحلية.
٣. المحافظات.
٤. اتحاد السلطات المحلية.
٥. صندوق البلديات.

٢- البيئة القانونية - القيود والمعيقات القانونية

يقوم نظام الهيئات المحلية، كما أشرنا، على أساس الإدارة المحلية وفقاً للمادة ٨٥ من القانون الأساسي، وينظم عمل الهيئات المحلية القانون رقم ١ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته، وتجدر الإشارة إلى أن هذا القانون صدر وأُقر قبل إصدار القانون الأساسي، وجاء إنشاء وزارة الحكم المحلي بهذه التسمية قبل صدور القانون المذكور والقانون الأساسي.

مادة ٨٥ من القانون الأساسي

«تنظم البلاد بقانون في وحدات إدارة محلية تتمتع بالشخصية الاعتبارية، ويكون لكل وحدة منها مجلس منتخب انتخاباً مباشراً على الوجه المبين في القانون. ويحدد القانون اختصاصات وحدات الإدارة المحلية ومواردها المالية وعلاقتها بالسلطة المركزية ودورها في إعداد خطط التنمية وتنفيذها، كما يحدد القانون أوجه الرقابة على تلك الوحدات ونشاطاتها المختلفة. ويراعى عند التقسيم المعايير السكانية والجغرافية والاقتصادية والسياسية للحفاظ على الوحدة الترابية للوطن ومصالح التجمعات فيه».

حسمت المادة ٨٥ الجدل وجسرت الفجوة بين المفهوم المتداول بشكل رسمي وهو الحكم المحلي، والواقع القانوني والدستوري لمنظومة وقطاع الإدارة المحلية، فاعتبرته إدارة محلية.

مع تمتعها بالشخصية الاعتبارية وامتلاكها قدراً من الصلاحيات، فإنها مرتبطة بالسلطة المركزية بحكم الدستور والقانون، وجاء قانون الهيئات المحلية رقم ١ لسنة ١٩٩٧ وتعديلاته في معظم المواد ليترجم هذا الارتباط بنصوص حاسمة، في معظم مجالات العمل الإداري والمالي، وذلك من خلال منح الوزير ووزارة الحكم المحلي ومجلس الوزراء حق المصادقة والاعتماد والتدخل في معظم شؤون الهيئات المحلية.

وعلى الرغم من إشارة المادة الثالثة إلى الشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي للهيئة المحلية، فإنها ربطت إدارة الهيئة المحلية بمجلس يحدد عدد أعضائه نظام يصادق علية الوزير ثم مجلس الوزراء، كما منحت المادة الرابعة حق تحديد التشكيلات وحدود الهيئات المحلية بلائحة تصدر عن مجلس الوزراء، وحصرت عملية إلغاء أو ضم أو فصل أي هيئة محلية أو تجمعات سكانية أو أجزاء منها أو أي تشكيل جديد بقرار من مجلس الوزراء، بناء على تنسيب من الوزير.

المادة (٣)

تعتبر الهيئة المحلية شخصية اعتبارية ذات استقلال مالي تحدد وظائفها وسلطاتها بمقتضى أحكام القانون. يتولى إدارة الهيئة المحلية مجلس يحدد عدد أعضائه وفقاً لنظام يصدر عن الوزير ويصادق عليه مجلس الوزراء وينتخب رئيسه

وأعضاؤه انتخاباً حراً ومباشراً وفقاً لأحكام قانون الانتخابات.

ربطت المادة ٧، مُبَاشَرة عمل المجلس بإشعار الوزير، وألزمت المادة ١٣ إعلام الوزير في حال فقدان أحد أعضاء المجلس لعضويته، ومنحت الوزير حق البت النهائي في تظلم العضو الفاقد للعضوية، وجعلت المادة (٢٠) مصادقة الوزير شرطاً لتسجيل أملاك الهيئة المحلية غير المنقولة باسم الهيئة المحلية بحيث لا تباع ولا تستبدل ولا توهب ولا ترهن ولا تؤجر مدة تزيد على ثلاث سنوات إلا بقرار من المجلس يصادق عليه الوزير. وجاءت المادتان ٢٥ و٢٦ لإيضاح الحقوق الضريبية للهيئات المحلية على الحكومة المركزية، وربطت المادة ٢٨ صلاحيات شطب العوائد أو تخفيضها بموافقة الوزير، واشترطت المادة موافقة الوزير على أي صرف خارج الميزانية من صندوق الهيئة المحلية، واشترطت المادة واحد وثلاثين مصادقة الوزير على الموازنة وأي تعديل فيها، واشترطت المادة ٣٣ تقديم رئيس الهيئة تقرير السنة المالية الحساب الختامي للمصادقة من الوزير وأعطت المادة ٣٣ للوزير حق وضع النظام المالي وإقراره للهيئة المحلية، والمادة ٣٤ نظام اللوازم، وأعطت المادة ٣٥ للوزارة مراجعة أعمال الهيئة الإدارية والقانونية والمالية كافة.

أما فيما يتعلق بالمكانة القانونية للمحافظات في قطاع الحكم المحلي، فإن المادة ٨٥ لم تكن كافية لحسم توازي الوظائف والصلاحيات، فمن الناحية القانونية لم ينص القانون الأساسي الفلسطيني العام على التقسيمات الإدارية، وليس هناك أي تشريع يقرر وجود هذه التقسيمات وموقعها من التنظيم الإداري الفلسطيني، وقد استندت المحافظات إلى المرسوم الرئاسي رقم ٢٢ لسنة ٢٠٠٣ حيث نصت المادة ٥ على صلاحيات المحافظ.

مادة (٥)

اختصاصات المحافظ وصلاحياته، يتولى المحافظ ممارسة الاختصاصات والصلاحيات الآتية:

١. الحفاظ على الأمن العام والأخلاق والنظام والآداب العامة والصحة العامة وحماية الحريات العامة وحقوق المواطنين.
٢. حماية الأملاك العامة والخاصة وتحقيق الأمن في محافظته يعاونه في ذلك قادة الشرطة والأمن العام في المحافظة وأن تكون هناك اجتماعات دورية ودائمة بينهم.
٣. العمل على الرقي الاقتصادي والعمراني والاجتماعي في المحافظة وتحقيق المساواة والعدالة وضمان سيادة القانون.
٤. اتخاذ التدابير والإجراءات كافة اللازمة لمواجهة الكوارث الطبيعية والحوادث ذات الأهمية.

المادة رقم ٥ في المرسوم الرئاسي المذكور أبقت حالة من الالتباس والتداخل بين صلاحيات الهيئات المحلية وبين صلاحيات المحافظ، وزاد الأمر تعقيداً عدم معالجة ما ظل معمولاً به من قانون رقم ٧٩ لسنة ١٩٦٦ قانون تنظيم المدن والقرى والأبنية، الذي ينص على رئاسة المحافظ اللجنة اللوائية للتنظيم والبناء، ما أبقى التداخل

في الصلاحيات قائماً من الناحية القانونية وإن كانت حدته على أرض الواقع أقل.

يتضح مما سبق أن هيئات الإدارة المحلية تتمتع بصلاحيات محدودة، وهي مطالبة بالرجوع للوزير أو الوزارة أو مجلس الوزراء في كل شؤونها، وإذا كان هذا معقولاً في المرحلة الأولى لتأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية، فإنه يعتبر اليوم أحد العوامل المعطلة لتطور الهيئات المحلية، وفي هذا الإطار فإن إعادة هيكلة الهيئات المحلية تتطلب مراجعة الإطار القانوني الناظم للعلاقة بين الهيئات المحلية والحكومة المركزية، وتحدد مسافة التركيز الإداري أو مسافة اللامركزية التي تمكن الهيئات المحلية من تحديد أولوياتها التنموية والاقتصادية وإدارة مواردها باستقلالية تستجيب لتطورات الواقع وتلبية احتياجات المواطنين وتسهيل الإجراءات وتحسين الأداء.

يقوم جوهر عملية إعادة الهيكلة على الإجابة عن السؤال الأساس الذي يعتبر الهدف الأول لعملية إعادة هيكلة الهيئات المحلية، ما هو نوع الإدارة المحلية التي نريد؟

٣- التطور العشوائي في تشكيل عدد من الهيئات المحلية

عدد الهيئات المحلية ٤٢١، جاء العدد الكبير للهيئات المحلية نتيجة ضغوط لحظة تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية كما أوضحنا في غير مكان، ودون تخطيط منهجي، لم تسعفه عمليات الدمج في عدد من الهيئات المحلية ولا مجالس الخدمات المشتركة التي تشكلت على أسس غير مدروسة في العديد من الحالات، ما استدعى إعادة النظر فيها والسعي إلى إعادة فصلها.

٤- التفاوت في مستوى تقديم الخدمات وتنوعها

هناك تفاوت كبير في مستوى الخدمات ونوعها التي تقدمها البلديات والهيئات المحلية، نتيجة اختلافات في مستوى التجربة والخبرات الإدارية والموارد المتاحة، الأمر الذي يخلُّ بالعدالة والمساواة بين المواطنين الذين يتحملون الواجبات الضريبية نفسها اتجاه الهيئات المحلية ويخضعون للقانون نفسه.

٥- معوقات التنمية المحلية

تواجه الهيئات المحلية تحديات كبرى في عملية التنمية المحلية على خلفية شح الموارد والخبرات وعدم التعامل بشكل منهجي مع الفرص والإمكانيات المتاحة، وتوظيف مقومات التميز مهما كانت ضئيلة، بكفاءة تساهم في تطور إمكانيات التنمية المحلية، إن النمط الإداري الذي يقوم على الارتكان للجباية ومساعدات المانحين، يحتاج إلى جاب ومتسول وليس إلى إدارة أو حكومة محلية.

٦- ضعف الإمكانيات ومقومات النهوض الذاتي للهيئات المحلية

شتت التوسع في عدد الهيئات المحلية وحجمها الإمكانيات والموارد والعوائد المحلية لعدد كبير من التجماعات السكانية، الأمر الذي أفقد تلك الهيئات مقومات وفرصاً كان من الممكن توافرها لتمكين

تلك التجماعات من امتلاك بعض مقومات النهوض الذاتي، لكن سياسة الدمج التي اتبعتها وزارة الحكم المحلي، لم تعالج أزمة الموارد، لأن عملية التكامل أوسع وأعقد من أن تُحصر بجمع عدد من الهيئات المحلية ارتجالاً مع بعضها البعض، إن عملية الدمج مهمة تحتاج إلى منهج علمي تتم من خلاله دراسة الوحدات المحلية المستهدفة في عملية الدمج، لتحديد إمكانيتها وفرص تطورها ومواردها وجوانب التميز والتكامل التي تتمتع بها كل وحدة، وسبل توظيف ذلك كله بكفاءة في عملية الدمج، وإلا تحولت كل وحدة محلية من الوحدات المشتركة في العملية عبئاً على غيرها، وأسقطت الجدوى من عملية الدمج وأفشلتها.

٧- عدم الوضوح في فرص التميز والتكامل لدى عدد من الهيئات المحلية وضعف الأداء

في ظل انتشار قيم التواكل والاعتمادية وانتظار المنح والمساعدات والمشاريع من السلطة الوطنية والدول المانحة، وسوء والأداء، افتقرت العديد من الهيئات المحلية إلى القدرة على اكتشاف قدراتها وإمكانياتها المتاحة، ومعرفة مقومات التميز التي تمنحها الفرصة للتكامل مع هيئات أخرى تمتلك مميزات أخرى.

٨- المعوقات الاجتماعية والتاريخية

التكوين والبنى الاجتماعية والعوامل التاريخية والثقافية لها أهمية كبيرة في دفع أو إعادقة التطور الإداري والسياسي والتنموي، ولا بد لأي عملية تخطيط أو تغيير أو تشكيل أو إعادة هيكلة أو تركيب أن تأخذ بعين الاعتبار تلك العوامل لضمان توافق وتكافؤ المكونات بعضها مع بعض ما يساهم في إحداث الرضا الاجتماعي الذي يشكل أحد أهم عناصر التحفيز والقوة للمجتمع المحلي ليتمكن من استنهاض طاقاته ومقوماته. لارتباط ذلك بمكونات الهوية المكانية بكل مستويات تكوينها الوطني والتاريخي والاجتماعي والثقافي.

٩- فوضى الأولويات في مستوبات ومتطلبات التخطيط الإقليمي

أثقل التحدي الذي واجه السلطة الوطنية الفلسطينية والهيئات المحلية ووزارة الحكم المحلي والمتعلق بالاستجابة لمتطلبات التنظيم العمراني كاهل الجميع، خاصة بعد أن تسلمت السلطة الوطنية الفلسطينية من إدارة الاحتلال كماً هائلاً من المخططات الهيكلية والتي كانت مجرد صور جوية أُسقط عليها خط يحدد نطاق الهيئة المحلية وحدودها، ووضع في إحدى زوايا الصورة الجوية مفتاحاً اعتباطياً للتنظيم والاستخدامات العمرانية، ما تطلب إعادة التخطيط لمعظم الهيئات المحلية، ولو قدر أن توفر المال «وهذا لم يكن»، لاحتاجت الجهات المختصة بالتخطيط العمراني عشرات السنين لإنجازه، ما أدى إلى حالة من الضغط التحتي من الهيئات المحلية، وأنتج فوضى استجابات، غاب عنها التخطيط وتحديد الأولويات .

١٠- وجود منظومتين للتخطيط والتنظيم العمراني في منطقة ولاية واحدة، خلافاً للقانون

فما زالت دولة الاحتلال وإدارتها المدنية تحتفظ بمنظومة مستقلة للتخطيط والتنظيم

العمراني «مجلس أعلى ولجان لوائية للتخطيط والتنظيم العمراني» خلافاً للقانون، فلا يجوز أن تكون هناك منظومتان للتخطيط والتنظيم العمراني في منطقة ولاية واحدة، إن منظومة التخطيط والتنظيم العمراني التي ما زال الاحتلال يحتفظ بها على الرغم من نقل صلاحيات الحكم المحلي كاملة إلى السلطة الوطنية الفلسطينية وفقاً لاتفاق أوسلو، لا تستند إلى أي أساس قانوني أو تعاقدي، وهي ليست ذات صلة.

١١- غياب استراتيجية وطنية للحفاظ على الأرض ومواجهة الاستيطان

الأرض العامل الأهم للحياة، والمقوم الأساس للوجود الوطني، والتي تستلب بشكل منهجي من دولة الاحتلال، وهي العنصر الذي يدور عليه الصراع، وهي المكون الحاسم إلى جانب الإنسان في وجود الدولة والحكومات والهيئات المحلية، آن الأوان أن يكون في فلسطين رؤية استراتيجية للتعامل مع موضوعة الأرض بكل عناصرها وأبعادها، السياسية والوطنية والتحررية، القانونية والتنظيمية وإدارة الموارد الطبيعة، فلا يمكن أن يتوافر لأي خطة تنموية أو اقتصادية فرص النجاح ما لم تتعامل مع موضوعة الأرض بشكل استراتيجي مدرك لمكانها وقيمتها في عمليات التنمية والتغير، وقد شكلت قوانين التعامل مع الأرض في العديد من تجارب الشعوب وحركات التحرر أساساً لنجاح مهمة التحرر الوطني وخطط التنمية الوطنية والاقتصادية والتنموية، فعلى سبيل المثال أحدث القانون رقم ١٠ الذي أُقر بعد ثورة الضباط الأحرار في مصر أساساً لتغير كبير أنهى بشكل فوري وجذري نظام الإقطاع.

تحتاج المواجهة مع دولة الاحتلال- جنباً إلى جنب مع عناصر المقاومة الأخرى - عملية سيادة زاحفه للفلسطينيين على أرضهم، في مواجهة تغول الاستيطان، تفتح آفاقاً جديدةً للتنمية وتطوير الموارد، إن رؤية كهذه لا يمكن أن تنجح دون وجود جهاز مؤسسي إداري ومهني يضع استراتيجية وطنية لإدارة الأرض والموارد الطبيعية.

ثانيا - إعادة هيكلة قطاع الحكم المحلي في ضوء أجندة السياسات الوطنية

ما تقدم ومثله في قطاعات العمل الفلسطيني الأخرى، دفع الحكومة الفلسطينية الحالية إلى مواجهة أزمة الواقع السياسي العام على مستوياته كافة بوضع أجندة السياسات الوطنية، من أجل إعادة صياغة الخطط على مستويات العمل كافة وفق رؤية موحدة وسياسات واضحة، الأمر الذي تقاطع مع الضرورة الملحة لإعادة هيكلة منظومة الإدارة المحلية بكل مكوناتها البنيوية والتنظيمية والتنموية، وتطوير البيئة الإدارية والقانونية وموارد الهيئات المحلية، وتحسين الأداء وتطويره لتمكين الهيئات المحلية من القيام بمسؤولياتها والتوسع في تقديم خدماتها وتطوير منظومات التخطيط العمراني المحلي والإقليمي بما يستجيب لحاجات المواطن وقضايا التنمية.

الهيئات المحلية وضرورة إعادة التشكيل

تشمل عملية إعادة الهيكلة إضافة إلى ما ذكرنا، وضع خطط دمج الهيئات المحلية أو انفصالها، أو إلحاقها بهيئات أخرى، بناء على سياسة واضحة

تأخذ بعين الاعتبار إمكانيات الهيئات المحلية وقدراتها وتميزها سواء في النهوض الذاتي أو التكاملي مع هيئات أخرى، بحيث يستخدم الدمج حيث يكون الدمج مجدياً إدارياً ومالياً واقتصادياً وتنموياً، وعادلاً ومتوافقاً ومستجيباً للمكونات السكانية اجتماعياً وسياسياً، وتتوافر لدى هيئاته مقومات التميز والتكامل والتطور، ويستخدم الفصل حيث يكون الفصل ممكناً تنظيمياً ومجدياً مالياً وإدارياً واقتصادياً وتنموياً، وحيث تمتلك الهيئة مقومات النهوض الذاتي.

ثانياً: أهداف التغيير في نظام الحكم المحلي في ضوء أجندة السياسات الوطنية

١. تحديد نوع الإدارة المحلية التي نستهدف الوصول إليها.

٢. إعادة الهيكلة المتدرجة للهيئات المحلية، من الإدارة المحلية إلى الحكم المحلي، في حال اختيارنا لنظام الحكم المحلي، من خلال:

أ. توسيع صلاحيات ومسؤوليات الهيئات المحلية في المجالات الآتية:

- الإداري.
- المالي.
- إدارة الموارد.
- التنظيم العمراني.
- التنمية المحلية.
- الخدمات.

ب. تحديد الصلاحيات والمسؤوليات المستهدفة بالتغيير.

ت. تحديد نوع ومستوى التغيير في كل صلاحية أو وظيفة أو مسؤولية مستهدفة.

ث. إعداد المتطلبات القانونية «تعديلات القوانين والأنظمة اللازمة لخدمة عملية توسيع صلاحيات الهيئات المحلية تدريجياً نحو الحكم المحلي».

ج. إعداد النصوص المعدلة القانونية المطلوبة للصلاحيات والمسؤوليات المستهدفة للتغيير.

ح. تقديم التعديلات لجهات الاختصاص لإقرارها ومتابعة تصديقها.

خ. دارسة متطلبات التغييرات الإدارية والمالية، وتطوير الهيئة المحلية ورفع كفاءاتها إدارياً وفنياً ومهنياً.

٣- إعادة هيكلة الهيئات المحلية من حيث التشكيل، التأسيس، والدمج والفصل، والمجالس المشتركة

بالاستناد إلى الضرورة والجدوى وإمكانيات كل هيئة، ومقومات التميز والتكامل التي تمتلكها، وبما يتناسب ويتكامل مع الاستراتيجية الوطنية والخطط الاقتصادية والتنموية والعمرانية العامة.

أ. وضع قائمة بالهيئات المحلية، من أجل تطوير رؤية شاملة لواقع الهيئات المحلية، تحدد علاقات بعضها ببعض ضمن الأبعاد المختلفة، الاجتماعية والتاريخية والجغرافية والديمغرافية، وفرص ومقومات إعادة هيكلتها وفق خطط متكاملة.

ب. بيان واقع البلديات المشتركة ودراسة جدوى الاندماج، في ضوء التجربة العملية، وتعزيز مقومات الديمومة والاستمرار للنماذج الناجحة، وإعداد

خطة الدعم والمساندة للنماذج التي تواجه صعوبات وعقبات ولديها فرص الاستمرار والنجاح، وفي المقابل ودون تردد وضع خطط الفصل للنماذج الفاشلة والتي لا طائل من استمرار وحدتها، ووضع البدائل التي تساهم في نهوض الوحدات التي تم فصلها من خلال تحليل إمكانياتها وميزة وقدرة التكامل مع هيئات أخرى، أو تطوير إمكانياتها لامتلاك مقومات النهوض الذاتي، أو فتح الطريق لإعادة دمجها في المستقبل مع هيئات أخرى بعد امتلاكها لمقومات تمكنها من المساهمة في نجاح اندماجها من جديد.

ت. بيان واقع مجالس الخدمات المشتركة بهدف مراجعة تجربتها، وتعزيز النماذج الناجحة ومعالجة النماذج التي تواجه صعوبات ومعوقات، والتصرف بالنماذج الفاشلة.

ث. تحديد المشكلات في الهيئات والمجالس المستهدفة للتغيير وفق الخطة لمعرفة الصعوبات والمعيقات التي تحول دون قيام الهيئة بمسؤولياتها، وتحديد الجدوى من الدمج والفصل ضمن الرؤية الشاملة ومقومات ومميزات كل هيئة.

ج. دراسة كل حالة على حدة وتحديد اتجاه التغيير «الدمج ، الفصل، الإلحاق، الحل.

ح. إعداد المتطلبات الفنية للتغيير «المتطلبات القانونية والإدارية، والتخطيط العمراني والتنظيم، وبرامج رفع قدرات الهيئة المحلية التي يعاد هيكلتها وتأهيلها.

خ. ضمان تأمين الموارد التي تمكن الهيئة من القيام بمسؤولياتها والاستمرار بوظيفتها.

د. إعداد البيئة الاجتماعية للتغيير.

٤- توسيع صلاحيات الهيئات المحلية وفق المراحل الآتية:

أ. مراجعة الصلاحيات الحالية «المادة ١٥» من قانون الهيئات المحلية لسنة ١٩٩٧.

ب. مرحلة تثبيت الصلاحيات ذات الجدوى والتي تخدم عملية التدرج في الانتقال من الإدارة المحلية إلى الحكم المحلي.

ت. مرحلة إلغاء صلاحيات تشكل عبئاً على الهيئات المحلية وأخرى تشكل عائقاً لعملية التطور والانتقال من الإدارة المحلية إلى الحكم المحلي

ث. مرحلة الإلغاء المتدرج لاشتراط توقيع ومصادقة الوزير أو الوزارة أو مجلس الوزراء على قرارات الهيئات المحلية، وفق مراحل التقدم في الانتقال من الإدارة المحلية إلى الحكم المحلي.

ج. مرحلة إضافة صلاحيات جديدة وفق استراتيجية الانتقال المتدرج، ووفقاً لخطة التدرج.

ح. تكون عملية تثبيت الصلاحيات عامة للهيئات كافة أو إلغائها أو إضافتها بنص التعديل القانوني، بينما تكون عملية تثبيت أو إلغاء أو إضافة الوظيفة أو الخدمة قياساً لواقع كل هيئة محلية ومواردها وإمكانياتها بنص التعديل القانوني.

خ. تصميم معيار قياس مدى تنفيذ الهيئات

المحلية والتزامها بصلاحياتها، بحيث يكون جزء من المكون القانوني، ويعتمد شرطاً لحصول الهيئة المحلية على استحقاقاتها من الحكومة المركزية ضمن كل صلاحية.

٥- تحسين أداء الهيئات المحلية وتطويرها وفق معايير تمكن من قياس وتقييم مستوى الأداء في المجالات الآتية:

أ. وضع رؤية متكاملة لموضوعة الخدمات التي تقدم من الهيئات المحلية في ضوء الواقع، تتوافق مع عملية التغيير ومتطلباتها.

ب. تحديد قائمة الخدمات الأساسية التي يمكن للهيئة المحلية أن تقدمها وفقاً للمادة ١٥ من القانون، ضمن قدراتها ومواردها، وأي خدمات جديدة تريد إضافتها أو إلغاءها، على أساس من الضرورة والأولوية والإمكانيات.

ت. إدخال نموذج الشراكة مع القطاع الخاص في إدارة بعض الخدمات أو خصخصة بعضها بما بضمن عدم تحول الخدمات الأساسية إلى سلعة تجارية تنافسية ترهق كاهل المواطن.

ث. التوسع في تقديم الخدمات وزيادة عدد المستفيدين «الهدف وصول الخدمة لكل مواطن مستحق».

ج. توسيع نطاق الخدمات وتغطيتها بما يضمن القيام بكل مراحل الخدمة، ووصولها لكل المنطقة الواقعة ضمن صلاحية الهيئة المحلية.

ح. تحسين جودة الخدمة.

خ. تبسيط الإجراءات المتعلقة بالحصول على الخدمات، وإجراءات التراخيص والأذونات.

د. تحقيق العدالة والمساواة في تقديم الخدمات.

٦- تعزيز المساءلة والشفافية والمشاركة وقيم الكفاءة الإدارية والنجاعة والاستقلالية

- نظام الشكاوى، مراكز خدمات الجمهور، إلزام الهيئات بصندوق الشكاوى.
- علنية الجلسات، وحق حضور الجمهور جلسات المجلس «مراقب».
- نشر قرارات الهيئة للاطلاع العام.
- اللقاء الدوري المباشر بين الهيئة المحلية والجمهور.
- التخطيط بالمشاركة.
- نشر الموازنة.
- تفعيل دور المجتمع المدني.
- حرية الإعلام.

٧- إعادة هيكلة قطاع الحكم المحلي

بالتوازي مع عملية التدرج في إعادة هيكلة الهيئات المحلية من الإدارة المحلية للحكم المحلي، بما يشمل وزارة الحكم المحلي وصندوق البلديات واتحاد الهيئات المحلية، والمحافظات.

- إعادة هيكلة شاملة متدرجة لقطاع الحكم المحلي ككل.
- إعادة النظر في صيغ وأطر الشراكة والتعاون والتنسيق ضمن مكونات قطاع الحكم المحلي، وزارة الحكم المحلي، الهيئات المحلية، اتحاد البلديات، صندوق البلديات، سلطة الأراضي، سلطة البيئة، سلطة الطاقة، سلطة المياه، وزارات

الصحة والتعليم، والدفاع المدني، اللجان اللوائية للتنظيم العمراني ومجلس التنظيم الأعلى، الدول المانحة لقطاع الحكم المحلي.

- وضع خطة استراتيجية على المدى المتوسط والطويل لقطاع الحكم المحلي فاعل ومتجانس سياسياً وإدارياً وقانونياً وتنموياً.
- تعديلات في قوانين الهيئات المحلية، والمحافظين، وسلطة الأراضي والمياه والطاقة والبيئة، في ضوء أجندة السياسات الوطنية والاستراتيجية الموحدة لقطاع الحكم المحلي.
- تشكيل مجلس أعلى لقطاع الحكم المحلي من ممثلين عن مكونات قطاع الحكم المحلي كـ«مقدمة لاستلامه صلاحيات وزارة الحكم المحلي».

٨- إعادة هيكلة إدارة الأرض في دولة فلسطين

- التعامل مع إدارة الأرض في فلسطين كأحد أهم المصالح الوطنية العليا للشعب الفلسطيني.
- تشكيل الإدارة الوطنية العليا لحماية الأرض وحماية وإدارة الموارد الطبيعية.
- إعادة هيكلة سلطة الأراضي بما يتوافق مع التغيير المتدرج من الإدارة المحلية للحكم المحلي.
- إعادة النظر في مناطق الصلاحيات المستندة إلى اتفاق أوسلو، استناداً للاعتراف الدولي بفلسطين دولة مراقباً في الأمم المتحدة، واختراق دولة الاحتلال اليومي للاتفاق المذكور.
- إعادة النظر في مخططات التنظيم العمراني بمستوياتها الثلاثة الوطني والإقليمي والمحلي، ووضع رؤية وطنية متكاملة لمنظومة التخطيط العمراني في دولة فلسطين تستند إلى أحدث النظريات ومتطلبات التنمية العمرانية والاقتصادية ومواجهة الاستيطان.
- استكمال عملية تسوية الأراضي.

ثالثاً: الحكم المحلي المفهوم والوظيفة

بالرجوع إلى عملية تحليل الواقع القائم والهدف الأساس الذي تسعى هذه الخطة لإنجازه، وهو عملية التدرج من الإدارة المحلية إلى الحكم المحلي، ولضمان وجود مفهوم موحد للحكم المحلي، يُنهي بشكل تام الازدواجية القائمة بين النص والواقع، بما يشمل إجراء التعديل اللازم في القانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة، من الأهمية بمكان تعريف مفهوم الحكم المحلي ووظيفته ومصدر صلاحياته.

مفهوم الحكم المحلي

الحكم المحلي نظام يتفق مع النظام الديمقراطي، فكلاهما يرمي إلى إشراك الشعب في إدارة شؤونه المشتركة، لكنه يتعلق بمنطقة محلية معينة أو مؤلفة كجزء من الوحدة السياسية الرئيسة كالأمة أو الدولة، يمتلك شخصية اعتبارية مستقلة، تمارس عملها من خلال هيئة مؤلفة دستورياً، كحكومة محلية منتخبة من الجمهور

المحلي، تعمل على تحقيق المشاركة الشعبية المحلية والتكامل مع السلطة المركزية، وتسهل تقديم الخدمات، وتحقيق تنمية المجتمعات المحلية.

الدستور مصدر السلطة في نظام الحكم المحلي

الدستور هو مصدر السلطة في الحكم المحلي، وهناك نماذج في الحكم المحلي تستمد سلطتها من قانون مستقل يصدر عن الهيئات التشريعية «البرلمان»، كما هو الحال في نيوزيلاندا والمملكة المتحدة، لكنه لا يتبع القانون الإداري للدولة إن وجد.

وظائف الحكم المحلي

- التمثيل الديمقراطي وتأمين الممارسة الديمقراطية عبر المشاركة الشعبية على المستوى المحلي.
- تأمين الخدمة للمواطنين في نطاق سكنهم وعملهم، ومشاركتهم، وتوزيع الأعباء بين السلطة المركزية والسلطات المحلية.
- القيام بمسؤوليات التنمية المحلية، بالتكامل مع الاستراتيجية التنموية العامة.
- الدور التشريعي وإصدار القوانين.
- صلاحيات النظام العام المحلي.

خاتمة

يعتبر تصدي الحكومة الفلسطينية لوضع أجندة للسياسات الوطنية لأول مرة منذ إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية تطوراً مهماً في أداء الحكومات الفلسطينية، غير أن هذا التطور في الأداء سيبقى تأثيره محدوداً إن لم تتم ترجمته إلى خطط وبرامج في الهيئات والوزارات والمؤسسات الفلسطينية بكفاءة ترتفع لمستوى ذلك التطور، الأمر الذي يتطلب تغيير الأدوات المنفذة في المستويات المختلفة، لأن تلك الأدوات من قيادات وإداريين سيصعب عليها مغادرة النمط التقليدي الذي تعودت عليه، ناهيك أن واقع المقترحات للخطط القطاعية تشير إلى إعادة العجلة إلى حيث كانت، الأمر الذي سيفقد أجندة السياسات الوطنية الجدوى ويخرجها عن الأهداف التي سعت إلى تحقيقها، وخير مثال على ذلك مسودة قطاع الحكم المحلي، التي آثرت التهرب من إجابة السؤال الأساس: أي نظام محلي نريد؟.

مستقبل الوطن العربي في ظل اقتصاد الطوائف

د. أحمد عكاشة*

يعتبر الوطن العربي موطن الحضارات القديمة، ومنه نشأت الممالك والإمبراطوريات التي أغنت المنطقة العربية بالآثار التاريخية التي لا تزال حاضرةً للعيان، وهو مهد الديانات السماوية الثلاث، وقد أسس البابليون في العراق، والفراعنة في مصر، والكنعانيون في بلاد الشام... حضارات عريقة استطاعت، لأمد بعيد، لعب دور مهم وبارز في تشكيل الخارطة السياسية والاقتصادية للمنطقة العربية، وقد توالت الحضارات، إلى أن جاءت الحضارة العربية الإسلامية، التي استطاعت ضم المنطقة بأسرها وتوحيدها، ممتدة في كل الاتجاهات إلى أوروبا وإفريقيا وجنوب شرقي آسيا، وتمكن المسلمون ومن كان تحت لوائهم من إحداث نهضة في الكثير من العلوم، وتسيير تجارة رائجة شكلت حلقة وصل بين حضارات آسيا وإفريقيا وأوروبا.

أدرك الغرب منذ بروز ظاهرة الاستعمار أن الوطن العربي بموقعه الجغرافي المتميز ووفرة إمكاناته الاقتصادية الهائلة وثرواته النفطية وميراثه الحضاري ووجود الإسلام فيه، يشكل خطراً على مصالحه ويحد من أطماعه، لذلك بذل جهوداً كبيرة لتحجيمه، واحتواء قدرته، والعمل على تفتيته وجعله هدفاً مستمراً لمخططاته، وقد شكلت اتفاقية «سايكس بيكو» سيئة الصيت (١٩١٦) ومؤتمر فرساي (١٩١٩) الضربة القاضية لوحدة العرب وسيادتهم على المنطقة العربية بأسرها، وظهر منذ ذلك الحين ما يعرف بالأقطار العربية (القطرية)، التي تقسمها حدود جغرافية سياسية، على الرغم من وجود التشابك الديني والتاريخي، ووحدة الدم واللغة،

* باحث في الشأن الفلسطيني

وظل الطموح يساور المواطن العربي في التكامل الاقتصادي والاندماج للوصول إلى الوحدة العربية.

كانت رغبة الغرب في إبقاء السيطرة على الوطن العربي والحفاظ على المصالح الاقتصادية فيه من ناحية، وضمان أمن إسرائيل لكسر شوكتهم وتفتيتهم من ناحية أخرى، سبباً في مسارعة القادة والساسة على حد سواء لوضع مخططاتهم الاستعمارية لتقسيم المنطقة وإعادة توزيعها إلى دويلات طائفية، وأصبح تحكم بعض الطوائف بالمقدرات الاقتصادية للمنطقة من أخطر الظواهر التي تمر بالواقع العربي المعاصر.

تعريفات:

- **الوطن العربي:** مصطلح يُطلق على الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، ويمتد من الخليج العربي شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، ومن حدوده الشمالية التركية إلى المحيط الهندي وأواسط إفريقيا جنوباً، ويتكون الوطن العربي من مساحة جغرافية تربط بين ثلاث قارات وأربعة بحار، وتبلغ مساحته الكلية نحو ١٤,٢ مليون كم٢، أي نحو ١٠٪ من مساحة العالم المسكونة، ويتكون من ٢٢ دولة وكياناً سياسياً تتسم بالتجانس النسبي في اللغة والثقافة والتاريخ، وبالتباين الكبير في السياسة والاقتصاد والتركيبة السكانية والاجتماعية.[١]
- **الشرق الأوسط:** يضم ثلاثين دولة وطنية، ٢٢ منها عربية، ويشمل بلدان شبه الجزيرة العربية والعراق وإيران وأفغانستان وباكستان وتركيا وقبرص وأثيوبيا وأرتيريا وإسرائيل،[٢] ويضم إليه الخبراء في الولايات المتحدة[٣] باكستان وأفغانستان والدول الإسلامية المستقلة حديثاً في آسيا الوسطى، ويقوم التصوّر الغربي والصهيوني للشرق الأوسط على افتراض أن المنطقة ما هي إلا عناصر عرقية مركّبة تتألف من خليط من الطوائف والشعوب والقوميات، ويرفض ذلك التصور مفهوم القومية والوحدة العربية ويحاول إضفاء الشرعية على الكيان الصهيوني، وقد برز مصطلح الشرق الأوسط مع ظهور الاستعمار، والحركة الصهيونية إبان خمسينيات القرن التاسع عشر، واستخدمه الخبير الاستراتيجي في البحرية الأميركية ألفريد ماهان عام ١٩٠٢ للدلالة على المنطقة الواقعة بين شبه الجزيرة العربية والهند.[٤]
- **الدولة الوطنية:** أحد إفرازات مؤتمر فرساي الذي عقد في باريس ١٩١٩م، حيث بدأ الغزو الاستعماري للوطن العربي مع بزوغ «الدولة القومية» في أوروبا،[٥] فتأسست الدولة القطرية العربية في ضوء التوازنات الاستراتيجية العالمية الناجمة عن الحربين العالميتين الأولى والثانية[٦] عملت الحرب العالمية الأولى على إنهاك الدولة العثمانية وتفكيكها، بينما أنهت الحرب العالمية الثانية عصر المستعمرات لصالح القوة الأميركية الجديدة، وقد حافظت جامعة الدول العربية على القطرية عندما نص ميثاقها في مادته الثانية على «العمل على صون استقلال الدول العربية وسيادتها».
- **اقتصاد الطوائف:**[٧] الطائفة هي جماعة دينية،[٨] أو عرقية، تكونت لديها قوة عسكرية محددة، وأمسكت بزمام الأمور في أحد الأقاليم في الأقطار العربية، وبالتالي أضحت تسيطر على المقدرات الاقتصادية والمالية لهذه

الأقاليم، وتنزع تلك الموارد من الدولة الوطنية (القطرية)، وتستغلها لصالحها، وتدير دفة الاقتصاد، بعيداً عن معايير العائد القومي للدولة الوطنية، أو معايير العائد الاجتماعي للمواطن.

- **الأمن الاقتصادي:** يعرف بأنه: «المحافظة على الظروف المواتية والمشجعة للزيادة النسبية في إنتاجية العمل ورأس المال، والتي تضمن للأفراد مستوى معيشة مرتفع، يتحسن باستمرار، مع تأمين وضع اقتصادي عادل وآمن، يشجع على الاستثمار الداخلي والخارجي والنمو الاقتصادي»،[٩] وتعرف الأمم المتحدة «الأمن الاقتصادي» بأن يملك المرء الوسائل المادية التي تمكنه من أن يحيا حياةً مستقرةً مادياً، وما يكفي من النقود لإشباع الحاجات الأساسية وهي: الغذاء والمأوى والرعاية الصحية والتعليم.[١٠]
- **فرضيات الدراسة:** يواجه الوطن العربي حالياً تحديات عديدة، تنبع من مصادر شتى وتهدد بإلحاق الضرر الفادح ليس فقط بالمستقبل الاقتصادي للشعوب العربية، وإنما أيضاً بهويتها وثقافتها ووجودها القومي ذاته، تتمثل في القوى الإقليمية المتحفزة لدور جديد في منطقة الشرق الأوسط، وتتمثل مشكلة الدراسة في محاولة التعرف إلى أهم وأبرز التحديات الاقتصادية الراهنة التي تواجه الدول العربية في ظل انتشار الطوائف وسيطرة بعضها على مقدرات وموارد اقتصادية عربية.
- **تساؤلات الدراسة:** تسعى الدراسة للإجابة عن تساؤل رئيس، يتمثل في «ما هي أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول العربية في ظل سيطرة الطوائف على الموارد الاقتصادية؟»

ويتفرع من هذا السؤال بعض الأسئلة الفرعية:

- ما هي أشكال التحديات التي تواجه الدول العربية بعد سيطرة الطوائف على الموارد الاقتصادية؟
- ما هي الآثار الاقتصادية الناجمة عن تلك التحديات؟
- كيف تستطيع الدول العربية أن تواجه هذه التحديات الاقتصادية؟
- ما هو مستقبل الوطن العربي في ظل اقتصاد الطوائف؟
- **أهداف الدراسة:** تهدف الدراسة للوصول إلى الأمور الآتية:
- تسليط الضوء على ظاهرة اقتصاد الطوائف في الوطن العربي.
- توضيح أبرز التحديات الاقتصادية التي تواجه الدول العربية، والوقوف على حجمها.
- تقديم بعض التصورات والمقترحات والسبل لمواجهة تلك التحديات.
- **أهمية الدراسة:** تنبع أهمية الدراسة من الاعتبارات الآتية:
- تقدم الدراسة إطاراً نظرياً يتناول تحديداً ظاهرة اقتصادية جديدة تتمثل باقتصاد الطوائف.
- تضيف الدراسة بحثاً جديداً إلى المكتبة العربية.
- تطرح الدراسة بعض التصورات لمواجهة التحديات، ومن ثم دفع مسيرة التطور الاقتصادي في الدول العربية.
- **حدود الدراسة:** تتناول الدراسة أثر ظاهرة

اقتصاد الطوائف، ولذلك تركز على الدول العربية التي انقسمت مواردها الاقتصادية بين الدولة الوطنية والطوائف الأخرى الموجودة بها، ولا يهتم البحث بدول الربيع العربي، التي استقرت نسبياً بعد تغيير نظام الحكم الموجود، ولم يحدث فيها صراع طائفي.

- **منهج الدراسة:** استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى أهداف الدراسة.
- **الدراسات السابقة:** لم يقف الباحث على أي دراسة، على حد علمه، تهتم بدراسة ظاهرة اقتصاد الطوائف في الوطن العربي، أو دراسة أبعاد الطائفية مالياً واقتصادياً.

الفصل الأول: الوطن العربي في الوضع الراهن

- **الوطن العربي في الفكر الغربي:** لم تكن اتفاقية «سايكس بيكو» ١٩١٦م هي الأخيرة في الفكر الغربي التي عملت على تقسيم الوطن العربي إلى ما يزيد على عشرين دولة قطرية، فقد عرف التاريخ خططاً أخرى تسعى إلى مزيد من التشرذم والتفكيك للحالة العربية، وتسهيل سيطرة الغرب على مقدرات المنطقة وثرواتها، والاستيلاء عليها والتخلص من الإشكالات العديدة التي تعاني منها الاقتصاديات الغربية من ناحية، وتعزيز دور إسرائيل في المنطقة من ناحية أخرى،[١١] وأول مهندسي التقسيم والتفتيت كان اللورد البريطاني كيتشنر، وهو الذي عين مارك سايكس ليكون أول خلفائه في التنفيذ،[١٢] وهناك ما يعرف بخطة «عوديد بينون» (شباط ١٩٨٢)، وخطة[١٣] برنارد لويس (١٩٩٢)، وخطة رالف بيترز (حزيران ٢٠٠٦) تحت اسم حدود الدم، وخطة جيفري جولدنبرغ (٢٠٠٨).[١٤]

يرى الباحث أن تقسيم الوطن العربي يعتبر مبدأً أصيلاً في الفكر الغربي والصهيوني، كما يرى أن القاسم المشترك لتلك الخطط كافة هو تفتيت الوطن العربي وتشتيت قيادته، وبعثرة موارده الاقتصادية والسيطرة عليها، وعدم السماح بوجود أي من العناصر التي قد تكون سبباً في الوحدة العربية والإسلامية مرة أخرى، وضمان القوة الاقتصادية والهيمنة الإسرائيلية في المنطقة.

- **الأهمية الاستراتيجية للوطن العربي:** يقع الوطن العربي في ملتقى ثلاث قارات، آسيا وإفريقيا وأوروبا، فهو يمتد من خليج عمان والخليج العربي شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً، بطول يزيد على ٦٧٠٠ كيلو متر، بين خطي ٦٠ درجة شرقاً إلى ١٧ درجة غرباً، ومن البحر العربي وخليج عدن والصحراء الكبرى في إفريقيا جنوباً إلى جبال طوروس والبحر المتوسط شمالاً، بعرض يزيد على ٤٥٠٠ كيلو متر بين خطي عرض ٢ جنوباً إلى ٣٧ شمالاً، وهو من أكبر مساحات العالم، وتقع نحو ٢٣٪ من مساحته في قارة آسيا، والباقي في قارة إفريقيا، وتعتبر المنطقة العربية من أكثر مناطق

العالم توتراً، لما لها من أهمية اقتصادية واستراتيجية تخضع لمصالح دول كبرى،[١٥] وقد شهدت عبر تاريخها الطويل العديد من الحروب، منها الحروب العربية الإسرائيلية، والحرب العراقية الإيرانية، وغزو العراق للكويت، والاحتلال الغربي للعراق عام ٢٠٠٣، والمشكلة النووية الإيرانية، وهي أغنى المناطق في العالم بالنفط والمعادن.[١٦]

- **الواقع الاقتصادي العربي:** بلغ عدد سكان الوطن العربي عام ٢٠١٤ نحو ٣٧٨ مليون نسمة،[١٧] يشكلون ما نسبته ٥٪ من سكان العالم، ويصل إجمالي القوة العاملة فيه إلى نحو ١٢٤ مليون عامل، يمثلون ٣٣,٢٪ من إجمالي عدد السكان، ومعدل النمو السكاني ٢,٢٪، ويصل معدل البطالة إلى ١٥٪، وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي العربي (٢٠١٤) نحو ٢٧٥٧ مليار دولار أميركي بالأسعار الجارية،[١٨] مقابل ٢٧١٧ ملياراً (٢٠١٣)، ليصل معدل النمو إلى نحو ١,٥٪، بينما بلغ المعدل نحو ٣٪ (٢٠١٣)، ومتوسط نصيب الفرد العربي من الناتج المحلي الإجمالي ٨٠٠٤ دولارات للعام نفسه، بالمقارنة مع ٨٠٦٩ دولاراً (٢٠١٣)، بانكماش قدره ٠,٨١٪.

ينتج الوطن العربي ٢٥,٨٪ من إنتاج العالم من النفط، ويمتلك ٥٠,٣٪ من احتياطات النفط العالمية، وينتج أيضاً ١٣,١٪ من الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي، ويمتلك ٢٩,١٪ من الاحتياطي العالمي.[١٩]

يمكن القول إن الوطن العربي يواجه مأزقاً خطيراً يتمثل في التفاوت الشاسع في الواقع الاقتصادي العربي، في مستويات الدخل، وحجم الموارد والإمكانات، وحجم الديون العربية الذي فاق المعدل الطبيعي للمديونية، وتؤكد الإحصاءات الخلل الواضح في نقص الاحتياجات الأساسية، ونحو ١٣٪ من السكان في العالم العربي لا يتوقع لهم البقاء على قيد الحياة حتى سن ٤٠ سنة (معدل ارتقاب العمر)، وتشير الإحصاءات إلى وجود ٥١,٨ مليون أمي في المنطقة العربية، أما نسبة الأطفال غير الملتحقين بالنظام التعليمي فقد بلغت نحو ٤٠٪، ٤٥ مليون شخص لا تصلهم مياه نقية، ونحو ٢٩ مليون شخص لا تشملهم الخدمات الصحية، ونحو ٥٠ مليون مواطن عربي يتنفسون هواءً ملوثاً تلوثاً شديداً، ويتطلب الأمر كذلك زيادة الإنفاق العام الموجه للتنمية البشرية في العالم العربي، حيث إنه وعلى الرغم من الثروة الموجودة، فإن الإحصاءات تؤكد تواضع مؤشرات التنمية البشرية التي تصل إلى ٦٨٪ من إجمالي الناتج المحلي.[٢٠]

مازالت أسواق المال العربية تعاني من عدم النضج، حيث ينخفض معدل الادخار في معظم الدول العربية نتيجة قصور الأوعية المالية وبالذات أسواق المال،[٢١] والقيمة السعرية للأموال مازالت منخفضة، حيث تصل في مصر إلى ١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وفي المغرب إلى ١٧٪، وفي تونس إلى ٢٢٪، أما إنشاء البورصات العربية فيقتصر على دول محددة دون غيرها، ولذلك يتوجب تفعيل الأسواق المالية العربية، وإعادة صياغتها على نحو يجعلها في وضع المنافسة في الأسواق العالمية.

تترتب على النقص الواضح الذي تعاني منه الدول العربية في مجال تكنولوجيا المعلومات آثار

سلبية على التنمية الاقتصادية،[٢٢] ولذلك فهي ملزمة بالإسراع في زيادة مهارات قواها العاملة، وبالذات إذا كانت تملك الموارد وقاعدة رأس المال البشري الكافية.[٢٣]

الفصل الثاني: مستقبل الوطن العربي في ظل التكامل والوحدة

- واقع التكامل العربي في ظل الدولة الوطنية:

يمكن القول إن التكامل الاقتصادي العربي يتمثل في إعادة دمج الاقتصاديات العربية مع بعضها، بهدف تكوين وحدة اقتصادية كبيرة، تشكل القاعدة المادية الأساسية على طريق إقامة الدولة العربية الواحدة، باعتبار أن هذه الصيغة ضرورة تاريخية يفرضها واقع الأمة العربية ومصيرها المشترك نحو الوحدة والتي تؤدي إلى الخلاص الاقتصادي والاجتماعي،[٢٤] والتي من شأنها القضاء على التخلف والسير نحو التنمية الشاملة،[٢٥] وهي الحتمية الوحيدة أمام الأمة العربية لإنهاء تبعيتها للاقتصاد الرأسمالي،[٢٦] وعرفها آخرون بأنها العملية التي تسعى إلى تعزيز الروابط بين الدول المعنية والوصول بأقطارها إلى قدر من التجانس والتماسك، يحول مجتمعاتها إلى مجتمع واحد، بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية،[٢٧] وتمثل الطريق الأفضل نحو الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية العربية، باتجاه تعجيل التنمية الاقتصادية لصالح الشعوب العربية، فالعالم اليوم لا يحترم إلا الكيانات الكبيرة،[٢٨] حيث أصبحت مسألة التكامل الاقتصادي بين شعوب الأرض المختلفة ظاهرة بارزة في العالم، حتى سمي عصرنا الراهن عصر التكتلات الاقتصادية، فمحاولات التكامل الاقتصادي لم تعد قاصرة على تلك الشعوب التي تنتمي إلى أمة واحدة، فقد تعدتها إلى شعوب تنتمي إلى أمم مختلفة، حتى أنّ بعضها يضم شعوباً عانت من الحروب الطويلة المروعة بينها، وخير مثال على ذلك السّوق الأوروبية المشتركة.[٢٩]

بدأت الدول العربية فور حصول عدد منها على الاستقلال من نير الاستعمار في الاتجاه نحو التكامل الاقتصادي والاندماج، الذي يحقق الفوائد الاقتصادية الكثيرة لدول التعاون العربي، وفور تأسيس الجامعة العربية عام ١٩٤٥م انطلقت مجموعة من الأجهزة والمؤسسات الاقتصادية في ذلك الاتجاه،[٣٠] على شكل اتفاقيات، وقد وقعت الأطراف المعنية بالمشاركة في الجامعة العربية عام ١٩٥٣م اتفاقيات لتسهيل التبادل التجاري عن طريق الرسوم الجمركية على السلع العربية وإيجاد ما يعرف بالدولة الأولى بالرعاية، وكان ذلك أولى بشائر التكامل الاقتصادي العربي، كما جرت محاولة أخرى عام ١٩٥٧م للتكامل الاقتصادي تمثلت في إزالة العقبات القانونية والإدارية التي تواجه انتقال السلع وعناصر الإنتاج، كما شهد العام ١٩٦٤م مضاعفة العمل الجماعي العربي بعد عقد اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين ١٥ دولة عربية، حيث تأسس الهيكل الموحد للاتفاقية التي عرفت فيما بعد بالسوق العربية المشتركة،[٣١] كما كانت المشاريع العربية المشتركة من الخطوات

الإيجابية في مسار التكامل الاقتصادي العربي، نظراً لأهميتها في دفع الخطوات الإيجابية لتحقيق منافع اقتصادية للوطن العربي، عن طريق إقامة نشاط تجاري أو مالي أو خدمي.

على الرغم من الآثار السيئة التي خلفتها خسارة العرب في حرب ١٩٦٧م، فإن جهود التكامل الاقتصادي استمرت ولكن بوتائر بطيئة ولم تخلُ من التعثر، إلى حين هب العرب معاً، في حرب تشرين الأول عام ١٩٧٣م وما تركته من آثار لاستعادة المجد العربي ووقوف العرب إلى جانب مصر وسورية،[٣٢] ما ألحق هزيمة بالكيان الإسرائيلي، وقد عاد العمل العربي بعد ذلك إلى أشكال أخرى تمثل في التعاون والتنسيق الجزئي.

مقومات التكامل والوحدة العربية: تتوافر في الوطن العربي العديد من المقومات الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي وإيجاد بنية ملائمة لعملية التنمية الشاملة،[٣٣] وفي الظروف الراهنة فإن الانطلاق من اعتبار كل الوطن العربي إطاراً عاماً لتحرك المقومات الاقتصادية العربية ضروري عند التركيز على قضية التكامل، وتسهم عملية التكامل في ترميم الخلل القائم في هيكلية الاقتصاد العربي، وذلك إذا تكيّف الإطار السياسي والإداري بالشكل الملائم ليفعّل حركة الإنتاج بين الدول العربية أي داخل الوطن العربي كوحدة اقتصادية، والتعامل مع الوطن العربي كوحدة سياسية ترتكز إلى وحدة اللغة والتاريخ والعطاء الحضاري والآمال والمصالح المشتركة ووحدة الجغرافية، وهذه الخصائص والميزات تشكل مرتكزاً لعملية التكامل في أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

يمتد الوطن العربي على مساحة شاسعة جداً، يملك موارد اقتصادية كبيرة متعددة ومتنوعة،[٣٤] سواء كان ذلك على الصعيد الزراعي أو الصناعي، وفي إطار تلك المساحة تتنوع المناخات والتضاريس وأنواع التربة وتتعدد مصادر المياه التي تبلغ نحو ٣٧٠ مليار م٣، يستغل منها حالياً ١٧٥ مليار م٣ فقط، ولهذا تتعدد وتتنوع المحاصيل الزراعية والثروات المعدنية ومصادر الطاقة من النفط إلى الغاز ومصادر الطاقة المتجددة مثل الرياح والحرارة.

يرى الباحث أن الوطن العربي بالاعتماد على وفرة الموارد الاقتصادية وتنوعها، يمكن أن يحقق تكاملاً اقتصادياً يشكل عاملاً مساعداً لتوفير الأموال اللازمة لاكتشاف واستثمار الموارد المتاحة وغير المستثمرة، وتحقيق استثمار نوعي وكمي مناسب للموارد المستثمرة.

ترتكز السوق العربية إلى الامتداد الجغرافي الواسع للوطن العربي، والتعداد الكبير للسكان الذي وصل إلى نحو ٣٧٨ مليون نسمة (٢٠١٤)،[٣٥] فالسوق العربية سوف توفر عاملاً مساعداً لتصريف فائض الإنتاج المتوافر لدى كل دولة، من خلال التجارة الداخلية بين الأقطار العربية، والتجارة الخارجية مع الدول الأخرى.

يرى الباحث ضرورة توخي الحذر من أطروحات ومحاولات اندماج الاقتصاد العربي في اقتصاد الدول المتقدمة، في ظل الدولة العربية القطرية، حيث لا تقاس درجات الاندماج بمقياس كثافة التبادل التجاري فقط، نظراً لخطورة الانكشاف الاقتصادي العربي، ولابد من إضافة معايير أخرى،[٣٦] منها معيار كثافة الاعتماد على التبادل التجاري، ويتوجب كذلك توخي الحذر

من التعامل الواسع مع المؤسسات المالية الدولية، والاعتماد المفرط عليها، على الرغم من الوفرة النسبية في الموارد المالية العربية، والاستخدام الكثيف لتسهيلات الاقتصاد الغربي في مجالات الاتصال والإعلام، يلاحظ أن قدراً كبيراً من الواردات هي من النوع الاستهلاكي التي يمكن الاستغناء عنه في سبيل توفير المزيد من الموارد المدخرة للاستثمار المنتج، وكذلك أن قدراً كبيراً من الواردات الاستهلاكية الضرورية يمكن إنتاجه في المنطقة، في ظل سياسة التعاون والتكامل المفترضة، ويمتلك الوطن العربي كوادر مختلفة ومتنوعة سواء كان ذلك على الصعيد التكنولوجي أو الإداري،[٣٧] ومن العوامل التي أسهمت في تحقيق ذلك اتساع التعليم الأكاديمي.

يحوي الوطن العربي حتى ٢٠١٢ نحو ٥٠٠ جامعة، وتنتشر فيه مراكز البحث العلمي،[٣٨] وتتنوع حقول الاختصاصات في المراحل التعليمية المختلفة، ويضم الوطن العربي العديد من الكوادر الاقتصادية المدربة بالإضافة إلى توافر البنى والوسائل المساعدة لعملية التكامل ومنها نظم الاتصالات المختلفة من شبكات الهاتف ووسائل الاتصال المتطورة ووسائط النقل المختلفة، والطرق البرية والبحرية والجوية.[٣٩]

عوامل النجاح والفشل في التكامل الاقتصادي العربي

ما من شك في أن خيار التكامل الاقتصادي والوحدة العربية مطلب للمواطنين في الأقطار العربية كافة، وأن هذه الوحدة ضرورة تاريخية وقضية نضالية تتطلبها الظروف والتحديات الراهنة التي تواجه العرب في ظل المؤامرات التي تحاك ضد الأمة العربية ومصيرها، ومستقبل وجودها، من الأطراف الغربية والصهيونية والإقليمية الأخرى على حد سواء، وهذا يستلزم بذل جهود حقيقية للوصول لذلك الطموح،[٤٠] ومعالجة نقائض التنمية العربية، ومراجعة برامج الإصلاح الاقتصادي، والتصدي للاختراق الخارجي، بالإضافة إلى إعادة بناء المؤسسات والأطر المؤسسية اللازمة وتفعيلها.

في المقابل، هناك عوامل تركت أثراً بالغاً على مستقبل التكامل الاقتصادي العربي،[٤١] وساهمت بدرجة ما في إفشال هذا الطموح، ومن بين هذه الإشكالات التبعية الاقتصادية والمالية للغرب، والاختلالات الاقتصادية الهيكلية، بالإضافة إلى اقتصار التكامل على مشروعات قطرية مقطوعة الصلة بغيرها، وغياب الجهة العربية المركزية المسؤولة عن التخطيط والتنسيق الفعال،[٤٢] وتعدد المنظمات والأجهزة والمؤسسات العربية وتضارب اختصاصاتها وصلاحياتها، واعتماد الكثير من مشروعات التكامل على تقنيات صناعية، لا تفي بحاجات المجتمع العربي، وتساهم في تعميق التبعية الاقتصادية للعالم الخارجي.

آثار التكامل الاقتصادي على مستقبل الوطن العربي:

يفرض التكامل العربي البيئة المناسبة والمتاحة في تعزيز فرص الطلب الفعال في المجتمع العربي،[٤٣] من خلال توسيع قاعدتي الطلب والعرض وترسيخهما، ويساهم التكامل والتعاون الاقتصادي في توحيد الجهود المبذولة لخدمة أهداف الأمة العربية،[٤٤] وتهيئة الاقتصاد العربي لامتلاك ما يعرف في الأدب الاقتصادي ببواعث

الدفعة القوية، التي توفر فرص النجاح لانطلاق استراتيجية تنموية حقيقية،[٤٥] ويؤدي كذلك إلى نشر الأمن والاستقرار، ورفض الاقتتال الداخلي مما يقوي الازدهار الاقتصادي، ويحسن مستوى المواطن العربي ويرفع مستوى معيشته، كما يعزز التعاون الاقتصادي العربي فرص تحسين ظروف العمل، وتطوير الموارد الطبيعية المشتركة، والاستخدام الأمثل لها والوصول إلى التوظيف الكامل، إضافة إلى ذلك يسهم التعاون الاقتصادي العربي في تعميق قاعدة التخصص في الإنتاج والخدمات،[٤٦] وتوفير الميزة النسبية في الإنتاج التي تساهم في تخفيض التكاليف النسبية.

كما يشجع التعاون الاقتصادي العربي على إيجاد قاعدة اقتصادية موحدة لترشيد استخدام الموارد العربية، بالإضافة إلى تطوير الموقع العربي في تقسيم العمل وتحسين قوة المساومة التفاوضية للأمة العربية، وفي موضوع الحروب المستمرة التي تخوضها الأقطار العربية ضد بعضها البعض، سنجد أن التكامل والتعاون الاقتصادي العربي سيعمل على خفض الإنفاق العسكري العربي الموجه للداخل العربي، وزيادة الإنتاج العربي الذاتي من العتاد الحربي.[٤٧]

كما يؤدي التكامل الاقتصادي والاندماج العربي وصولاً للوحدة الشاملة إلى تسهيل انتهاج سياسة مشتركة ضد الأخطار الخارجية، وتعزيز ضمان الأمن القومي العربي، مما يسهم في خفض الحاجة إلى الواردات العسكرية عالية التكلفة، كما أن وجود سياسة إنتاجية عربية مشتركة يسهم في تحقيق قدر ملموس من توسيع دائرة الإنتاج المحلي بإنقاذ الزراعة العربية من التدهور، وتطوير القطاع الصناعي،[٤٨] وإذا ما استطاع العرب تطوير الإنتاج الذاتي من الأسلحة والعتاد الحربي والوصول إلى رص الصفوف، فستكون هناك إعادة للنظر في تقييم الحاجات الدفاعية، والتوجه إلى خفض الموازنات العسكرية، خاصة أن قسماً كبيراً من ترسانات الأسلحة العربية الضخمة المتوافرة حالياً غير موجهة لمعارك تحرير الأرض العربية وحماية أمنها القومي من التهديد الخارجي كما أثبتت التجارب الكثيرة خلال السنوات الماضية.

الفصل الثالث: مستقبل الوطن العربي في ظل الأوضاع الراهنة

- آثار اقتصاد الطوائف على مستقبل الوطن العربي

١- غياب الاستقرار السياسي، وهبوط التوقعات الاقتصادية

يعد الاستقرار السياسي والاجتماعي أحد أهم المقومات البديهية للتنمية الاقتصادية، وهذا يعني أن اختلاله دليل على اختلال مسيرة التنمية، وتشير الدراسات التطبيقية إلى أن من أهم أسباب التخلف في كثير من الدول النامية الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي تسود فيها، نظراً لدورها في هبوط التوقعات الاقتصادية تجاه المستقبل،[٤٩] حيث تعتمد الكثير من العلاقات الاقتصادية على الدور الحيوي الذى تلعبه توقعات الأفراد في التأثير على سلوك الظاهرة محل الدراسة، ويلقي نشوب الحرب في حد ذاته بظلال سلبية على المناخ الاقتصادي للمنطقة، فالأحداث تؤكد زيادة حدة الاضطرابات السياسية والأمنية فيها، مما يعني أنها غير مؤهلة بشكل كاف لاستقدام استثمارات

أجنبية مباشرة، وقد خفض البنك الدولي تقديراته للنمو الاقتصادي في المنطقة العربية لعام ٢٠١٥، إلى ٢,٦٪، أي أقل قليلاً من النمو في ٢٠١٤، بانخفاض ٠,٢ نقطة مئوية عن توقعاته في تشرين الأول ٢٠١٥[٥٠] وإذا ما انخفضت تلك التوقعات، فإنها ستترك آثاراً وخيمة على المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تتمثل في الاستثمار والادخار، والطلب الكلي والبطالة، مما سينعكس سلباً على معدلات النمو الاقتصادي.

٢- تراجع الاقتصاد العربي، وهبوط حصة المواطن في المؤشرات الاقتصادية الكلية

يؤدي هبوط حصة المواطن العربي من النمو والدخل، وحصته من التكوين الرأسمالي، إلى إضعاف فرص الادخار والاستثمار وتراكم الثروة القومية للمجتمع، وهذا يعني بالأساس انخفاض مستوى الطلب الفعال، وإذا انخفض الطلب الفعال فسيؤدي ذلك حتماً إلى تخفيض قدرة المواطن على المساهمة في التنمية الاقتصادية للمجتمع، وعدم قدرته على تطوير التراكم الرأسمالي الوطني.[٥١]

٣- بعثرة الموارد الاقتصادية، وصعوبة تبادلها بين الأقاليم العربية، واستمرار الندرة النسبية في عناصر الإنتاج

يؤدي وجود الطوائف في الدولة الوطنية العربية إلى بعثرة حجم الموارد الوطنية وتخفيضها[٥٢] في كل واحدة منها، نظراً للسعي الدؤوب من جانب كل طائفة للسيطرة على ما يمكن الاستحواذ عليه من الموارد المالية والاقتصادية وذلك للاستفادة منها في ضمان بقائها وتوسيع نفوذها، وتستخدم الطوائف الأساليب المتاحة لها كافة لإحكام سيطرتها، فمنها العسكرية وهي أخطر وسائل الاستحواذ (داعش، الحوثيون)، ومنها الارتباط المباشر بالخارج (الحالة اللبنانية)، وأقلها بروز النزعة الدينية والعرقية للدخول بما يعرف بالمحاصصة الطائفية في الحكم واقتسام الموارد، ولعل من أول الأخطار التي تواجه الاقتصاد العربي تعذر تبادل عناصر الإنتاج بين دول الوطن العربي بالتكلفة السوقية، وإضافة حالة جديدة من الندرة النسبية، وإضافة التكاليف الأمنية الباهظة التي يتطلبها مرور الموارد بما تشمله من عناصر إنتاج أو منتجات مصنعة، بين المناطق المقسمة طائفياً والتي تكون بحالة نزاع مع الدولة الوطنية.

يؤدي اقتسام الموارد بين الدولة والطوائف فيها إلى تقليص حجم الموارد المتاحة للدولة الوطنية وإضعاف قدرتها السيادية على التخطيط والتنمية والتحكم في السياسة الاقتصادية،[٥٣] كما يؤدي حتماً إلى إضعاف قدرة الدولة الوطنية على مواجهة التحديات الراهنة بتعقيداتها وتداخلاتها الإقليمية والدولية.[٥٤]

كما تؤدي سيطرة الطوائف على الموارد العربية إلى توجيه الجزء الكبير من تلك الموارد لتغطية الإنفاق العسكري في شراء الأسلحة والعتاد الحربي لضمان قوة الطائفة وتفوقها الحربي، ضد الدولة الوطنية أو ضد الطوائف الأخرى التي قد تصارعها نفوذها.

٤- غياب فرص الوحدة الاقتصادية، واختفاء وفرات الإنتاج الكبير، وضياع فوائد اتساع السوق

تحولت الاقتصادات العربية إلى وحدات

صغيرة،[٥٥] لا تقوى على الوصول إلى ما يعرف في الأدب الاقتصادي بحجم الإنتاج الكبير، وتمكنت الدول الاستعمارية بعد ذلك بسهولة ويسر من إلحاق كل دولة عربية منفردة في عجلة التبعية الاقتصادية للاستعمار، الذي سيعمل على استمرار حالة الضعف الاقتصادي والتخلف لكل كيان عربي، ولن تكون السوق العربية الرحبة متاحة للإنتاج العربي بأكمله، ولن يفلح الإنتاج العربي في التخلص من فائضه، مما سيؤدي إلى تعرض الإنتاج العربي للهزات والدورات الاقتصادية في الركود والكساد، وسيصبح من اليسير على الغرب جلب فائض الإنتاج الأوروبي إلى السوق العربية بأثمان احتكارية، والتخلص من الأزمات البنيوية في الاقتصاد الغربي.

٥- انخفاض مستوى الاحتياطي العربي من النقد الأجنبي:

من المعروف أن احتياطي النقد الأجنبي يساعد الدولة على الوفاء بالتزاماتها أمام الدول الأخرى، وسداد ديونها الخارجية، كما يساهم في تعزيز قدرة الدولة على تبني سياسة نقدية أكثر وضوحاً، حيث إن وجود ذلك الاحتياطي يؤدي إلى تحقيق الاستقرار في قيمة العملة المحلية، مما يقلل من وجود التضخم، ومن يعش في إحدى دول الطوائف يشهد تراجع قيمة العملة المحلية، حيث سيتوزع النقد الأجنبي بين خزائن الدول القطرية العربية، أو في جيوب زعماء الطوائف، مما يؤدي إلى تبعثره وعدم قدرة الدول العربية منفردة على وضع سياسة موحدة للاستفادة من النقد الأجنبي لخدمة الأطراف كافة.[٥٦]

٦- اضمحلال الدور القيادي للأمة العربية في الاقتصاد العالمي، وبروز دور الكيان الإسرائيلي وكيانات أخرى[٥٧]

يهدف مشروع التفتيت الصهيوني الأميركي إلى تجزئة الوطن العربي وتفتيت كياناته السياسية، وصولاً إلى تقليص دور الدولة العربية، ومنع ظهور أي قوة إقليمية عربية محتملة تسيطر على المنطقة، وتفرض نوعاً من السيطرة الاحتكارية على بترول الشرق الأوسط.[٥٨] وتتمثل هذه الرؤية في الاستراتيجية الصهيونية باختراق المجال الاقتصادي العربي وتمزيقه،[٥٩] وتحويل إسرائيل إلى قطب إقليمي فاعل في المنطقة،[٦٠] وتقويض الإمكانات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي، مما يسهل إدخال الكيان الصهيوني مع الدول العربية في النظام الاقتصادي، ويرى قادة هذا المشروع أنه يتوجب إلغاء دور جمهورية مصر العربية القيادي في الأمة العربية، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً،[٦١] ويليه إضعاف دور المملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي، بعد أن نجحوا في إضعاف العراق وتشتيت أراضيه وموارده بين الطوائف، وما تلاه من تمزيق للإمكانات والموارد العربية السورية، ولا يوجد أبلغ شاهد في هذا الإطار من تصريحات أحد الزعماء الصهاينة المعبرة عن هذا الطموح[٦٢] والتي يرى فيها أن العرب قد جربوا قيادة مصر للمنطقة مدة نصف قرن دون جدوى على حد زعمه، ويطالبهم باتخاذ إسرائيل قائداً جديداً لهم.

٧- عصر الطوائف الثاني يهدد مصير الأمة العربية ويزلزل بقاءها.

كان للفرقة العنصرية التي سادت عهد ملوك

الطوائف الأول بالغ الأثر في ضياع الحضارة العربية والإسلامية في الأندلس،[٦٣] فلم تستطع الأندلس أن تسترد وحدتها الإقليمية المعهودة، ولا أن تعيد تماسكها، على الرغم من محاولات المرابطين والموحدين لجمع شملها وصد العدوان عنها، وإذا كان الحال كذلك، فإن الباحث يرى أن عهد الطوائف الثاني الذي يعصف بالأمة العربية في الوقت الراهن، والذي بدأ يمزق دول الوطن العربي، قد يشكل خطراً بالغاً على الحضارة العربية،[٦٤] ومن الممكن أن يسبب للحضارة العربية المصير نفسه الذي آلت إليه الحضارة الأندلسية لا سمح الله.

- الأثر الاقتصادي والمالي للطائفية في الوطن العربي

اختلف اقتصاد الطوائف في نشأته في العالم العربي، حيث نشأت الطائفية في كل من العراق ولبنان، والسودان، في وقت مبكر، إلا أن أحداث الربيع العربي وثوراته، أضافت الطائفية المسلحة إلى كل من سورية واليمن وليبيا، ليبرز في الاقتصاد العربي ما يمكن تسميته اقتصاد الطوائف، حيث ساهمت القوة التي تمتلكها بعض الطوائف في السيطرة على مقدرات البلاد، ومنازعتها سلطة الدولة الوطنية على اقتسام الموارد المالية والاقتصادية والاستحواذ عليها، ويمكن القول إن الاقتصاد العربي بشكل عام، واقتصاد الدولة المعنية قد تعرض لضرر واضح وخسارة جسيمة بعد فقدان جزء من الموارد من نشاطها الاقتصادي، وضياع حجم كبير من أموال ميزانياتها، ما أصابها بالعجز والتراجع في الأداء المالي والإداري وأدى إلى انكشاف قدرة الدولة الوطنية على الوفاء بالتزاماتها أمام مواطنيها، وأمام العالم الخارجي.

يمكن القول إن الآثار الاقتصادية لظاهرة اقتصاد الطوائف قد تلقي بظلالها على الدولة الوطنية التي تنتشر فيها، أو قد ينتشر ذلك الأثر ليطال دولاً أخرى بجوارها، أو تربطها علاقات اقتصادية بها، ولذلك يكون الأثر مباشراً أو غير مباشر، وقد حاولت الكثير من المؤسسات الدولية، ومؤسسات البحث العلمي والدراسات الاستراتيجية بيان الآثار الاقتصادية أو المالية للطوائف في العالم العربي، إلا أن تلك الدراسات يغلب عليها الطابع السياسي لمنفذيها، ووجهة نظر معديها،[٦٥] ويرى الباحث أن بعض تلك الدراسات لم تفرق بين نتائج الربيع العربي ونتائج الطائفية.

- الآثار الاقتصادية المباشرة لاقتصاد الطوائف

تأثرت اقتصاديات البلدان العربية التي شهدت السيطرة الاقتصادية الطائفية، أو المحاصصة في الموارد تأثراً مباشراً من سيادة تلك الظاهرة، وتختلف تلك الآثار من دولة إلى أخرى، وذلك حسب حجم القوة العسكرية التي تتمتع بها الطائفة أمام الدولة الوطنية من ناحية، بالإضافة إلى حجم الموارد التي تتوفر لتلك الدولة العربية من ناحية أخرى.

أولاً: العراق

يحتل العراق الركن الشمالي الشرقي من الوطن العربي، ويطل عبر ساحله الجنوبي على الخليج العربي لمسافة ٦٠ كم، وتبلغ مساحته

نحو ٤٣٥٠٥٢ كم٢، ويعتبر من أفضل المناطق الاقتصادية العربية نظراً للثروة النفطية الهائلة التي يمتلكها، بالإضافة إلى المستوى العالي من التقانة والتنمية البشرية التي سادت الاقتصاد العراقي قبل الحصار والحرب، وانزلق الاقتصاد العراقي في الاضطراب بعد دخوله حرب الخليج الأولى عام ١٩٨٠، وخرج على أثرها بمديونية كبيرة، وما لبث أن ارتكب خطأً استراتيجياً[٦٦] بالغاً باجتياحه دولة الكويت، وتعرض للحصار الاقتصادي بعد الانسحاب منها، وقد استهدفت أميركا الاقتصاد العراقي بعد غزو ٢٠٠٣[٦٧] ما دمر اقتصاد العراق والمجتمع والشعب واستنزف قدرات الدولة العسكرية وأفقدها التفوق الإقليمي السياسي والعسكري والاقتصادي، الذي لطالما كانت تخشاه إسرائيل، وذلك بإبادة هياكل الدولة بالكامل وحل مؤسساتها، وتحطيم البنى التحتية السياسية والاقتصادية العسكرية والمؤسساتية العراقية، وإعادة تشكيلها وفق المحاصصة الطائفية منذ ٢٠٠٦[٦٨] واقتصار وظائف الدولة على الأحزاب، ونشر الفساد في الحكم، وبروز هواجس التقسيم، ولذلك يعاني العراق أشد الفتن الطائفية.[٦٩]

استهدفت الطائفية مناطق بحد ذاتها تعتبر من أغنى الأقاليم العراقية[٧٠] بانتزاع مواردها من الدولة الوطنية، فقد سيطر الأكراد على إقليم كردستان في الشمال الغني بالنفط، الذي تصل مساحته إلى ٤٠,٠٠٠ كم٢، وسيطر الشيعة على المحافظات الجنوبية، وسيطر تنظيم داعش على مناطق واسعة من العراق[٧١] (٤٠٪ من مساحة العراق، بما فيها من حقول نفطية تنتج قرابة ٨٠ ألف برميل نفط يومياً)، الأمر الذي دمر الإمكانات المادية والاقتصادية للدولة العراقية، ووصلت تقديرات حجم الضرر الذي أصاب الاقتصاد العراقي منذ ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٥ نحو ٢ تريليون دولار بشكل مباشر.[٧٢]

جرى نهب منظم لثروات العراق من رموز الإدارة الأميركية، وبيعت الشركات التي ظلت مملوكة للشعب العراقي كافة، وشاركت في عمليات النهب الدول الإقليمية الأخرى، والتي حرصت على تطبيق القضم الطائفي للعراق، ومحو اقتصاده وقدراته العسكرية،[٧٣] وقد أهدرت إدارة الاحتلال الأميركي (بول برايمر) ما يقارب تريليون دولار من مداخيل العراق من النفط، وغيرها من المصادر الخارجية، وهبط أداء الدولة العراقية المحتلة، الداخلي والخارجي إلى ١٥٪ مما كانت عليه مؤسسات الدولة قبل الغزو، ويقدر بعض المختصين حجم الضرر الذي لحق بالعراق حتى آذار ٢٠١١م بنحو ٧٣ تريليون دولار.[٧٤]

ثانياً: السودان

تعتبر السودان دولة بالغة الأهمية للمصالح الغربية والصهيونية على حد سواء، بمساحتها التي تزيد على ٢,٥ مليون كم٢، وتصدرها قائمة الأقطار العربية والقارة الإفريقية من حيث حجمها الجغرافي، وكونها تحاذي ٩ بلدان عربية وإفريقية، وتطل على البحر الأحمر مسافة تصل إلى ٣٩٠ ميلاً قبالة الشواطئ السعودية، وتضم نحو ٣٦ جزيرة،[٧٥]، وتمتلك من احتياطي النفط ما يقارب ٥ مليارات برميل،[٧٦] يوجد منها ٣,٥ مليار برميل في دولة جنوب السودان (٧٠٪ من احتياطي النفط السوداني)، وقد كان حجم إنتاجها السنوي قبل الانفصال نحو ٣٠ مليار

دولار سنوياً.

أخذ الغرب والولايات المتحدة من موضوع الأقليات المسيحية مجالاً رحباً للتدخل في سياسة السودان ومستقبله الاقتصادي والسياسي بشكل عام، وتمثل الطرح الأميركي بإنشاء ما يعرف بالمناطق الآمنة في الجنوب السوداني منذ أوائل التسعينيات من القرن الماضي،[٧٧] ولتنفيذ مخططاته سارعت الولايات المتحدة الأميركية إلى فرض عقوبات اقتصادية وحظر صادرات القمح السودانية منذ ١٩٩٠م، والضغط على الشركات الدولية للتوقف عن الاستثمار في الاقتصاد السوداني، ومد حركات التمرد في الجنوب بالعتاد العسكري والمادي، وقد كانت الندوة التي نفذتها الأوساط السياسية الأميركية حول جنوب السودان في تشرين الأول ١٩٩٣ دعوة صريحة لانفصال جنوب السودان عن شماله،[٧٨] لقد استمرت الحرب الأهلية في السودان لمدة نصف قرن تقريباً، ما أنهك اقتصاد السودان وأدى إلى تعطل التنمية فيه.

جرى توقيع اتفاق السلام في نيفاشا الكينية (٢٠٠٥)، والذي قضى بإعطاء الجنوب حقه في الحكم الذاتي والمشاركة في حكومة وحدة وطنية مع الاستفتاء على تقرير المصير بعد ٦ سنوات، وانتهى الأمر في تموز ٢٠١١ بانفصال الجنوب، وأدى ذلك الانفصال إلى خسارة السودان أهم مصدر من مصادر دخله، حيث أصبح الجنوب يمتلك ٧٥٪ من حقول النفط، وتراجع إجمالي الإنتاج النفطي السوداني الذى كان قد بلغ نحو ٤٧٠ ألف برميل يومياً، كما فقد ٥٠٪ من إيرادات الموازنة العامة، وما يقدر بـ٨٠٪ من عائدات النقد الأجنبي، وتراجعت نسب النمو من ٥,٢٪(٢٠١٠) إلى ١,٧٪(٢٠١٢)[٧٩]، ويعاني الجنوب بدوره من غياب الخدمات الأساسية والبنية التحتية، وتظل احتمالات نشوب حرب شاملة بين دولتي الشمال والجنوب قائمة في ظل غياب ترسيم الحدود والنزاع حول عدد من المناطق الغنية بالنفط، وكذلك الاختلاف على رسوم مرور صادرات النفط الجنوبية التي تمر عبر خط أنابيب في شمال السودان، وتجدر الإشارة إلى أن دولة الجنوب نفسها تواجه تحديات الصراعات الداخلية المحتملة بين القبائل والأعراق المختلفة، خصوصاً في ظل تحول النظام الجنوبي من حركة عسكرية إلى نظام سياسي قادر على إدارة شؤون الدولة.

ثالثاً: ليبيا

تتميز ليبيا باتساع مساحتها الجغرافية حيث تبلغ مساحتها نحو ١,٧٧٥,٥٠٠ كم٢، وبهذا تعتبر رابع دولة عربية من حيث المساحة بعد السودان والجزائر والسعودية، كما تتمتع بوفرة الموارد الاقتصادية، أهمها النفط، ما منحها القوة السياسية في التأثير على غيرها من الدول، وتستطيع ليبيا المساهمة في إنجاح فرص الوحدة العربية والتكامل الاقتصادي مع غيرها من الدول العربية.

استهدف الغرب الدولة الليبية، وبعد الثورة الجماهيرية الهادفة للإطاحة بحكم الرئيس الليبي معمر القذافي الذي اعتبر استبدادياً، كان التدخل العسكري من الناتو سبباً في حرف الربيع العربي عن مساره، وانتشار فوضى السلاح، وتنامي قوة الطوائف وظهور تنظيمات مسلحة دولية، ما غيب عوامل الاستقرار والوحدة السياسية للبلاد، وأدخلها في حرب لا هوادة فيها منذ شباط ٢٠١٥م،

وأضاع موارد البلاد ومقدراتها الاقتصادية،[٨٠] مما سبب في ظهور نمو اقتصادي سالب لأول مرة، وهبوط إجمالي في الناتج المحلي بشكل حاد، نحو ٦٢٪ (٢٠١١)، بعد قيام بعض الميليشيات المسلحة بمحاصرة منشآت النفط، وتصديره لحسابها الخاص، ولذلك هبطت عائدات النفط بنسبة ٨٠٪، وقدرت قيمة الأضرار التي خلفتها الحرب الدائرة عام ٢٠١١م بنحو ٢٠٠ مليار دولار أميركي،[٨١] ويشار في هذا السياق إلى أن مطار طرابلس تعرض للقصف، ما أدى إلى تدمير ٢١ طائرة مدنية، وقدرت الخسائر في حينه بنحو ٢ مليار دولار أميركي.[٨٢]

رابعاً: اليمن

وتبلغ مساحته ٥٥٥,٠٠٠ كم٢ دون الربع الخالي، ويعاني الاقتصاد اليمني من اختلالات هيكلية مزمنة، في دولة تعد الأفقر في المنطقة، وقد شهد معدل النمو زيادة ملحوظة ليصل إلى ٨٪ (٢٠١٠) بفضل زيادة صادرات الغاز الطبيعي المسال،[٨٣] وفي العام ٢٠١١ نال الدولة اليمنية ما يعرف بالربيع العربي، مما أدى إلى انكماش معدل النمو الاقتصادي اليمني بشكل حاد، وصل إلى ١٣٪، وفي ٢١ أيلول ٢٠١٤، اقتحمت جماعة الحوثي صنعاء وشكلت حكومة جديدة (السلم والشراكة)، وانقلب الحوثيون على الشرعية في منتصف كانون الثاني ٢٠١٥، ما أدى إلى انهيار الحكومة والأجهزة الرسمية، والشروع في الحرب بين الحوثيين والتحالف العربي، وقد سارعت مؤسسات التمويل الدولية إلى تعليق الأنشطة التي تمولها في اليمن، منذ آذار ٢٠١٥، منها البنك الدولي للإنشاء والتعمير وغيرها، وأصبح الاقتصاد اليمني يواجه تحديات رئيسة[٨٤] أهمها انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٣٤,٦٪، وتصاعد معدل التضخم بأكثر من ٣٠٪، وعجز الموازنة الناتج عن توقف إيرادات النفط بشكل كلي (يساهم النفط قبل الحرب بـ٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي، وبما يزيد على ٧٥٪ من ميزانية الحكومة)، كما توقفت المنح والمساعدات والتحويلات الخارجية للاقتصاد اليمني بعد توقُّف المانحين عن الالتزام بتعهداتهم،[٨٥] بالإضافة إلى غياب مؤسسات الدولة واستنزافها من الميليشيات لتمويل الحرب، ما ساهم في انخفاض احتياطي البلد من العملة الأجنبية بشكل غير معهود، حيث يفقد البنك المركزي اليمني الأداة الرئيسة للحفاظ على قيمة العملة الوطنية أمام العملات الأجنبية، كما تشير تقارير المؤسسات الدولية عام ٢٠١٦ إلى[٨٦] أن أكثر من ٢١ مليون يمني يقبعون تحت خط الفقر، و٨٠٪ من السكان بحاجة إلى مساعدات إنسانية،[٨٧] وما يزيد على ١٧٪ عاطلون عن العمل، وقد تقلص النشاط الاقتصادي بنسبة ٢٥٪، ويشتد الافتقار إلى المواد الأساسية، كما تدهورت أوضاع الميزانية العامة وميزان المعاملات الخارجية ووصل الدَّيْن العام إلى ٧٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في العام ٢٠١٥. [٨٨]

شملت الآثار الاقتصادية للحرب القطاعات الاقتصادية كافة، وتعرَّض القطاع الخاص إلى أضرار اقتصادية كبيرة، حيث يساهم بنحو ٥٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي كما يساهم بنحو ٦٥٪ من الاستثمار الإجمالي، فتوقَّفت بعض القطاعات بشكل كُلي، وتقلَّص نشاط قطاعات أخرى نتيجة تحمل القطاع الخاص أعباء إضافية تهدد استمرارية نشاطه، فقد تسببت الحرب في إغلاق

٢٦٪ من منشآت الأعمال في المناطق الأكثر تأثراً بالحرب، وتعرَّضت ٩٥٪ من المنشآت المغلقة إلى دمار شامل أو جزئي، كما شهد الاقتصاد اليمني هجرة رؤوس الأموال الوطنية إلى الخارج وتوقف البعض الآخر عن الإنتاج، وقدرت الأموال الفارة منذ بداية الحرب حتى نهاية ٢٠١٥ بنحو ٦ مليارات دولار، كما تضرر رأس المال المادي،[٨٩] ولم يقف الباحث على أي إحصائيات رسمية عن حجم الخسائر في البنية التحتية.

خامساً: سورية

ظلت سورية بفضل موقعها الجغرافي الاستراتيجي محوراً للتجارة العابرة بين العديد من بلدان الشرق الأوسط، كما كانت عاملاً حيوياً في تحديد السياسة والصراع العربي الإسرائيلي، وتقدر مساحتها بنحو ١٨٥,١٨٠ كم٢.

نجحت سورية في بداية العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين وفق سياسة اقتصادية بطيئة في تحسين المؤشرات التنموية الاقتصادية والبشرية،[٩٠] منها تخفيض نسبة من يقل دخلهم عن ١,٢٥ دولار يومياً من ٧,٩٪ إلى ٠,٢٪ خلال ١٩٩٧-٢٠١٠، وقد اندلع الربيع العربي في الجمهورية السورية في ١٨ آذار ٢٠١١م، وما لبث أن تحول إلى نزاع طائفي مسلح إثر التدخلات الإقليمية الخارجية، وتعتبر سورية من أكثر البلدان التي تضررت من الحرب، فقد تحملت عبء تكلفتها الاقتصادية المباشرة، وشهدت القطاعات الاقتصادية السورية كافة تأثيرات سلبية، واتجه الاقتصاد للانكماش بنسبة ٢٠٪ خلال العام ٢٠١٣، مع دمار واسع في البنية التحتية، وارتفاع نسبة الفقر إلى أكثر من ٥٠٪ من السكان، وبلوغ البطالة نسبة ٣٩٪، مع أعداد كبيرة من العاطلين الشباب، والخريجين الجدد، والمشتغلين بمجالات أدنى من اختصاصات دراستهم؛ هذه النتائج تعتبر الأسوأ على صعيد العالم، يضاف إلى ذلك، انهيار العملة الوطنية، لتفقد بين عامي ٢٠١٢-٢٠١٣ نحو ٢٠٠٪ من قيمتها، بفعل التضخم وانخفاض القوة الشرائية للمواطن، وتدهورت المؤشرات التنموية عام ٢٠١٤ وانخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠١٠ ليتحمل الاقتصاد السوري خسائر فادحة خلال الفترة من ٢٠١١-٢٠١٣ وصلت نحو ١٣٩,٧٧ مليار دولار، تحمل القطاع الخاص نسبة ٦٩٪ من الضرر، بينما تحمل القطاع العام ٣١٪ منها.[٩١]

سادساً: لبنان

تاريخ لبنان مليء بالنزاعات منذ القرن التاسع عشر وحتى الآن، والتي تفاوتت بين الأزمات السياسية، والصدامات المسلحة، والحروب الشاملة، وعلى الرغم من صغر مساحته التي تصل إلى ١٠,٤٥٢ كم٢ فإن تناقضاته الداخلية طائفياً وسياسياً واجتماعياً واقتصادياً تفرض نفسها باستمرار على واقعه الراهن[٩٢] لتظل أزمة الدولة اللبنانية الحقيقية في الطائفية التي تبقى حاضرة في كل أزمة تمر بها البلاد، على الرغم من توقيع اتفاق الطائف ١٩٨٩م، الذي حافظ على هوية لبنان العربية.

أسهم الموقع الاستراتيجي للبنان في إثارة الأطماع الخارجية، كما تمثل لبنان لإسرائيل مصدراً لموارد المياه من خلال نهر الليطاني، وتعتبر لبنان دولة «أقليات» تتكون من ١٩ طائفة، منهم المسلمون

(سنة، شيعة، دروز)، ومنهم المسيحيون.[٩٣]

ظهرت الطائفية في لبنان عام ١٩٣٢م، بعد أن تدخلت قوى خارجية لترسيخها، منها الانتداب الفرنسي، حيث دعم كل طرف طائفة بعينها بالمال والسلاح بهدف تعزيز نفوذه الاستعماري في المنطقة، وهو ما انعكس على الأوضاع التنموية في لبنان،[٩٤] حيث خصت طوائف بعينها بالمناصب السياسية والإدارية، ومن ثم الخدمات الأساسية والتعليم والرفاهة الاقتصادية، وأسهمت تلك التحيزات الخارجية في تأجيج فتن طائفية دموية في فترات مختلفة، وامتدت الطائفية السياسية من التوزيع الطائفي للمناصب الكبرى والصغرى في الدولة إلى الحياه الحزبية.

سادت المعايير الطائفية على مشاريع التنمية، ليعيش أغلب اللبنانيين في فقر مدقع، كما أثقلت الحرب كاهل اللبنانيين، وعانى الاقتصاد اللبناني من أزمة هيكلية تمثلت في العجز في ميزان المدفوعات، والميزان التجاري، وانخفاض قيمة الليرة اللبنانية، وارتفاع معدلات التضخم، ويقدر الخبراء الاقتصاديون أن لبنان يخسر سنوياً ٣ مليارات دولار ثمناً للطائفية، ويتوقع أن يكون إجمالي الخسارة في هذا الإطار نحو ٧٥ مليار دولار منذ العام ١٩٩٠م، وما نسبته ٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي.[٩٥]

- الآثار غير المباشرة لاقتصاد الطوائف

يعد الاستقرار السياسي والاجتماعي أحد أهم المقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية، ويعني اختلاله تعثر مسيرة التنمية، كما أن الاضطرابات السياسية والاجتماعية التي تسود الدول النامية تعتبر من أهم أسباب التخلف فيها، ويضم موضوع التنمية الاقتصادية بوصفه أحد مؤشرات التقدم، مجموعة من المتغيرات الاقتصادية الكلية المهمة، كالاستثمار[٩٦] والصرف الأجنبي والبطالة والتضخم وميزان المدفوعات، وغيرها، تشترك تلك المتغيرات في حساسيتها للبيئة السياسية والاجتماعية المحيطة بها، وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن رأس المال يعد من أكثر العناصر تأثراً بالبيئات المضطربة وابتعاده عنها، وعندما نتناول هروب رأس المال الوطني إلى الخارج وآثاره الاقتصادية، وحينما تنتشر الفتن والإشكالات الطائفية في حدود الدولة الوطنية، فإننا نكون أمام مشكلة تحوي بين طياتها مجموعة من الاختلالات الاقتصادية والاجتماعية،[٩٧] ولذلك لم تغفل النظرية الاقتصادية الكينزية عنصر الاستقرار السياسي والاقتصادي وأثره على الطلب الفعال، وذلك بإدخالها عامل التوقعات[٩٨] في كثير من مسارات المتغيرات الاقتصادية الكلية.

ترتبط مصر بعلاقات الجوار الاقتصادية مع السودان وليبيا، وقد تأثر الاقتصاد المصري بالطائفية السائدة هناك، ويقدر الخبراء حجم الضرر الذي أصابه بنحو ١٣ مليار دولار، نتيجة توقف نحو ١٥٠ من رجال الأعمال المصريين عن العمل والاستثمار في مجالات في الاقتصاد الليبي، كما أن مصر خسرت حصتها في إعمار ليبيا[٩٩] التي وصلت إلى نحو ١٠ مليارات دولار، ويرتبط الاقتصاد الأردني بالاقتصاد السوري واللبناني بشكل واضح، كما ترتبط اقتصاديات سورية ولبنان والعراق ببعضها، وترك الاقتصاد الطائفي في اليمن آثاراً بالغة على اقتصاد المملكة العربية السعودية بشكل خاص، وباقي دول الخليج العربي بشكل عام.

التوصيات

١- ضرورة إنجاز المشروع الوطني لكل قطر عربي، وذلك بترسيخ القيم الوطنية، وإشاعة الديمقراطية وثقافة الاختلاف والحوار في المجتمعات العربية، ما يساهم في إنجاز المشروع القومي في التكامل الاقتصادي العربي.

٢- بيان مخاطر الطائفية والتجزئة على مستقبل الأمة العربية، والحرص على عدم الوقوع في فخها.

٣- العمل العربي المشترك تحت مظلة الجامعة العربية، وتحت مظلة منظمة التعاون الإسلامي جدار مهم وأساس متين لمواجهة أخطار التجزئة والتفتيت.

٤- إعادة بناء منظومة العمل العربي المشترك انطلاقاً من الدولة الوطنية الحديثة لإعادة تشكيل الأقاليم والولايات العربية التي تتحقق بها مصلحة الأمة العربية اقتصادياً وسياسياً وأمنياً.

٥- السعي للاهتمام بنظم التعليم والتعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي، وترسيخ ثقافة الابتكار والتجديد في المناهج التربوية، وتكريس منهج الإنتاجية العصرية الذي يتضمن زيادة الإنتاج وعدالة التوزيع.

٦- إحداث تغييرات جوهرية في البنية الاقتصادية العربية التي تضمن المنافسة في اتساع السوق والدخول في الاقتصاد العالمي.

المراجع

- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية (نيسان ٢٠١٥م)، استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية ٢٠١٥-٢٠١٦ في ظل تزاحم التحولات والمتغيرات، التقرير السنوي رقم(٨).
- المتابع الاستراتيجي (آذار٢٠١١)، خطط تفتيت المنطقة، هل ستأخذ طريقها إلى التنفيذ؟ مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، العدد ٢٢، القسم الثاني.
- المعهد العربي للتخطيط، (٢٠١٣)، تقرير التنمية العربية، نحو منهج هيكلي للإصلاح الاقتصادي، العدد الأول، الكويت.
- أمام (ال)، محمد محمود (كانون الأول ٢٠٠٤)، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١.
- بيريس، شيمعون (١٩٩٤)، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للنشر والتوزيع، بيروت.
- تنيرة، بكر مصباح (كانون الأول١٩٩٩)، تطور الصراع الاستراتيجي من القوى الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط، وأثره على مستقبل الوطن العربي، شؤون عربية، العدد ١٠٠.
- حجي(ال)، عبد الرحمن (١٩٨١)، التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة، دار القلم، دمشق، ط٢.
- حماد، مجدي (كانون الثاني ٢٠٠٤)، جامعة الدول العربية، مدخل إلى المستقبل، سلسلة عالم المعرفة، العدد ٢٩٩، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت.
- حمصي(ال)، (شباط ١٩٨٣)، محمود، خطط التنمية العربية، واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، دراسة في الاتجاهات الإنمائية في خطط التنمية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٣.
- زازية(ال)، ستيتي (شباط ٢٠١٥)، الثروة البترولية والأمن الاقتصادي العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد ٤٣٢.
- زلزلة، عبد المحسن (أيلول ١٩٨٣)، التكامل الاقتصادي العربي أمام التحديات، فصل من كتاب دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (١)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢.
- فرجاني، نادر (تشرين الأول ٢٠٠٢)، العرب في مواجهة

إسرائيل، فارق العلم والتقانة، من كتاب: النهضة واكتساب المعرفة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١.
- شانتا ديفا رجان وليلى متقي (كانون الثاني ٢٠١٦)، الآثار الاقتصادية للحرب والسلام" الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، العدد ٦.
- شنجار، عبد الكريم جابر، (آذار ١٩٩٦)، التجارة الخارجية العربية وآفاقها في ظل التكتلات الإقليمية التجارية، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد ٨٥.
- صندوق النقد العربي (أيلول ٢٠٠٨)، مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال عام ٢٠٠٧، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، عدد ٢٨.
- صندوق النقد العربي (٢٠١٤)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٤، العدد ٣٤، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
- صندوق النقد العربي (٢٠١٥)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، العدد ٣٥، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة.
- طه، طه عبد العليم، محرر (١٩٩٣)، آليات التكامل الاقتصادي العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة.
- عبد الفضيل، محمود (١٩٩٥)، الواقع والوهم حول الشرق أوسطية، سينا للنشر، ط١، القاهرة.
- عبد اللطيف، أحمد حلمي (٢٠١٢/١٢/٢٩)، اقتصاديات دول الربيع العربي «الواقع والآفاق»، مجلة المجلة، لندن، المملكة المتحدة.
- علي، عبد المنعم السيد (آذار ١٩٩٦)، التكتلات الاقتصادية الدولية، طبيعتها، أنواعها، خصائصها، آثارها الاقتصادية على الأقطار العربية، شؤون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد ٨٥.
- فرومكين، ديفيد (٢٠١٥)، نهاية الدولة العثمانية، وتشكيل الشرق الأوسط، ترجمة منذر الحايك، دار عدنان للنشر، بغداد، ط١.
- كوران، تيمور (بدون)، أسباب تخلف الشرق الأوسط اقتصادياً، الآليات التاريخية للركود المؤسسي، المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية.
- مراد، أحمد فارس (١٩٨٣) تقويم المشروعات العربية المشتركة كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي، فصل من كتاب دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي (١)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط٢.
- مسعد، سامية مصطفى (٢٠٠٤)، التكوين العنصري للشعب الأندلسي وأثره على سقوط الأندلس، عين للدراسات والبحوث الإنسانية، القاهرة، ط١.
- هندي(ال)، عليان (شتاء٢٠١٢)، القراءة الإسرائيلية للثورات العربية، شؤون فلسطينية، العدد ٢٤٧.
- موقع ٢٤ الإلكتروني، الإمارات العربية المتحدة http:// aspx.١٢٩٧٠٢/ae/article.٢٤.test
- جوجري(ال)، عادل (٢٠١٣)، برنارد لويس، سياف الشرق الأوسط، ومهندس سايكس بيكو ٢، دار الكتاب العربي، القاهرة، دمشق، ط١.
- عدوان، أكرم (٢٠١١)، الطائفية وأثرها على النظام السياسي في لبنان، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- المتابع الاستراتيجي (آذار ٢٠١١)، خطط تفتيت المنطقة، هل ستأخذ طريقها إلى التنفيذ؟ مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، القسم الثاني، ٢٢-٢.
- الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية (نيسان ٢٠١٥)، استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية ٢٠١٥-٢٠١٦ في ظل تزاحم التحولات والمتغيرات، التقرير السنوي رقم (٨).
- شيحة، ميشيل(٢٠٠٦)، إشكالية الدولة القطرية العربية المعاصرة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٢، العدد الأول، ص ص (٣١١-٣٤٣).
- شهاب الدين، عدنان (تشرين الأول ٢٠٠٢)، البعد العلمي والتقاني للمشروع النهضوي العربي، جزء من الدراسة: النهضة واكتساب المعرفة في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١.
- البنك الدولي (كانون الثاني ٢٠١٦)، الآثار الاقتصادية للحرب والسلام، الموجز الاقتصادي الفصلي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، العدد (٦).
- والتسن، سكوت: كوزك، كاترين (نيسان ٢٠١٥)، التكاليف الاقتصادية للحرب على العراق، ترجمة عمر عبد الكريم الجميلي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد ٤٣٤.
- صوان، هيام كريم، الاقتصاد العراقي ٢٠١٦: تقييم الكلف الاقتصادية لتنظيم (داعش)، مركز المستقبل للدراسات

الاستراتيجية، العراق http://mcsr.net/index.php
- القصاب، عبد الوهاب (تشرين الثاني ٢٠٠٧)، احتلال ما بعد الاستقلال، التداعيات الاستراتيجية للحرب الأميركية على العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١.
- سليمان، عاطف (تشرين الأول ٢٠٠٩)، الثروة النفطية ودورها العربي، الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١.
- أبو شمالة، نواف (كانون الثاني ٢٠١٦)، آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي، سلسلة دراسات تنموية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، العدد ٥٠.
- بغدادي، عبد السلام إبراهيم (تشرين الثاني ٢٠٠٢)، السياسة الأميركية المعاصرة تجاه السودان، (١٩٨٩-١٩٩٥)، من كتاب الوطن العربي في السياسة الأميركية، سلسلة كتب المستقبل العربي (٢٢)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١.
- حافظ، زياد، وآخرون (نيسان ٢٠٠٩)، البيئة الاقتصادية في الأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع، وهو عنوان الحلقة النقاشية التي أقامتها المنظمة العربية لمكافحة الفساد، ونشرها مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط١.
- فارس(ال)، عبد الرزاق (أيار ١٩٩٣)، السلاح والخبز، الإنفاق العسكري في الوطن العربي، ١٩٧٠-١٩٩٠، دراسة في الاقتصاد السياسي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١.
- البنك الدولي (كانون الثاني ٢٠١٤)، الموجز الاقتصادي ربع السنوي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مكتب رئيس الخبراء، العدد٢.
- عجمية، محمد عبد العزيز (١٩٨٤)، مذكرات في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية، القاهرة.
- البنك الدولي، (كانون الثاني ٢٠١٦)، الآثار الاقتصادية للحرب والسلام، الموجز الاقتصادي ربع السنوي لمنطقة الشرق الأوسط، العدد ٦.
- مولاه، وليد عبد (تشرين الأول ٢٠١٥)، رأس المال غير المادي في التنمية الاقتصادية، حالة الدول العربية، سلسلة جسر التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد ١٢٦، السنة ١٤.
- شعبان، عبد المحسن (كانون الثاني٢٠١٣)، المشهد السياسي العراقي، مجلة الدبلوماسية (بيروت)، العدد١٦، ص ٢٢-٢٦.
- كواز(ال)، أحمد (حزيران٢٠١٠)، اندماج اقتصادي أم دولي، الحالة العربية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة الخبراء، العدد ٣٧.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٢٠١٦)، ملخص مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية ٢٠١٥-٢٠١٦.
- كواز(ال)، أحمد (آذار٢٠٠٩)، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، سلسلة جسر التنمية، العدد ٨١، السنة ٨.
- وزارة التخطيط والتعاون الدولي (تموز٢٠١٦)، المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، العدد ١٦.
- ناهي (ال)، هيثم غالب (كانون الثاني٢٠١٣)، تفتيت العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط١.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (كانون الأول ٢٠١٤)، تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠١٤م، الشباب وتوطين المعرفة، الإمارات العربية المتحدة.
- غيطاني (ال)، إبراهيم (كانون الثاني ٢٠١٤)، النفط في السودان، حقائق وأرقام، موقع ألفا بيتا الاقتصادي، http://alphabeta.argaam.com/article/detail/93912/
- عزاوي، مهند (٢٠١١/٣/١٧)، الذكرى التاسعة للعدوان الأنكلو أميركي على العراق، موقع أخبار الساعة، اليمن، http://hournews.net/news-3059.htm
- هبيشان (ال)، هشام (٢٠١٥/٦/١٥)، هكذا كانت الجمهورية العربية السورية قبل عام ٢٠١١، موقع رأي اليوم http://www.raialyoum.com/?p=272461
- شقير، علي (٢٠١٤/٩/١٦)، الاقتصاد السوري في ظل الحرب، نفق مظلم ومفخخ، جريدة السفير، http://www.assafir.com/Article/1/372380
- حموري، عبد الكريم (٣٠ تشرين الثاني ٢٠١٤)، السودان بعد الانفصال، الاقتصاد يتعافى وسط مخاطر الديون، موقع الخليج أون لاين، http://klj.onl/iUg6c
- حسين، شكري (٤ نيسان ٢٠١٦)، حرب التمرد دمرت اقتصاد اليمن، وفاقمت الوضع الإنساني، موقع يمن جورنال، عدن، http://www.yejournal.com/archives/54866
- صالح، محجوب محمد (شباط٢٠١٦)، هل تنجح سياسات بنك السودان الجديدة في معالجة أزمة النقد الأجنبي؟ الموقع الإلكتروني http://alarab.qa/story/775372/
- موقع الدرر الشامية الإلكتروني (٢٧ كانون الثاني ٢٠١٥) : http://eldorar.com/node/68387

- الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال، دليل تعريفي، موقع www.yemenlng.com،
- Lewis, Bernard, Rethinking the Middle East, Foreign Affairs, Vol.71, Number 4, FALL 1992, (PP 99-119)
- Brewda, Joseph, New Bernard Lewis plan will carve up the Mideast, EIR Strategic Studies. Vol ١٩, Number ٤٣, (PP 26-28) October 30, 1992
- Stanlake, G.F (١٩٨٦), Introductory Economics, ٥th edition, Longman,
- Sutalaksana, Dahlam M.(1995), Three basic wisdoms to attract foregin direct investment. An Indonesian Experience, ON THE BOOK : External Assistance (and policies for growth in Africa(PP.23-28
- El-Naggar, Said(1994), Financial policies and Capital Markets in Arab Countries, international monetary fund,
- Lipsey, Richard(1985), An introduction to positive economics, ٦th edition, Weidenfeld & Nicolson, London,
- Amin. Samir(1989), Nationalism, on Economic Development, The Macmillan Press Limited, London
- Spencer, Claire: Kinninmont, J : Sirri, Omar(May 2013), Iraq Ten Years On, The Royal Institute of International Affairs, Chatham House, London,
- Butter, David, The reconstruction that never was, (PP. / 27-29) .
- Spencer, Claire, Iraq Analysis : Then and now, (PP. / 8-12)
- Stansfield, Careth, From the Kurdish Issue to the / "Kurdish Region of Iraq, (P. 25-26)
- RAND Corporation(2010), The Iraq Effect, The Middle East After the Iraq war, prepared for the United States air force .
- Bassil, Youssef(Nov-Dec 2012), The 2003 Iraq war: operations, causes, and consequences, Journal of humanities and social sciences, Vol.4, No.5,
- Nordhaus, D. William(October 2002), The economic consequences of a war with Iraq, Yale university .
- ESCWA, University of St. Andrews(2016), Syria at five years on war, United Nations

الهوامش

(١) مطر، جميل، هلال، علي الدين (آب٢٠٠١)، النظام الإقليمي العربي، ص٤٧.

(٢) د. بكر مصباح تنيرة، (كانون الأول ١٩٩٩)، تطور الصراع الاستراتيجي من القوى الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط، وأثره على مستقبل الوطن العربي، ص ٣٠، فرومكين، ديفيد، (٢٠١٥) نهاية الدولة العثمانية، وتشكيل الشرق الأوسط، ص١٩.

(٣) كوران، تيمور (بدون)، أسباب تخلف الشرق الأوسط اقتصادياً، الآليات التاريخية للركود المؤسسي، المركز العلمي العربي للأبحاث والدراسات الإنسانية، الأهلية للطباعة والنشر، ص٢٢.

(٤) مطر، جميل، هلال، علي الدين (آب٢٠٠١)، النظام الإقليمي العربي، ص٢٩-٣١.

(٥) شيحة، ميشيل (٢٠٠٦)، إشكالية الدولة القطرية العربية المعاصرة، ص٣١٢.

(٦) حماد، مجدي (كانون الثاني ٢٠٠٤)، جامعة الدول العربية، مدخل إلى المستقبل، ص١٢٢.

(٧) لم يقف الباحث على تعريف سابق لمصطلح اقتصاد الطوائف، ويعتبر التعريف المذكور اجتهاداً منه.

(٨) أحمد البعلبكي (٢٠١٥/٩/١٩م)، الطائفة السياسية وحدود الحراكات حولها، جريدة السفير اللبنانية، وكذلك حوار مع الشيخ طه العلواني حول مفهوم الطائفية وواقعها، ضمن برنامج الشريعة والحياة، في قناة الجزيرة الفضائية، الدوحة.

(٩) زازية (ال)، ستيتي (شباط ٢٠١٥)، الثروة البترولية والأمن الاقتصادي العربي، ص(٥٣-٦٢)، وكذلك: مجموعة من المؤلفين، (٢٠٠٧)، التخطيط الاستراتيجي لتحقيق الأمن الاقتصادي والنهضة المعلوماتية بالمملكة العربية، ص١٢.

(١٠) ميثاق الأمم المتحدة»، الفصل العاشر، المجلس الاقتصادي والاجتماعي، المادة: ٦٨.

(١١) أمام (ال)، محمد محمود (كانون الأول ٢٠٠٤)، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، ص٦٤٣.

(١٢) فرومكين، ديفيد، (٢٠١٥) نهاية الدولة العثمانية، وتشكيل الشرق الأوسط، ص٢٢.

(١٣) جوجري (ال)، عادل(٢٠١٣)، برنارد لويس، سياف الشرق الأوسط، ومهندس سايكس بيكو٢، ص٨

Brewda, Joseph(1992), New Bernard Lewis plan will carve up the Mideast, p.26

(١٤) المتابع الاستراتيجي (آذار ٢٠١١)، خطط تفتيت المنطقة، العدد ٢٢، القسم الثاني، ص٢٩.

(١٥) أمام (ال)، محمد محمود (كانون الثاني ٢٠٠٤)، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، ص٤٨٣، شيحة، ميشيل(٢٠٠٦)، إشكالية الدولة القطرية العربية المعاصرة، ص٣٣٣.

(١٦) سليمان، عاطف (تشرين الأول ٢٠٠٩)، الثروة النفطية ودورها العربي، ص٦٧، د. بكر مصباح تنيرة (١٩٩٩)، تطور الصراع الاستراتيجي من القوى الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط، ص٣٣.

(١٧) صندوق النقد العربي، أبو ظبي (٢٠١٥)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص٤٤.

(١٨) صندوق النقد العربي، أبو ظبي (٢٠١٥)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص٢٩.

(١٩) صندوق النقد العربي، أبو ظبي، مؤشرات عامة عن الدول العربية خلال عام ٢٠٠٧، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، عدد ٢٨، أيلول ٢٠٠٨، صج، سليمان، عاطف (تشرين الأول٢٠٠٩)، الثروة النفطية ودورها العربي، ص٦٧.

(٢٠) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠١٤م، الشباب وتوطين المعرفة، ص٢٤٨، مولاه، وليد عبد (تشرين الأول٢٠١٥)، رأس المال غير المادي في التنمية الاقتصادية، ص٨.

(٢١) El-Naggar, Said(1994), Financial policies and Capital Markets in Arab Countries, P.62

(٢٢) الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية (نيسان ٢٠١٥م)، استشراف الآفاق الاقتصادية العالمية والعربية ٢٠١٥-٢٠١٦ في ظل تزاحم التحولات والمتغيرات، التقرير السنوي رقم (٨)، ص٢٠.

(٢٣) شهاب الدين، عدنان (تشرين الأول ٢٠٠٢)، البعد العلمي والتقاني للمشروع النهضوي العربي، ص١٠٠.

(٢٤) Amin. Samir(1989), Nationalism, on Economic Development, P247

(٢٥) أبو شمالة، نواف (كانون الثاني ٢٠١٦)، آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي، ص٨.

(٢٦) عبد الله، إسماعيل صبري (أيلول ١٩٨٣)، ملاحظات حول استراتيجية العمل العربي المشترك، ص١٩٥.

(٢٧) أمام (ال)، محمد محمود (كانون الثاني٢٠٠٤)، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، ص٦٥٨.

(٢٨) حماد، مجدي (٢٠٠٤)، جامعة الدول العربية، مدخل إلى المستقبل، ص٥٨.

(٢٩) أبو شمالة، نواف (كانون الثاني ٢٠١٦)، آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي، ص٧.

(٣٠) زلزلة، عبد المحسن (أيلول ١٩٨٣)، التكامل الاقتصادي العربي أمام التحديات، ص١٣٦.

(٣١) أمام (ال)، محمد محمود (كانون الثاني ٢٠٠٤)، تجارب التكامل الاقتصادي العالمية ومغزاها للتكامل العربي، ص٤٩٠.

(٣٢) زلزلة، عبد المحسن (أيلول ١٩٨٣)، التكامل الاقتصادي العربي أمام التحديات، ص١٣٩.

(٣٣) حماد، مجدي (كانون الثاني ٢٠٠٤)، جامعة الدول العربية، مدخل إلى المستقبل، ص٥١.

(٣٤) أبو شمالة، نواف (كانون الثاني ٢٠١٦)، آليات تعزيز التعاون الاقتصادي العربي، ص١٦.

(٣٥) صندوق النقد العربي، أبو ظبي (٢٠١٥)، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ص٤٤.

(٣٦) كواز(ال)، أحمد (٢٠١٠)، اندماج اقتصادي أم دولي، الحالة العربية، ص٢٢.

(٣٧) شهاب الدين، عدنان (تشرين الأول ٢٠٠٢)، البعد العلمي والتقاني للمشروع النهضوي العربي، ص٨٥.

(٣٨) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير المعرفة العربي للعام ٢٠١٤، ص٩٧.

(٣٩) فرجاني، نادر (تشرين الأول ٢٠٠٢)، العرب في مواجهة إسرائيل، فارق العلم والتقانة، ص١١٠.

(٤٠) أمام(ال)، محمد محمود (كانون الثاني ٢٠٠٤)، تجارب التكامل الاقتصادي العالمية ومغزاها للتكامل العربي، ص٦٥٤.

(٤١) زلزلة، عبد المحسن (أيلول ١٩٨٣)، التكامل الاقتصادي العربي أمام التحديات، ص١٤٠.

(٤٢) حماد، مجدي (كانون الثاني ٢٠٠٤)، جامعة الدول العربية، مدخل إلى المستقبل، ص٥٩.

(٤٣) زلزلة، عبد المحسن (أيلول ١٩٨٣)، التكامل الاقتصادي العربي أمام التحديات، ص١٤٣.

(٤٤) أمام(ال)، محمد محمود (كانون الثاني ٢٠٠٤)، تجارب التكامل الاقتصادي العالمية ومغزاها للتكامل العربي، ص٥٧٠.

(٤٥) عجمية، محمد عبد العزيز (١٩٨٤)، مذكرات في التنمية والتخطيط، ص٧٩.

(٤٦) المرجع السابق، ص١٤٠.

(٤٧) فارس(ال)، عبد الرزاق (أيار ١٩٩٣)، السلاح والخبز،

الإنفاق العسكري في الوطن العربي، ص١١٩
(٤٨) زسعد الدين، إبراهيم (١٩٨٩)، التنمية العربية، ص٩٧.
(٤٩) Lipsey, Richard(1985), An introduction to positive economics, p.760, Stanlake, G.F(1986), Introductory Economics, P.270
(٥٠) شانتا ديفا رجان وليلى متقي (٢٠١٦)، الآثار الاقتصادية للحرب والسلام، ص٣.
(٥١) سعد الدين، إبراهيم (١٩٨٩)، التنمية العربية، ص٨٦، عجمية، محمد (١٩٨٤)، مذكرات في التنمية والتخطيط، ص٧٢.
(٥٢) حمصي(ال)، محمود (شباط ١٩٨٤)، خطط التنمية العربية، واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، ص٢٠.
(٥٣) حمصي(ال)، محمود (شباط ١٩٨٤)، خطط التنمية العربية، واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، ص٢٦.
(٥٤) عبد الفضيل، محمود (١٩٩٥)، الواقع والوهم حول الشرق أوسطية، ص٨٢.
(٥٥) كواز (ال)، أحمد (آذار ٢٠٠٩)، التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي الإقليمي، ص٦.
(٥٦) صالح، محجوب محمد (شباط٢٠١٦)، هل تنجح سياسات بنك السودان الجديدة في معالجة أزمة النقد الأجنبي؟ الموقع الإلكتروني /http://alarab.qa story/775372/
(٥٧) شيحة، ميشيل (٢٠٠٦)، إشكالية الدولة القطرية العربية المعاصرة، ص٣٣٥.
(٥٨) Lewis, B, Rethinking the Middle East, pp 111-112
(٥٩) سليمان، عاطف (تشرين الأول ٢٠٠٩)، الثروة النفطية ودورها العربي، ص٢٠٢.
(٦٠) عبد الفضيل، محمود (١٩٩٥)، الواقع والوهم حول الشرق أوسطية، ص٧٧-٧٩.
(٦١) المتابع الاستراتيجي (آذار ٢٠١١)، خطط تفتيت المنطقة، هل ستأخذ طريقها إلى التنفيذ؟ ص١٨.
(٦٢) بيريس، شيمعون (١٩٩٤)، الشرق الأوسط الجديد، ص٦٧.
(٦٣) مسعد، سامية مصطفى (٢٠٠٤)، التكوين العنصري للشعب الأندلسي وأثره على سقوط الأندلس، ص٣، حجي (ال)، عبد الرحمن علي (١٩٨١)، التاريخ الأندلسي من الفتح الإسلامي حتى سقوط غرناطة، ص٣٢٦.
(٦٤) فرومكين، ديفيد، (٢٠١٥) نهاية الدولة العثمانية، وتشكيل الشرق الأوسط، ص١٤، حماد، مجدي (كانون الثاني ٢٠٠٤)، جامعة الدول العربية، مدخل إلى المستقبل، ص٢٧١.
(٦٥) أول من بادر لاحتساب تقديرات للتكاليف حول الحرب على العراق هو Prof. William Nordhaus، وهناك دراسة أخرى Waltson, Scot, : Kozek, Katrin, Iraq war, ، كما وضع كل من بنك HSBC، وصندوق النقد الدولي، ومعهد التمويل الدولي، والاتحاد الدولي للمصرفيين العرب، والبنك المركزي التونسي محاولات أخرى بهذا الخصوص.
(٦٦) قصاب، عبد الوهاب (تشرين الثاني ٢٠٠٧)، احتلال ما بعد الاستقلال، ص١٥٨.
(٦٧) قصاب، عبد الوهاب (تشرين الثاني ٢٠٠٧)، احتلال ما بعد الاستقلال، ص٢٠١، ناهي(ال)، هيثم غالب (كانون الثاني ٢٠١٣)، تفتيت العراق، ص١٢١.
(٦٨) شعبان، عبد المحسن (كانون الثاني ٢٠١٣)، المشهد السياسي العراقي، مجلة الدبلوماسية، العدد١٦، ص ص ٢٢-٢٦.
(٦٩) Spencer, Claire(May 2013), Iraq Ten Years On, P. xi، شعبان، عبد المحسن (كانو الثاني ٢٠١٣)، المشهد السياسي العراقي، مجلة الدبلوماسية، العدد١٦، ص ص ٢٢-٢٦.
(٧٠) صوان، هيام كريم، الاقتصاد العراقي ٢٠١٦: تقييم الكلف الاقتصادية لتنظيم (داعش).
(٧١) الموقع الإلكتروني: السكينة .http://www.assakina com/news/news2/71799.html#ixzz4FSN5dJNT
(٧٢) والتسن، سكوت، وآخرون، التكاليف الاقتصادية للحرب على العراق، ص٨٦.
(٧٣) ناهي(ال)، هيثم غالب (كانون الثاني ٢٠١٣)، تفتيت العراق، ص١٢٠، قصاب، عبد الوهاب (تشرين الثاني ٢٠٠٧)، احتلال ما بعد الاستقلال، ص٣١٥.
(٧٤) عزاوي، مهند (١٧ آذار ٢٠١١)، الذكرى التاسعة للعدوان الأنكلو أميركي على العراق، موقع أخبار الساعة، اليمن، http://hournews.net/news-3059.htm
(٧٥) بغدادي، عبد السلام إبراهيم (تشرين الثاني ٢٠٠٢)، السياسة الأميركية المعاصرة تجاه السودان، ص٨١.
(٧٦) غيطاني(ال)، إبراهيم (٢ كانون الثاني ٢٠١٤)، النفط في السودان، حقائق وأرقام، موقع ألفا بيتا الاقتصادي، http://alphabeta.argaam.com/article/detail/93912/، حموري، عبد الكريم (٣٠ تشرين الثاني ٢٠١٤)،

السودان بعد الانفصال، الاقتصاد يتعافى وسط مخاطر الديون، موقع الخليج أون لاين، .http://klj onl/iUg6c،

(٧٧) بغدادي، عبد السلام إبراهيم (تشرين الثاني ٢٠٠٢)، السياسة الأميركية المعاصرة تجاه السودان، ص٩٣.

(٧٨) بغدادي، عبد السلام إبراهيم (تشرين الثاني ٢٠٠٢)، السياسة الأميركية المعاصرة تجاه السودان، ص٩٩.

(٧٩) حموري، عبد الكريم (٣٠ تشرين الثاني ٢٠١٤)، السودان بعد الانفصال، الاقتصاد يتعافى وسط مخاطر الديون، موقع الخليج أون لاين، .http://klj onl/iUg6c، غيطاني(ال)، إبراهيم (٢كانون الثاني ٢٠١٤)، النفط في السودان، حقائق وأرقام، موقع ألفا بيتا الاقتصادي، http://alphabeta.argaam.com/ article/detail/93912/

(٨٠) البنك الدولي، الموجز الاقتصادي ربع السنوي لمنطقة الشرق الأوسط، ص٢٢.

(٨١) تصريح للسيد أحمد عمران بن سليم، ممثل المجلس الوطني الانتقالي، نشرته صحيفة الرياض السعودية، الجمعة ٢٠١١/٩/٩م

(٨٢) صحيفة الأهرام المصرية، ٢٠١٤/٧/٢٢م.

(٨٣) الشركة اليمنية للغاز الطبيعي المسال، دليل تعريفي، ص١١، وكذلك: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (٢٠١٦)، ملخص مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية ٢٠١٥-٢٠١٦، ص٧.

(٨٤) وزارة التخطيط والتعاون الدولي (تموز٢٠١٦)، المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، ص٣-٤.

(٨٥) وزارة التخطيط والتعاون الدولي(شباط ٢٠١٦)، نشرة المستجدات الاقتصادية والاجتماعية، ص١.

(٨٦) البنك الدولي، الموجز الاقتصادي ربع السنوي لمنطقة الشرق الأوسط، ص١٩-٢٠.

(٨٧) البنك الدولي، الآثار الاقتصادية للحرب والسلام، الموجز الاقتصادي ربع السنوي لمنطقة الشرق الأوسط، ص١٥.

(٨٨) لم تقم وزارة المالية بإعداد الحسابات الختامية عن السنة المالية ٢٠١٤ نتيجة لغياب الحكومة والسلطة التشريعية، وذلك بسبب الأوضاع التي تشهدها الساحة اليمنية، انظر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي (تموز٢٠١٦)، المستجدات الاقتصادية والاجتماعية في اليمن، ص١.

(٨٩) حسين، شكري(٤ نيسان ٢٠١٦)، حرب التمرد دمرت اقتصاد اليمن، وفاقمت الوضع الإنساني، موقع يمن جورنال، عدن،

(٩٠) هبيشان(ال)، هشام (٢٠١٥/٦/١٥)، هكذا كانت الجمهورية العربية السورية قبل العام ٢٠١١، موقع رأي اليوم، ESCWA(2016), Syria at five years on war, p.13

(٩١) شقير، علي (٢٠١٤/٩/١٦)، الاقتصاد السوري في ظل الحرب، نفق مظلم ومفخخ، جريدة السفير، ص٩.

(٩٢) البنك الدولي، الموجز الاقتصادي ربع السنوي لمنطقة الشرق الأوسط، ص١٤.

(٩٣) عدوان، أكرم (٢٠١١)، الطائفية وأثرها على النظام السياسي في لبنان، ص٣.

(٩٤) حافظ، زياد، وآخرون (نيسان ٢٠٠٩)، البيئة الاقتصادية في الأقطار العربية وأخلاقيات المجتمع، ص١٠٦.

(٩٥) موقع الدرر الشامية (٢٧ كانون الثاني ٢٠١٥(، http://eldorar.com/node/68387

(٩٦) Lipsy, Richard(1985), An introduction to positive economics, P662

(٩٧) البنك الدولي، الموجز الاقتصادي ربع السنوي لمنطقة الشرق الأوسط، ص١.

(٩٨) Stanlake, G.F(1986), Introductory Economics,P.270, Sutalaksana, Dahlam M.(1995), Three basic wisdoms to attract foreign direct investment. An Indonesian Experience, P.23

(٩٩) تصريح للسيد أحمد الوكيل، رئيس الاتحاد المصري للغرف التجارية، صحيفة المشهد المصرية، ٢٠١٤/٨/١٢.

قبل أن يموت الجلاد

قراءة سياسات

الكاتب: محمد محمد أبو شاويش

الناشر: الكلمة للنشر والتوزيع - غزة

تاريخ النشر: ٢٠١٥

عدد الصفحات: ٥١٥

عرض: سياسات

يقدم محمد محمد أبو شاويش في «قبل أن يموت الجلاد» سيرةً غنيةً وممتعةً يسرد خلالها قصة حياته منذ ولادته في مخيم النصيرات في خمسينيات القرن الماضي مروراً بأسره سنوات طويلة وعلى فترات متقطعة بسبب نشاطاته العسكرية ضد الاحتلال وانتهاءً بالإفراج عنه في العام ١٩٩٤ بعد توقيع اتفاق السلام بين منظمة التحرير وإسرائيل. وهي سيرة كما يزين الكاتب غلافها «مختلفة»، فهي تقدم كل شيء مر به الكاتب خلال مسيرة حياته التي اتسمت بالكثير من المواقف والتفاصيل التي قد يكون بعضها فجّاً وصادماً حتى بالنسبة للكاتب نفسه، وقد يكون بعضها عادياً، لكنه عادي من هذا النوع الذي يعمّق فهمنا لطبيعة العلاقات البشرية وتداخل المصالح.

لكن الأهم من ذلك كله أن هذه السيرة مادة دسمة وخصبة مليئة بالأحداث والتفاصيل التي تساعد على فهمنا للكثير من الأحداث الكبرى التي نمر عليها مرور الكرام، خاصةً تلك المتعلقة بقطاع غزة في الفترة التي تلت احتلال إسرائيل للقطاع في العام ١٩٦٧.

لا يبخل الكاتب على القارئ بشيء. حتى أنه لا يبخل عليه بالأشياء التي يمكن أن تكون ضده. هو يقدم ما حدث معه دون أن يحاول أن يكون رقيباً على نفسه أو على عملية الكتابة. كل شيء موجود. لكنه موجود من أجل أن يقول لنا إن هذه الحياة على بؤسها وتعاستها وما لاقاه فيها تستحق أن تُسرد، وإن الحكاية الفلسطينية بكل ما فيها جديرة بأن يقرأها الناس.

طوال الخمسمائة صفحة من القطع الكبير نأتي على تفاصيل وأحداث صغيرة وشخصية تساعد على فهم النسق العام للحكاية الكبرى وتكشف عن الكثير من الجوانب غير الظاهرة منها. وبهذا فإن السيرة ليست سيرة شخصية بحتة فحسب، وإنما هي، أيضاً تفصيل دقيق للسيرة الجماعية، السيرة الكبرى للشعب الفلسطيني. والكاتب يفعل ذلك بعناية فائقة. صحيح أنك في بعض الأحيان قد تشعر بطول التفاصيل ودقتها خاصة الحوارات والتحليلات التي يوردها الكاتب لتبرير ما يقوم به، خلال شرحه على سبيل المثال عملية التحقيق، لكن حتى هذه تظل مادة دسمة وغنية ضمن مواد التثقيف الوطني، وما أحوجنا إليه.

ولد الكاتب محمد محمد أبو شاويش في العام ١٩٥٤، أي بعد ست سنوات على النكبة، في مخيم النصيرات، وسط قطاع غزة. عائلته هُجّرت من قرية برقة قضاء غزة. توفي والده قبل أن يبلغ عامه الأول، وعليه يبرز في السيرة حضور الأم القوي خاصةً في نصفها الأول قبل وفاتها. حضور يليق بامرأة عصامية كانت تبيع الحلويات أمام مدارس وكالة الغوث حتى تمكّن أولادها من الالتحاق بالجامعات ونجحت في ذلك. لكنها لن تفلح في دفع الكاتب لحياة كانت ترسمها له. فمحمد الذي يبهره منظر القارب الصغير الذي رسا على شاطئ بحر مخيم النصيرات في العام ١٩٦٨ يحمل سلاحاً وعتاداً ومنشورات ومقررات المؤتمر الأول للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، سيفكر بعد ذلك في كيفية الالتحاق بالفدائيين. وهو ما سيلقي به في الأسر وهو ابن الخامسة عشرة بعد أن قام بتعليم مجموعة من الفتيان في المدرسة على استخدام القنبلة. مسيرة طويلة يتورط خلالها الكاتب بالكثير من الأزمات الاجتماعية الناجمة عن

معاقرة الخمر والتدخين بأنواعه ومن ثم وقوعه ضحية ابتزاز اجتماعي بعد أن اتهم باغتصاب فتاة وطلب منه الزواج منها. الفصل الأكثر مرارةً في حياة الكاتب كما يبدو، حين وقع ضحية لعبة تم نصب شباكها له ووقع فيها وتم إلقاء القبض عليه، حيث سيسجن قرابة خمس سنوات بتهمة الاغتصاب. وكما يتبين لنا من خلال السرد، فإن الإيقاع بالمناضلين وتشويه سمعتهم من أساليب الاحتلال الهادفة لإحباط همتهم وقتل دافعهم للالتحاق بفصائل العمل الوطني وحمل السلاح.

يسخّر الكاتب جزءاً لا بأس به من سيرته لهذه الحكاية التي يبدو جريئاً وواثقاً أثناء سرده تفاصيلها. بالطبع جزء كبير من دافع كتابة السيرة ربما كانت محاولته الكشف عن حقيقة ما جرى ومسح الزيف الذي اتهم به.

لكن حتى وعلى الرغم من أنه يفعل ذلك، فهو لا ينفي الكثير من تفاصيل حياته التي لم تكن طبيعية في بعضها، فهو لاعب كرة قدم موهوب، حيث كان حارساً لفريق نادي خدمات النصيرات وعازفاً في الفرق الموسيقية التي تحيي حفلات الزفاف، وكان كما يذكر يدخن «الجوزة» وغير ذلك. وهي تصرفات لم تكن لتقنع والدته التي أرادت له أن يتعلم مثل بقية إخوته. وكان غضبها هذا يعذبه عذاباً شديداً. حتى أنها توفيت خلال سجنه بتهمة الاغتصاب. ولم يتمكن من رؤيتها وهي ترقد في المستشفى. تتبدى أهمية شخصية الأم ودورها في صقل شخصية الابن في هذه السيرة. فهي ليست والدة فقط، وإنما أيضاً معلمة تنقل الحكم والأمثال وتعاليم الحياة، كما أنها أنموذج للمرأة المكافحة في حقبة ما بعد النكبة.

عموماً، فإن السيرة تنتقل بتفصيل دقيق من مرحلة إلى أخرى من حياة الكاتب. فهو لم يكن سيئاً في المدرسة وإنما كان طالباً مجتهداً، لكن سوء النظام التعليمي وعدم احترام المدرسين له دفعه في مرحلة معينة إلى ترك المدرسة وتكوين فرقة موسيقية والالتحاق بفريق كرة القدم في نادي المخيم. وفي كثير من نواحي السيرة تشعر بأن الكاتب يعبر عن أنه كان شخصية منبوذة في المجتمع بسبب الكثير من التصرفات التي جئنا على ذكرها إلى جانب هيئته بشعره الطويل وسراويله «الشارلستون». الأهم في هذه السيرة أن الكاتب يسرد لنا كل ذلك مدافعاً عما كان يقوم به، لا يهدف إلى تخطئة المجتمع، لكن لسان حاله يقول إن ما قمت به لم يكن أمراً مشيناً كوني قمت به عن قناعة. فهو كان يحب الموسيقى والحياة والشرب والتدخين ويعمل ما يحلو له. صحيح أن المجتمع لم يكن ليتساهل مع ذلك كله، لكن عجلة الحياة يجب أن تستمر.

لكن للمفارقة، فإن تلك الصورة السلبية التي انغرست في أدمغة الناس عن الشاب (الكاتب) الماجن هاوي الموسيقى و«الجوزة» والسهر والشرب هي التي ستساعده بعد ذلك على تأدية مهامه النضالية ضمن صفوف الجبهة الشعبية. فبعد خروجه من السجن يتوجه الكاتب إلى مصر للالتحاق بمعهد الموسيقى العالـي، وهو طموح لن يتمكن من تحقيقه. هناك ينظمه مسؤول الجبهة الشعبية، وتناط به مهمة نقل الرسائل والأموال من مصر إلى الرفاق في غزة. وخلال سفره المتكرر من القاهرة إلى غزة كان يقوم بابتلاع عشرات الرسائل المكبسلة ليقوم باستخراجها عند وصوله إلى غزة وتسليمها للرفاق. وهي رسائل تحتوي على تعليمات نضالية، إلى جانب حمله

مبالغ مالية تشكل ميزانية التنظيم في ذلك الوقت. يقوم الكاتب بتوظيف الصورة النمطية له في أذهان الناس وبالتالي لدى المخابرات الإسرائيلية من أجل تسهيل مروره على الحدود. في كل مرة يحمل آلة موسيقية بشعره الطويل وهيئته التي تشبه الفنانين ليمر بسهولة. حتى حين يتورط دون قصد بصحبة رجل إسرائيلي جاء إلى القاهرة مع صديق له، يقرر أن يصطحب الإسرائيلي في نزهات لتعريفه بمعالم القاهرة، ليكتشف بعد ذلك أنه نائب رئيس بلدية سديروت الواقعة شرق غزة، ليقوم باستخدام هذه الحقيقة في تعزيز صورة المخابرات عنه بأنه شاب لا يلتفت كثيراً للوطنية والسياسة وإنما يريد الحياة.

ينجح محمد أبو شاويش في نقل مئات الرسائل التي قادت إلى الكثير من العمليات الفدائية وبذلك تتوطد علاقته بالتنظيم ويصبح عضواً مفرغاً في التنظيم. وبعد عودته لقطاع غزة يواصل محمد مهامه النضالية في صفوف الجبهة الشعبية إلى أن يتم تعريفه بالشهيد فتحي الغرباوي، أحد أبرز قادة الجناح العسكري للجبهة في قطاع غزة خلال ثمانينيات القرن الماضي.

يروي الكاتب بالكثير من التفصيل التخطيط للعملية العسكرية التي استشهد خلالها الغرباوي في العام ١٩٨٥ خلال محاولة قتل مجموعة من ضباط المخابرات الإسرائيلية في مطعم شاورما قبالة مستشفى النصر بحي النصر في مدينة غزة. الأهم أننا خلال ذلك نتعرف إلى تفاصيل مهمة عن طبيعة العمل العسكري السري للتنظيمات الفلسطينية في قطاع غزة لجهة التزود بالسلاح من خلال النقاط الميتة والتدريب على إطلاق النار وتفكيك قطع السلاح سواء في البيارات والمناطق النائية أو في شقق مستأجرة. تفاصيل العملية العسكرية بحد ذاتها تكشف الكثير عن النواحي البطولية في مقارعة الاحتلال بما فيها الرصد والتنفيذ والهروب من مكان العملية. والعملية المشار إليها استشهد خلالها الغرباوي قائد العملية والمخطط لها بعد أن أطلق صلية رصاص من بندقية «عوزي» وفر في الاتجاه المعاكس لمكان وقوف السيارة التي سيهرب بها، ما مكن ضابطاً من إطلاق النار عليه.

خلال ذلك كله يستخدم محمد الكثير من أساليب التمويه التي من شأنها أن تغطي على مشاركته في العملية، والتي تمثلت في نقل الشهيد الغرباوي قبل العملية والمشاركة في الرصد وبعد ذلك نقل الرفيق الآخر الذي شارك في العملية إلى مكان آمن. من هذه مثلاً ذهابه للهو مع أصدقائه وتدخين الحشيش والتأكد من أن الناس شاهدوه خلال ذلك. لكن ثمة أخطاء لا يمكن إلا أن يقع فيها الإنسان على الرغم من التدابير التي يتخذها.

يعتقل الاحتلال الكاتب ويمضي شهرين في التحقيق، ولا يستطيع المحققون خلالهما انتزاع أدنى اعتراف منه، حيث يصر على روايته بأنه كان يدخن مع أصدقائه. خلال السرد التفصيلي لمرحلة التحقيق نتعرف إلى الكثير من أساليب المخابرات الإسرائيلية في تعذيب المناضلين الفلسطينيين بأبشع الطرق ونتعرف إلى قائمة طويلة من أسماء ضابط المخابرات الإسرائيلية الذين كانوا يتكنون بأسماء عربية مثل: أبو الفهد، أبو عنتر، أبو الوليد، أبو ربيع، أبو موسى، أبو خضر... (وهم ضباط يعرفهم كل من دخل مسلخ السرايا في سجن غزة المركزي) إلى جانب بعض الضباط الذين كانوا يعرفون بأسمائهم العبرية مثل

الكابتن داني والكابتن مايك... . عموماً ليس هذا بيت القصيد. المهم أن القارئ يتعرف إلى أساليب المحقق الإسرائيلي وحيله في انتزاع الاعتراف من المناضل الفلسطيني والتي تبدأ بالتعذيب الجسدي البشع المؤلم الذي يشمل الضرب والجلد والشبح والتعذيب باللسعات الكهربائية، وصولاً إلى التعذيب النفسي والتهديد باغتصاب الزوجة وفي بعض الحالات تنفيذ ذلك أو اقتياد الأطفال للتحقيق أو محاولة خداع المناضلين من خلال ما يعرف بالعصافير أو الجواسيس في الزنازين. أظن أن المادة الغنية التي يوردها الكاتب حول التحقيق في أقبية سجن غزة المركزي (السرايا) وأقبية سجن المجدل تصلح أن تكون مادة تثقيفية غنية للأجيال القادمة لجهة تعزيز قدرات صمودهم في التحقيق ومعرفتهم بمرحلة مهمة من تاريخ نضالهم التحرري والتعرف إلى الطرق العديدة التي وقف فيها المناضلون في وجه جلاديهم. وهذه إحدى أهم مزايا الكتاب.

يعرض الكاتب، أيضاً، الطرق المختلفة التي استخدمها لمجابهة ضغوط المحققين ومحاولتهم جره للاعتراف، وهي طرق تتسم بالكثير من الذكاء، خاصة حين يتعرض لتعذيب بشع وقاس. وشملت هذه الطرق محاولته الانتحار ثلاث مرات.

رحلة طويلة تنتهي بعد شهرين، يتم عقبها الإفراج عنه بعد فشل المخابرات في الحصول على أي معلومة. لكنه سرعان ما يعود للتحقيق بعد ذلك بيومين من خروجه من السجن على أثر معلومات جديدة تواردت للمخابرات خلال التحقيق مع رفاق آخرين، ليتم خلالها إخضاعه لتحقيق أكثر قسوة. ينتج عن ذلك محاكمته وإدانته. بالطبع ما تحتويه السيرة هي رواية الكاتب لما جرى خاصة أن ثمة مناضلين آخرين يرد التحقيق على ذكرهم وذكر اعترافاتهم، مع تأكيد الكاتب أنه لم يعترف وأن ما جرى هو أن بعض الرفاق اعترفوا عليه. لكن أياً كان الحال، فإن هذه قضية أخرى. الأهم أن تفاصيل التحقيق والعلاقات المتشابكة وآليات الدفاع التي يطورها المناضلون كلها جديرة بالمعرفة وهي تزودنا بالكثير مما نجهله عن حركتنا الأسيرة.

وإذا كان هذا الجزء يحوي الكثير عن أساليب المحققين وطرق مواجهتها خلال التحقيق، فإن الجزء التالي يتحدث عن فترة الأسر نفسها، حيث نقابل الأسرى ونعيش معهم ونتعرف إلى نضالاتهم لتحسين شروط حياتهم. وفي جوانب مختلفة نتعرف إلى العلاقات الإنسانية والصداقة والأخوة بين الأسرى وتفاصيل عميقة عن حياتهم الاجتماعية الغنية التي يواجهون بها قسوة الزنازين والمردوانات، كما نتعرف إلى مفترقات مهمة في علاقة الحركة الأسيرة الداخلية خاصة العلاقة النضالية والأخوية والتضامنية بين الفصائل المختلفة خاصة حركة فتح والجبهة الشعبية. صحيح أن الأمر لم يخل من مماحكات واختلافات حول المواقف، لكن هناك كما يدلل لنا الكاتب ومن واقع التجربة تضامن وطني ونضالي عاليان. الحياة في الأسر غنية وتحمل الكثير من التفاصيل التي يجهلها من لم يعش التجربة. تقدم لنا سيرة محمد أبو شاويش نافذة ملونة وواسعة الإطار نطل منها على عالم الأسر الذي استطاع المناضل الفلسطيني تحويله من أسر يقبر الأحلام إلى أكاديميات تتفتح فيها المواهب، ففي الأسر يتعلم الأسير من الأسير ويجري تبادل الخبرات، وفيه يقرأ الأسرى ما توفر لهم، بل إن جزءاً

أساسياً من مطالبهم خلال إضراباتهم الشهيرة كانت إدخال الكتب وتوفير المكتبات. كما نتعرف إلى الحياة الرياضية داخل السجون والمسابقات التي تنظمها الحركة الأسيرة في ألعاب الرياضة المختلفة خاصة الكرة الطائرة ولعبة الشطرنج وتنس الطاولة خاصة في المناسبات الوطنية. كما نتعرف إلى أجزاء من الحياة الثقافية في السجون والمسابقات الإبداعية والمواهب الكثيرة التي يتبارى فيها الأسرى، ولا ننسى موهبة الكاتب الفني كعازف محترف. كما نتعرف إلى الحياة الطبية من خلال عيادة السجن التي لا تقوم بمعالجة الأسرى، والمطبخ وتوزيع الطعام. الكاتب يقدم لنا تصويراً فوتوغرافياً لمبنى السجن. وإذا ما تذكرنا أن سجن غزة المركزي قد قصفه الاحتلال أكثر من مرة خلال اعتداءاته المتكررة على غزة ومن ثم جرت إزالته ليحال إلى ساحة عامة، فإن الوصف الفني الدقيق الذي يرد في الكتاب يكتسب أهمية أكبر.

والأهم ربما تعرفنا إلى الآلية التي ينظم فيها الأسرى حياتهم التنظيمية. وفي هذا السياق نتعرف إلى تنظيم الجبهة الشعبية دون أن يفوت الكاتب التعريج على الحياة النضالية العامة التي ميزت علاقات التنظيمات ببعضها البعض. والحياة الديمقراطية التي نظمت علاقات الأسرى، حيث نتعرف من خلال السيرة إلى الانتخابات الداخلية في التنظيم حتى يقرر الأسرى من يقود حياتهم الداخلية. عالم غني وثري ينكشف أمامنا بتفاصيله وجوانبه كلها من خلال حياة أحد أفراده.

بقى أن نذكر أن الكاتب تنقل بين السجون المختلفة مثل بقية الأسرى، من سجن غزة المركزي إلى سجن المجدل إلى سجن نفحة في صحراء النقب.

اللافت للنظر في هذه السيرة هو هذا التدفق الغزير للذاكرة التي يتمتع بها الكاتب. فهو لا يبدو وكأنه يسرد ما جرى استناداً لذاكرة يتم استحضارها، أو يقوم بإعادة رواية ما جرى معه. فالقارئ قد يشك في بعض الأحيان في أن الكاتب كانت لديه آلة تسجيل طوال تلك السنوات يسجل فيها كل ما يجري معه. فأنت حين تقرأ تفاصيل التحقيق معه في أقبية سجن غزة المركزية أو سجن المجدل (عسقلان) والحوارات الطويلة بينه وبين المحققين المختلفين وتفاصيل ردات فعل هؤلاء المحققين ودقة العبارات التي كان يتم نقلها، لا يمكن لك أن تتخيل أن كل هذا كان يتم من الذاكرة، وأن الكاتب كان يعصر ذاكرته من أجل أن يوفر لنا هذه الحوارات وتلك السجالات بهذه الدقة المتوافرة في الكتاب. وربما أن عملية إعادة صياغة كانت تتم خلال الكتابة، وربما أن الكاتب يتمتع بذاكرة غير معهودة، ولكن النتيجة السعيدة التي توافرت لنا هي سيرة غنية لا تعتمد على التخمين وتلفيق الأحداث، وإنما حكاية فتى فلسطيني يودع في السجن وهو لم يبلغ الخامسة عشرة بتهمة التدريب على إلقاء قنبلة وبعد ذلك يواصل حياته بحلوها ومرها وسط قبول ونفور اجتماعي متناقضين من أجل أن يكتشف ذاته. والسيرة بعمومها ليست إلا رحلة الكاتب لمحاولة فهم ما جرى، إنها إعادة ترتيب للماضي من أجل البحث عن نقطة الوصول التي رست عليها سفينة الحياة.

المؤكد أن الحركة الوطنية قصرت قصوراً كبيراً في تسجيل تاريخها في الداخل خلال فترة الاحتلال، فلا يوجد في مكتبتنا الكثير من الكتب والدراسات

واليوميات عن فترة الاحتلال ولا عن نشوء وتكوين المجموعات المسلحة لمقارعة الاحتلال خلال فترة الاحتلال. والأبطال والقادة الذين قضوا عمرهم في العمل الوطني لم يقم جلهم بتسجيل تجربتهم حتى تستفيد منها الأجيال. وفي الحقيقة فإن الكاتب وفي الصفحة الأولى من سيرته وفيما يشبه المقدمة يطلق عليها «قبل الدخول للحكاية» يقول: «ولهذا انتظرت سنوات كثيرة طويت على وهم (ربما كان قبلها يقين) بأن تسعى مؤسسة التنظيم لكتابة هذه التجربة، علها تفيد وبكثير من فصولها جيلاً من المناضلين يأخذ على عاتقه تقييم وتقويم، وتطوير تجارب من سبقهم في النضال». والكاتب محق في ذلك، فنحن لا نملك الكثير ولا نعرف إلا القليل عما جرى خلال فترة الاحتلال. وربما أن الحركة الأسيرة سباقة في ذلك، حيث إن ثمة بعض الأدبيات التي كتبت عن تجربة السجن، كما أن عدداً من قادة الحركة الأسيرة سجلوا ما مروا به خلال فترة الاحتلال التي لم تنته بعد. المقصود أن هناك الكثير الذي يجب على الحركة الوطنية أن تقوم به: بعضه يقع في باب التسجيل والتدوين وبعضه في تشجيع قادتها ومناضليها على تسجيل حيواتهم وتجاربهم. وإذا كان ثمة ما يعيق، مثل عدم الكشف عن هويات بعض المناضلين والمقاتلين فإن كاتبنا لا يقع في هذا المحظور، فهو يذكر أسماء البعض الذين بات ارتباطهم بالعمليات الفدائية معروفاً ولا يشكل الكشف عن أسمائهم خطراً عليهم، فيما أشار إلى البعض الآخر بالرموز مؤثراً الحفاظ على السرية. حتى أنه يشير إلى بعض الشخصيات التي لم تكن مقاتلة بالرموز حفاظاً على خصوصيتهم. إلى جانب ذلك كله نتعرف إلى الكثير من المناضلين الذين يأتي الكاتب على ذكرهم، خاصة أولئك الأبطال في أقبية التحقيق أو الأسرى الذين قابلهم داخل مردوانات السجون من كل التنظيمات وبعضهم أسرى من المناضلين العرب.

عموماً، بقي أن نذكر أن السيرة على ما فيها من جمال وتماسك، فإن الإطالة الزائدة في الكثير من التفاصيل قد تصيب غير المهتم ببعض الملل، على الرغم من أهمية مثل تلك التفاصيل من وجهة نظري، كما أن ميل الكاتب إلى التحليل في الكثير من المواقف ومنطقة الأشياء من أجل فهمها- على الرغم من أن ذلك يساعده في حياته - لا يساعد القارئ كثيراً، كونه يريد أن يعرف ما جرى دون تدخل تحليلي. ربما كان غياب صنعة كتابة السيرة لدى الكاتب الذي لم يقصد أن يقدم كتاباً في الأدب بالطبع ساهم في تشتيت القارئ في بعض الأحيان. لكن علينا أن نؤكد أن ليس كل كتاب السيرة كتاباً وأدباءً، وأن محمد أبو شاويش حين كتب هذا الكتاب إنما أراد أن يسجل تجربة حياته كما هي لا أن يستعرض طاقاته ومواهبه الأدبية. وعليه فإن سيرة أبو شاويش المختلفة هي سيرة جديرة بالقراءة وتشكل إضافة مهمة للمكتبة الفلسطينية والعربية، وتشكل دعوة أيضاً للكثير من قادة الحركة الوطنية والمناضلين إلى أن يسجلوا تجارب حياتهم النضالية، لأنها ليست ملكاً لهم وحدهم وإنما جزء مهم من تاريخ الشعب الفلسطيني وتاريخ كفاحه. وهي دعوة للتنظيمات لتسجيل تجاربها في الداخل، خاصة مع مرور خمسين عاماً على احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة.

بقي أن نذكر أن الكاتب يختم سيرته بألبوم من الصور التي تتنوع بين الشخصي والعائلي والعام. فبعضها له خلال مرحلة الصبا والشباب

والبعض من داخل السجن مع رفاقه في الأسر وبعضها الآخر للشهداء وخاصة الشهيد الغرباوي وبعضها لعائلته خاصة لأمه. كما لا يفوت الكاتب أن يضم إلى ألبومه صوراً من سجن غزة المركزي بعد جلاء الاحتلال عنه وقبل هدمه وهي صور للأماكن التي ورد ذكرها في الكتاب مثل مسلخ التحقيق والعيادة وبعض أقسام السجن، كما يحتوى الألبوم على بعض الوثائق، مثل رسائل من وزارة الأسرى وهيئة شؤون الأسرى والصليب الأحمر وبعض من لائحة الاتهام، بجانب دورات تدريبية خضع لها الكاتب بعد خروجه من السجن لأن الحياة يجب أن تستمر.

هل يمكن أن تموت الحكاية قبل أن يموت الجلاد؟ أو هل لها أن تموت معه؟ أظن أنه طالما توافرت مثل هذه السيرة وطالما وجد من تحمل مشقة الكتابة عن العذابات التي نتجت عن بطش الجلاد فإن الحكاية لا يمكن لها أن تندثر إذا مات الجلاد.

الكتاب: الرؤية الإسرائيلية للصراعات في الشرق الأوسط وانعكاساتها على أمن إسرائيل. دراسات لجنرالات وباحثين إسرائيليين كبار

إشراف وتحرير: أحمد خليفة

الناشر: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

تاريخ النشر: ٢٠١٧.

عدد الصفحات: ١٩٧

صدر عن مؤسسة الدراسات الفلسطينية كتاب «الرؤية الإسرائيلية للصراعات في الشرق الأوسط وانعكاساتها على أمن إسرائيل: دراسات لجنرالات وباحثين إسرائيليين كبار»؛ إشراف وتحرير أحمد خليفة، وإعداد رندة حيدر، وهو الكتاب الرابع ضمن سلسلة «قضايا استراتيجية: وجهات نظر إسرائيلية».

جاء في تعريف الناشر للكتاب أنه منذ بداية ما سمي في حينه «الربيع العربي»، وخلال الأعوام التي تلته، وحفلت بعواصف عاتية اجتاحت العالم العربي، دُمرت بلاد وشُردت شعوب وأطيح بأنظمة وبُدلت خرائط. هذه العواصف وآثارها القاتلة لا تزال تشغل الدوائر السياسية والفكرية في العالم. وقد عُنيت مراكز الدراسات والأبحاث في إسرائيل، كما الصحافة الإسرائيلية، بتتبع ما يجري في المنطقة العربية والشرق الأوسط عامة، وتحليله وتقصي انعكاساته على إسرائيل، كما ركزت اهتمامها على ما ينبغي لإسرائيل فعله لمواجهة المخاطر الناجمة عن هذه التطورات. وكان من بين مَن شاركوا في المتابعة وإبداء الرأي صفوة من كبار الباحثين والأمنيين والسياسيين.

شكل الكتاب خلاصة متابعة ما يصدر عن مراكز الدراسات والأبحاث، وما يُنشر في الصحافة الإسرائيلية. واختار الفريق الموكلة إليه هذه المهمة من مئات الدراسات وآلاف المقالات ما ارتأى أنه الأكثر موضوعية والأهم في التعريف بمناحي التفكير في إسرائيل. والمعروف أن القيادتين السياسية والأمنية في إسرائيل غالباً ما تستفيدان من التوصيات والتحليلات الواردة في الدراسات الصادرة عن مراكز الأبحاث الأكاديمية والاستراتيجية المتخصصة من أجل تقرير ردة فعل كل منهما وسياستها.

الكتاب: الهوية والمواطنة: البدائل الملتبسة والحداثة المتعثرة

الكاتب: الدكتور عبد الحسين شعبان.
الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية.
تاريخ النشر: ٢٠١٧
عدد الصفحات: ١٩٢

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب «الهوية والمواطنة: البدائل الملتبسة والحداثة المتعثّرة» للدكتور عبد الحسين شعبان. يناقش الكتاب الإشكاليات الفكريّة والسياسية والاجتماعية المتعلقة بالهوية والمواطنة، ويبحث في أسباب تعثّر الحداثة في الوطن العربي ونتائجها، من خلال الفحص عن المفاهيم والتدقيق في الشعارات والأهداف والوقوف عند الغايات والوسائل، ومقاربتها من زاوية حقوقية في إطار تطوّر الفقه الدستوري، متوقفاً، عند بعض التجارب المحلية العربية وبعض التجارب العالمية. يتضمن الكتاب عشرة فصول إلى جانب الخلاصة التنفيذية والمقدمة والخاتمة.

الفصل الأول بعنوان: «في الهوية»، والفصل الثاني: «في المواطنة»، والفصل الثالث: «الهوية والمواطنة والمنفى»، والفصل الرابع: «العروبة: الهوية، المواطنة، الدولة»، والفصل الخامس: «الهوية والحضارة»، والفصل السادس: «الثقافة والمواطنة والهوية في الوطن العربي»، والفصل السابع: «الهوية والمواطنة والعدالة»، والفصل الثامن: «الهوية والمعرفة»، والفصل التاسع: «مقالات وآراء في معنى الهوية»، والفصل العاشر: «مقالات وآراء معنى المواطنة».

والدكتور عبد الحسين شعبان أكاديميّ ومفكّر من الجيل الثاني للمجدّدين العراقيين، ويعدّ من روّاد حركة المجتمع المدني العربيّة، وحائز جائزة أبرز مناضل لحقوق الإنسان في العالم العربي (القاهرة ٢٠٠٣) لدفاعه عن الحقوق والحريّات، ولا سيّما في الحقلين العربي والدولي. له عدّة مؤلفات، بدءاً من مجال اختصاصه الأساسي في القانون الدولي والدستوري إلى مجالات الفكر والسياسة والثقافة، ومساهمات وانشغالات خاصّة بقضايا الحداثة والفكر الاشتراكي والأديان والتسامح واللّا عنف.

الكتاب: حال الأمة العربية ٢٠١٦-٢٠١٧: الحلقة المفرغة: صراعات مستدامة واختراقات فادحة

الكاتب: أحمد يوسف أحمد (محرراً)

الناشر: مركز دراسات الوحدة العربية

تاريخ النشر: ٢٠١٧

عدد الصفحات: ١٧٣

صدر عن مركز دراسات الوحدة العربية كتاب «حال الأمة العربية ٢٠١٦-٢٠١٧: الحلقة المفرغة: صراعات مستدامة واختراقات فادحة» إشراف وتحرير أحمد يوسف أحمد.

جاء في تعريف الناشر أن مركز دراسات الوحدة العربية يصدر تقرير «حال الأمة العربية» هذه السنة (٢٠١٦ - ٢٠١٧) في ظل ظروف عربية بالغة الصعوبة يتناولها التقرير عرضاً وتحليلاً، مغطياً تطوراتٍ وأحداثاً كبرى يمر بها الوطن العربي، سواء على مستوى التطورات المجتمعية، السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، أو على مستوى العلاقات البينية بين أقطاره المختلفة، أو على مستوى تفاعل الوضع العربي في الإطارين الإقليمي والدولي.

يركّز الكتاب على تحولات النظام الدولي والسياسات الخارجية للدول الكبرى وتأثيراتها في الوطن العربي، وتصاعد دور دول الجوار الإقليمي وتأثيرها، وبخاصة تركيا وإيران، في الوضع الداخلي العربي، والملامح والقضايا الأساسية للنظام العربي، وتغيّر القضايا في جدول أولويات أطراف هذا النظام، فضلاً عن التطورات الداخلية لعدد من البلدان العربية التي أصابتها رياح «الربيع العربي».

يتضمن الكتاب أربعة فصول إلى جانب الخلاصة التنفيذية والمقدمة والتوصيات.

الفصل الأول بعنوان: «النظام الدولي والوطن العربي»، والفصل الثاني: «الإطار الإقليمي»، والفصل الثالث: «النظام العربي»، والفصل الرابع: «قضايا محورية في النظام العربي».

الكتاب: العالم عام ٢٠٥٠

الكاتب: جلال أمين

الناشر: دار الكرمة.

تاريخ النشر: ٢٠١٧

عدد الصفحات: ١٧٦

كتاب الأكاديمي والمفكر المصري الجديد يشكل محاولة لاستشراف ما يمكن أن يكون عليه العالم في منتصف القرن الواحد والعشرين. ويخصص فيه أستاذ الاقتصاد في الجامعة الأميركية الدكتور جلال أمين فصلين لتناول مستقبل مصر والوطن العربي، كما يتناول المؤلف مستقبل بعض المفاهيم والنظم وأنماط المعيشة التي تشغل بالنا وتؤثر في حياتنا في الوقت الحاضر، كالرأسمالية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية.

وينهي جلال أمين كتابه بفصل عما يمكن أن يصبح عليه حال علم الاقتصاد والفكر الاقتصادي بوجه عام بعد خمسين عاماً.

جلال أمين كاتب ومفكر مصري تخرج من كلية الحقوق بجامعة القاهرة عام ١٩٥٥، حصل على الماجستير والدكتوراه من جامعة لندن، شغل منصب أستاذ الاقتصاد بكلية الحقوق بجامعة عين شمس من ١٩٦٥ - ١٩٧٤، عمل مستشاراً اقتصادياً للصندوق الكويتي للتنمية من ١٩٧٤ - ١٩٧٨، ثم أستاذاً زائراً للاقتصاد في جامعة كاليفورنيا من ١٩٧٨- ١٩٧٩، ثم أستاذاً للاقتصاد بالجامعة الأميركية بالقاهرة من ١٩٧٩ وحتى الآن.

نشر أمين ما يقارب الأربعين مؤلفاً في الاقتصاد والسياسة والتاريخ الاقتصادي المعاصر، وتُرجم له أكثر من عشرة عناوين إلى الإنجليزية. كما تَرجم عدداً من الكتب في مجال الاقتصاد إلى العربية.

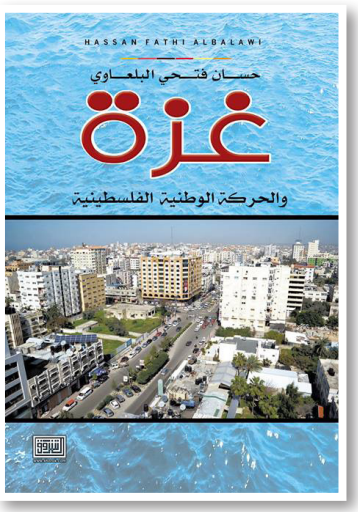

الكتاب: غزة والحركة الوطنية

الكاتب: حسن فتحي البلعاوي
الناشر: دار الشروق. عمان
تاريخ النشر ٢٠١٧
عدد الصفحات: ٢٢٤

لا تتجاوز مساحة قطاع غزة ١,٣٣٪ من مساحة فلسطين، ومع ذلك فهو الذي أعطى أرض كنعان اسمها الحالي فلسطين، وهو الذي يقرر مصيرها منذ العام ١٩٤٨، هذا ما يستعرضه الكتاب في فصوله من مراحل تاريخية مرت بها القضية الفلسطينية، والتي لعبت فيها غزة دوراً محوريّاً.

يقدم المؤلف وهو نجل فتحي البلعاوي، أحد أبرز الشخصيات الوطنية التي لعبت دوراً رئيساً في تأسيس رابطة الطلاب الفلسطينيين في القاهرة وإسقاط مشروع توطين اللاجئين الفلسطينيين في سيناء عام ١٩٥٥، قراءة شخصية لتطور المشروع الوطني الفلسطيني المعاصر، بدءاً من تأسيس حكومة عموم فلسطين ١٩٤٨، مروراً بانطلاقة «فتح» والانتفاضة الأولى، وصولاً إلى تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية ضمن مرحلة جديدة للنظام السياسي الفلسطيني، والتي يمكن اختصارها في معادلة صعبة وفريدة من نوعها في تاريخ الشعوب الواقعة تحت الاحتلال، تسعى للجمع بين مهمتين في آن واحد: البناء والتحرير، وهي مرحلة طبعتها «المدرسة العرفاتية» نسبة للرئيس الراحل ياسر عرفات، والذي سعى بقيادته لإيصال الشعب الفلسطيني إلى بر الأمان بإنشاء الدولة الفلسطينية المستقلة بمختلف الطرق والوسائل المتاحة، بصرف النظر عن قرب هذه الوسائل أو بعدها عن معايير الحكم الرشيد.

يتناول الكتاب واقع غزة في ظل الانتفاضة الثانية، وحصار الرئيس أبو عمار واستشهاده، وسيطرة حركة حماس على غزة، متوقفاً عند النصف الأول من العام ٢٠٠٨، أي قبل الحرب الإسرائيلية الأولى على غزة والتي تنبأ بها المؤلف.

حسن بلعاوي إعلامي ودبلوماسي فلسطيني، يعمل منذ ٢٦ عاماً في المؤسسات الإعلامية والسياسية لمنظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الوطنية الفلسطينية، ولد في نابلس في تموز ١٩٦٥ وأنهى دراسته الجامعية في فرنسا بحصوله على ماجستير من جامعة السوربون في الدراسات الأوروبية وكانت أطروحته الجامعية حول المتاحف في فلسطين، وهو خريج المدرسة الوطنية للإدارة في فرنسا ENA.